جـــامـعـــة الـــشـرق الأوســـط
MIDDLE EAST UNIVERSITY
Amman - Jordan

أثر الهوية الوطنية على السياسة الخارجية لسلطنة عُمان (2016 – 1970)

The Impact of National Identity on the Foreign Policy of the Sultanate of Oman 1970-2016

إعداد

طلال بن عبدالله بن خلفان الندابي

إشراف الاستاذ الدكتور

عبد القادر محمد فهمي الطائي

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

كلية الآداب والعلوم

جامعة الشرق الأوسط

كانون الثاني، 2018

تفويض

أنا الطالب طلال بن عبدالله بن خلفان الندابي أفوض جامعة الشرق الاوسط بتزويد نسخ من رسالتي ورقيًا والكترونياً للمكتبات، أو المنظمات، أو الهيئات والمؤسسات المعنية بالأبحاث والدارسات العلمي عند طلبها.

الاســم: طلال بن عبدالله بن خلفان الندابي

التاريخ: 2018/1/14

التوقيع: .....

قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الرسالة وعنوانها: "أثر الهوية الوطنية على السياسة الخارجية لسلطنة عُمان 1970–2016" وأجيزت بتاريخ: 14/ 1/2018م .

أعضاء لجنة المناقشة:

الاسم	الصفة	جهة العمل	التوقيع
١- أ.د عمر حمدان الحضرمي	رئيساً	جامعة الشرق الأوسط	.....
٢- أ.د عبدالقادر فهمي الطائي	مشرفاً	جامعة الشرق الأوسط	.....
٣- د. خالد حامد شنيكات	عضواً خارجياً	جامعة البلقاء	.....

الشكر

الحمد لله أولاً فليس قبله شيء، وآخراً فليس بعده شيء، على عظيم فضله وجلال منته، أن من علّي بإكمال هذه العمل، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى أله وصحبه وسلم.

وبما أن الاعتراف بفضل الآخر على إنجاز ما هو واجب حتمي، فإنه يشرفني أن أتقدم بجزيل الشكر وعظيم الامتنان إلى من تحمل عناء الإشراف على هذه الدراسة، توجيهاً، وإرشاداً، ونصحاً،ومشورة ً، ولم يبخل علّي بجهد أو وقت حتى ظهورها في صورتها النهائية، فكان نعم المعلم الموجه، والاستاذ الناصح، والوالد المربي، أستاذي الفاضل: الاستاذ الدكتور عبدالقادر محمد فهمي الطائي، فجزاه الله عني خير الجزاء.

كما لا يسعني إلا أن أتقدم بالشكر الجزيل إلى الأساتذة الأجلاء الذين تفضلوا بقبول مناقشة هذه الرسالة، وإثرائها بآرائهم المفيدة وتوجيهاتهم السديدة، وإلى أساتذتي الأفاضل بقسم العلوم السياسية في جامعة الشرق الأوسط، على كل ما قدموه من جهود طيبة خلال فترة الدراسة. والشكر موصول إلى زملائي من طلبة الكلية وخارجها، على كل ما قدموه لي من عون في إتمام هذه الدراسة سواًء كان بمعلومة أو نصيحة أو رأي أو مشورة، فلهم منيجميعاً كل الشكر والتقدير.

الباحث

طلال بن عبدالله بن خلفان الندابي

الإهداء

إلى وطن عظيم أحتضن تاريخاً ساطعاً ومجداً حاضراً، وإرثاً سطرته أبدانٌ خالدة، ذلك الوطن الذي أحمل هويته بكل افتخار، إلى الوطن التاريخ والحاضر والمستقبل. . .

(سلطنة عُمان)

إلى قائد عُمان الاستثنائي، الذي أحيا تاريخها العظيم، وبنى حاضرها الحافل، وأسس لمستقبلها المشرق. . .

(السلطان قابوس حفظه الله)

إلى صاحبيّ الفضل الأول، رمزيّ التضحية والإخلاص، ومنبعيّ الحب والتسامح، من كان دعائهما هو أول زادي وسر نجاحي. . .

(والديّ العزيزين)

إلى رمز الصبر و رفيقة الدرب، من ضحت لأجلي بوقتها وجهدها، والداعم الأكبر في مسيرة النجاح. . .

(زوجتي الغالية)

إلى شعلة تفاؤلي في الحاضر، واستمرار أملي في المستقبل. . .

(أبني المؤثر)

هذا الجهد إليهم جميعاً؛ اعترافاً بالجميل

فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة
العنوان	أ
تفويض	ب
قرار لجنة المناقشة	ج
شكر وتقدير	د
الإهداء	هـ
فهرس المحتويات	و
الملخص باللغة العربية	ح
الملخص باللغة الانجليزية	ي
الفصل الأول: خلفية الدراسة وأهميتها	1
مقدمة	1
مُشكلة الدراسة	3
أهداف الدراسة	4
أهمية الدراسة	4
اسئلة الدراسة	5
فرضية الدراسة	5
حدود الدراسة	5
محددات الدراسة	6
مُصطلحات الدراسة	6
الأدب النظري والدراسات السابقة	9
أولا: الأدب النظري	9
ثانيا: الدراسات السابقة	11
ثالثا: ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة	15
منهجية الدراسة	16

الفصل الثاني: مفهوم الهوية وأثرها على عملية صنع السياسة الخارجية للدولة	17
المبحث الأول: التعريف بمعنى ومفهوم الهوية	18
المبحث الثاني: عامل الهوية ومكوناته البنيوية	28
المبحث الثالث: أثر الهوية في صنع السياسة الخارجية للدولة	39
الفصل الثالث: المكونات البنيوية لهوية سلطنة عُمان	53
المبحث الأول: المكون الجغرافي	54
المبحث الثاني: المكون التاريخي	63
المبحث الثالث: منظومة القيم الفكرية والثقافية العربية والاسلامية	76
الفصل الرابع: السياسة الخارجية لسلطنة عُمان	89
المبحث الأول: المبادئ والمرتكزات الأساسية للسياسة الخارجية عُمانية	90
المبحث الثاني: منظومة صنع السياسة الخارجية عُمانية	101
المبحث الثالث: أثر القائد السياسي على رسم السياسة الخارجية عُمانية	112
الفصل الخامس: مستويات تأثير عامل الهوية على السياسة الخارجية عُمانية	128
المبحث الأول: تأثير عامل الهوية على السياسة الخارجية عُمانية على المستوى الخليجي	129
المبحث الثاني: تأثير عامل الهوية على السياسة الخارجية عُمانية على المستوى العربي	146
المبحث الثالث: تأثير عامل الهوية على السياسة الخارجية عُمانية على المستوى الدولي	164
الفصل السادس: الخاتمة والنتائج والتوصيات	176
ولاً : الخاتمة	177
ثانياً: النتائج	180
ثالثاً: التوصيات	182
قائمة المصادر والمراجع	183

أثر الهوية الوطنية على السياسة الخارجية لسلطنة عُمان
1970– 2016

إعداد الطالب

طلال بن عبدالله بن خلفان الندابي

إشراف

الاستاذ الدكتور عبدالقادر محمد فهمي الطائي

الملخص

تُعدُّ الهوية أحد المواضيع التي تزايد الاهتمام بها في مجال السياسة الخارجية والعلاقات الدولية منذ بداية العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، بعد أن كان تفسير العلاقات بين الوحدات الدولية مقتصراً وإلى حدٍ كبير على عوامل مادية محددة كالقوة والمصلحة (المدرسة الواقعية). ويتطلب فهم السلوك السياسي الخارجي لأية دولة وعلاقاتها الخارجية، كما هو الحال مع سلطنة عُمان، الوقوف على تأثير جملة من العوامل المحددة لتلك السياسة، والتي تشمل العوامل الداخلية، والخارجية، وتلك المتعلقة بالقائد السياسي، حتى يمكن معرفة توجهات الدول في سلوكها السياسي الخارجي.

وقد سعت الدراسة إلى التعرف إلى عامل الهوية ومكوناته البنيوية وأثره في صنع السياسة الخارجية للدولة، كما سعت إلى الوقوف على العوامل التي تسهم في بناء الهوية الوطنية لسلطنة عُمان، والتعرف على منظومة صنع السياسية الخارجية العُمانية، وعلى الثوابت والمرتكزات الأساسية لسياستها الخارجية، ودراسة الطبيعة المؤثرة لعامل الهوية في صنع السياسة الخارجية العُمانية على المستويات الخليجية والعربية والدولية. وذلك انطلاقاً من فرضية مفادها أن العوامل التي أسهمت في تشكيل هوية سلطنة عُمان لها تأثير واضح في صياغة أنماط سلوكها السياسي الخارجي، على المستوى الخليجي، والمستوى العربي، والمستوى الدولي.

واعتمد الباحث بهدف التثبت من فرضية الدراسة عدد من مناهج البحث العلمي منها المنهج التاريخي، في متابعة وتحليل الأحداث والوقائع التاريخية التي مرت بها سلطنة عُمان، من أجل الاستعانة بها في تفسير الواقع الحالي، ومنهج التحليل النظمي باعتبار أن السياسة الخارجية هي نتاج لعوامل خارجية تكون بمثابة مدخلات (in puts)، تفاعلت مع وسط نظامي مؤسسي بصيغة عمليات (process)، وترتبت على عملية التفاعل هذه جملة نتائج يطلق عليها مخرجات عملية التفاعل (out puts)، وهي تمثل السلوك السياسي الخارجي للدولة، بالإضافة إلى منهج اتخاذ القرار، باعتبار أن السياسة الخارجية لأية دولة ما هي إلا قرار، أو مجموعة قرارات تقدم عليها وحدات أو مؤسسات مسؤولة، وأن هذه القرارات تؤثر فيها عوامل عدة ذاتية، ومحلية، وإقليمية، وأخرى دولية.

وقد توصل الباحث إلى أن هناك دوراً تلعبه للهوية في التأثير على السياسة الخارجية لسلطنة عُمان، قد يزيد أو يقل بحسب الحالة السياسية، وهو يخضع لتقدير القائد السياسي ودوائر صنع السياسية الخارجية، وفي بعض الحالات قد تكون الهوية هي العامل الأكثر تأثيراً في توجيه السياسة الخارجية حيال قضايا معينة. وبقدر تعلق الأمر بسلطنة عُمان، فإنها تنطلق في تفاعلاتها وعلاقاتها على الساحة الدولية من مجموعة ثوابت ومرتكزات نابعة من مكونات هويتها الوطنية؛ وبالتالي فيمكن القول أن طبيعة الشخصية الوطنية للشعب العُماني تشكّل إحدى السمات المؤثرة في السياسة الخارجية لسلطنة عُمان. وأن السلوك السياسي الذي تتبعه سلطنة عُمان في مجالها الخارجي، وعلى الساحات المختلفة (الخليجية، والعربية، والدولية)، يعبر عن الخصوصية العُمانية، وعن هويتها السياسية.

الكلمات المفتاحية: الهوية، السياسة الخارجية.

The Impact of the National Identity on the Foreign Policy of the Sultanate of Oman (1970- 2016)

Prepared

Talal Abdullah Khalfan Al-Nadabi

Supervision

Prof. Abdul Qader Mohammed Fahmi Al-Ta'ee

Abstract

Identity is one of the topics that has been of increasing interest in foreign policy and international relations since the beginning of the first decade of the twenty-first century, after the interpretation of relations between international units was largely limited to specific physical factors such as power and interest. Understanding the external political behavior of a country and its external relations, as in the case of the Sultanate of Oman, requires understanding the influence of a number of specific factors, including internal, external, and political factors, in order to identify the orientations of the state in its external political behavior.

The study sought to identify the factor of identity and its structural components and its impact on the foreign policy making of the state. It also sought to identify the factors contributing to the building of the national identity of the Sultanate of Oman, and to identify the system of making foreign policy in Oman and the fundamentals of its foreign policy. It also sought the study of the identity factor in the making of the Omani foreign policy at the Gulf, Arab and international levels. That is based on the assumption that the factors that contributed to the formation of the identity of the Sultanate of Oman have a clear influence in the formulation of patterns of external political behavior, at the Gulf level, the Arab level, and the international level.

In order to ascertain the hypothesis of the study, the researcher adopted a number of scientific research methods, including the historical method, in following up and analyzing the historical events that the Sultanate of Oman underwent in order to use them in interpreting the current reality. Also, the method of systemic analysis considering that foreign policy is the result of external factors (in put), which interacted with an institutional system in the form of processes. This interaction resulted in a set of outcomes called (out put), which represent the external political behavior of the state, as well as the decision-making approach. The foreign affairs of any country is a decision, or a group of resolutions offered by units or institutions responsible, and that these decisions affect the number of subjective factors, and local, regional, international and others.

The researcher concluded that there is a role played by identity in influencing the foreign policy of the Sultanate of Oman. It may increase or decrease according to the political situation. It is subject to the discretion of the political leader and foreign policy making circles. In some cases, identity may be the most influential factor in directing foreign policy toward specific issues. As far as the Sultanate of Oman is concerned, it begins in its interactions and relations on the international scene from a set of constants and elements stemming from the components of its national identity. Thus, the nature of the national character of the Omani people is one of the influential features of the foreign policy of the Sultanate of Oman. And that the political behavior followed by the Sultanate of Oman in its external field, and on the various squares (Gulf, Arab and international), expresses Omani privacy and its political identity.

Keywords: Identity, Foreign Policy.

الفصل الأول

خلفية الدراسة وأهميتها

مقدمة

تزايد الاهتمام بموضوع الهوية في تفسير السياسة الخارجية للدول خلال السنوات الماضية وخاصةً بعد أن عجزت المدارس المسيطرة خلال الفترات السابقة، ولا سيما الواقعية والليبرالية، في التنبؤ بأحداث كبرى كانهيار الاتحاد السوفيتي خلال العقد الأخير من القرن الماضي، الحدث الذي شكل نقطة محورية للالتفات من قبل منظري العلاقات الدولية إلى العوامل الأخرى غير المادية بعد أن كان تفسير العلاقات بين الوحدات الدوليةمقتصراً على عوامل محددة كالقوة والمصلحة، فبرزت الهوية كعامل غير مادي ولكنه مؤثر في السياسة الخارجية، وذلك بحسب أنصار النظرية البنائية الذين لا ينكرون بأن تحقيق المصلحة هو الهدف الرئيس لسلوك الدول الخارجي، ولكن تلك المصلحة تتحدد بحسب رؤيتهم وفقاً للهوية، أي وفقاً لمنظومة القيم والأفكار والمعتقدات والعادات والتقاليد المشكلة لهويتها.

وكما أن الهوية قد تشكّل عامل قوة لعدد من الدول، وذلك من خلال إسهامها في صياغة سلوكها الخارجي وممارسته في حال وجود هوية وطنية موحدة لجميع أفراد الشعب، فأنها بلا شك بالمقابل قد تكون عامل ضعف يسهم في عدم استقرار الدولة، مما ينعكس على سلوكها السياسي الخارجي، وذلك في حال تعدد الهويات الدينية، واللغوية، والقومية، والأثنية داخل المجتمع الواحد، التي قد تكونمنافساً للهوية الوطنية الجامعةوبديلاً لها، وهو الأمر الذي يظهر في عدد من الدول التي تشهد حروباً أهلية بين مكونات مختلفة تسهم في تشكيل هويتها.

وقد أثارت دراسة الهوية، ومنذ ظهور الاهتمام بها، جدلاً واسعاً بين دارسي العلاقات الدولية، وهو الأمر الذي يمكن إرجاعه إلى عدة أسباب، أهمها: سيطرة المدرسة الواقعية لفترة طويلة من الزمن على تفسير وتحليل العلاقات الدولية، والتي ترى أن القوة المادية، ولا سيما العسكرية منها، هي المحرك الأبرز لسلوك الدولة في المجال الخارجي، وكذلك لكون الهوية ذات طبيعة متغيرة يصعب قياس تأثيرها، وتحديد اللحظة التي يظهر تأثيرها على صانع القرار عند رسم السياسة الخارجية لدولته.

ويتطلب فهم السلوك السياسي الخارجي لأية دولة وعلاقاتها الخارجية، كما هو الحال مع سلطنة عُمان، الوقوف على تأثير جملة من العوامل المحددة لتلك السياسة، والتي تشمل العوامل الداخلية، والخارجية، وتلك المتعلقة بالقائد السياسي، حينها فقط، وبعد دراسة تلك العوامل، يمكن معرفة توجهات الدول في سلوكها الخارجي. وعُمان من الدول التي ربما يصعب فهم سياستها الخارجية بمعزل عن عامل الهوية الذي يظهر من خلال السلوك الذي انتهجته طيلة العقود الماضية، والذي يمكن ملاحظته من قبل المتتبع للأحداث السياسية التي شكّلت، وما زالت تشكّل، مفاصل مهمة في تاريخ المنطقة، وهو ذلك العامل الذي يتشكل من عدة مكونات منها الجغرافيا، والتاريخ، ومنظومة التقاليد والقيم الفكرية والحضارية والثقافية التي تتمثل بالدين الإسلامي واللغة العربية.

وقد شكّلت الجغرافيا مكوناً رئيسياً في بناء الهوية العُمانية عبر العصور الماضية، حيث قدّر لعُمان أن تحتل موقعاً استراتيجياً بالغ الأهمية في أقصى الجنوب الشرقي لشبة الجزيرة العربية وبسواحل تمتد إلى 3165 كم تطل من خلاله على الخليج العربي وبحر عُمان وبحر العرب، ذلك الموقع جعل منها فاعلاً مهماً في عدد من الحضارات التي استقرت بها أو كانت بالقرب منها.

وكما تستحضر الهوية العُمانية مكّون الجغرافيا، فأنها وبالقدر نفسه تستحضر عمقها التاريخي؛ إذ تُعد عُمان من أقدم الكيانات السياسية الفاعلة التي لعبت دوراً مهماً في صياغة الأحداث في منطقة الخليج العربي، وعبر المراحل التاريخية،وخصوصاً عندما كانت القوة البحرية العُمانية هي المسيطرة على طرق التجارة في بحر العرب، والمحيط الهندي، وشرق أفريقيا. وكذلك خلال مراحل الضعف الذي تراجعت بها قوتها لتنحصر في مهمات الدفاع عن حدودها، وعلى الرغم من كل ذلك بقي العامل التاريخي أحد أهم العوامل الضامنة لمكونات الهوية العُمانية .

وإلى جانب الجغرافيا والتاريخ، تشكل الثقافة التي تتمثل بالانتماء إلى المكون العربي، والدين الإسلامي، عنصراً مهماً في تكوين الهوية العُمانية، الأمر الذي يفسّر وقوف عُمان مع القضايا العربية والإسلامية العادلة.

ستحاول هذه الدراسة الوقوف على جميع هذه المكونات التي تشكّل في مجملها الهوية العُمانية والوقوف على انعكاساتها المؤثرة على السياسة الخارجية لسلطنة عُمان، وذلك خلال الفترة (1970–2016) وهي الفترة التي تولي فيها السلطان قابوس بن سعيد مقاليد الحكم في سلطنة عُمان، والتي تضمنت العديد من القضايا والمواقف، سواءً على الصعيد الخليجي، أو العربي، أو الدولي والتي لعبت السياسة الخارجية العُمانية دوراً مهماً فيها.

مشكلة الدراسة

تكمن مشكلة الدراسة في الطبيعة المتمايزة التي اتسمت بها أحياناً السياسة الخارجية لسلطنة عُمان حيال بعض القضايا والمواقف التي كان يفترض بها، من وجهة نظر بعض المعنيين، أن تكون متماهية مع سياسات ومواقف الدول الأخرى، ما دفع بهم إلى إثارة تساؤلات حولها. ومن هنا فأن مشكلة الدراسة تكمن في إجابتها عن هذه التساؤلات، والكشف عن العوامل المؤثرة في توجهات

السياسية الخارجية العُمانية، وبشكل خاص تلك المؤثرة على الهوية العُمانية، والتي دفعت سلطنة عُمان إلى تبني سياسة خارجية معينة. وقد طرح هذا الأمر إشكالية أخرى تمثلت في ندرة المصادر التي عالجت هذا الموضوع من زاوية السمة الفريدة التي تميزت بها السياسة الخارجية لسلطنة عُمان بحكم تأثرها بهويتها الوطنية.

أهداف الدراسة:

المأمول من هذه الدراسة هو تحقيق ما يأتي :

1- التعرف على عامل الهوية وأثره في صنع السياسة الخارجية للدولة.

2- الوقوف على العوامل التي تسهم في بناء هوية سلطنة عُمان.

3- التعرف على منظومة صنع السياسية الخارجية العُمانية، وعلى ثوابتها ومرتكزاتها الأساسية.

4- دراسة الطبيعة المؤثرة لعامل الهوية في صنع السياسة الخارجية العُمانية.

أهمية الدراسة:

الأهمية النظرية: تكمن أهمية الدراسة في كونها تهتم بموضوع الهوية الذي يشكل موضوعاً جديداً في ميدان العلاقات الدولية. كما تكمن أهميتها في ندرة الدراسات التي تناولت هذا العامل (عامل الهوية) ومدى تأثيره في صياغة السلوك السياسي الخارجي لسلطنة عُمان إزاء عدة قضايا منها ما هو خليجي، ومنها ما هو عربي، ومنها ما هو دولي، من خلال فهم الطبيعة الخاصة التي تميز بها هذا السلوك خلال فترة الدراسة المقترحة.

الأهمية التطبيقية: تكمن في إفادة صانع القرار والمهتمين بالشأن السياسي العُماني بعامل الهوية، والدور الذي يلعبه في رسم السياسة الخارجية العُمانية.

أسئلة الدراسة:

وبهدف معالجة مشكلة الدراسة وتحديد أهدافها فأنها انصرفت إلى البحث عن إجابة لعدد من الأسئلة:

1- ما المقصود بعامل الهوية؟

2- ما هي العوامل التي تسهم في بناء هوية سلطنة عُمان؟

3- ما تأثير عامل الهوية على منظومة صنع السياسة الخارجيةالعُمانية، وعلى ثوابتها الأساسية؟

4- ما الأثر الذي يتركه عامل الهوية في السياسة الخارجية لسلطنة عُمان؟

فرضية الدراسة:

انطلقت الدراسة من فرضية سعت إلى التثبت من صحتها ومفادها، أن هناك علاقة بين الهوية الوطنية لسلطنة عُمان ومضامين سياستها الخارجية، وان العوامل التي أسهمت في تشكيل هوية سلطنة عُمان لها تأثير واضح في صياغة أنماط سلوكها السياسي الخارجي، على المستوى الخليجي، والمستوى العربي، والمستوى الدولي.

حدود الدراسة:

حدود زمانية: منذ عام (1970 – 2016) وهي الفترة منذ تولي السلطان قابوس بن سعيد مقاليد الحكم في سلطنة عُمان.

حدود مكانية: تقتصر هذه الدراسة على سلطنة عُمان.

محددات الدراسة:

لا شك أن أبرز المحددات التي واجهت الباحث تمثلت في ندرة الدراسات والمراجع وخاصةً العربية منها، التي تختص بموضوع الهوية؛ ربما نظراً لحداثته كموضوع تتم معالجته والاستفادة منه في مجال علم السياسة. كما تمثلت المحددات كذلك في قلة الدراسات التي تعالج الشأن السياسي العُماني، وصعوبة الحصول على الكثير من المعلومات المتعلقة بالسياسة العُمانية، ولا سيما تلك المتعلقة بالسلوك الخارجي؛ نظراً لما تتسم به من سرية.

مصطلحات الدراسة:

- **الهوية**

- **الهوية لغةً:** ورد ذكر الهوية في لسان العرب بأنها تصغير هَوة، وقيل الهَوِيّة بئر بعيدة المهواة(ابن منظور، 2010: 15:117). كما استعمل عند الفارابي على الخصوص، اسم مصاغ انطلاقا من الضمير المنفصل (هو)، ويعرّفها بأنّها "هُوِيّة الشّيء وعينّيته وتشخّصه وخصوصّيته ووجوده المنفرد له كلٌّ واحدٌ. إنّه (هو) إشارة إلى هوّيته وخصوصّيته ووجوده المنفرد له الذي لا يقع فيه اشتراك" (صليبا،1994: 530) .
- **الهوية اصطلاحاً:** ما يكون به الشيء هو ذاته متمايزاً عن غيره، ولو ماثله في بعض الخصائص أو اشترك معه فيها. ويكون أقرب لفظ فلسفي إلى الهوية بهذا المعنى هو (الماهية)، فهوية الشيء هي ماهيته أي حقيقته الخاصة به، وماهية الشيء كما يعرفها الجرجاني في كتابه "التعريفات" فيقول " الماهية مثل الهوية هو جواب عن السؤال ما هو؟" ويتابع الجرجاني تعريفه للماهية قائلاً "إنها إذا وصفنا الإنسان مثلاً بكونه عاقلاً جاعلين من ذلك ماهيته، فإن هذا القول من حيث إنه مقول في جواب (ما هو) يسمى ماهية، ومن حيث

ثبوته في الخارج يسمى حقيقة، ومن حيث امتيازه عن الغير هوية، ومن حيث حمل اللوازم له ذاتا"(الجرجاني، 2004: 163).

- **الهوية إجرائياً:** هي السمة التي تميز شعباً ما عن غيره، والمتشكلة من عدة مكونات منها الجغرافيا، والتاريخ، ومنظومة التقاليد، والقيم الفكرية والحضارية والثقافية، وتتحدد بعنصرين هما: عنصر المطابقة أي مطابقة الشيء لذاته، وعنصر الاختلاف أي اختلافه عن الآخر، فالمطابق لذاته هو المختلف والمتميز عن غيره. وهوية أي شعب لا تتحدد إلا بمطابقته لخصوصيته، وباختلافه وتميزه عن هويات الشعوب الأخرى.

- **السياسة الخارجية:**

-**السياسة لغة:** جاء في لسان العرب لابن منظور إن السياسة مصدر للفعل ساس يسوس، والسياسة القيام على الشيء بما يصلحه، وساس الأمر سياسةً قام به، وسّوسه القوم جعلوه يسوسهم، والوالي يسوس الرعية أي يأمرهم (ابن منظور، 2010: 7:301).

-**السياسة الخارجية اصطلاحا:** هي مجموعة القرارات والإجراءات التي تتخذها الدولة خلال ممارسة علاقاتها مع الدول الأخرى، من أجل تحقيق أهدافها، وحماية مصالحها الوطنية، وقد تكون رد فعل للمؤثرات الخارجية. ويعرفها عبد القادر محمد فهمي بأنها "نشاط سلوكي مرتبط بهدف ومقترن بقدرة تأثيرية، تتخذه وحدة دولية نظامية في مواجهة غيرها من وحدات النظام الدولي" (فهمي،2010: 16). ويعرفها ابراهيم درويش بأنها "مجموعة التفاعلات وما يترتب عليها من نتائج، والتي تقع خارج نطاق الدولة وحدودها"(درويش،1978: 17). وهي أيضاً برنامج العمل المعلن الذي يختاره الممثلون الرسميون للوحدة الدولية من بين مجموعة من البدائل المتاحة، من أجل تحقيق أهداف معينة في المحيط الدولي(سليم،1984:16).

- **السياسة الخارجية إجرائياً:** هي كل عمل أو إجراء تقوم به الدولة خارج حدودها في البيئة الدولية، لتحقيق مصالحها، أو لتجنب ما يمكن أن يضر بها، أو على أقل تقدير للتخفيف من آثاره. لذلك فأن كل سلوك أو إجراء تقوم به سلطنة عُمان خارج حدودها يعد من أعمال السياسة الخارجية.

الأدب النظري والدراسات السابقة

أولاً : الأدب النظري

ظل الاهتمام بمحددات السياسة الخارجية والمتغيرات المؤثرة على علاقات الدول مع بعضها، الشغل الشاغل لدارسي العلاقات الدولية. لكن الملاحظ أن النظريات والمدارس الفكرية المفسرة للعلاقات الدولية، وخاصة خلال الفترة السابقة على انتهاء الحرب الباردة، اقتصر تركيزها على المحددات المادية المؤثرة على السلوك الخارجي للدولة. ولم يتم التطرق إلى العوامل غير المادية إلا في فترات متأخرة من القرن العشرين، وخاصة بعد انتهاء الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفيتي.

وبرز الاهتمام بالهوية في مجال العلوم السياسية خلال السنوات الماضية؛ إذ عُدَّ موضوعاً مهماً ضمن إطار المدرسة البنائية، التي شكلت نقلة نوعية في مجال العلاقات الدولية. ويعد إسهام (إلكسندر وندت) هو الإسهام الأبرز في هذا المجال، حيث يجادل بأن هيكل النظام الدولي لا يتحدد بناءً على توزيع القدرات المادية كما يرى (كينيث والتز)، منظر الواقعية الجديدة، وإنما من خلال العمليات والتفاعلات بين الدول، بوصفها الفاعل الرئيس في النظام الدولي، والتي تقودها الهوية أي هوية الدولة وشخصيتها الاعتبارية. ورأى أن الحياة اليومية للسياسة الدولية هي عملية مستمرة من قيام الدول بأخذ هوياتها في علاقاتها بالآخرين، واستخدامها في مواجهة الهويات الموازية لها. أما (ليزبيث اجيستام)، فقد ذهبت إلى أن السياسة الخارجية تمثل انعكاسا تاماً للتصورات الخاصة بالهوية الوطنية، والتي تحدد مكانة الدولة في العالم، وأصدقائها وأعدائها، ومصالحها وطموحاتها فالهوية استناداً لها، هي إطار سيكولوجي للعلاقات الدولية. وجادلت بأن تلك

التصورات قد تكون مستقرة في التاريخ الوطني، ويرتبط تغيرها بإعادة تأويل القادة السياسيين لها، وبحدوث تطورات داخلية وخارجية تعيد صياغتها (رجب،2011 :14)

وقد ظهرت أهمية عامل الهوية كمحرك أساسي في السياسة الخارجية في العديد من المواقف، فخلال الغزو الألماني النازي للاتحاد السوفيتي أثناء الحرب العالمية الثانية لجأ الزعيم السوفيتي حينذاك، جوزيف ستالين، إلى بعث الروح القومية الروسية (هوية وطنية)، بجانب الأيدولوجية الشيوعية (هوية أيدولوجية)، بل وإلى أبعد من ذلك، أنه سمح بإقامة الصلوات بالكنائس الأرثوذكسية الروسية (هوية دينية)؛ وذلك بهدف تعبئة الشعب الروسي بكل طوائفه لمقاومة الغزو النازي. وينطبق الأمر نفسه على الحالة الإيرانية، عقب الغزو العراقي لإيران في سبتمبر 1980، حيث لجأت القيادة الإيرانية لإحياء النزعة القومية الفارسية (هوية وطنية)، بالإضافة إلى الأيديولوجية الثورية الإسلامية (هوية دينية / أيديولوجية)، وهي الهوية الرسمية للدولة الإيرانية عقب ثورة فبراير/ شباط 1979، وكذلك التركيز على تقوية وتعزيز الهوية الشيعية (هوية مذهبية)، وذلك بهدف تعبئة الدعم الشعبي للمجهود الحربي الإيراني لمقاومة الاجتياح العراقي (عبدالناصر،27:2011). كما أن المثال الإسرائيلي المتمثل في أصرار الحكومة على الاعتراف بيهودية إسرائيل، يدل على مدى محورية تأثير الهوية الدينية في السياسة الإسرائيلية.

ويظهر مما تقدم أن العلاقات الدولية تحكمها عدد من المتغيرات، كما أن السياسة الخارجية لأي دولة تتأثر بعدد من العوامل، وهي محددة بجملة من المحددات المادية وغير المادية. ومن هذه العوامل المؤثرة في السياسة الخارجية بلا شك هو عامل الهوية، فكثير من الدول تنطلق في سلوكها الخارجي إزاء الدول الأخرى من منطلق الهوية، وفق قاعدة (الأنا والآخر). فقد تكون الهوية دافعاً للتقارب، كما هو الحال في الهوية الاوروبية، والهوية العربية، أو إلى خلق حالة من المنافسة، كما

هو الحال في الحالة الصينية الأمريكية، وقد تكون سبباً في خلق حالة من الصراع، والذي تمثل حالة الصراع العربي الإسرائيلي أحد أبرز صورها.

وانطلاقا من أهمية الهوية كعامل مؤثر في السلوك السياسي الخارجي للدول؛ فأنه عند معالجة السياسية الخارجية لسلطنة عُمان يظهر أننا أمام حالة خاصة مختلفة في التوجه والتفكير والاستقلال السياسي، تعتمد في خططها ورؤيتها ومقاربتها السياسية، على إرث يتمتع بخصوصية ثقافية وهوية خاصة، ساهمت في التعاطي بخصوصية مع المحيط الخليجي، أو العربي، أو الإقليمي، أو الدولي.

ثانياً: الدراسات السابقة

- **دراسة الشنفري (1990): الخطاب السياسي عند السلطان قابوس بين الفكر والتطبيق:**

وهي عبارة عن قراءة سياسية تحليلية لمضمون الخطاب السياسي الخاص بالمجتمع العُماني من خلال الخطاب السياسي للسلطان قابوس في الفترة من (1970–1989) ودوره في صنع السياسية الخارجية. حيث ركزت على ثلاثة جوانب هي الجانب الاجتماعي، والجانب الاقتصادي، والجانب السياسي.

و قد توصلت الدراسة إلى أن السياسية الخارجية العُمانية اتسمت بمجموعة من الصفات التي فرضتها حقائق التاريخ، والجغرافيا، والإمكانيات الأمنية والثقافية، واتصفت بأنها سياسة هادئة، ومعتدلة، ومتوازنة، وحيادية. وهو ما كان انعكاساً للخطاب السياسي عند السلطان قابوس الذي اتسم بأنه خطاب عميق في مضمونه، وشامل في محتواه، كما وتميز الفكر السياسي للسلطان قابوس بالوعي وبعد النظر في التعامل مع الأحداث والتطورات والمستجدات داخلياً وخارجياً .

- **دراسة ALEXANDROV (2003): The Concept of State Identity in International Relations: A Theoretical Analysis:**

تنطلق الدراسة من إشكالية الهوية في دراسة العلاقات الدولية، ومفهوم هوية الدولة. وتطرقت إلى العلاقة بين الهوية وغيرها من المفاهيم المحددة لدى أنصار النظرية البنائية، وكذلك إلى مسألة كيفية اختيار الدولة بين هويات متعددة. كما تناولت دور هوية الدولة كأداة في التفاعل بين الدول، متطرقة إلى العديد من الأمثلة التي توضح العلاقة الوثيقة بين هويات الدولة والسلطة. وكما أن القوة تمثل عنصراً رئيسيا للعديد من المناهج الواقعية، تؤكد الدراسة إلى أن مفهوم الهوية يستحق أيضا أن يكون جزء مهماً من الأطر التحليلية للعلاقات الدولية.

وقدمت الدراسة محاولة لإعادة تفسير مفهوم هوية الدولة وتسهيل قبولها من قبل أنصار المدارس الأخرى غير البنائية، والذين لديهم حتى الآن تجاهل لأهمية الهوية.

- **دراسة اسماعيل (2005): الهوية في بنية النظام الدولي:**

وهدفت الدراسة إلى تبيان العلاقة بين الهوية وبنية النظام الدولي من خلال تحليل العناصر الأساسية للبنية الدولية وفق الرؤية الوالتزية. ونظراً للطبيعة التجريدية للدراسة؛ فقد اقتصرت على الإطار المفاهيمي للعلاقة بين الهوية والنظام الدولي، ولم تتطرق إلى أثر الهوية بين وحدات النظام، كما أنها لم تتطرق إلى اختبار تلك العلاقة من خلال نماذج تاريخية. وقد خلصت الدراسة إلى أن الهويةتُعد عنصراً أساسياً من عناصر بنية النظام الدولي.

- **دراسة رواس (2005): السياسة الخارجيةللعُمانية بين التحالفات والتوازنات:**

وهي دراسة للسياسة الخارجيةللعُمانية خلال الفترة (1970–2000)وفقاً لمنهج اتخاذ القرار في العلوم السياسية. وتوصلت الدراسة إلى أن السياسة الخارجيةللعُمانية قامت على أساس التحالفات والتوازنات، حيث رأت أن التوازن في العلاقات الدولية يعدمطلباً أساسياً تقتضيه طبيعة

التطورات التي يشهدها النظام الدولي، سواءً على مستوى العلاقة بين القوتيين العظميين، أو على المستويات الإقليمية. ونتيجةً لذلك؛ فقد حتمت المصلحة الوطنية على صانع القرار السياسي العُماني خلق حالة من التوازن في المنطقة، وذلك بفضل السياسة القائمة على مبادئ ومرتكزات عديدة أهمها: حسن الجوار، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للغير، وإقامة علاقات ودية مع كافة الدول.

- **دراسة مقيبل (2010): أثر المحددات الجغرافية، والتاريخية، والاقتصادية في السياسة الخارجية العُمانية:**

وهي دراسة سعت إلى تفسير السياسية الخارجية العُمانية وفق منهج تحليل النظم خلال الفترة (1970–2008). وتطرقت الدراسة إلى ملامح السياسية الخارجية العُمانية ودورها في الاستقرار السياسي، ودور السلطان قابوس في توجيه السياسة الخارجية. وقد خلصت الدراسة إلى أن السياسة الخارجية العُمانية على علاقة وطيدة بميراث تاريخي من التوازن في علاقة عُمان مع الدول الكبرى، تلك السياسة التي اتسمت بأنها سياسة استقلالية في التعامل مع الأحداث و سعت إلى التوازن في العديد من المواقف.

- **دراسة الوهيبي (2012): أثر الموقع الجغرافي على السياسة الخارجية لسلطنة عُمان:**

هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر الموقع الجغرافي على السياسة الخارجية العُمانية وذلك باستعمال المنهجين الوظيفي والتحليلي خلال الفترة (1970–2011). وخلصت إلى أن السياسية الخارجية العُمانية التي اتسمت بالهدوء والتأني والموضوعية تعاطت مع القضايا المفروضة ضمن ثابت الجغرافيا، فقد أدركت سلطنة عُمان أن موقعها الجيواستراتيجي قد حملها مسؤولية كبيرة تمثلت في المساهمة بشكل رئيسي في حماية مدخل الخليج العربي. كما كان للتاريخ أثر بين في بناء نمطية السياسة الخارجية العُمانية، وركزت الدراسة على دور السلطان

قابوس في رسم السياسة الخارجية، التي ارتكزت على مبادئ متجذرة وراسخة تقوم على التعايش السلمي بين جميع شعوب العالم وحسن الجوار، وعدم التدخل في شؤون الداخلية للآخر، وإيجاد علاقات طيبة مع جميع دول العالم.

- **دراسة ALToraifi (2012): Understanding the Role of State Identity in Foreign Policy Decision-Making :**

سعت الدراسة إلى البحث في مفهوم هوية الدولة وما لها من دور في صنع القرار في السياسة الخارجية من خلال التحليل البنائي. وقد ركزت على دور الهوية في تشكيل السياسة الخارجية لكل من إيران والمملكة العربية السعودية خلال الفترة منذ 1997–2009. وبخلاف بعض الدراسات التقليدية التي تناولت العلاقات بين البلدين، والاختلافات بينهما، بما في ذلك الطائفية والقومية والأيديولوجية الثورية، والتنافس على الهيمنة الإقليمية، وأسعار النفط، والسياسة تجاه الوجود العسكري الأمريكي في الخليج، والخلافات حول الحج، فإن هذه الدراسة انطلقت من أن الهوية كانت عاملاً مهماً في توجيه العلاقات بين البلدين، فقد شهدت العلاقات بينهما تقارباً خلال فترات محددة وخاصة خلال فترة رئاسة محمد خاتمي (1997– 2005)، بينما اتسمت بما يمكن أن يوصف بالعلاقة العدائية خلال فترات أخرى وخاصة خلال فترة رئاسة محمود أحمدي نجاد (2005 – 2009) .

وقد خلصت الدراسة إلى أن عوامل فكرية ومادية كان لها دور فعّال في زوال عملية التقارب، فقد كان للتغيير في هوية الدولة في إيران خلال فترة رئاسة محمود أحمدي نجاد أثر في تغيير نظرة كل دولة تجاه الآخر. وهكذا فإن العلاقة تحولت من حالة أقرب ما توصف إلى التقارب إلى حالة من العداء والخصومة.

- **ثالثاً : ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة**

ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات التي سبقتها هو الاتجاه الذي سلكته للاهتمام بعامل الهوية الذي يعد موضوعاً حديثاً وقليلة هي الدراسات التي اهتمت به ولا سيما العربية منها. كما تتميز بكونها حاولت تفسير السياسة الخارجية العُمانية عن طريق الاهتمام بالهوية، والعوامل التي أسهمت في تشكيلها، باعتبارها عاملاً جديداً لم يتم التطرق إليه من قبل، ومدى الأثر الذي يتركه هذا العامل في تشكيل الخصوصية التي تتميز بها السياسية الخارجية لسلطنة عُمان، خلال الفترة من (1970–2016). فضلاً على أن هذه الدراسة شكلت إضافة للدراسات القليلة التي عُنيت بالشأن السياسي العُماني والذي ما يزال مجال خصباً للبحث والدراسة.

منهجية الدراسة (الطريقة والإجراءات)

مناهج الدراسة

سعياً للتثبت من الفرضية التي انطلقت الدراسة منها، والاجابة عن تساؤلاتها وتحقيق أهدافها؛ فقد قام الباحث بالاعتماد على المناهج التالية:

1. **المنهج التاريخي:** يأتي استخدام هذا المنهج في متابعة وتحليل الأحداث والوقائع التاريخية التي مرت بها سلطنة عُمان، من أجل الاستعانة بها في تفسير الواقع الحالي، ومدى تأثيرها في رسم وصياغة سياستها الخارجية .
2. **منهج التحليل النظمي:** يقوم هذا المنهج على اعتبار أن السياسة الخارجية هي نتاج لعوامل خارجية تكون بمثابة مدخلات (in puts)، تفاعلت مع وسط نظامي مؤسسي بصيغة عمليات (process)، وترتبت على عملية التفاعل هذه جملة نتائج يطلق عليها مخرجات عملية التفاعل (out puts)، وهي تمثل السلوك السياسي الخارجي للدولة؛ بمعنى أن عوامل البيئة الخارجية تفرض على الدولة التفاعل معها، وتقُدم على اتبّاع سياسات بشأنها.
3. **منهج اتخاذ القرار:** ويذهب هذا المنهج إلى أن السياسة الخارجية لأية دولة ما هي إلا قرار، أو مجموعة قرارات تقدم عليها وحدات أو مؤسسات مسؤولة، وأن هذه القرارات تؤثر فيها عوامل عدة ذاتية، ومحلية، وإقليمية، وأخرى دولية.

الفصل الثاني

مفهوم الهوية وأثرها على عملية صنع السياسة الخارجية للدولة

على الرغم من حداثته في الظهور، أصبح مفهوم الهوية من المفاهيم واسعة الانتشار في مجالات العلوم الاجتماعية، ولعل ما يثار حوله من آراء متباينة وأطروحات متعددة، بدءاً من محاولة تفسيره كمفهوم، ومروراً بأبعاده المختلفة، وصولاً إلى مدى الأثر الذي ينتج عنه؛ له ما يبرره شأنه في ذلك شأن العديد من مفاهيم العلوم الاجتماعية، بوصفه مفهوماً اجتماعياً وثقافياً واسعاً. فمع الاهتمام المتزايد بالهوية انطلاقاً من الدراسات المعنية بعلم الاجتماع وعلم النفس وصولاً إلى علم السياسة، كانت تثار العديد من التساؤلات حول طبيعة الهوية، ومكوناتها، وأنواعها، ومدى تأثيرها على الفرد والجماعة أو حتى المجتمع والدولة.

وفيما يختص بمجال العلوم السياسية؛ فقد أثيرت حول الهوية بوصفها أحد المتغيرات المؤثرة على السياسة الخارجية والعلاقات الدولية، عدد من التساؤلات، حول الهوية كمفهوم، وعن مدى تأثيرها، وهل هي العامل الوحيد المؤثر على السياسة الخارجية؟ وما مدى علاقتها بالعوامل الأخرى؟ ومتى يكون عامل الهوية هو العامل الأكثر تأثيراً؟

وفي ضوء ما تقدم، يسعى هذا الفصل للإجابة على هذه التساؤلات من خلال المباحث الثلاثة الآتية:

المبحث الأول: التعريف بمعنى الهوية ومفهومها.

المبحث الثاني: عامل الهوية ومكوناته البنيوية.

المبحث الثالث: أثر الهوية في صنع السياسة الخارجية للدولة.

المبحث الأول

التعريف بمعنى ومفهوم الهوية

يُعد مفهوم الهوية من المفاهيم التي أثارت، وما زالت تثير، الكثير من الجدل بين الباحثين في مجالات العلوم الاجتماعية عامةً وعلم السياسة على وجه الخصوص، ولعل ذلك الجدل مرده إلى أن الاهتمام بالهوية قد انتقل من حقل معرفي إلى حقل معرفي آخر. فدراسات الهوية بدأت في مجال علم النفس، ثم انتقلت إلى علم النفس الاجتماعي، ومنه انتقلت إلى المجال السياسي، ولم تدخل في مجال العلاقات الدولية بقوة إلا في فترة قريبة. وقد تطورت دراسة الهوية بشكل كبير، مما سمح لها بمعالجة قضايا أوسع من القضايا التي بدأت بها، إلا أنه مع ذلك بقي استعمالها في مجال السياسة الخارجية والعلاقات الدولية يواجه صعوبات متعددة، وإن كان في الوقت نفسه يجد إقبالاً متزايداً.

وقد قدمت العلوم الاجتماعية للهوية تعريفاً مبسطاً مفاده، بأنها اشتراك الأشخاص في الانتماء إلى جماعة اجتماعية تربطها روابط عاطفية، وقيمية، ونفسية، مشتركة. وهي بذلك تدل على مجموعة السمات المميزة للفرد، والتي من خلالها يتم تمييز الذات عن الآخرين(رجب:6،2011). فالمصطلح إذن مقارنة مرجعية يؤكد إما على درجة الاشتراك والتشابه التام، أو درجة الاختلاف والتفرد في نطاق خاص أو شيء محدد. وبذلك، فإن الهوية تمثل درجة التشابه والاشتراك بين أفراد الجماعة الواحدة، كما أنها بالمقابل تمثل درجة الاختلاف مع أشخاص آخرين هم خارج إطار الجماعة.

ويمكن إرجاع الاختلاف في تناول مفهوم الهوية إلى أن الباحثين الذين تناولوه في مجال العلوم الإنسانية كانوا من اتجاهات مختلفة، وكل اتجاه حاول تقديم تعريفاً يخدم تخصصه، أو يتفق مع وجهة نظره. فإذا كان علم النفس يعطيه جانباً مرضياً كما هو الحال عند (سيغموند فرويد)، في ضياع الهوية عندما يصاب الفرد بحالة هستيرية؛ فإن علم النفس الاجتماعي يعتبر الهوية عامل من عوامل الشخصية، أما علم الاجتماع في دراسته للهوية فإنه يذهب إلى قدرة الفرد على اختيار المعاني التي تحقق له الوحدة والانسجام مع الذات. ويرى عالم النفس الاجتماعي (إريك اريكسون) "إن الهوية هي تلك الطرق المرجعية التي يتخذها الأفراد والجماعات، والتي تميزهم عن الآخرين في علاقاتهم الاجتماعية، وكذلك فالهوية هي طرق تعرف الأشخاص والجماعات على أنفسهم على أساس العرق، والأثنية، والدين، واللغة، والثقافة" (Fearon,1999:6).

أما في مجال علم السياسة والعلاقات الدولية، فيعرفها (ديفيد إل. روسو) بأنها "حزمة من القيم المشتركة، والمعتقدات، والاتجاهات، والأدوار، تستخدم لرسم الحدود بين ما هو داخل الجماعة وما هو خارجها" (روسو، 748:2007). بينما يعد إسهام ألكسندر وندت، أحد أشهر رواد النظرية البنائية، هو الاسهام الأبرز في التأصيل للهوية، حيث يرى في الهوية "بأنها خلة أو سجية ذاتية، أو على مستوى الوحدة، متجذرة في فهم الفاعل لذاته" (وندت،313:2006). وعلاوة على ذلك؛ فأن معنى هذا الفهم الذاتي أو دلالته سوف يعتمد على ما إذا كان الفاعلون الآخرون يعترفون بذلك الفاعل بنفس الطريقة التي يرى بها ذاته، وبهذا الشكل تكون للهوية صفة منظومية ومرتبطة أيضاً بفهم الآخرين الذاتي للفاعل (نفس المصدر،313:2006).

فالهوية إذن هي ذلك التماثل بين أفراد المجموعة والاختلاف مع الآخرين في الآن نفسه، وهذا ما يؤكد عليه السياسي البريطاني الأسبق ادموند بورك في قوله: "الهوية هي ما تمثله من

درجة الترابط الوثيق بين مجموعة الأفراد الذين يحملون نفس القدرات، كجزء من النظام الطبيعي من جهة، وترابطهم من جهة أخرى مع من يختلفون معهم اكتمالاً لحياة المرء"(ديلو،349.350:2000)

أما المفكر الفرنسي (أليكس ميكشيللي) فيعرفها "بأنها منظومة متكاملة من المعطيات المادية، والنفسية، والمعنوية، والاجتماعية، التي تنطوي على نسق من عمليات التكامل المعرفية، وتتميز بوحدتها التي تتجسد في الروح الداخلية التي تنطوي على خاصية الإحساس بالهوية والشعور بها" (ميكشيللي،129:1993). فالهوية إذن هي وحدة من المشاعر الداخلية التي تتمثل في وحدة من العناصر النفسية، والاجتماعية، والمادية، التي تجعل الفرد يتمايز عمّن سواه بوحدته الذاتية.

ويعرّف الباحث الهوية بأنها مجموعة الصفات والخصائص والسمات النفسية، والاجتماعية، والفكرية، والثقافية، الحضارية والتاريخية،فضلاً عن بعض العوامل المادية، التي يتميز بها الفرد، أو الجماعة، أو المجتمع بذاته، والتي تميزه عن الآخر المختلف.

والملاحظ أن مفهوم الهوية من المفاهيم التي شهدت خلطاً كبيراً في تعريفها، وحتى في عمومية استعمالها، وللخروج من إشكالية المفهوم يمكن التوقف عند العنصرين المشتركين بين تلك التعريفات وهما:

- عنصر المماثلة أو المطابقة، والمتمثل في أن هوية الشيء هي ما يكون بها هو ذاته.
- عنصر الاختلاف، المتمثل في أن هوية الشيء هي ما يكون به الشيء متمايزاً ومختلفاً عن الآخر.

ففي حين ينطلق العنصر الأول من (الأنا)، بما يميزها من سمات وخصائص تكون متطابقة بها مع ذاتها وتشكل هويتها الذاتية، فأن العنصر الثاني ينطلق من (الآخر)؛ بمعنى أنه لا توجد هوية للشيء ما لم تكن متميزة ومغايرة ومختلفة عن الآخر. وبمعنى آخر إن الأنا لكي تتميز بذاتها تحتاج أن تضع الآخر الذي يكون في موقع المقارنة لكي تتميز عنه. ومن هذا المنطلق يشير (وندت) بأن هناك نوعان من الأفكار يمكن أن يدخلا في الهوية: تلك الأفكار التي تعتنقها الذات، والأفكار التي يعتنقها الآخر(وندت،314:2006).

وانطلاقاً من تلك العلاقة الداخلية بين العنصرين المحددين للهوية (التطابق والاختلاف)، وبناءً عليهما تتشكل عدة أنواع للهوية، يمكن التمييز بينها استناداً إلى عدد من العوامل(رجب،7:2011):

- استناداً إلى العنصر الأكثر تأثيراً في تكوين الهوية، حيث يتم التمييز بين الهوية الدينية مثل الهوية الإسلامية، والهوية اللغوية مثل الهوية العربية، والهوية الثقافية، والهوية الأثنية مثل الهوية الكردية.
- استناداً إلى حدود تأثير الهوية، وهنا يتم التمييز بين الهوية الأثنية، أي التي تقتصر على جماعة أثنية مثل الشيعة والسنة والأمازيغ، وبين هوية الدولة، والهوية الوطنية، والهوية العابرة للقوميات مثل الهوية الإسلامية.
- استناداً إلى كيفية تعريف الهوية للذات في مواجهة الآخر المهم، وبناءً على هذا العامل يميز (ألكسندر وندت) بين نوعين من الهوية، يمثل كل منهما طرفي خط متصل يتحرك فيه الفاعل الدولي، يتمثل النوع الأول في التعريف النسبي للهوية المرتكز حول الذات، ويتمثل النوع الثاني في الهوية الجماعية(وندت،314:2006).

- استناداً إلى مدى استقرار الهوية وقابليتها للتغير، وقد قسمها (وندت) بناءً على هذا العامل إلى قسمين رئيسيين: الهوية الشخصية وهي مجموعة السمات المعرفة للدولة والمميزة لها عن الدول الأخرى، والتي يرى وندت أنها القاعدة التي يرتكز عليها النوع الثاني وهي الهوية الاجتماعية، وهي التي تنتج عن تفاعل الدولة مع الدول الأخرى، والتي يقسمها كذلك إلى ثلاثة أقسام هي: هوية النوع، وهوية الدور، والهوية الجماعية.

ولتعدد التقسيمات لأنواع الهوية فإن التقسيم الذي وضعه (وندت) في تحديد أنواع الهوية يبدو، من وجهة نظر الباحث، هو التقسيم الأفضل؛ نظراً لشموليته في التناول، وعمقه في التحديد، إذ قسم وندت الهوية إلى أربعة أنواع (وندت،320:2006):

1. **الهوية الشخصية الفردية:** وهي الهوية الأساسية والتي تستقل بوجودها عن الآخر، والتي تتشكل بواسطة أبنية ذاتية التنظيم ومتوازنة، والتي يعود لها الفضل في جعل الفاعلين كيانات متميزة عن غيرها. وفي حالة الدول فإن هذه الهوية تتطور قبل انخراط الدولة في تفاعلات خارجية، فهي تتشكل من خلال قدرة الدولة على التنظيم الذاتي. وهذا النوع الأول من الهوية هو الأساس الذي تقوم عليه الهويات الأخرى، فالفاعل يمكنه أن تكون له هوية واحدة فقط من هذا النوع.
2. **هوية النوع:** وتشير إلى التصنيف الاجتماعي الذي يطلق على شخص أو مجموعة يشتركون في خصائص معينة من حيث المظهر، والسلوك، والطبائع، والقيم، والمهارات، والمعرفة، والآراء، والتجربة ..إلخ. ويمكن أن يكون لكل فاعل عدد من الهويات النوعية في الوقت ذاته.

وعلى خلاف هويات الدور والجماعة؛ فأن الخصائص التي تؤسس لهويات النوع هي في الأساس جوهرية وأصلية بالنسبة للفاعلين، فعلى سبيل المثال إن الخاصية التي تجعل من

شخص ما شاباً موجودة وحاضرة، بغض النظر عما إذا كان الآخرون حاضرين ليعترفوا بها كذات دلالة ومعنى أم لا، وبهذا الشكل فإنه يمكن أن يكون شاباً بذاته، وكذلك الحال بالنسبة للدول، فالدولة يمكنها أن تكون دولة رأسمالية، أو فاشية، أو ملكية، بناءً على المبادئ الداخلية للشرعية السياسية، والتي لا تعتمد على الدول الأخرى من أجل وجودها. فالدولة يمكن أن تكون ديمقراطية بذاتها دون الحاجة إلى الاعتماد على الدول الأخرى.

3. **هوية الدور**: وهذا النوع من الهوية يعتمد في وجوده بشكل كامل على الآخر، فبخلاف هوية النوع التي تستقل في وجودها الذاتي؛ نظراً لأن الخصائص والصفات التي تشكل هويات النوع ذات صفة ما قبل اجتماعية (سابقة على المجتمع)؛ فأن هذا النوع من الهوية (هوية الدور) لا يمكن تصورها إلا من خلال افتراض الآخر، فهي توجد فقط نتيجة للعلاقة والتفاعل مع الآخرين، ولا توجد هنالك خاصية جوهرية موجودة مسبقاً والتي يكون الطالب بموجبها طالباً أو المعلم معلماً، بل يستطيع أن يحصل على تلك الهوية فقط من خلال احتلاله موقعاً في بنية اجتماعية أو مهنية معينة، فالطالب هوية لا يمكن افتراضها من دون وجود آخر هو المعلم، أو مؤسسة تعليمية ينتمي إليها.

وبحسب هذا النوع من الهوية فإن العلاقة بين الذات والآخر علاقة تبادلية، حيث تلعب درجة معرفة كل منهما للآخر والتوقعات الضمنية منهما حول بعضهما دوراً في تشكيل العلاقة بينهما، فالأفكار المشتركة قد تكون تصارعيه أو تعاونية، الأمر الذي يعني أن العدو هوية دور تماماً مثل الصديق، وكمثال على ذلك حالة الصراع العربي الإسرائيلي، فالهوية هنا ليست مجرد خيار يمكن تجاهله بسهولة، بل هي مواقف مفروضة على الفاعلين عن طريق تصورات الآخرين

المهمين له. وفي مثل هذا النوع من الهوية حتى لو أن الدولة تريد أن تتخلى عن دور معين قد لا تتمكن من ذلك؛ لأن الآخر يقاوم ذلك التغيير رغبة منه في المحافظة على هويته هو.

4. **الهوية الجماعية:** وهي الحالة التي يكون فيها تميّز الذات غير واضح ويتم تجاوزه كليةً، وذلك عن طريق الوصول إلى درجة التعريف والمماثلة في الهوية بين الذات والآخر، وهنا تصنف الذات على أنها الآخر، وغالباً ما تكون المماثلة متعلقة بقضية معينة، ونادراً ما تكون في كل الأمور، ولكنها دائماً تعتمد على توسيع حدود الذات لتشمل الآخر. وتُبنى الهوية الجماعية على مفهومي هوية الدور وهوية النوع ولكنها تتجاوزهما، فنجد أنه في حين تتشكل هوية الدور من أجل أن تؤدي الذات والآخر أدواراً مختلفة؛ فإن الهوية الجماعية تقوم على توحيد الذات مع الآخر في هوية موحدة، كذلك تبنى على هوية النوع؛ لأن الهوية الجماعية تقوم على الخصائص والسمات المشتركة، ولكن لا يعني أن كل هويات النوع يمكن اعتبارها هويات جماعية، فقد يتكلم الشخص الفرنسية دون أن يطابق ذاته مع الفرنسيين.

وباختصار فإن الهوية الجماعية هي عبارة عن خليط مميز من هويات الدور، وهويات النوع، وهويات ذات قوة سببية تحفز الفاعلين لأن يعرفوا مصلحة الأخرين على أنها جزء من مصلحة الذات، وهذا لا يعني أن القرارات الفردية لا تنطلق من الأنانية، ولكن تتوسع دلالة الأنانية بحيث تشمل الجماعة أو الفريق.

مما تقدم يظهر أننا أمام أربعة أنواع للهوية، جميعها عدا الأولى، يمكنها أن تأخذ صيغ متعددة مع الفاعل نفسه، فجميعاً لدينا عدد من الهويات، والشيء نفسه ينطبق على الدول، فكل واحد منا مخطوطة فكرية، مشكلة بواسطة الصيغ الثقافية، تحدد من نحن؟ وماذا يجب أن نفعل في سياق معين؟ ولو أن تلك الهويات تمارس فعلها علينا في الوقت ذاته لأصبحنا مشوشين، ولكن

معظم الهويات يتم تفعيلها بشكل انتقائي اعتماداً على الحالة التي نجد أنفسنا فيها(وندت،321:2006).

ويشير أنصار المدرسة البنائية بصفة عامة عند حديثهم عن الهوية، إلى مجموعة القيم، والمعايير، والمعاني التي يتبناها الطرف الدولي والتي يتم بناؤها من خلال التفاعل بين السياسات الداخلية، والبيئة الخارجية. ومن هذا المنطلق قد تكون للدولة عدة هويات، فقد تكون الدولة محافظة أو ليبرالية وفق الهوية الداخلية، وقد تكون أوروبية أو أفريقية وفقاً للانتماء الجغرافي، وقد تكون الدولة عربية أو غربيةوفقاً للهوية الجماعية، وقد تكون دولة كبرى محورية أو متوسطة وفق مكانة الدولة(مدبولي،4:2017).

ويميز علماء الاجتماع في العادة بين نوعين من الهوية وهما: الهوية الاجتماعية، والهوية الفردية (الهوية الشخصية)، ويمكن التمييز بين هذين النوعين عن طريق التحليل، غير أنهما مرتبطان بشكل وثيق، ويمكن النظر إليهما من خلال علامات ومؤشرات على ماهية هذا الشخص أو ذاك، وفي الوقت ذاته هذه المؤشرات تحدد موضع الشخص بين أفراد آخرين يشاركونه الخصائص نفسها، وتعدد الهويات الاجتماعية يعكس أبعاداً عديدة في حياة الناس، وقد تكون التعددية في الهوياتمصدراً محتملاً للصراع بين الناس، غير أن الأفراد في العادة ينظمون معاني حياتهم وتجاربهم حول هوية محورية أساسية تتميز بالاستمرارية النسبية عبر الزمان والمكان(جيدنز،90:2005).

ويدور الحديث بخصوص الهوية عادةً حول ثلاثة مستويات: ثقافية، واجتماعية، وفردية، وهناك من يرى أن للهوية الوطنية مستويات ثلاثة: هوية على مستوى الفرد، وهوية على مستوى

الجماعة، وأخرى على المستوى الوطني، وليس بالضرورة أن تتميز هذه المستويات بحالة من الثبات، بل هي متغيرة ومتأثرة في ذلك بالظروف والصراعات والمصالح (الجابري،298:1998).

وعند النظر إلى مستويات الهوية الثلاثة التي أشار إليها الجابري، نجد أنها تنطلق جميعاً من المنطلق نفسه، وهي النظرة إلى الذات بما تحويه من صفات وسمات مميزة، وتجعله في مواجهة الآخر المختلف. فعند الحديث عن هوية الدولة، نشير إلى تحوّل الهوية من كونها إطاراً ينتمي إليه الفرد، إلى إطار من القيم والمعتقدات التي تحدد السلوك السياسي للدولة وتوجهه، وتحدد رؤية الدولة لذاتها وللآخر وللعالم (رجب،7:2011).

والهوية الوطنية نسبة إلى الوطن أو الأمة التي ينتسب إليها شعب متميز بخصائص هويته. وهوية أية أمة من الأمم هي مجموعة الصفات أو السمات الثقافية العامة التي تمثل الحد الأدنى المشترك بين جميع الأفراد الذين ينتمون إليها، والتي تجعلهمُ عرفون ويتميزون بصفاتهم تلك عّمن سواهم من أفراد الأمم الأخرى (بن نعمان،23:1995).

وفي هذا الإطار يرى (ماكسيم ألكساندروف) أن هوية الدولة تنطوي على بعدين (داخلي، وخارجي)، البعد الداخلي يشمل مجموعة المعتقدات، والتصورات، والرموز، المترسّخة لدى الرأي العام والنخبة الحاكمة داخل الدولة حول الدولة نفسها، بينما رؤية النخب والرأي العام في الدول الأخرى لتلك الدولة يعبر عن البعد الخارجي لهوية الدولة (Alexandrov,2003:38).

ومن هذا المنطلق فإن هوية الدولة تعني تمييز ذات الفاعل عن الآخرين، والخصائص التي تتشكل وتصاغ عبر التفاعلات مع المحيط، ومن ثم فإن للهوية نمطين، أحدهما أصلي نابع من ذات الفاعل وخصائصه اللصيقة بوجوده، والآخر يتحدد تبعاً للعلاقة مع الآخرين، فالقول بأن

الولايات المتحدة الأمريكية دولة ديموقراطية، فهذه هوية أصيلة، وكونها دولة مهيمنة، فهذه هوية تحددها علاقاتها مع الفاعلين الآخرين في النظام الدولي(مدبولي،4:2017).

ولعل هذا المنطلق الذي اعتمد عليه (صموئيل هنتنجتون) في تفسيره لحال السياسة الدولية المعتمدة على الهوية في كتابه صراع الحضارات، عندما تحدث عن أن الشعوب ذات الثقافات المتشابهة تتقارب، والشعوب والدول ذات الثقافات المختلفة تتباعد، وفي العالم الجديد أصبحت الهوية الثقافية هي العامل الرئيسي في تحديد صداقات دولة ما وعداواتها، وهي التي تحدد مكان الدولة في السياسة العالمية، كما تحدد أصدقائها وأعدائها(هنتنجتون،203:1999).

ومن خلال ما تقدم، يمكن التوصل إلى خلاصة مفادها: أنه وعلى الرغم من أن الهوية مفهوم حديث من حيث الطرح بالصورة التي نحن بصدد دراستها، إلا أنها تُعد من المفاهيم التي شهدت كماً كبيراً من الاختلاف بين الباحثين؛نظراً لاستناد التعريفات على مرجعيات مختلفة، ولكن الملاحظ أن جميع تلك التعريفات تكاد تُجمع على أن الهوية بشكل عام تتعلق بمعرفه الفاعل لنفسه وتصوره لذاته، سواءً كان شخصاً مفرداً أو دولة كما هو الحال لموضوع هذه الدراسة، من خلال مجموعة السمات والخصائص التي تميزه في مواجهة الآخر، أو من خلال الفهم للذات وللآخر وما يترتب عليه طبيعة العلاقة بينهما.

المبحث الثاني

عامل الهوية ومكوناته البنيوية

استقرت الأدبيات المعنية بدراسة الهوية على أنها تتألف من أربعة مكونات رئيسية، يختلف الوزن النسبي لكل منها من حالة لأخرى، وتتمثل في اللغة أو الثقافة، والدين، والعادات والتقاليد، والتاريخ. وقد أشار الباحث عند التطرق لمفهوم الهوية إلى تعريف إريك اريكسون، الذي يرى أن الهوية هي تلك الطرق المرجعية التي يتخذها الأفراد والجماعات، والتي تميزهم عن الآخرين في علاقاتهم الاجتماعية، وكذلك هي طرق تعرف الأشخاص والجماعات على أنفسهم على أساس العرق، والأثنية، والدين، واللغة، والثقافة(Fearon,1999:6). وفي هذا التعريف نجد إشارة إلى أنواع الهوية التي تعتمد في تحديدها على مكونات معينة، مثل العرق، والأثنية، والدين، واللغة، والثقافة.

وعناصر الهوية الإنسانية، فردية كانت أم جماعية، لا تنحصر في العناصر المادية وحدها بل تتعداها إلى مجموعة أخرى من العناصر وهي كما يأتي (اسماعيل،39:2005):

1. العناصر المادية: وتشتمل على الحيازات، والقدرات الاقتصادية والعقلية، والتنظيمات المادية، والسمات المورفولوجية، التي تهتم بدراسة شكل وبنية الكائنات الحية.

2. العناصر التاريخية: وتتضمن الأصول التاريخية مثل (الأسلاف، والولادة، والاسم، والمبدعين، والاتحاد، والقرابة، والخرافات الخاصة بالتكوين)، والأحداث التاريخية المهمة، والآثار التاريخية.

3. العناصر الثقافية والنفسية: وتتضمن النظام الثقافي، مثل العقائد، والأديان، والرموز الثقافية والأيديولوجيا، ونظام القيم الثقافية، وأشكال التعبير الأدبي والفني، ثم العناصر العقلية (مثل النظرة إلى العالم، نقاط التقاطع الثقافية، الاتجاهات والمعايير الجمعية،...) ثم النظام المعرفي ويتضمن السمات النفسية الخاصة، واتجاهات نظام القيم.

4. العناصر الاجتماعية: وتتضمن الأسس الاجتماعية (مثل الاسم، والسن، والجنس، والمهنة، والسلطة، والدور الاجتماعي، والأنشطة والانتماءات) ثم القدرات الخاصة بالمستقبل، مثل القدرة والإمكانات، والإثارة الاستراتيجية، والتكيف، ونمط السلوك.

وهذه العناصر الأربعة مجتمعة تشكل هوية الفرد والجماعة، ولا بد من جمعها معاً ؛ حيث إن الوعي بوجود هذه العناصر أو غيابها كلها أو بعضها شرط جوهري لوجود هذا الفرد أو هذه الجماعة، حتى وإن كان من الصعب على الفرد أن يعي هذه العناصر كافة لأنه يمتلكها ويعيشها على نحو تلقائي، على الرغم من أن هذا الوعي يعدشرطاً لهوية الجماعة.

وعلى العموم فإن مكونات الهوية الانسانية تنسج وجودها عبر شبكة من العلائق التي تندرج في الخانات الحضارية والمشتركات الآتية (سليمان،42:2003):

1. مجال جغرافي ووطن تاريخي مشترك.
2. أساطير وذاكرة تاريخية مشتركة.
3. ثقافة شعبية مشتركة.
4. منظومة حقوق وواجبات مشتركة.
5. اقتصاد مشترك مرتبط بمناطق معينة.

ويؤكد الجابري أن الهوية الثقافية لا تكتمل، ولا تبرز خصوصيتها الحضارية، ولا تغدو هوية ممتلئة قادرة على بلوغ العالمية، وعلى الأخذ والعطاء، إلا إذا تجسدت مرجعيتها في كيان مشخّص تتطابق فيه ثلاثة عناصر (صحيفة الاتحاد، أبوظبي،2005/08/30).

1. الوطن: بوصفه الأرض، التي تعني الجغرافيا والتاريخ، وقد أصبحا كياناً روحياً واحداً، يعمر قلب كل مواطن، الجغرافيا وقد أصبحت معطًى تاريخياً، التاريخ وقد صار موقعاً جغرافياً.
2. الأمة: بوصفها النسب الروحي الذي تنسجه الثقافة المشتركة، وقوامها ذاكرة تاريخية، وطموحات تعبر عنها الإرادة الجماعية التي يصنعها حب الوطن، والمقصود هو الوفاء للأرض، للتاريخ الذي ينجب، والأرض التي تستقبل وتحتضن.
3. الدولة: بوصفها التجسيد القانوني لوحدة الوطن والأمة، والجهاز الساهر على سلامتهما ووحدتهما، وحماية مصالحهما، وتمثيلهما إزاء الدول الأخرى، في زمن السلم كما في زمن الحرب، ولا بد من التمييز هنا بين "الدولة" التي هي كيان مشخّص ومجرد في الوقت نفسه، ويجسّد وحدة الوطن والأمة من جهة، وبين الحكومة أو النظام السياسي الذي يمارس السلطة ويتحدث باسمها من جهة أخرى، والمقصود هنا المعنى الأول. إذن فكل مس بالوطن أو بالأمة أو بالدولة هو مس بالهوية الثقافية، والعكس صحيح أيضاً .

وفي الوقت الذي شهد فيه مفهوم الهوية تعدداً وتبايناً واختلافاً ، فإن مكوناتها أيضاً تعددت باختلاف كتابها، ومواضع البحث التي تناولوها، ولكن من خلال النظر إلى تلك الإسهامات يمكن التوصل إلى أن تشكّل الهوية هو نتاج اشتراك عوامل عديدة تسهم من خلال تفاعلها مع بعضها في صياغة الهوية سواء كانت تعبر عن فرد أو جماعة أو دولة. ويمكن إجمال تلك العوامل في الجوانب أو الأبعاد الثلاثة المتمثلة في الجوانب الجغرافية، والتاريخية، والثقافية.

وعند الحديث عن هوية دولة ما، لابد من الوقوف على الأبعاد التي ساهمت في تشكيل تلك الهوية من خلال التفاعلات فيما بينها، والتي يمكن حصرها في الأبعاد الثلاثة التالية:

- **البعد المكاني (الجغرافيا):** قد تثار بعض التساؤلات حول أهمية البعد الجغرافي في دراسة الهوية السياسية، لكن الأمر هنا يتعلق بتقديم الإطار الجغرافي الذي لا يشك أحد في مدى الأثر الذي يتركه في تشكيل المجتمع وظروف حياته، بل إن الإطار الجغرافي يقدم وصفاً وتفسيراً لشخصية الإقليم لا يمكن أن نجده خارجه، فالجغرافيا هي فن التعرف على شخصيات الأقاليم، أو وصفها وتفسيرها (التشخيص الإقليمي)، كما أن شخصية الإقليم كشخصية الفرد يمكن أن تنمو وتتطور أو تتدهور، ووصفها لا يقل صعوبة عن وصف شخصية الأفراد، ويمكن القول مع دينام بأن الجغرافيا هي "فلسفة المكان" (بن احمدو،66:2003).

وتعد الجغرافيا أحد أهم العناصر التي تؤثر على السياسية، وتدخل في حسابات القائد السياسي، فقد وصف المستشار الألماني (بسمارك) الجغرافيا بأنها العنصر الدائم في السياسة (لوفايفر،97:2006)، فلا يمكن لأحد أن يجادل في أهمية تأثير الجغرافيا على السياسة، أو ما يترتب عليها من تأثير على العلاقات بين الدول، ونستشهد هنا بما ذكره (رينوفان) حول هذه العلاقة المتبادلة بين الموقع وبين سياسة الدول الخارجية؛ إذ يشير إلى أن ثمة دولاً ذات رقعة صغيرة، لكّنها لأهمية موقعها، تركت أثراً لم تخلّفه دولٌ أكثر اتساعاً وأكثر مواردا، ولعل بريطانيا تعد المثال الأبرز على ذلك، فقد دفعها موقعها الجغرافي بوصفها جزيرة، أن تكون أكبر القوى البحرية، وأكثرها تأثيراً منذ نهايات القرن السابع عشر وحتى فترة متقدمة من القرن العشرين. وهذا ما يؤكده (جوتمان) بأن الملاءمة بين الجغرافيا وبين السياسة الخارجية لدولة ما أمر لا يقبل الجدال(الوهيبي،15:2012).

ومن هذا المنطلق نجد مثلاً أن الوحدة الإقليمية للدولةتُعد عاملاً لا غنى عنه في تحديد أبعاد هوية الجماعة إزاء سائر الجماعات الوطنية. وعلى العكس من ذلك، كلما بقيت البيئة الإقليمية للدولة مجزأه، بدت مخاطر الانشقاق والانفصال كبيرة، لأن الإقليم الجغرافي للدولة مجزأ أو مبعثر على رقعة كبيرة، كما هي الحال مثلاً مع إندونيسيا في أقصى شرق آسيا، إذ يتوزع إقليمها على أكثر من ثلاثة آلاف جزيرة متباعدة، وهو بذلك باعث على نوع من الولاءات الأقل قوة من الولاء القومي أو الوطني الشامل(بن احمدو،66:2003).

وقد أثيرت العديد من الآراء التي تناولت أثر الجغرافيا على الأنسان، فثمة علماء أكدوا على مبدأ الحتمية التي تعني أن المكان لا بد أن يؤثر على الأنسان من مختلف الجوانب، بينما عارض آخرون هذا المبدأ ورأوا أن الأنسان هو الذي يخضع المكان لخدمته ولمصالحه، فكان العالم الفرنسي (فيدال دي بلاش) من الذين لم يوافقوا على النظرية الحتمية، وعلى خلاف ذلك كان العالم البريطاني (هالفورد ماكندر) صاحب النظرية الشهيرة قلب الأرض الذي يؤيد النظرية الحتمية ويعطي المكان دوراً بالغ الأهمية (دوراتي،49:1985).

وبلا شك إن الجغرافيا تشكّل العامل الثابت الأهم بين العوامل الأخرى في تكوين الهوية لكونها العامل الأسبق بينها، وفي ضوء العامل الجغرافي تتفاعل العوامل الأخرى مثل التاريخ والثقافة، ويظهر ذلك من خلال الأثر الذي تتركه على الفرد والمجتمع، والذي يتمثل في طبيعة الأنشطة التي يمارسها الأنسان للتأقلم مع جغرافية المكان، والسعي الذي يمارسه للاستفادة من الثروات التي تقدمها طبيعة المكان، أو للتغلب على التحديات والصعوبات التي تواجهه بسببها. كما أن الموقع الجغرافيي ُعد عنصراً أساسياً من عناصر القوة أو الضعف بالنسبة للدولة، ويسهم بشكل كبير في رسم صورة الدولة بالنسبة للدول الاخرى وعلاقاتها معها، كما يسهم في تشّكيل

سماتها وخصائصها، وبالتالي يؤثر بشكل مباشر في تشكيل ملامح هويتها، وتحديد أهدافها ومصالحها، وعلاقاتها مع الآخر ورؤيتها له وللعالم.

- **البعد الزماني (التاريخ)** يُعد أحد أهم المكونات الضرورية في تشكيل هوية الأمة أو المجتمع، فالتاريخ هو الذي يمثل البعد الزماني للهوية، وهو الذي يشكل ذاكرة الشعوب، فلا يمكن فصل الحاضر عن الماضي، كما لا يمكن بأي حال الإشارة إلى هوية هي وليدة الحاضر؛ لأنها وبلا شك نتاج صيرورة تاريخية تتولد عنها خبرات مشتركة يتبناها أفراد المجتمع.

ومن هذا المنطلق يشير (محمد عابد الجابري) إلى الهوية بأنها نتاج تطّور عبر التاريخ عندما يصفها بأنها كيان يصير ويتطور، وليست معطى جاهزاً ونهائياً ، هي تصير وتتطور إما في اتجاه الانكماش، وإما في اتجاه الانتشار، وهي تغتني بتجارب أهلها ومعاناتهم وانتصاراتهم وتطلعاتهم، وأيضا باحتكاكها سلباً أو إيجاباً مع الهويات الثقافية الأخرى التي تدخل معها في تغاير من نوع ما(الجابري،aljabriabed.net).

والدول معتمدة بلا شك في بناء هوياتها على ذاكرتها التاريخية التي تتشكّل نتيجة لمجموعة الأحداث، والتصورات، والأفكار، والقيم، والمعتقدات، والتفاعلات بين أفراد الجماعة نفسها، وبين الجماعة والجماعات الاخرى، ذلك التفاعل الذي تشكّل عبر الزمن وخلال مراحل تاريخية متعاقبة، تبلورت بين طياتها الذاكرة المشتملة على الخصائص والسمات الخاصة التي تميز شعب ما عن الشعوب الأخرى، فالهوية هي محصّلة تلك العمليات المتعاقبة من التفاعل بين جميع تلك المكونات.

وعلى المستوى السياسي، يلعب التاريخ دوراً بارزاً كمورد للخبرات والتجارب، ويسهم في تشكيل الهوية السياسية للدولة، وفي تحديد نظرتها للآخر، وبناءً عليه تترتب طبيعة العلاقة التي تتخذها الدولة في التعامل مع الدول الأخرى ومع العالم، كما أن النظم السياسية التي حكمت البلاد تاريخياً هي التي أنتجت الثقافة السياسية للمجتمع، وفي ظلها أنتج المجتمع نمط العلاقة والتواصل بين مكوناته، وانعكست تلك التناقضات على الحاضر في ظل التحولات مع قيام الدولة الجديدة(بن احمدو،76:2003).

- **البعد الثقافي:** وتمثل الثقافة المكون الأهم للهوية، بل إن هناك من يجعل مصطلح الثقافة مرادفاً لمصطلح الهوية أو بديلاً له؛ وربما يعود ذلك لشمولية مصطلح الثقافة وسعة مدلولها، فعلى الرغم من تضمنها لمنظومة من القيم والمعتقدات الدينية والأخلاقية، والخصائص اللغوية، فأنها تشمل كذلك كل جوانب الحياة من أعراف، وطبائع، وعادات، وتقاليد.

ويشير (صموئيل هنتينجتون) إلى دور الثقافة بوصفها الأساس الذي يعتمد عليه في تكوين هوية الحضارات، فالحضارة هي أعلى تجمع ثقافي من البشر، وأعرض مستوى من الهوية الثقافية يمكن أن يميز الإنسان عن الأنواع الأخرى، وهي تعرف بكل من العناصر الموضوعية العامة مثل: اللغة، والتاريخ، والدين، والعادات، والمؤسسات، والتحقق الذاتي للناس(هنتنجتون،71:1999).

ويمكن الإشارة إلى الثقافة بأنها مركّب يشتمل على مجموعة من العناصر التي تنحصر بدورها في بعدين فرعيين، هما العناصر المرتبطة بالقيم والمعتقدات والممارسات الدينية، والعناصر المرتبطة بالأداة اللغوية، ولا بد هنا من التطرق إلى دور كل من اللغة والدين في تشّكيل الثقافة وتحديد ملامح الهوية الوطنية.

1- اللغة: وهي وعاء الثقافة التي بها يتواصل أفراد المجتمع، ويعبرون بها عن أفكارهم ورغباتهم، فهي ظاهرة اجتماعية، وفي هذا السياق يشير محمد عاطف غيث إلى أن "اللغة هي صورة السلوك الإنساني الشاملة التي تنطوي على الاتصال الرمزي، من خلال نسق النماذج الصوتية المتفق عليه ثقافياً، والذي يحمل معاني مقننة. وتعتبر اللغة جزءاً من التراث الثقافي ومعبرة عنه في الوقت نفسه، هذا وتتحول الأصوات التلقائية في اللغة إلى رموز ثقافية قادرة على توصيل الأفكار والرغبات والمعاني والخبرات، والتقاليد من جيل إلى جيل، واللغة نتاج اجتماعي، تمثل التجارب المتراكمة والراهنة، والعواطف والمعاني التي يمكن نقلها داخل ثقافة معينة، بالإضافة إلى أهميتها في الإدراك الاجتماعي والتفكير ومعرفة الذات ومعرفة الآخرين، ولذلك فهي ضرورية للوجود الاجتماعي"(غيث،1989:266).

وبالإضافة إلى دورها المهم كأداة تخاطب ونقل للمعرفة؛ فإن اللغة من الروافد المهمة في تحديد الهوية وتشكيلها باعتبارها المخزون الحضاري والفكري للأمة لما تمثّله من تراكم معرفي للأجيال المتعاقبة، كما تمثّل المقياس الذي تثبت به الهوية قدرتها على الثبات أمام المستجدات والتطورات؛ إذ اللغة الجامدة أداة تعجز عن مواكبة الحداثة والتطور الفكري والثقافي، واللغة المرنة المنفتحة مع قدرتها على والتمسك بأصالتها هي معيار للهوية الثقافية المنفتحة.

وتؤدي اللغة دورها في تحديد نواة الهوية الجماعية، ويعاني الكثير من البلدان مشكلة تعدد اللغات التي غالباً ما تشكل عائقاً يحول دون وجود هوية قومية واحدة؛ فاللغة هي المكون الأساس في حياة أي هوية عرقية، أو أقلية لغوية، كما تلعب اللغة دورها كإطار مرجعي في تشكيل هوية المجتمع من خلال الاتصال الثقافي، وعلى العكس لا تعيد الهوية الثقافية تشكيل الهوية اللغوية(بن احمدو،2003:45).

2- الدين: يبدو أنه من الصعوبة بمكان إيجاد تعريف واحد محدد للدين يمكن أن يرضي جميع الناس على اختلاف طوائفهم ومللهم، ويعود مردّ ذلك إلى تعدد الأديان واختلافها عن بعضها، فعلى الرغم من أن جميع التعاريف قد تجمع على أهمية الدين ووظيفته وأهميته في حياة البشر، إلا أنها تختلف في وصف كل دين عن الديانات الأخرى.

فنجد أن الدين يوصف بأنه رسالة سماوية من الله إلى عبادة من قبل بعض المفكرين، وفي هذا الاتجاه يمكن الإشارة إلى رأي الفيلسوف (كانت)، حيث يرى " أن الدين هو الشعور بواجباتنا من حيث كونها قائمة على أوامر إلهية سامية"(الخريجي،28:1990)، وفي الاتجاه ذاته فإن الفيلسوف (ديكارت)، وعلى الرغم من تأكيده في كتابة "مقال عن المنهج"، أنه لا ينبغي لنا أن نقبل شيئاً على أنه حق ما لم نتبين ببداهة العقل أنه كذلك؛ ولكن نجد أنه في كتابه "مبادئ الفلسفة" يشير إلى أنه من واجبنا أن نتخذ لنا قاعدة معصومة؛ أن ما أوحي به من الله هو أوثق بكثير من كل ما عداه(المصدر نفسه،28:1990).

وفي الاتجاه الآخر، هناك من يصفه بأنه ظاهرة اجتماعية ابتدعها الإنسان لتلبية بعض احتياجاته. ولا يشك أحد في مدى أهميته؛ لأنه يبرر أوضاع التفاوت المجتمعي في مجالات الثروة والسلطة، بينما يؤكد (ماكس فيبر) على أهمية الدور الذي يقوم به الدين في إحداث التغيير الاجتماعي، ولا سيما في تنمية النظام الرأسمالي في الغرب(جيدنز،595:2005)، أما (إميل دوركهايم) فيرى أن الدين يؤدي دوراً وظيفياً مهماً في تعزيز التماسك والتضامن الاجتماعيين، وبخاصة في تشديده على ضرورة التقاء الجماعة بصورة دورية لتأكيد العقائد والقيم التي يشتركون فيها(المصدر نفسه،595:2005).

أما المسلمون فقد أشتهر عندهم تعريف الدين كما جاء في كتاب "الدين" لـ(محمد عبدالله دراز) بأنه "وضع إلهي لذوي العقول السليمة، باختيارهم إلى الصلاح في الحال، والفلاح في المال". ثم يردف بعد ذلك بتعريفه التالي "الدين هو وضع إلهي يرشد إلى الحق في الاعتقاد والى الخير في السلوك والمعاملات"(الخريجي،35:1990).

ومن خلال هذا التوصيف يمكن تعريف الدينوفقاً لـ(محمد عاطف غيث) بأنه "مجموعة المعتقدات والممارسات والقيم الفلسفية المتصلة بتحديد ما هو مقدس، وبفهم الحياة، والتخلص من مشكلات الوجود الإنساني، ولذلك يعتبر الدين طريقاً نظامياً أو تقليدياً نحو النجاة أو الخلاص، فيما تعتبر التقاليد الدينية نتيجة لمحاولة الإنسان الدائبة للاستئثار بأفكاره الفلسفية والروحية وادخارها، بحيث تكون متاحةً أمام الفرد كلما واجه الحياة بتعقيداتها ومشكلاتها وتوتراتها، وعليه؛ فالدين ظاهرة اجتماعية، في الوقت نفسه الذي يعتبر فيه ظاهرة سيكولوجية، طالما أنه يركز بالضرورة على الجماعة عند تطوير الفكرة الدينية، وفي تعليم المعارف الدينية والعمل على استمرارها"(غيث،382:1989).

ولقد لعبت المعتقدات الدينية الدور الأكبر في تكوين الهوية الجمعية للشعوب، فالأديان هي أنساق للمعتقدات والممارسات، بينما تشكّل التنظيمات الجانب الأخلاقي للسلوك، والمعتقدات الدينية هي تفسيرات أو تأويلات للخبرة المباشرة بالرجوع إلى البناء المطلق للعالم، وإلى القوة فوق الطبيعية التي تسيطر على الكون ومظاهره، والسلوك الديني سلوك مقدّس وطقوس تفرض على الشخص ممارسات مقننة، تحدد علاقة الشخص بالقوة العليا، والتنظيم الديني يشير إلى عضوية الأفراد المؤمنين في مجتمع معين، وهو يفرض عليهم مهام دينية خاصة (المرجع نفسه،382:1989).

وتبرز الأهمية التي يشكّلها الدين بالنسبة إلى الثقافة في أثره على تكوين المفاهيم والقيم الفكرية والمعنوية للمجتمع، فيمكن وصف العلاقة بين الدين والسلوك الاجتماعي بأنها علاقة تبادل معرفي وتواصل دائم لسد الفراغ في احتياجات المجتمع المادية، كما يعمل الدين على طرح القيم التي تعمل على تحديد الهيئة التي تشكل بها الحركة الاجتماعية في الحياة، وتعمل هذه القيم من خلال ضخها في طقوس الشعائر لإشاعة المفاهيم الأخلاقية، كما تبرز أهميته كذلك في كونه يحدد للفرد هويته وانتمائه للجماعة وقبوله للقيم والمعتقدات.

ويُخلص مما تقدم إلى أن الهوية عبارة عن مركب يشمل عناصر عديدة تسهم وبأشكال مختلفة وبدرجات متفاوتة في تشكيل الصورة النهائية للهوية، ولا بد من الإشارة هنا أن درجة تأثير كل عنصر من تلك العناصر المشكلة للهوية تختلف من هوية إلى أخرى، ومن وفترة زمنية إلى فترة أخرى في الهوية نفسها، ولتعدد تلك العناصر؛ فأن الدراسة اقتصرت على العناصر الأكثر تأثيراً والتي تشكّل بلا شك أبعاد الهوية الجماعية بشكل عام وهوية الدولة على وجه الخصوص، وهي الأبعاد الثلاثة التي تم التطرق إليها (البعد الجغرافي، والبعد التاريخي، والبعد الثقافي).

المبحث الثالث

أثر الهوية في صنع السياسة الخارجية للدولة

عند الحديث عن مدى الأثر الذي تتركه الهوية على السياسة الخارجية؛ فأننا بلا شك نقصد بذلك هوية الدولة بصفتها فاعلاً في وسط إقليمي و دولي، يحمل صفات خاصة وله سمات تميزه عن الفاعلين الآخرين، ويسعى إلى تحقيق مصالحه وأهدافه عبر التفاعل مع وحدات النظام الدولي سواًء كانت دولاً أو فواعل أخرى من غير الدول؛ وهذا يعني، إن دراسة تأثير الهوية في صنع السياسة الخارجية للدولة ينبغي أن لا تنحصر فقط بدراسة الهوية بحد ذاتها، إنما ينصرف الاهتمام ايضاً بمعرفة كيفية تأثيرها على عملية صنع القرار السياسي، أي عندما تتحول الهوية من كونها إطاراً ينتمي إليه الفرد إلى إطارٍ من القيم والمعتقدات التي تحدد السلوك السياسي وتوجهه، وتحدد رؤية الدولة لذاتها وللآخر وللعالم، وعادة ما يتم صياغة ذلك في مشروع سياسي، قد يكسب الهوية طابعاً أيديولوجياً (رجب،7:2011).

وفي هذا الجانب يرى (ماكسيم ألكسندروف) أن هوية الدولة تنطوي على بعدين (داخلي، وخارجي)، البعد الداخلي يشتمل على مجموعة المعتقدات، والتصورات، والرموز، المترسّخة لدى الرأي العام والنخبة الحاكمة داخل الدولة حول الدولة نفسها، بينما رؤية النخب والرأي العام في الدول الأخرى لتلك الدولة يعبر عن البعد الخارجي لهوية الدولة (Alexandrov,2003:38).

ذلك التصور للذات هو الذي يشكّل السلوك السياسي الخارجي للدولة، ويحدد طبيعة علاقتها مع الفواعل من الدول الأخرى على الساحة الدولية. وهذا يؤكد، بمعنى من المعاني، صحة المقولة التي تذهب إلى أن السياسة الخارجية هي امتداد للسياسة الداخلية للدولة، المتأثرة

بمعطيات بيئتها الداخلية. وهنا يمكن التمييز بين ثلاثة مداخل لدراسة هوية الدولة ومدى تأثيرها في العلاقات الدولية، أو ما يسمى بسياسات هوية الدولة State Identity Politics. يتمثل المدخل الأول في التركيز على الهوية المشتركة بين الدول، وكيفية تأثيرها على العلاقات فيما بينها، مثل الهوية العربية، وكيف أثرت في العلاقات البينية للدول العربية؟ وينصرف المدخل الثاني إلى التركيز على أبعاد الهوية الذاتية الجماعية Collective Self وخصائصها، أي ما الذي يجعل الولايات المتحدة مثلاً دولة متمايزة عن غيرها؟ وكيف يمكن أن تؤثر هويتها الذاتية الجماعية في سياستها الخارجية؟ وينصرف المدخل الثالث إلى تحديد خصائص هوية الدولة الأخرى Collective Other، أي ما هي الخصائص التي تراها الولايات المتحدة لزيادة معرفتها بالصين كدولة متمايزة عنها؟ وكيف ستؤثر تلك الرؤية في العلاقات بينهما؟ (رجب،7:2011).

وفي الوقت الذي يمكن أن تكون الهوية دافعاً للسلوك السياسي الخارجي للدولة إلى التقارب أو التحالف مع الدول الأخرى التي تشترك في الهوية ذاتها، مثل الهوية العربية أو الهوية الأوربية، يمكن كذلك أن تكون عاملاً لخلق نمطاً من السلوك التصارعي أو العدائي، إذا رأت أن هوية الدولة الأخرى تشكل خطراً عليها، مثل حالة الصراع العربي الإسرائيلي.

وحول الطبيعة التي يمكن أن تؤثر بها الهوية على السياسة الخارجية للدولة، وفي علاقاتها الدولية مع الغير من وحدات النظام الدولي، يمكن التمييز هنا بين ثلاثة اتجاهات رئيسية (رجب،7:2011):

1- يشير الاتجاه الأول إلى أن الهوية تؤثر تأثيراً مباشراً على السياسة الخارجية، وينتمي لهذا الاتجاه إسهام ليزبيث إجيستام، في دراستها المعنونة "إدراك الدور وسياسات الهوية في السياسة الخارجية"، حيث رأت أن السياسة الخارجية تمثل انعكاساً تاماً للتصورات الخاصة بالهوية الوطنية، والتي تحدد مكانة الدولة في العالم، وأصدقائها وأعدائها، ومصالحها

وطموحاتها. فالهوية استناداً لها هي إطار سيكولوجي للعلاقات الدولية، وجادلت بأن تلك التصورات قد تكون مستقرة في التاريخ الوطني، ويرتبط تغيرها بإعادة تأويل القادة السياسيين لها، أو بحدوث تطورات داخلية أو خارجية تعيد صياغتها(Lisbeth,1999:81).

كما يمكن أن يعتبر إسهام (ألكسندر وندت) منتمياً إلى الاتجاه نفسه، وذلك عبر تطويره لمفهوم (الأنا والآخر)، حيث يقسم وندت العمل الاجتماعي إلى أربع خطوات: ففي الخطوة الأولى، وعلى أساس من تعريفها المسبق للحالة، تدخل الأنا في شيء من الفعل يتضمن إشارة إلى الآخر حول الدور الذي ترغب الأنا في أخذه وتبنيه خلال التفاعل، والدور الآخر الذي ترغب أن تعنيه أو تحدده للأخر. وفي الخطوة الثانية، يتأمل الآخر معنى ودلالة فعل الأنا، وتفسيره هنا موجه بتعريفه المسبق للحالة. وفي الخطوة الثالثة، على أساس من تعريفه الجديد للحالة، يدخل الآخر في فعل خاص به يتضمن إشارة حول الدور الذي يرغب في أخذه، والدور المقابل الذي يرغب في تعيينه للآنا. وفي الخطوة الأخيرة، تفسر الأنا فعل الآخر وتجهز ردها عليه. وكما مع الآخر يعكس هذا التفسير أوصافاً سابقة للحالة، وسوف يكرر الأنا والآخر هذا الفعل الاجتماعي، حتى يقرر أحدهما أو كلاهما انتهاء عملية التفاعل، وبفعلهما ذلك سوف يعرفان بعضهما بعضاً(وندت:450.451,2006).

ويمكن هنا رصد ملاحظتين على العلاقة الخطية بحسب رأي (إيمان أحمد رجب)، فمن ناحية تعد هذه العلاقة ذات درجة عالية من التبسيط. فوجود هوية ما للدولة لا يعني بالضرورة انعكاس هذه الهوية في سياستها الخارجية، فهناك متغيرات أخرى تؤثر في الهوية، مثل مدى انتشار الهوية وتأصلها في المجتمع ومؤسسات الدولة، وكيفية إدراك النخبة الحاكمة لهذه الهوية، فعلى سبيل المثال فإن الهوية الإسلامية للدولة السعودية غير كافية لتفسير علاقاتها الخارجية مع الدول الغربية، حيث تعد الولايات المتحدةحليفاً استراتيجياً لها،

رغم اختلاف الهويات بينهما، في حين تصلح الهوية السنية السلفية للسعودية، في تفسير رؤيتها لإيران ذات المذهب الشيعي كمصدر تهديد لأمنها(رجب،15:2011).

كما أن تغير الهوية الاجتماعية بأنواعها الثلاثة لا يرتبط بالسلوك الخارجي فقط كما يجادل وندت، فقد يتأثر بعملية نقاش داخلي، والذي يترتب عليه تغير الهوية، أو نتيجة تفكك الدولة، مثل تفكك الاتحاد السوفيتي. كما يلعب مدى انتشار الهوية في المجتمع، وما يرتبط بذلك من درجة تعبيرها عن الجماعات الأثنية فيه كافة،دوراً مهماً في فهم تأثيرها في السياسة الخارجية (المصدر نفسه،15:2011).

2- يشير الاتجاه الثاني إلى التأثير غير المباشر للهوية، ويعبر عن هذا الاتجاه إسهام (أندريه تسيجانكوف)، حيث يرى أن تأثير الهوية في السياسة الخارجية هو تأثير يمر بمتغيرين وسيطين: المتغير الأول يتمثل في بنية المجتمع، من حيث درجة الاستقطاب فيه، وقوة التنظيمات الاجتماعية، وإلى أي مدى يمكن تعبئة الضغوط الاجتماعية فيه، ومدى تجانس المجتمع من حيث الأيديولوجيا والتقسيم الطبقي، ومدى تطور التحالفات الاجتماعية من حيث القدرة على التعبير عن المطالب والأضرار. بينما يتمثل المتغير الثاني في بيئة عمليات بناء التحالف، أي شبكة العلاقات التي تربط بين الدولة والمجتمع، وهل التحالف السياسي يقتصر على النخبة ويستبعد الفاعلين الاجتماعيين؟ وأي الفاعلين الاجتماعيين يسيطر على تلك الشبكة من العلاقات؟ وقد حدد أندرية نمطين لتأثير الهوية على السلوك الخارجي، يتمثل النمط الأول في التأثير البنائي Constitutive، أي تقود الهوية تفكير صانع القرار في الواقع، وتساعده على فهم الوضع السياسي، وتخلق مصالح الدولة وتعدلها وتغيرها. بينما يتمثل النمط الثاني في التأثير التنظيمي Regulative، أي تنظم الهوية سلوك الدولة وتوجهه(المصدر نفسه،15:2011).

وتتطرق (إيمان أحمد رجب) إلى متغير آخر، أغفله ولم يشر إليه (تسيجانكوف)، إذ هي ترى أن أحد المتغيرات الوسيطة المهمة مرتبط بطبيعة البيئة الإقليمية والدولية، فهذه البيئة توفر فرصاً تسمح للدولة بأن تستخدم الهوية في تحديد سياستها الخارجية. فعلى سبيل المثال، كان لتغير الأوضاع في الخليج العربي بعد حرب تحرير الكويت عام 1991، دوراً مهماً في تغير تأثير الهوية في السياسة الخارجية لإيران، حيث باتت أكثر برجماتية في علاقاتها بدول الخليج العربي (رجب،15:2011).

3- يشير الاتجاه الثالث إلى أن السياسة الخارجية لدولة ما قد تستخدم للتأثير على الهوية وليس العكس، وخاصة في الدول التي تعاني أزمة هوية قومية، وكمثال على ذلك كيفية تأثير هوية الدولة على السياسة الخارجية البريطانية خلال أزمة السويس عام 1956، بحجة أن بريطانيا كانت في مرحلة إعادة تعريف هوية الدولة في تلك الفترة من كونها ذات سلطة إمبراطورية، وتحولها إلى دولة مركز (ALToraifi,2012:51).

ويعبر عن هذا الاتجاه (ديفيد شاندلر)، حيث يضرب مثالاً على ذلك بالتدخل العسكري الأمريكي في الخارج، والذي يرى أنه يهدف إلى تعزيز عملية داخلية لبناء الهوية الوطنية وتعريفها، ويرى أنه منذ حرب فيتنام لم يعد هناك تفسيراً متفقاً عليه داخلياً للهوية الوطنية الأمريكية وللمصلحة الوطنية الأمريكية(رجب،16:2011).

ويتضح مما تقدم أن هناك ثلاثة تفسيرات لتوضيح الدور الذي تلعبه هوية الدولة في عملية صنع القرار في السياسة الخارجية عبر تأثرها وتأثيرها على الصعيدين الداخلي والخارجي: أولاً، أن الهوية تلعب دوراً أساسياً في تحديد موقف الدولة على الساحة الدولية. ثانياً، أن الهوية مجرد متغير يتدخل في السياسة الخارجية بين التهديد الخارجي والتعبئة المحلية. أما دعاة

الاتجاه الثالث فيجادلون بأن الهوية تلعب دوراً في التأثير على السياسة الخارجية، كما أن السياسة الخارجية تساهم في تكوين الهوية(ALToraifi,2012:51).

وحول الدور الذي تلعبه الهوية في التأثير على السياسة الخارجية للدولة، وهل هي سبب للصراع، أم أنها دافع للتعاون وبناء التحالفات بين الدول التي تشترك في الهوية ذاتها؟ وما هي الأدوار التي يمكن أن تتخذها الدولة في سلوكها السياسي على الصعيد الخارجي بناءً على هويتها؟ يمكن مناقشة خمس صور لتأثير الهوية على السياسة الخارجية والعلاقات الدولية:

1- **دور الهوية في تعريف البيئة الأمنية:** فعلى عكس النظرية الواقعية التي ترى أن القوة هي العامل الأبرز لتحديد التهديد، وأن إدراك الدول للتهديد المشترك هو الدافع للتحالف فيما بينها؛ يرى أنصار النظرية البنائية أن الهوية عامل لا بد من الالتفات إليه عند تعريف البيئة الأمنية للدول.

ويرى (تيد هوبف) أن الهوية المشتركة قد تقلل أزمة الأمن التي تحدثت عنها المدرسة الواقعية، ويرى (كولين كال) أن الهوية المشتركة آلية ثالثة إلى جانب القيم والهياكل التي تدعم فكرة السلام الديمقراطي، وترى (ليزبيث أجيستام) أن هناك ارتباطاً بين مفهومي الهوية والأمن، وذلك لأن الهوية تعرّف الذات، وتعرّف الآخر الذي يواجه الذات من حيث تحديد مدى تأثيره على الأمن القومي، وبالتالي تحدد ما يعد مصدر تهديد، وترى كذلك أن ديناميكيات الهوية الوطنية يفترض فيها تداخلها مع المدركات الخاصة بالأمن(رجب،16:2011).

وفي هذا السياق يشير (وندت) لمثال مهم وهو التفاوت في إدراك امتلاك دولة معينة للأسلحة النووية، فليس المهم وجود الأسلحة في حد ذاتها، وإنما الأهم كيفية إدراك

وجود هذه الأسلحة، فالولايات المتحدة على سبيل المثال لا تقلق كثيراً لوجود الأسلحة النووية عند بريطانيا، على عكس موقفها من وجود تلك الأسلحة لدى دولة مثل كوريا الشمالية(مدبولي،4:2017).

ويرى (وندت) أن علاقة الدول فيما بينها تعتمد على رؤية كل منها للذات وللآخر، وأن أهم الأبنية التي تشكّل الدول تتشكل من الأفكار وليس من القوى المادية، فالأفكار تحدد معنى القوة والاستراتيجيات التي تتبعها الدول ومحتواها لتحقيق مصالحها، وبالتالي فإن منطق الفوضى الذي تتبناه النظرية الواقعية هو في الحقيقة نتاج تفاعل الدول مع بعضها، والذي يعتمد بشكل كامل على الرؤية للآخر، وتلك الفوضى تنحصر من وجهة نظر وندت في ثلاث ثقافات: هوبزية، ولوكية، وكانتية، كل منها مؤسس على علاقات دور مختلفة: العدو، والمنافس، والصديق(وندت:425,2006). فسيادة هوية العداوة هو المميز للحالة الهوبزية، وسيادة هوية المنافسة هو المميز للحالة اللوكية، بينما سيادة هوية الصداقة هو المميز للحالة الكانتية.

ويمكن اعتبار حالة الصراع العربي الإسرائيلي كمثال على ذلك، فالهوية هنا ليست مجرد خيار يمكن تجاهله بسهولة، بل هي مواقف مفروضة على الفاعلين عن طريق تصورات الآخرين المهمين له. وفي مثل هذا النوع من الهوية حتى لو أن الدولة كانت تريد ان تتخلى عن دور معين قد لا تتمكن من ذلك؛ لأن الآخر يقاوم ذلك التغيير رغبة منه في المحافظة على هويته الخاصة.

2-**دور الهوية في تشكيل التحالفات العسكرية:** على الرغم من الاتجاه السائد في تفسير الأحلاف العسكرية، والتي يرجع تشكيلها بناءً على المصلحة المشتركة بين الدول الأعضاء، والمترتبة على مواجهة خطر مشترك؛ إلا أن هناك رأياً آخر يرى أن الهوية تلعب دوراً مهماً

في تشكيل الأحلاف؛ فوجود هوية مشتركة أو تشابه في الهوية بين دولتين أو أكثر يعزز من فرص تشكل حلف عسكري فيما بينها، حيث تساعد الهوية المشتركة على تنسيق ردود الفعل بين الدول ورفع مستوى التضامن والتماسك بينها.

وقد ميزت دراسة جيريمي جيز بين ثلاثة أنواع من الأحلاف: التكتيكية، والتاريخية، والطبيعية، حيث رأى أن الأحلاف الطبيعية يرتبط تشكلها بوجود هوية مشتركة، ووجود تاريخ مشترك وتشابه في الثقافة السياسية، وتشابه في كيفية عمل العالم وكيف ينبغي أن يعمل. واستناداً إلى تلك الدراسة؛ فإن نشأة الأحلاف بين الدول ذات المشتركات تساعد على إعادة بناء هوية ثابتة للحلفاء، تسمح لهم بمواجهة الحاضر والتكيف مع المستقبل، ورأت الدراسة أن الشراكة الأوروبية– الأمريكية هي النموذج الواضح لهذا النوع من الأحلاف، حيث ترتكز، إلى جانب التاريخ المشترك، على الموجات من الهجرات الأوروبية إلى الولايات المتحدة منذ القرن السابع عشر، وعلى تأثير الولايات المتحدة السياسي في أوروبا، من خلال تدخلها في الحربين العالميتين وخلال الحرب الباردة. (رجب،18:2011).

ويمكن أن يكون حلف شمال الأطلسي (الناتو) أحد الأمثلة الأكثر وضوحاً للتحالف الذي يعتمد في قيامه على الهوية المشتركة بين الدول الأعضاء، والذي لم ينته وجوده بانهيار الشيوعية في شرق ووسط أوروبا وتفكك الاتحاد السوفيتي السابق بل سعى لإيجاد مسوغات جديدة تستدعي استمراره، بل وتبرر اتساع دوره ليشمل الحرب ضد الإرهاب، والتدخل في العديد من البقاع الساخنة في العالم(عبدالناصر،29:2011).

وفي السياق ذاته يمكن الإشارة إلى إسهام (ستيفن والت) من خلال نموذج توازن التهديد Balance of Threat، ويجادل بأن تحديد مصادر التهديد يكون استناداً إلى النوايا العدوانية للدول، والتي تحدد من خلال الهوية وليس عن طريق توزيع القوة. وقد درس (والت)

36 تحالفاً ثنائياً ومتعدد الأطراف، و86 قراراً وطنياً في منطقة الشرق الأوسط خلال الفترة 1955–1979، ورأى أن نموذجه يقدم فهماً أفضل لتشكيل التحالفات في المنطقة من الفهم الذي تقدمه الأيديولوجيا. ورأى أيضاً أن الهدف من التحالفات خلال تلك الفترة هو تحقيق التوازن، وبخلاف الواقعيين الجدد الذين أكدوا أن اختيار شريك التحالف يعتمد على حسابات عقلانية مرتبطة بتحديد التكلفة والمنافع؛ يرى (والت) أن الهوية هي التي تحدد اختيار الشريك، وتمثل الأساس للتحالف(رجب،18.19:2011).

3- **دور الهوية في تحفيز الصراع:** يرى الكثير من الباحثين أن الهوية وفي الوقت الذي تكون فيه دافعاً للتعاون بين الدول التي تشترك أو تتشابه في الهوية؛ قد تكون سبباً محفزاً للصراع بين الدول التي تشكل هوياتها تهديداً لبعضها البعض. ويُعد رأي (صموئيل هنتنجتون) الأكثر تشدداً في تقسيم العالم إلى حضارات مختلفة في كتابة صدام الحضارات، إذ يرى أن العلاقات بين الدول والجماعات التي تنتمي إلى حضارات مختلفة لن تكون علاقات وثيقة، بل غالباً ما ستكون عدائية(هنتنجتون،293:1999).

وعلى سبيل المثال في كتابها "الهوية والتغيير في سياسة إيران الخارجية"، ترى (سوزان مالوني) أن فهم السياسة الخارجية الإيرانية يرتبط بشرط مسبق ضروري وحتمي، هو الهوية الإيرانية، التي تقوم على الشعور بأن إيران ضحية تمت إهانتها من قبل الآخرين(رجب،19:2011). كما أن حالة الصراع العربي الإسرائيلي هي بلا شك تعتمد على الهوية حيث يرى كل منهما إلى هوية الآخر باعتبارها مصدر تهديد لوجوده ومصالحه.

ومن هذا المنطلق قامت الولايات المتحدة الأمريكية بمأسسة صدام الهوية من خلال قيام الرئيس الأمريكي الأسبق (جورج بوش الأبن) بتحديد محور الشر في ثلاث دول هي: كوريا الشمالية، والعراق، وإيران في يناير 2002، وهي الدول التي خالفت الرؤية الأمريكية

للسلام العالمي من خلال السعي لاقتناء أسلحة نووية، وتبني خطاب سياسي مناهض للمصالح الأمريكية، بالإضافة إلى تأسيس نظم سياسية تتعارض مع النموذج الليبرالي الأمريكي(مدبولي،5:2017).

4- **دور الهوية في تشكيل الأدوار الإقليمية:** يُعد الدور من أهم أركان الهوية الاجتماعية للدولة، وذلك بحسب (ألكسندر وندت) الذي يرى أن الدور هو محصلة التفاعل بين الدول، ولذلك فهو قابل للتغير بناء على عملية التفاعل، وتلعب الهوية دوراً مهماً في تحديد طبيعة الدور الذي تتخذه الدولة من خلال سياستها الخارجية، فالدور يحدد بصورة كبيرة التوجه العام للسياسة الخارجية للدولة وأدواتها، وتؤثر كذلك على إدراك القائد السياسي لمكانة دولته في الإقليم أو في النظام الدولي، وأنماط الدور التي يمكن أن تمارسها، كما تؤثر كذلك في عملية إدراك الدور، أي على تصور القائد السياسي لطبيعة دور دولته وحدوده ونطاقه(رجب،22:2011).

وينبثق الدور بالدرجة الأولى من الأهداف التي يحددها أو يدركها صانع القرار السياسي الذي يعكس السلوك السياسي الخارجي للدولة، لذلك؛ فإن صناع القرار ينظرون إلى النظام السياسي الدولي، ويتفاعلون معه وفقاً لإدراكهم للأدوار التي تضطلع بها دولهم في السياسة الدولية، إما كدول لها ثقلها في التكتلات الإقليمية، أو كدول لها ثقلها في السياسة الدولية، أو كشركاء في أحلاف، أو كدول محايدة (مقلد،210:1987)

وتقدم هوية الدولة الدور الذي ينبغي أن تضطلع به، والمكانة التي يجب أن تتمتع بها بين الدول الأخرى، كما أن الهوية تقيد السياسة الخارجية وتحدد السياق الذي يمكن للدولة العمل في إطاره، لكون فكرة الهوية في الأساس ناشئة من قواعد السلوك والمعايير التي تحدد

شخصية الدولة التي يعترف بها الآخرون، وترتبط تلك الهوية بالسلوك من خلال أداء الأدوار (ALToraifi,2012:60.61).

وبعد التعّرف على الاتجاهات التي يمكن أن تتخذها الهوية في التأثير على السياسية الخارجية، والتطرق إلى بعض الصور لذلك التأثير؛ فمن الواجب الإشارة إلى أن الأثر الذي تتركه الهوية على السلوك السياسي الخارجي للدولة ليس تأثيراً خالصاً وبمعزل عن عوامل أخرى تؤثر على السياسة الخارجية للدولة؛ بل أنه من الخطأ الجزم بأن الهوية هي العامل الأكثر تأثيراً في جميع الحالات، بل من المعلوم أن السياسية الخارجية هي عملية معقدة تشترك فيها الكثير من العوامل بدرجات متفاوتة، وتدخل مع بعضها في تفاعل وحسابات تقتضيها كل حالة، وتخضع لتقديرات صانع القرار أو القائد السياسي. ويمكن الإشارة هنا إلى عاملي القوة والمصلحة بوصفهما من أهم العوامل الموجهة لسلوك الدولة على الصعيد الخارجي.

1- **الهوية والقوة:** تثار إشكالية العلاقة بين القوة والهوية بناًء على مدى الأثر الذي يتركه كل منهما على السياسية الخارجية للدولة، فهل يمكن لوجود هوية معينة بين دولتين أن تكون السبب للصراع أو التعاون بينهما، في مقابل الدور الذي تلعبه القوة في تحديد طبيعة العلاقة بين تلك الدولتين.

ويمكن أن نلمس دور الهوية في العلاقات بين الدول من خلال استعدادها لاستعمال القوة في الدفاع عن هويتها، بناًء على التصور الذي يتكون لدى الدولة حول الدولة الأخرى بحسب رؤية (وندت) السابقة، حيث أن تصنيف الآخر على أنه عدو يعني بالضرورة أن يشكل تهديداً على وجود الذات، ولا يوجد لديه حدود في استعماله للقوة، وتصنيفه بأنه خصم يعني أنه منافس للذات، ولديه استعداد لاستعمال القوة في سبيل تحقيق المكاسب،

ولكن التهديد الذي يشكله في هذه الحالة ينحصر في حال تقاطع المصالح فقط، ولا يشكل خطراً على وجود الذات، أما في حال تصنيف الآخر على أنه صديق، فأن العلاقة لا تكون محكومة باستعمال القوة؛ لأن وجوده لا يشكل أي خطر على وجود الذات، بل على العكس من ذلك، فإنه من الممكن أن يكون مساعداً في مواجهة التهديدات التي تواجهها(وندت:424,2006).

وتسهم الهوية أيضاً في توضيح فهم خرائط التحالفات والتفاعلات التعاونية بين الدول ذات الانتماء الثقافي المتقارب، حيث قامت تركيا بتوظيف الهوية في سياساتها تجاه الدول العربية والإسلامية كمصدر من مصادر القوة الناعمة، كما قامت ببناء هوية قيادية في دول (العالم التركي)، وهي الدول التي تتشارك مع تركيا في التاريخ، والعادات، والتقاليد، واللغة، خاصة دول أذربيجان، وكازاخستان، وأوزباكستان، وقيرغيزستان، وجمهورية شمال قبرص التركية، وتتارستان التي توجد بها تكوينات سكانية ناطقة بالتركية وترتبط بعلاقات وثيقة بالدولة التركية(مدبولي،5:2017).

ويشير (ديفيد إل.روسو) إلى العلاقة بين الهوية والقوة من خلال النموذج الذي طوره (نموذج تشكّل الخطر) Constitution of Threat Model، وهو يجمع بين الهوية المشتركة shared identity، والقوة النسبية relative power، ويفترض أن الهوية والقوة تشتركان في حساب الخطر، وميز بين حالة وجود هوية مشتركة، وعندها يقل إدراك تهديد الآخر، بصرف النظر عن توازن القوى بينهما، وحالة عدم وجود هوية مشتركة بينهما، وهنا يلعب توازن القوى دوراً مهماً في التنبؤ بإدراك الخطر(رجب،22:2011).

2- **الهوية والمصلحة:** العلاقة بين الهوية والمصلحة من أكثر العلاقات إشكاليةً في مجال العلاقات الدولية؛ لما يحيط بها من جدلية، فهل الهوية منافسٌ للمصلحة، أم هي مرتبطةٌ بها؟

يرى (ألكسندر وندت) أن المصالح تستلزم الهويات؛ لأن الفاعل لا يستطيع أن يعرف ماذا يريد حتى يعرف من يكون، بل إن الهويات ذاتها قد يتم اختيارها في ضوء المصالح. وفي إطار هذه العلاقة التبادلية يرى أن كلاً من المصالح والهويات تعتمد في وجودها على الأخرى؛ فدون المصالح لن تكون للهويات قوة دافعة، ودون الهويات فالمصالح لن تكون لها وجهة، فالهويات تنتمي إلى جانب القناعة في المعادلة القصدية (الرغبة+ القناعة=الفعل)، بينما تنتمي المصالح إلى جانب الرغبة. كما يميز كذلك بين نوعين من المصالح: مصالح موضوعية، ومصالح ذاتية، فالمصالح الموضوعية هي حاجات أو أساسيات وظيفية يجب تحقيقها من أجل إعادة إنتاج الهوية، بينما المصالح الذاتية هي قناعات الفاعلين حول كيفية تلبية حاجات هويتهم أو ضروراتها(وندت:323.324,2006).

وتشير بعض الأدبيات إلى وجود حالة من التعارض بين المصالح الخاصة بالدولة القومية والهوية؛ إذ يرى فريق من الباحثين إن الهوية تكون عائقاً لتحقيق المصالح الوطنية، فعلى سبيل المثال، يرى (جيريمي جيز) أن المبالغة في التركيز على المشتركات الثقافية السياسية والقيم والهوية بين الولايات المتحدة وأوروبا منعت الأوروبيين من التصرف بطريقة برجماتية للدفاع عن مصالح واضحة لهم(رجب،23:2011).

ومما تقدم يمكن الملاحظة أن القوة والمصلحة تشكّلان عوامل أخرى موجّهة لسياسية الدولة الخارجية، إلى جانب الهوية، وقد يقّر في بعض الحالات أن يكون لأحد تلك العوامل الأثر الأبرز في تبني الدولة سياسة معينة اتجاه موضوع ما، ولكن مثل تلك الحالات لا يمكن أن تلغي دور الهوية في التأثير على السياسة الخارجية بأي شكل من الأشكال.

ومما لا شك فيه أن هناك دوراً معيناً للهوية قد يزيد أو يقل تأثيره بحسب الحالة السياسية، وذلك يخضع لتقدير القائد السياسي ودوائر صنع القرار السياسي، وفي بعض الحالات كانت الهوية هي العامل الأكثر تأثيراً في توجيه السياسة الخارجية حيال قضايا معينة. كما هو الحال في موقف فرنسا من انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي، والحالة المستمرة للصراع العربي الإسرائيلي.

وفي نهاية هذا الفصل يمكن التوصل إلى خلاصة مفادها: أن الهوية تُعد عاملاً مهماً لا يمكن إغفاله عند التطرق إلى محاولة فهم السلوك السياسي للدولة في المجال الخارجي، وتفسير العلاقات الدولية، وأن الهوية في أبسط تعريف لها "هي تلك المجموعة من الصفات والخصائص والسمات التي تميز الذات المتمثلة بـ (الأنا)، سواء كانت تلك الذات هي فرداً أم جماعةً أم دولةً، وتجعلها مميزةً بذاتها ومختلفة عن (الآخر) المواجه لها".

والهوية هي ذلك المركب الذي ينتج عن تفاعل عدد من المكونات فيما بينها، والتي يمكن إجمالها في أبعاد ثلاثة رئيسة هي: البعد المكاني، والمتمثل بالجغرافيا. والبعد الزماني، المتمثل بالتاريخ. والبعد الثقافي، الذي يشتمل على في البعدين الفرعيين (اللغة والدين)، وأن التفاعل بين تلك المكونات هو ما ينتج عنه الصيغة النهائية للهوية الخاصة بالذات والمميزة لها.

ويرى الباحث أنه وعلى الرغم من الأهمية التي تحظى بها العوامل المادية، كالقوة والمصلحة، في تفسير السياسة الخارجية للدولة، إلا أن ذلك يجب أن لا يعني إغفال الهوية كعامل مؤثر في توجيه السلوك السياسي للدولة في المجال الخارجي، وذلك من خلال ما يظهر من تأثيرات مباشرة أو غير مباشرة للهوية، كمحدد للأدوار الإقليمية، ومفسر للبيئة الأمنية، ودورها في تشكيل الأحلاف، وفهم الآخر وتحديد حالة الصراع أو التعاون معه. وهو الأمر الذي يعود لتقدير دوائر صنع القرار السياسي، ولتصورات القائد السياسي.

الفصل الثالث

المكونات البنيوية لهوية سلطنة عُمان

أصبح من شبه المؤكد اليوم أن هناك صعوبة تواجه الباحث في مجال العلاقات الدولية حال إغفاله عامل الهوية كعامل مؤثر في السلوك السياسي للدولة.وتُعد سلطنة عُمان أحد الأمثلة على الدول التي لا يمكن فهم سياستها الخارجية بمعزل عن هويتها؛ إذ يظهر أثر الهوية الخاصة بها واضحاً من خلال السلوك الذي انتهجته طيلة العقود الماضية، والذي يمكن ملاحظته من قبل المتتبع لمواقفها حيال العديد من الأحداث السياسية المهمة والمفصلية في تاريخ المنطقة.

وعند الحديث عن الهوية؛ فإنها يُقصد بها ذلك المركب الناتج عن عمليات التفاعل بين مجموعة من العناصر المادية والمعنوية، والحال كذلك بالنسبة للهوية الوطنية لسلطنة عُمان؛ فهي مركب يتشكّل نتيجة لمجموعة من التفاعلات بين مكونات متعددة منها الجغرافيا، والتاريخ، ومنظومة الأعراف والتقاليد، والقيم الفكرية والحضارية والثقافية، التي تتمثل بالدين الإسلامي واللغة العربية.

وبهدف التعرف على ملامح الهوية الوطنية لسلطنة عُمان، والأثر الذي تتركه على سلوكها السياسي في المجال الخارجي؛ سيتناول هذا الفصل المكونات البنيوية للهويةالعُمانية من خلال المباحث الثلاثة الآتية:

المبحث الأول: المكون الجغرافي.

المبحث الثاني: المكون التاريخي.

المبحث الثالث: منظومة القيم الفكرية والثقافية العربية والاسلامية.

المبحث الأول

المكون الجغرافي

تُعد الجغرافيا المكون الأبرز من بين المكونات الأخرى في تشّكيل الهوية السياسية للدولة، وذلك نظراً لما يمثله البعد المكاني بوصفه المكون الأسبق، إضافة إلى أن الجغرافيا هي الحاضنة أو الساحة التي تتفاعل عليها المكونات الأخرى، وتلك العملية المستمرة من التفاعل بين مكونات الهوية مجتمعة في حيز جغرافي معلوم هو ما ينتج عنه تشّكيل الصورة النهائية للهوية. والحال كذلك مع سلطنة عُمان؛ إذ يسهم الموقع الجغرافي بشكل كبير في تكوين الهويةالعُمانية؛ فموقعها في أقصى الجنوب الشرقي لكتلة شبه الجزيرة العربية، وإطلالها على طرق التجارة البحرية، ساهمت بشكل كبير في صياغة هويتها خلال المراحل التاريخية المتعاقبة.

وغالباً ما تحدد الجغرافيا السياسة وتطبع التاريخ بطابعها، فعلى مدى التاريخين القديم والحديث فرض الوضع الاستراتيجيلعُمان على شعبها أدواراً، بل وأعباءً تاريخية مختلفة، وإذا كان العُمانيون قد لعبوا منذ العصور القديمة دور الوسيط بين حضارات بلاد ما بين النهرين وآسيا وأفريقيا، فإن عُمان لم تلبث أن أصبحت خلال الفترة الاستعمارية أحد أكثر البلدانإثارةً للأطماع، ولم يلبث أن فرض هذا الواقع على العُمانيين مواجهة ضروب التوسع والتحديات الإمبريالية(غباش،1997:25).

وبمساحتها التي تبلغ (309,500 كم^2)،تُعد سلطنة عُمان الدولة الثانية الأكبر من حيث المساحة بعد المملكة العربية السعودية ضمن منظومة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية. وتجاور من جهة الغرب كلاً من المملكة العربية السعودية بحدود يبلغ طولها (676 كم)، ودولة

الإمارات العربية المتحدة بحدود طولها (410 كم)، ومن جهة الجنوب تشترك مع اليمن بحدود تبلغ (288 كم)، ومن جهة الشمال تطل على بحر عُمان، ومن الشرق بحر العرب ومدخل المحيط الهندي، فهي تشترك بحدود برية مع ثلاث دول عربية، السعودية والإمارات تشترك معها في مجلس التعاون لدول الخليج العربية الذي تأسس في عام 1981، أما اليمن فهي من دول شبه الجزيرة العربية ولكن ليست ضمن منظومة مجلس التعاون، كما أنها تجاور إيران من ناحية البحر.

وتمتد عُمان بين خطي عرض 16,40 و26,20 درجة شمالاً، وبين خطي طول 51,50 و59,40 درجة شرقاً، ولا شك أن الموقع الجغرافي له انعكاسات على السكان ونشاطهم الاقتصادي، فقد كان الموقع الفلكي لسلطنة عُمان وراء ظهور إقليمين مناخيين هما: إقليم عُمان الشمالي، وإقليم ظفار، وينقسم إقليم عُمان الشمالي إلى ثلاثة مناخات متداخلة، ويختلف المناخ في الإقليم من منطقة لأخرى، ففي السواحل يكون حاراً ورطباً أما في الداخل فيكون حاراً وجافاً، بالإضافة إلى المرتفعات التي يكون الجو فيها معتدلاً (الهيتي،2000:33).

ويبلغ عدد السكان في سلطنة عُمان بنهاية شهر يناير لعام 2017 (4,572,949) نسمة يشكّل العُمانيون ما نسبته (54%) منهم، بحسب البيانات الصادرة عن المركز الوطني للإحصاء والمعلومات (www.ncsi.gov.om بتاريخ 2017/3/19)، ويتوزعون على إحدى عشرة محافظة، بحسب التقسيم الإداري للدولة الصادر بالمرسوم السلطاني (2011/114): محافظة مسقط وهي العاصمة وتضم ست ولايات، ومحافظة ظفار وتضم عشر ولايات، ومحافظة مسندم وتضم أربع ولايات، ومحافظة البريمي وتضم ثلاث ولايات، ومحافظة الداخلية وتضم ثماني ولايات، ومحافظة شمال الباطنة وتضم ست ولايات، ومحافظة جنوب الباطنة وتضم ست ولايات، ومحافظة الظاهرة وتضم ثلاث ولايات، ومحافظة شمال الشرقية وتضم ست ولايات، ومحافظة جنوب الشرقية وتضم خمس ولايات، ومحافظة الوسطى وتضم أربع ولايات.

وبالإضافة إلى الغالبية العربية التي ترجع جذورها إلى القبائل العربية التي تسكن عُمان، فإن هناك أيضاً أقليات من أصول عرقية غير عربية منهم البلوش الذين قدموا من سواحل باكستان وإيران، والذين يتركزون في مسقط والباطنة ولهم دور في القوات المسلحةالعُمانية، وفئات من أصول أفريقية قدمت خلال الفترة منذ منتصف القرن السابع عشر وحتى منتصف القرن العشرين عندما أمتد النفوذالعُماني إلى زنجبار ومناطق شرق أفريقيا، بالإضافة إلى ذوي الأصول الهندية بسبب الروابط التاريخية مع الهند وهم في الغالب يعملون في التجارة، كما أن هناك جماعات من أصول فارسية يعملون في الصيد(البرصان،2007:258.259).

وتطل سلطنة عُمان على ساحل بطول (3165 كم) بدءاً من أقصى الجنوب الشرقي حيث بحر العرب ومدخل المحيط الهندي، ممتداً إلى خليج عُمان حتى ينتهي عند شبه جزيرة مسندم شمالاً ليطل على مضيق هرمز مدخل الخليج العربي، ومن هذا الموقع تسيطر سلطنة عُمان على أحد أقدم الطرق التجارية البحرية في العالم وأهمها، وهو الطريق البحري بين الخليج العربي والمحيط الهندي، ومن هذا الموقع اتصلت طرق القوافل عبر شبه الجزيرة العربية لتربط ما بين غربها وشرقها وشمالها وجنوبها(حسين وخريسان،2007:247).

وقد أدى امتداد الساحلالعُماني على المحيط الهندي، وبحر العرب، وبحر عُمان، والخليج العربي، إلى اهتمامالعُمانيين منذ زمن طويل بريادة البحر والاشتغال بالتجارة البحرية ما أدى إلى اصطباغ هويتهم بصبغة بحرية تجارية، وقد تحملالعُمانيون عبء الدفاع عن تلك السواحل والبحار عبر العصور المتعاقبة التي شهدت العديد من الأطماع الاستعمارية، وتمثلت نتائج ذلك في القدرة على توسيع نفوذهم خلال فترات القوة، في حين نجم عنه الوقوع في موضع العزلة خلال فترات الضعف.

ونظراً للموقع الذي تحتله سلطنة عُمان على مياه بحر عُمان وبحر العرب فقد تبوأت أهمية ذات ارتباطات تاريخية بشرق أفريقيا وبالهند ومنطقة شرق آسيا بسبب التوجه البحري. هذا الموقع الجغرافي الذي تشغله عُمان هو موقع بحري بامتياز، ومن خلاله تُعد السواحل العُمانية هي أقرب السواحل العربية لخطوط الملاحة الرئيسية بين الشرق والغرب، الممتدة بالقرب من السواحل العُمانية على المحيط الهندي وبحر العرب. وفي الوقت الذي تشكّل السواحل العُمانية بامتداد بحر عُمان طريق الاقتراب إلى الخليج العربي والمدخل الضروري إليه؛ فإن مضيق هرمز يشكل عنق الزجاجة الذي يتحكم بشكل كامل في حركة الملاحة من وإلى الخليج(الموافي،172:2010).

وبلا شك، فإن الجزء الأكبر من الأهمية التي تشكّلها عُمان ينبع من خلال الموقع الجغرافي الذي قدّر لها أن تحتله في منطقة بالغة الحساسية، وذلك تأكيداً لمقولة (ديجول) الشهيرة "الجغرافيا هي قدر الأمم"، فاشتراكها مع إيران في الإشراف على "مضيق هرمز" الاستراتيجي، قد حمّلها الكثير من المسؤولية؛ لأن هذا المضيق بالغ الحساسية، والذي تثار حوله الكثير من الإشكاليات، وخاصة فيما يتعلق بالعلاقات المتوترة بين إيران ودول الخليج، كما تبرز حساسية المضيق كذلك خلال توتر العلاقات بين إيران والغرب على خلفية برنامجها النووي، وتهديداتها المستمرة بإغلاق المضيق في حال تعرضها لأي هجوم من قبل الولايات المتحدة؛ لكونه المدخل الوحيد لمياه الخليج العربي، ويمر عبره ما يقارب نصف إنتاج العالم من النفط.

وتبرز أهمية مضيق هرمز الاقتصادية في كمية النفط الذي يمر عبره ويغذي سوق النفط العالمية، ففي الوقت الذي تستورد فيه الولايات المتحدة الأمريكية ما يمثل (11%) من النفط الذي يمر عبر مضيق هرمز، فإن أوروبا تستورد نحو (61%) من النفط الذي يعبر المضيق، واليابان (12%)، والصين (7%)، ويتجه نحو (4%) إلى أفريقيا، و(1%) إلى دول أمريكا الجنوبية، و(39%) إلى آسيا وأستراليا (ناصر،82:2013).

كما أن أهمية المضيق بالغة الحساسية كذلك للدول المصدرة للنفط المطلة على الخليج، حيث تبلغ إمدادات النفط عبر المضيق حوالي (40%) من إجمالي النفط المتداول عالمياً، وتصدر دول الخليج (90%) من نفطها عبر المضيق، فالسعودية تصدر حوالي (88%) من نفطها عبره، و(98%) للعراق، و(99%) للإمارات العربية المتحدة، و(100%) لكل من قطر والكويت والبحرين، و(90%) لإيران(المصدر نفسه،84:2013).

وفي مقابل الطبيعية البحرية التي تتسم بها عُمان، تجدر الإشارة إلى أن جغرافيتها تتنوع بين السهول الزراعية الخصبة، والصحاري الشاسعة التي هي موطن للعديد من قبائل البدو، كما تتميز كذلك بالأودية المائية العديدة التي تنساب من بين سلسلة من الجبال الشاهقة، فسلسلة جبال الحجر التي تمتد من منطقة رؤوس الجبال في رأس مسندم إلى رأس الحد، أقصى امتداد للجزيرة العربية من جنوبها الشرقي المطل على المحيط الهندي، وذلك على شكل قوس كبير يتجه من الشمال الشرقي للسلطنة إلى جنوبها الغربي، ويصل أقصى ارتفاع له (3000) ثلاثة آلاف متر فوق مستوى سطح البحر وذلك في منطقة الجبل الأخضر (وزارة الإعلام، عُمان،43:2011/2010).

وبالقرب من الشواطئ، عند مصبات الأودية العميقة القادمة من المرتفعات الجبلية، تتشكل عدد من السهول الزراعية الخصبة، وفي هذه المنطقة يبرز سهل الباطنة، وهو عبارة عن سهل رسوبي كونه طمي الأودية التي تنحدر من المرتفعات الجبلية نحو بحر عُمان، ويخترق هذا السهل عدد من الأودية، وعلى هذه الأودية أقامالعُمانيون منذ عصور موغلة في القدم نشاطهم الزراعي، الذي كان لها شأن كبير في تطوير حياتهم الاقتصادية وازدهارها. وقد كان إسهام قطاعي الزراعة والثروة السمكية كبيراً في الدخل القومي قبل ظهور النفط، حيث اشتغل أغلبالعُمانيين في مجالات

الزراعة وصيد الأسماك. أما في الوقت الحالي وبعد ظهور النفط وتزايد عدد السكان، فقد اقتصر اسهامهما على حوالي (435.2) مليون ريال عُماني في عام 2015 (وزارة الإعلام، عُمان،271:2016).

وقد أثّرت الجغرافيا بشكل كبير في صياغة الشخصيةالعُمانية من خلال تكّيف الإنسان العُماني مع البيئة ومحاولته الاستفادة منها بالشكل الأمثل؛ فوجود عُمان في موقع بحري استراتيجي بامتياز وإطلالتها على السواحل البحرية الطويلة كان الدافع الأكبر، والسبب الأول في الشهرة التي اكتسبهاالعُمانيون كرواد للبحر ذوي مهارة عالية في مجال الملاحة والتجارة البحرية، واشتهر بذلك العُمانيون كخبراء في مجال علم البحار، علم الفلك.

وقد كان لهذا التفرد في الموقع نتائج مهمة، حيث سلكالعُمانيون طريق البحر ونبغوا في ركوبه والاستفادة منه حتى أصبحت بلادهم قاعدة الخليج الأولى التي تتحكم في مداخله من الجنوب وحلقة الوصل الرئيسية بين عالمين، عالم الشرق الأقصى ممثلاً في الهند والصين وجنوب شرق آسيا من جهة، وعالم شرق إفريقيا ومصر ومنها إلى غرب أوروبا من جهة أخرى(مقيبل،12:2010).

كما أن الطبيعة الجبلية في المناطق الداخلية من عُمان كانت هي الدافع في إكساب ساكنيها الشدة والصبر في سبيل تطويعها لتكون صالحة للعيش، والحال كذلك في المناطق التي تضم الصحاري الممتدة على مساحات شاسعة من أرض عُمان، التيتُعدموطناً رئيسياً لقبائل البدو التي تقطنها وتتنقل عبرها. كل ذلك أكسب المواطنالعُماني شخصية تميزت بالصبر والجلد والقدرة على تحمل الصعاب عند التعامل مع معطيات العامل الجغرافي.

ومن خلال الموقع الجغرافي فقد قدّر لعُمان أن تكون قوة برمائية تضع قدماً على اليابسة وأخرى على الماء وتجمع بذلك بين صفتي قوة البر والبحر بدرجات متفاوتة، ولكن في الغالب كان نداء البحر أقوى من جاذبية اليابسة، وفي جميع الحالات التي انطلق فيها العُمانيون عبر المحيطات والبحار كان البحر واليابسة يتفاعلان بطريقة متناغمة، فاليابسة ظلت عمقاً استراتيجياً لتربية الرجال وزراعة الأرض وصنع الحضارة، والبحر ظل مجالاً حيوياً لتصدير تلك الحضارة والقيم الإنسانية، وهكذا تحققت كل الأعمال الكبيرة حينما ارتبط البحر باليابسة وتفاعلا معاً في منظومة جغرافية مثالية لا تتكرر كثيراً(المرجع نفسه،12:2010).

ويمكن القول أن الإسهام الكبير للجغرافيا يتمثّل في حفظ حالة الاستقلال التي نعمت بها سلطنة عُمان في أغلب فترات تاريخيها، وذلك لتمتعها بما يمكن وصفه حالة من الحماية الطبيعية. ففي الوقت الذي تحيط بها البحار من الأمام، فإن صحراء الربع الخالي كانت بمثابة الحزام الذي يحميها من الخلف، ناهيك عن أن منافذها البرية المتاحة تمر عبر كتلة من السلاسل الجبلية الوعرة (في الشمال جبال الحجر وفي الجنوب جبال ظفار) مما زاد من مناعة الدفاع عن الدولة، وبذا أصبح وصول القوى التقليدية إلى عُمان أمراً محفوفاً بالمخاطر (الحضرمي، والقطاطشة،207:2007).

ونتيجة لذلك التنوع؛ قامت جغرافية عُمان على أساس من التفاعل بين ثنائيات ملفتة. فهناك بر وبحر، وجبال وسهول، وواحات وصحاري، ولقد أدت هذه الثنائيات المتناقضة إلى إقامة حالة تكّيف لدى الإنسان العُماني وولدت لديه حافزاً قوياً للحركة والتفاعل على مدى التاريخ، وجعلته طائعاً لها أحياناً ومطوعاً لها أحياناً أخرى (أبوالعلا،40:1988).

ومن خلال ذلك التنوع في البيئات الذي فرضته الطبيعة، فإن الحقيقة المؤكدة في شخصية عُمان هي استراتيجية موقعها الجغرافي، وموضعها الطبيعي في توازن وتناغم شديدين، فإذا كانت الصحراء دائماً من ظهر عُمان تدق باستمرار على بابها الخلفي منذرة بالخطر واستنفار الهمم أحياناً؛ فإن البحر بغموضه وتحدياته وأمواجه العاتية كان يدق من الجانب الآخر، وهكذا عاشت عُمان دائماً في حالة من الخطر الذي يتناسب طردياً مع قيمة الموقع إلا أنه كان دائماً خطراً يحفز على الاستعداد، ويدفع إلى الترقب، ويدعو إلى معرفة الآخر عبر البحر أحياناً، وعبر اليابسة في أحيانٍ أخرى (عرب،15:2013).

وعلى الرغم من ذلك التنوع في الجغرافيا الذي تميزت به سلطنة عُمان، والذي يجمع بين ثنائيات متناقضة، فوجود البر والبحر، والسهل والجبل، والواحات والصحاري، لم تكن سبباً لتقسيم المجتمع العُماني، بل على العكس من ذلك فقد كانت داعماً للوحدة الوطنية، فهي سبب للتكامل وليس الاختلاف. ويظهر ذلك أيضاً من خلال تبادل المصالح بين سكان كل بيئة منها مع سكان البيئات الأخرى.

ويتسم الموقع الجغرافي لسلطنة عُمان بأهمية بالغة ليس فقط لتأثيره على أوضاعها الداخلية ووحدتها الوطنية، وعلى سمات الشخصية العُمانية كذلك، ولكن أيضاً لتأثيره على سياساتها وعلاقاتها الإقليمية والدولية، وبينما أثرت ثنائية البحر والجبل التي تتميز بها التضاريس أو الطبوغرافيا العُمانية، في الشخصية العُمانية، وطبعتها بالهدوء والصلابة والقدرة على النظر بعيداً، إلى ما وراء الأفق، ثم الحرص على التواصل مع الآخرين والإبقاء على الخيوط متصلة معهم قدر الإمكان، وهم ما يفسر علاقات العُمانيين الواسعة مع الدول والشعوب الأخرى من الصين شرقاً وحتى الولايات المتحدة غرباً، ومع مختلف القوى الدولية من ناحية، وفي الوقت نفسه الصلابة في

الدفاع عن أرضهم والحفاظ على استقلالهم في مواجهة أية أطماع خارجية من ناحية أخرى(الموافي،171:2010).

ومما تقدم يمكن التوصل إلى خلاصة مفادها أن الموقع الجغرافي لسلطنة عُمان يُعد عنصراً أساسياً من عناصر تكوين الهويةالعُمانية على مستوى الشخصية الفردية التي تشكّلت نتيجة طبيعية لتفاعل الإنسان مع بيئته من خلال أنشطته المختلفة، ذلك التفاعل الذي تمثّل في عملية النضال المستمر في سبيل تحقيق حالة من التوازن بين بيئة البحر التي سهلت على الإنسانالعُماني التواصل مع الشعوب الأخرى وبناء علاقات معها من خلال التجارة البحرية، وبيئة اليابسة التي فرضت عليه التأقلم بحالة من الصبر والتحمل ليطوع تلك البيئة القاسية من الجبال الوعرة أو الصحاري القاحلة، لتغدوا مكاناً صالحاً لعيشة، وكذلك على مستوى هوية الدولة؛ فقد أسهم بشكل كبير في رسم صورة سلطنة عُمان بالنسبة للدول الاخرى، كما كان له الدور الأبرز في تشكيل سماتها وخصائصها، وبالتالي فقد أثر بشكل مباشر في تشكيل ملامح هويتها، وتحديد أهدافها، ومصالحها، وعلاقاتها مع الدول الأخرى، كما أسهم في ورؤيتها لذاتها كدولة فاعلة في الإقليم، ورؤيتها للعالم وللدول الأخرى.

ويرى الباحث أن هوية سلطنة عُمان، بوصفها دولة ذات تواصل خارجي بامتياز، تعود بشكل مباشر إلى موقعها الجغرافي، فعبر الحقب التاريخية المتعاقبة كانت عُمان تمتلك أحد أهم الأساطيل البحرية التجارية والعسكرية على حد سواء. فعوضاً عن أن يكون الموقع الجغرافي المحاط بالبحار في أقصى شرق الجزيرة العربية سبباً للضعف، وعائقاً أمام التواصل والتفاعل العُماني مع الشعوب والمجتمعات الأخرى، فقد كان هو العامل الأبرز في تشكيل قوة الدولة العُمانية والوسيلة الأبرز التي تواصل عبرهاالعُمانيون مع الشعوب والحضارات الأخرى.

المبحث الثاني

المكون التاريخي

لا يقل البعد الزماني المتمثل في التاريخأهميةً عن البعد المكاني الذي تمثله الجغرافيا، ضمن المكونات التي تسهم في تحديد معالم الهوية الُعمانية، وذلك ليس فقط لما يمثله التاريخ من العامل الزمني الذي تتشكل عبره الهوية نتيجة لتفاعل مكوناتها البنيوية؛ بل تلك المكانة التي أنتجها التاريخ بما يمثله من ذاكرة جمعية لدى الأفراد والمجتمعات والدول.

وبلا شك أن الدول تعتمد في بناء هويتها على ذاكرتها التاريخية التي تتشكّل من مجموعة الأحداث، والتصورات، والأفكار، والمعتقدات، والتفاعلات بين أفراد الجماعة نفسها، وبين الجماعة والجماعات الاخرى، ذلك التفاعل الذي تشكّل مع مرور الزمن وخلال مراحل تاريخية متعاقبة، تبلورت بين طياتها الذاكرة المشتملة على الخصائص والسمات الخاصة التي تميز شعب ما عن الشعوب الأخرى، فالهوية في صورتها النهائية هي محصّلة تلك العملية المستمرة من التفاعل.

وانطلاقاً من الأهمية التاريخية في تكوين الهوية الوطنية، تقول بعض النظريات السياسية أن نتاج التاريخ لدولة ما غالباً ما يؤثر بصورة مباشرة في تشكيل نمط سياستها الخارجية، وذلك تأثراً بالأفكار والقيم والمعتقدات الموروثة التي تظهر في فترة تاريخية ما، والتي تمد الدول بدوافع تشكل بعض خطوطها الرئيسية التي تعتمدها في صياغة سياستها الخارجية. وفي منطقة كالمنطقة العربية تعتبر قراءة التاريخ والموروث التاريخيشرطاً أساسياً في فهم سلوك الدول(الحضرمي والقطاطشة،208:2007).

وسلطنة عُمان، كغيرها من الدول، يشكّل التاريخ الجزء الأكبر من هويتها الوطنية، وذلك نظراً للعمق الحضاري الضارب في أعماق التاريخ، الذي يثبت أن عُمان كانت على الدوام دولة فاعلة ومؤثرة في أحداث المنطقة، لها كيانها السياسي المستقل منذ مراحل زمنية موغلة في القدم تمتد لآلاف السنين.

وعند الحديث عن المراحل التاريخية التي شكلت الإسهام الأكبر في صياغة ملامح الهويةالعُمانية، لا بد من التطرق إلى أكثر الفترات الزمنية تأثيراً والتي تمثل مفاصل مهمة في التاريخ السياسي لسلطنة عُمان، والتي يمكن تقسيمها إلى المراحل التاريخية الأتية:

1- **عُمان في العصور القديمة:** يرجع تاريخ عُمان في الكتابات التاريخية القديمة إلى آلاف السنين قبل الميلاد، وقد اشتهرت بحضارات قديمة قامت عليها، كما عرفت قديماً بأسماء عدة تحمل دلالات معينة، فاسم "مجان" الذي أطلق على عُمان من قبل السومريون مرتبط بصناعة السفن وتجارة النحاس، واسم "مزون" الذي اشتهر لدى الفرس يشير إلى وفرة المياه خلال فترات تاريخية قديمة. (العبري،39:2007).

وهناك العديد من النصوص القديمة تتضمن الإشارة إلى الحضارة التي كانت مزدهرة في أرض عُمان، ومنها ما يعود إلى زمن سرجون الأكادي جد نرام سين، التي تتحدث عن مزيد من سفن "مجان" التي وصلت إلى بلاد أكاد، حيث يتناسب ذلك مع وجود دولة قوية مزدهرة في عُمان تنشط على يديها الأعمال التجارية والملاحة البحرية الواسعة(ندورة،290:1990).

وقد سكنت عُمان أمم قديمة منها السومريون، وهم أول من أستخرج النحاس منها، وكانوا يسمون عُمان "أرض مجان"، وذلك في الألف الرابع قبل الميلاد أو يزيد عليها. (والكلدانيون

أيضاً من الأمم التي قطنت عُمان كما يقول المؤرخ البريطاني (برترام توماس)، والمؤرخ (بليني) الذي عاش في القرن الأول للميلاد، وكانوا يسمون عُمان "إبليتا"، وجاء الفرس ثم جاء قوم عاد وسكنوا عُمان حتى أجلاهم منها عُمان بن قحطان لما تولى أرض عُمان من قبل أخيه يعرب بن قحطان. كما أن الفينيقيين سكنوا عُمان وكانت صور بلادهم فارتحلوا عنها جلاءً إلى الشام، وبنوا فيها مدينتهم المعروفة بصور الشام) (السيابي،2001،ج1:67)

وعلى الرغم من الأهمية البالغة لدراسة تاريخ عُمان القديم، ونظراً لطبيعة هذه الدراسة وسعيها لتسليط الضوء على الأحداث والوقائع التاريخية التي شكّلت مفاصل مهمة في بلورة هوية عُمان، وأسهمت في صياغة ملامح شخصيتها، فسوف تشير إلى بعض الأحداث الموغلة في تاريخها كهجرة القبائل العربية إليها، ومنها قبائل الأزد التي هاجرت إلى عُمان بعد انهيار سد مأرب بقيادة مالك بن فهم الأزدي. ويشير (السالمي) في كتابه (تحفة الأعيان) إلى أن "ذلك كان قبل الإسلام بألفي عام، وذلك بعدما أرسل الله على سبأ سيل العرم، وخرجت الأزد منها إلى مكة، وأرسلوا روادهم في النواحي، يرتادون لهم الأمكنة، وتفرقوا من هنالك إلى الأطراف، وخرج مالك في جملة من خرج إلى السراة (منطقة عسير حالياً) ثم منها إلى عُمان"(السالمي،2000،ج1:19).

وعندما قِدم مالك بمن معه من قومه الأزد إلى عُمان وجد عليها الفرس، والعامل عليها المرزبان من قبل الملك دار بن دار بن بهمن أسفنديار(السيابي،2001،ج1:67). وراسلهم مالك طالباً منهم أن يسمحوا له بالإقامة في جزء من عُمان، وكان الفرس حينها يسيطرون على ساحل عُمان ومعقلهم مدينة صحار، فرفض الفرس ذلك، ودارت بينهم الحرب في موقعة تعرف "بمعركة سلوت" (وهي صحراء بولاية بهلاء بالمحافظة الداخلية من عُمان)، تمكن العرب فيها من النصر

على الفرس، تلتها العديد من المعارك التي كان النصر فيها إلى جانبهم، واستطاع العرب بعدها طرد الفرس من أرض عُمان بالكامل.

ولشخصية مالك بن فهم رمزية كبيرة لدىالعُمانيين، فهو القائد العربي الذي استطاع أن يهزم الفرس ويطردهم من عُمان، لتبقى منذ ذلك الحين أرض عربية خالصة، وقد كان لانتصاره الأثر الأكبر في فتح المجال لهجرة القبائل العربية إلى عُمان والاستقرار فيها لتكتسب بعد ذلك هويتها العربية، كما أن (معركة سلوت) التي انتصر فيها العرب على الفرس تعد من مفاخر العربالعُمانيين، وتشكل نقطة تحول كبيرة في تاريخ عُمان والجزيرة العربية، وأسهمت في ترسيخ النزعة إلى الاستقلال، وعدم الرضوخ للآخر في الذاكرة التاريخيةالعُمانية وشخصيتها العربية.

وبقي مالك بن فهمملكاً على عُمان إلى حين وفاته، وتوارث الملك من بعده أبناؤه، حتى ضعفت دولتهم، وانتقل الملك منهم إلى بني معولة بن شمس وهم من قبائل الأزد أيضاً، وأول ملوكهم هو عبدعز بن معولة بن شمس، واستمر ملك عُمان بيدهم حتى ظهور الإسلام وكان ملكا عُمان في ذلك الوقت جيفر وعبد ابني الجلندى بن المستكبر.

2- **عُمان في عصر صدر الإسلام:** يذكر أن أول من أسلم من أهل عُمان الصحابي الجليل مازن بن غضوبة السعدي رضي الله عنه، من أهل سمائل بداخلية عُمان، وفي حادثة إسلامه قصة تذكرها كتب التاريخالعُمانية، وتتحدث عن سفره إلى المدينة ولقائه بالرسول صلى الله عليه وسلم، وذلك قبل فتح مكة، وقد أسلم على يديه بعد عودته، جماعة من أهل عُمان(الطائي،11:2008).

أما عن إسلام أهل عُمان فقد بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد فتح مكة، كما هو معلوم، برسائل إلى الملوك والأمراء في الجزيرة العربية وحولها، ككسرى الفرس وقيصر الروم، تدعوهم إلى الإسلام، وكان ضمن من أرسل إليهم عبد وجيفر ابني الجلندى ملكي عُمان في حينه، حيث أرسل مبعوثاً إلى الأخوين يدعوهما إلى اعتناق الإسلام، والتخلي عن عبادة الأوثان، وهو الأمر الذي تقبلاه وفعلاه في الحال(ويلسون،143:2012).

وقد أحسن ملكا عُمان استقبال مبعوث النبي صلى الله عليه وسلم، عمرو بن العاص، وقبلا دعوته بعد نقاش معه وسؤاله عن الإسلام، وبعد تشاور مع الأعيان من قومهم، ولذلك ورد دعاء الرسول صلى الله عليه وسلم، في الثناء عليهم وحسن استقبالهم لرسوله، عندما بعث رجلاً إلى حيٍّ من أحياء العرب، فسبوه وضربوه، فجاء إلى رسول فأخبره بما لاقاه. فقال الرسول صلى الله عليه وسلم: "لو أن أهل عُمان أتيت ما سبوك ولا ضربوك". رواة مسلم(رقم/2544)

وبعد اعتناقهما للإسلام، تولى عبد وجيفر دعوة العرب جميعاً في عُمان إلى الإسلام فأسلموا جميعاً من أقصى الشمال إلى أقصى الجنوب، ثم وسعوا دعوتهم إلى ظفار وبلاد المهرة، ولم يكتفوا بذلك بل دعوا الفرس الذين نزلوا الباطنة من ساحل عُمان إلى الإسلام والذين اتخذوا من مدينة صحار مركزاً لوجودهم، وبعد رفضهم طلب منهمالعُمانيون ترك البلاد فكرروا رفضهم، فدارت بينهم معركة كبيرة قتل فيها كثير من الفرس وخرج الباقون ناجين بأرواحهم إلى أرض فارس(الطائي،11:2008)،وتُعد هذه أول حرب يخوضهاالعُمانيون في الإسلام.

وضلت عُمان تُحكم من قبل أهلها، خارج سيطرة الدولة الأموية، حتى زمن الخليفة الأموي عبدالملك بن مروان، حيث عز عليه أن تخضع له كل الأقاليم وتشذ عُمان عن ذلك، فأوكل أمرها إلى الحجاج بن يوسف الثقفي، واليه على العراق، فأرسل لهم جيشاً لم ينجح في

إخضاعهم، وقتل قائده في أحد المعارك معالعُمانيين، وكان ملكهم في ذلك الوقت سليمان بن عباد بن عبد بن الجلندى، فأرسل الحجاج جيشاً آخر بقيادة أخيه مجاعة، أستطاع أن ينتصر في هذه المرة، وخرج سليمان وأخوه سعيد بأهلهما إلى زنجبار في أفريقيا الشرقية وماتا هناك(المرجع نفسه،13:2008–14).

وفي نهاية عهد الدولة الأموية وبداية العصر العباسي، عرفت عُمان الإمامة كعقيدة ونظام حكم ديني له حضور سياسي، وسيأتي بيانه بتفصيل أكبر في المبحث القادم عند الحديث عن التأثير الديني في الثقافةالعُمانية. وقد ظهرت الإمامة الأولى في عُمان أواخر أيام الأمويين وبداية العصر العباسي، لما رأىالعُمانيون تدهور صرح الأمويين، أخذوا يديرون الرأي بينهم في الانفصال، ورأوا ضرورة إقامة إمام لهم، ونظروا فيمن هو الأصلح لهذا المنصب، حتى وقعت خيرتهم على الجلندى بن مسعود، حيث جُمعت فيه الخصال المطلوبة؛ إذ كان من بقية ملوك عُمان من بني معولة بن شمس، ومن أحفاد الجلندى بن المستكبر، وإليهم كتب النبي صلى الله عليه وسلم رسالته التي تدعو أهل عُمان إلى الإسلام، وقد كان أحد طلبه أبو عبيدة مسلم بن أبي كريمة التميمي، الذي خلف الإمام جابر بن زيد مؤسس المذهب الإباضي في البصرة(السيابي،2001،ج1:227). ولكن هذه الإمامة لم تعُمّر طويلاً؛ إذ أجهز عليها العباسيون، فخضعت عُمان للدولة العباسية طوال أكثر من أربعين عاماً.

وعلى الرغم من هذه التقلبات، وعلى الرغم من الضعف الذي عانته الحركة والمذهب الإباضيان نتيجة لسقوط إمامتها الأولى وما لحق بها من تنكيل، فقد بقيتا راسيتين بعمق في عُمان. ويلاحظ (كيلي)، صاحب كتاب بريطانيا والخليج، هذا الأمر فيقول: "كانت النظرية

الإباضية قد ترسخت في وجدانالعـُ مانيين إلى حد غدا معه مستحيلاً استئصالها، فضلاً عن أنها ارتبطت في أذهانهم بالاستقلال"(غباش،43:1997).

وعادت الإمامة مجدداً في عُمان بعد الثورة على العباسيين، وتمت البيعة بالإمامة لمحمد بن أبي عفان، وطوال قرن من الازدهار والاستقرار، بدأ مع هذا الانتخاب الناجح وامتد إلى أيام الصلت بن مالك الإمام السادس، انتخبالعـُ مانيون أئمتهم بصورة طبيعية وحرة طبقاً لمبدأ الشورى، وهو ما أتاح لهم المحافظة على مكسب أساسي تمثّل في وحدة الأمة العـُ مانية(المرجع نفسه،43:1997).

وخلال الفترة اللاحقة سعى الخلفاء العباسيون لضم عُمان إلى حضيرة دولتهم من جديد، وذلك من خلال عدة حملات كان منها أيام هارون الرشيد، حيث أرسل إليهم حملة عسكرية، وكان الإمام في عُمان حينها الوارث بن كعب الخروصي، فانهزم جيش العباسيين وأسر قائده ثم قتل، ثم كانت الحملة الثانية في وقت شهدت فيه عُمان قتال داخلي استطاعت أن تخضع عُمان مجدداً للحكم العباسي، زمن الخليفة المعتضد وبقيادة الوالي العباسي على البحرين محمد بن نور، وقدقُتل إمام عُمان في تلك الفترة عزان بن تميم الخروصي خلال المعركة.

وأقام محمد بن نور في عُمان فترة حتى ثّبت حكم العباسيين، ويسميه أهل عُمان "محمد بن بور" لكثرة ما فتك بهم وببلادهم. وبعدها قرر العودة إلى البحرين وعّين عاملاً للخليفة على عُمان لم يكن حكيماً في معاملة أهلها، فثاروا عليه وقتلوه. وبعده أعلنالعـُ مانيون عودة الإمامة من جديد ومبايعة محمد بن الحسن الخروصي إماماً، فوجد الخليفة المقتدر أن يضمن الخضوع الإسمي له، وأن يحكم البلاد أهلها بأنفسهم، وتعهدالعـُ مانيون مقابل ذلك أن يدفعوا أتاوة سنوية لبغداد(الطائي،23:2008).

تعاقب بعدها على حكم عُمان عدد من الأئمة تخللتها بعض الفترات التي سيطر فيها ملوك من بني نبهان، وهي فترة أقرب ما توصف بالفوضى والضعف، وهو ملسهّ ل المهمة على البرتغاليين الذين شكلوا قوة بحرية استعمارية تمكنت من احتلال المدن الساحلية على شواطئ عُمان والخليج العربي عام 1508، وذلك خلال فترة اشتغالالعُمانيين بالحروب بين الزعماء الذين انشغلوا بدورهم في الدفاع عن مناطق نفوذهم. واستمر الحال كذلك حتى قيام دولة اليعاربة بقيادة الإمام ناصر بن مرشد، الذي استطاع توحيد البلاد ومواجهة الاحتلال البرتغالي.

3- **دولة اليعاربة (1624–1741):** وقد قامت بعد حالة من الفوضى والضعف والانقسام الداخلي، قسمت عُمان وقتذاك، إلى أكثر من عشر مقاطعات ومناطق شبه مستقلة بعضها عن البعض الآخر، تحميها سلطات قبلية مستقلة ذاتياً، كما كانت كلٌ من مسقط، ومطرح، وصور، وقريات تحت سيطرة البرتغاليين منذ 1508، وكانت جلفار (رأس الخيمة حالياً) خاضعة للسيطرة البرتغالية والفارسية المزدوجة(غباش،1997:106).

في هذه الحالة من الفوضى لم يجدالعُمانيون سبيلاً للخروج إلا عبر توحيد البلاد، والعودة إلى نظام الإمامة من جديد، فاجتمع مجلس يطلق عليه (أهل الحل والعقد) يضم نخبة من العلماء والوجهاء البارزين، وانتهى الاجتماع إلى انتخاب ناصر بن مرشد اليعربي في عام 1624، كأول إمام من اليعاربة، ويعد المؤسس الأول لدولتهم.

وقد استطاع الإمام الجديد أن يستوعب أبعاد القضية، وأن يدرك المتغيرات الجارية من حوله، سواءً على المستوى الداخلي أو على مستوى المنطقة بشكل عام، وقدّر أبعادها؛ إذ أعتقد أن مواجهة البرتغال لن تكون حاسمة إلا إذا استند إلى جبهة وطنية موحدة، وهو أمر يصعب تحقيقه إلا إذا خاضحروباً ضارية في سبيل توحيد كل القبائل العربية(مقيبل،2010:38).

تمكّن ناصر بن مرشد من توحيد البلاد تحت رأيه واحدة بعد سنوات طويلة من الانقسامات والحروب الداخلية، وبعدها توجه إلى التحرير، فخاض معارك عديدة مع البرتغاليين، تكللت بالنصر. ومالت كفة الصراع بوضوح إلى جانب العُمانيين، فلم يعد صراعاً بين مستعمرين على تقاسم مناطق النفوذ، بل أصبح صراعاً بين قوة وطنية صاعدة ومستعمرين لا يحضون بالقبول والاحترام من قبل أهل البلاد.

ولكن هذا الإمام لم يَرَ خاتمة مشروعه في التحرير، فبعد 26 سنة من الحكم، وفي عام 1649 توفي الإمام ناصر بن مرشد وهو في السابعة والأربعين من عمره، وقد كانت إنجازاته ملحمية وتاريخية، فقد حقق توحيد عُمان، وأعاد الاعتبار للكرامة العُمانية، واستعاد تقاليد الإمامة وأرجع تراثها، كما أعاد مكانتها إلى أذهان العُمانيين، وقد أرسى أسس الدولة اليعربية وعناصرها الرئيسية، وبفضله أيضاً استطاعت عُمان دخول التاريخ الحديث موحدة ومزودة برسالة روحية وهوية وطنية وثقافية واضحة(غباش،1997:110).

وعند وفاة ناصر بن مرشد لم يكن متبقياً تحت سيطرة البرتغاليين من الأراضي العُمانية سوى مدينتي مطرح ومسقط، وبويع بالإمامة من بعده ابن عمه سلطان بن سيف اليعربي (1649–1688)، الذي يرجع إليه الفضل في استكمال تحرير عُمان من البرتغاليين، بل وبفضله أيضاً عادت لعُمان مكانتها البحرية، فقد استطاع إعادة بناء الأسطول العُماني، الذي أخذ على عاتقه مطاردة البرتغاليين في البحار، ومهاجمة المستعمرات البرتغالية في سواحل الخليج العربي والمحيط الهندي وأفريقيا، وبناء الدولة العُمانية التي امتد نفوذها إلى شرق أفريقيا.

وتعاقب عدد من الأئمة اليعاربة، واصلوا بناء دولة قوية يحسب لها حساب، وقد بلغت الدولة العُمانية خلال دولة اليعاربة أوج قوتها في زمن سيف بن سلطان الأول المعروف بقيد

الأرض، الذي استطاع أن يطرد الفرس من البحرين، وقبل وفاته كان الوجودالعُماني قد امتد إلى الخليج العربي كاملاً والساحل الهندي وشرق أفريقيا. ولكن دب الضعف في دولة اليعاربة بعد ذلك بسبب ظهور أئمة ضعاف اشتغلوا بالقتال فيما بينهم، حتى استغل الفرس الفرصة وقاموا بغزو عُمان عام 1740، مما عجّل بسقوط دولة اليعاربة لعدم تمكنها من الدفاع عن البلاد وظهور شخصية جديدة قادت المقاومة والتحرير وأسست لدولة جديدة هي دولة البوسعيد.

4- **دولة البوسعيد (1744_ حتى الآن):** أدت حالة النزاع بين زعماء اليعاربة على الحكم إلى ضعف الدولة، مما فسح المجال للأطماع الفارسية في عُمان من جديد، وذلك بعد أن استعان بهم أحد الأفرقاء، وخلال هذه الحالة من الفوضى برز اسم جديد أظهر بسالة وشجاعة في التصدي للفرس ومقاومتهم وهو (أحمد بن سعيد)، وقد كان حينئذ والياً على صحار. ويعد المؤسس لدولة البوسعيد التي استمرت بحكم عُمان حتى يومنا هذا، وقد بويع بالإمامة على عُمان عام 1744 بعد أن استطاع طرد الفرس وتوحيد البلاد من جديد تحت راية واحدة. وهناك من يذكر أن أبا سعيد هو اللقب نفسه الذي يكنى به (المهلب بن أبي صفرة الأزدي) القائد الأموي المظفر، الذي يعتقد أن نسب البوسعيد ينتهي إليه(أبودية،14:1998).

واستطاعت عُمان خلال فترة حكم البوسعيد أن تعود إلى الساحة الدولية كقوة بحرية من جديد؛ إذ بلغت أوج قوتها في فترة حكم السيد سعيد بن سلطان، حيث اتسع نفوذها بشكل لم تشهده من قبل، إذ أصبحت جميع المناطق الواقعة من بندر عباس على الساحل الشرقي للخليج العربي إلى ميناء زنجبار على الساحل الشرقي لأفريقيا منطقة نفوذ لها، هذا بالإضافة إلى العديد من الجزر الواقعة في مدخل الخليج والمحاذية للساحل الشرقي للخليج، وكذلك جزر بحر العرب والمحيط الهندي بما فيها أرخبيل جزر القمر كانت تحت النفوذالعُماني(مقيبل،61:2010).

وفي مجال العلاقات الاقتصادية التي ازدهرت في عهد السيد سعيد بن سلطان تم إبرام العديد من الاتفاقيات مع الدول الكبرى في ذلك الوقت، فقد وقعت المعاهدة التجارية بين عُمان والولايات المتحدة في عام (1833) وكانت أول اتفاقية يعقدها السيد سعيد بن سلطان مع دولة كبرى، وقد صارت هذه الاتفاقية المثل الذي سارت على منواله معاهدات عُمان مع بريطانيا عام (1839)، ومع فرنسا عام (1844)، وقد ظلت الاتفاقيةالعُمانية الأمريكية سارية المفعول حتى عام 1958، عندما أبطل مفعولها واستبدلت بمعاهدة جديدة للصداقة والعلاقات الاقتصادية والحقوق القنصلية بين الطرفين(المرجع نفسه،65.64:2010). وجاءت زيارة السفينةالعُمانية (سلطانة) إلى ميناء نيويورك في عام 1840 متماهية مع السياسة وتعبيراً عن العلاقات الودية بين الدولةالعُمانية والولايات المتحدة الأمريكية، وقد اختار السيد سعيد بن سلطان الحاج أحمد بن النعمان الكعبي، الذي كان على رأس الوفد في رحلة السفينة سلطانة، ليكون ممثلاً له في الولايات المتحدة، فكان أول مبعوث عربي إلى الولايات المتحدة.

وبعد وفاة السيد سعيد بن سلطان في عام 1858 انقسمت الامبراطوريةالعُمانية؛ بسبب الخلاف بين ابنيه (ثويني وماجد) على خلافة أبيهما، وقد زاد التدخل البريطاني من حدة ذلك الخلاف، ونتج عن عملية التقسيم ظهور الشطر العربي تحت حكم السيد ثويني، والشطر الإفريقي تحت حكم السيد ماجد، وقد استمر الحكمالعُماني للشطر الإفريقي حتى عام 1964 إثر انقلاب دموي في جزيرة (زنجبار) انتهى على إثره الحكم العربي في شرق إفريقيا.

وتعاقب بعد ذلك على عُمان عدد من السلاطين، ولكن فترة حكمهم لم تخلُ من المشاكل الداخلية، وتدخّل القوى الخارجية المتمثلة في بريطانيا وفرنسا اللتين كانتا تستعمران أغلب البلدان العربية خلال تلك الفترة، واستمر حكم عُمان في أسرة البوسعيد لحين الوصول إلى عهد السلطان

قابوس بن سعيد في العصر الحالي، وهو الحاكم الثاني عشر لهذه الأسرة التي أضافت الشيء الكثير لما قام به الجد الأول المؤسس(أبودية،15:1998).

ويظهر مما تقدم تأثير الإرث التاريخي في تشكيل الشخصية والهويةالعُمانية، ومما لا شك فيه أن ذلك العمق التاريخي قد رسخ عدد من القيم الحضارية، كالنزعة إلى الاستقلال، ورفض الخضوع للآخر، ورفض السيطرة الأموية والعباسية، ومقاومة الوجود الفارسي والبرتغالي، كما ظهر نظام حكم له خصوصية عُمانية في تلك الفترة وهو نظام الإمامة. وأظهرت عُمان قدرة كبيرة على التواصل مع حضارات متعددة ومختلفة، بدءاً من أقصى الشرق مع الصين والهند وبلاد فارس وحتى أقصى الغرب من خلال العلاقات مع بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة، ومع أن تلك العلاقات لم تكن جيدة في أغلب فتراتها، إذ تخللتها فترات من صراع المصالح ومناطق النفوذ، إلا أن عُمان استطاعت أن تتكيف مع تلك الأحداثوفقاً لما تقتضيه ضرورة المرحلة.

ولا جدال في أن التاريخ يؤثر بشكل كبير في أنماط السياسات الخارجية التي تتبعها الدول، وهو ما ينطبق تماماً على سلطنة عُمان التي عرفت موروثاً تاريخياً وحضارياً، وقد أسهمت طبيعة الأحداث والقوى الخارجية التي تفاعلت معها في إعطاء الشخصيةالعُمانية نوعاً من المرونة في التعامل السياسي، كلما اقتضت الضرورة. وذلك ما يظهر، على سبيل المثال، من خلال النهج الذي اتبعته السياسةالعُمانية في علاقتها مع اليمن الجنوبي؛ فعلى الرغم من التوتر الذي ساد بين الجانبين نتيجة للدعم الذي كانت تقدمه الحكومة في عدن لما عرف بالجبهة الشعبية ذات التوجهات الشيوعية التي نشطت في محافظة ظفار في جنوب عُمان خلال حقبة الستينيات والسبعينيات من القرن العشرين، إلا أن ذلك لم يمنع السلطنة بعد القضاء على ذلك التمرد من اللجوء إلى الحوار مع اليمن الجنوبي انطلاقاً من تغليب لغة الحوار في حل

الخلافات، وتوثيق عرى التعاون مع الدول العربية، والذي أسفر عن توقيع اتفاقية بين البلدين عام 1982 لتطبيع العلاقات بينهما. انطلاقاً من قناعة الجانب العُماني أن مصلحة البلدين تتمثل في إيجاد علاقات طبيعية بناءً على كونهما بلدين جارين يشتركان في العروبة والإسلام.

وبلا شك فقد تشكّلت الشخصية العُمانية عبر الزمن من خلال جميع تلك الأحداث التي مرت بها عُمان أو كانت جزءاً منها، كما أنها أسهمت في رسم ملامح السياسة العُمانية الحالية على الصعيدين الداخلي والخارجي، وتعتمد بشكل كبير على الخبرة التاريخية التي تراكمت خلال المراحل المتعاقبة بدءاً من العصور القديمة قبل الميلاد، مروراً بالعصور الإسلامية، ووصولاً إلى العصر الحالي في عهد السلطان قابوس بن سعيد الذي يرث الزعامة التاريخية لأسرة البوسعيد كما يرث الزعامة الدينية كذلك حيث يُعد امتداداً للإمام أحمد بن سعيد الذي بويع بالإمامة في عام 1744. حيث تُعد الزعامة التاريخية التي يرثها السلطان قابوس أحد عوامل الاستقرار التي تعيشها عُمان نتيجة للقبول الشعبي بالرمز القيادي باعتباره أهم عوامل الاستقرار والاطمئنان.

ومما لا شك فيه أن للشخصية التاريخية العُمانية دوراً في بناء الراهن السياسي لعُمان؛ فسلطنة عُمان التي استقلت عن الدولة المركزية الإسلامية (أموياً، وعباسياً، وعثمانياً) لأسباب تاريخية ودينية، لا تزال تمارس شخصيتها السياسية الراهنة من خلال تاريخها السياسي، ذلك التاريخ الذي صاغته بتحولاته ومساراته كافة، سياقات ظرفية، وتراكمات تاريخية، دفع عُمان إلى إحداث قطيعة سياسية مع قضايا العمق العربي، إن عمان، وإن أصبحت اليوم عضواً فاعلاً في جامعة الدول العربية، وعضواً مهماً وفاعلاً في منظومة مجلس التعاون لدول الخليج العربية، فهي لا تزال تمارس اليوم أدوارها الإقليمية والدولية باعتبارها دولة ذات كيان تاريخي مستقل عن التمركزات التاريخية للبلدان العربية والإسلامية(البلوشي،56:2016).

المبحث الثالث

منظومة القيم الفكرية والثقافة العربية والاسلامية

يُعد البعد الثقافي المكون الأهم للهوية، بل هناك من يجعل مصطلح الثقافة مرادفاً لمصطلح الهوية أو بديلاً له، ولعل مرد ذلك إلى شمولية مصطلح الثقافة وسعة مدلولها، فعلى الرغم من تضّمنها لمنظومة من القيم والمعتقدات الدينية والأخلاقية، والخصائص اللغوية، فأنها تشمل كذلك كل جوانب الحياة الاجتماعية من أعراف، وطبائع، وعادات، وتقاليد.

ويمكن الإشارة إلى أن الثقافة بشكل عام، والثقافة العُمانية بشكل خاص، هي ذلك الإطار الواسع الذي يشتمل على مجموعة من القيم، والمعتقدات، والعادات، والتقاليد، والفنون، والآداب، والتي تنحصر بدورها في ثلاثة أبعاد أساسية، البعد الأول المتمثل في الممارسات الدينية، والبعد الثاني المرتبط بالأداة اللغوية. والبعد الثالث المتمثل في العادات والتقاليد والتراث.

وهنا تجدر الإشارة إلى دور كل من اللغة العربية، والدين الإسلامي، والعادات والتقاليد والتراث في تشّكيل الثقافة والشخصيةالعُمانية وتحديد ملامح الهوية الوطنية؛ ويبرز ذلك في الأثر الذي تتركانه على السياسةالعُمانية على الصعيدين الداخلي والخارجي فقد ورد في النظام الأساسي للدولة، الذيعُد الدستورالعُماني، في الباب الأول (الدولة ونظام الحكم) ما يأتي:

مادة (1): سلطنة عُمان دولة عربية إسلامية، ذات سيادة تامة عاصمتها مسقط.

مادة (2): دين الدولة الإسلام، والشريعة الإسلامية هي أساس التشريع.

مادة (3): لغة الدولة الرسمية هي اللغة العربية.

مادة (10): المبادئ السياسية:

- المحافظة على الاستقلال والسيادة، وصون كيان الدولة وأمنها واستقرارها، والدفاع عنها ضد كل عدوان.
- توثيق عرى التعاون وتأكيد أواصر الصداقة مع جميع الدول والشعوب على أساس من الاحترام المتبادل، والمصلحة المشتركة، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، ومراعاة المعاهدات والمواثيق الدولية والإقليمية وقواعد القانون الدولي المعترف بها بصورة عامة، وبما يؤدي إلى إشاعة السلام والأمن بين الدول والشعوب.
- إرساء أسس صالحة لترسيخ دعائم شورى صحيحة نابعة من تراث الوطن وقيمة وشريعته الإسلامية، معتزة بتاريخه، آخذة بالمفيد من أساليب العصر وأدواته.
- إقامة نظام إداري سليم يكفل العدل والطمأنينة والمساواة للمواطنين، ويضمن الاحترام للنظام العام ورعاية المصالح العليا للوطن.

ومن هنا نجد أن المواد الأولى، والثانية، والثالثة من النظام الأساسي للدولة، الذي يعتبر دستور البلاد في عُمان، قد حددت هوية سلطنة عُمان، بأنها دولة عربية إسلامية، ما يعني أن هويتها الوطنية مستمدة من الحضارة والتراث العربي والدين الإسلامي، بينما حددت المادة العاشرة من النظام الأساسي خصوصيتها السياسية والثقافية، الذي ينعكس على سلوكها الخارجي في التفاعلات والعلاقات الدولية؛ لذا نجد أن مرتكزات هوية الدولةالعُمانية حاضراً ومستقبلاً غير منفصلة عن جذورها التاريخية والثقافية والاجتماعية(العبري،40:2007).

وعليه فإن دارسة المكون الثقافي ضمن مكونات الهويةالعُمانية، بما يشمله من مبادئ وقيم ومثل ومعان وسمات خاصة، لا بد أن يكون عبر التطرق إلى بعديها الأساسيين، وهما العروبة والإسلام.

1- **العروبة:** تُعد سلطنة عُمان من أقدم البلدان العربية الضاربة بجذورها في أعماق التاريخ، فغالباً ما يشير المؤرخون إلى موجتي هجرة كبيرتين: فكان أول من وصل من العرب إلى عُمان عرب قحطان، وذلك في عهد يعرب بن قحطان الذي فرض سيطرته على جنوب شبة الجزيرة العربية بكامله، بما فيه عُمان وحضرموت، وذلك في القرنيين الثامن والسابع قبل الميلاد(غباش،37:1997). أما الموجة الثانية فهي هجرة قبائل الأزد بقيادة مالك بن فهم، التي هاجرت إلى عُمان بعد انهيار سد مأرب.

وعلى الرغم من أن هنالك بعض الأقليات من الأصول غير العربية التي تسكن عُمان، إلا أن اللغة الرسمية هي العربية، والطابع العربي هو الذي يغلب على البلاد؛ لذلك نجد أن العُمانيين معتزون بعروبتهم. وتجدر الإشارة هنا، إلى أن ذلك الاعتزاز بالعروبة لا يقتصر على العربية كاستعمال لغوي فقط، وعلى الرغم مما لذلك من دلالة بالغة، إلا أنه يتعداها إلى الاعتزاز بالأصل والانتماء للهوية العربية، بما تمثله من قيم حضارية وثقافية.

وقد جاءت المادة الأولى من النظام الأساسي للدولة لتؤكد على الهوية العربية لسلطنة عُمان، (سلطنة عُمان دولة عربية إسلامية ذات سيادة تامة عاصمتها مسقط). وهذه الصفة تستوعب اللغة والتاريخ والقيم، فوصف دولة ما بأنها عربية يحمل في مضمونه أموراً كثيرة، فلا يصح أن يقال بأن المراد بهذه الصفة، اللغة أو لون البشرة وما إلى ذلك، بل الأحرى أن الدلالة شاملة لكل ما يتضمنه ذلك من ارتباط بالتراث الحضاري العربي وقيمه(حمودي،36:1998).

وفي سياق الانتماء العربي والاعتزاز بالعروبة، نجد أن عُمان كانت تقف دائماً إلى جانب القضايا العربية المحقة، ومؤيدة للحقوق العربية المشروعة، وذلك ما أكده السلطان قابوس في خطاب له بتاريخ 1973/11/18 حيث قال: "إننا جزء من الأمة العربية، تربطنا وحدة الهدف والمصير قبل أن يجمعنا ميثاق الجامعة العربية. وموقفنا من القضايا العربية واضح وصريح لا لبس فيه ولا غموض. وقد أعربنا عن تضامننا مع إخواننا العرب بكل ما نستطيع، وسنبقى دائماً مؤيدين للحق العربي ندعمه بالدم والمال ونسانده بكل طاقاتنا حتى يعود الحق إلى نصابه، وترتفع أعلام النصر على الرؤوس بعون الله" (وزارة الإعلام، عُمان،52:2010).

ومن منطلق مرجعيتها العربية جاء انضمام سلطنة عُمان إلى جامعة الدول العربية في 26 أيلول/سبتمبر 1971 لتؤكد على العمق العربي، ومنذ ذلك الحين وهي حريصة على المشاركة الفاعلة والمستمرة في كل الأنشطة التي تتم من خلال الجامعة. كما أكدت في كل اتصالاتها وتواصلها على ثابت قيام علاقات عربية–عربية قوية، ومن هذا المنطلق فقد أقامت السلطنة سلسلة علاقات مع الدول العربية على المستوى العام، والخليجي، والثنائي، تميزت بالقوة والمتانة، إيماناً منها بأهمية التضامن العربي وأهمية العمل العربي المشترك في سبيل خدمة القضايا العربية. وقد تميزت كل هذه العلاقات بالمرونة والتفهم الكبير والواعي للأحداث على أسس واقعية ونظرة متوازنة بعيدة عن الانفعال(الحضرمي والقطاطشة،206:2007).

ومن هنا يظهر أنه لا يمكن تجاهل ما للثقافة العربية من أثر على الثقافةالعُمانية، فعلى الرغم من الخصوصية التي قد تتميز بها الثقافةالعُمانية في بعض تفاصيلها، إلا أنها تصطبغ بالطابع العربي في أغلب مظاهرها، بحيث لا يمكن بأي حال من الأحوال الفصل بينهما، فهي الإطار الأكبر الذي تنتمي إليه، لذلك نجد الهويةالعُمانية بدءاً من المستوى

الفردي،مروراً بالمستوى المجتمعي،ووصولاً إلى الهوية الوطنية و وهوية الدولة السياسية تستند إلى الإطار العام للثقافة العربية.

2- **الدين الإسلامي:** الدين الإسلامي هو دين الدولة، بحكم المادة الثانية من الباب الأول (الدولة ونظام الحكم) من النظام الأساسي للدولة، (دين الدولة الإسلام، والشريعة الإسلامية هي أساس التشريع). ويدين غالبية أهل عُمان بالإسلام، مع وجود أقلية بسيطة، من أصول غير عربية، تدين بديانات أخرى كالمسيحية والهندوسية.

ولقد كان للطريقة التي دخل بها أهل عُمان الإسلام أثر كبير في تشكيل الخصوصية العُمانية فيما يتعلق بالجانب الديني، وقد سبقت الإشارة إليه في المبحث السابق، عند الحديث عن دخول ملكي عُمان في ذلك الوقت، عبد وجيفر ابني الجلندى بن المستكبر، في الإسلام طواعية، وذلك بعد أن وجه لهم الرسول الكريم صلى الله عليه وسلم برسالة مع مبعوثه إلى عُمان عمرو بن العاص، يدعوهما ومن تحت ملكهما من الرعية للدخول في الإسلام. وكان أول عمل قام بهالعُمانيون بعد دخولهم الإسلام هو طرد الفرس الذين كانوا في ساحل عُمان بعد رفضهم قبول الدين الجديد.

وقد بارك الرسول صلى الله عليه وسلم عُمان، وحفظ لها مكانة خاصة في نفسه، حيث أثنى على تعلّقالعُمانيين بالإسلام واحترامهم لشرائعه. وبعد النبي أشاد الخليفة أبوبكر الصديق أيضاًبالعُمانيين، حيث قال بمناسبة عودة عمرو بن العاص من عُمان،متوجهاً إلىالعُمانيين الذين رافقوه: "أي فضل أكبر من فضلكم؟ وأي فعل أشرف من فعلكم؟ وكفاكم قول رسول الله صلى الله عليه وسلم شرفاً إلى يوم المعاد"(الطائي،12:2008).

وفيما بعد،وخلافاً لما كان متبعاً، أعفى الخليفة أبوبكرالعُمانيين من دفع الضرائب إلى بيت مال المسلمين، ووزّعت هذه الضرائب على فقراء عُمان تقديراً لأهلها. وقد لعبالعُمانيون منذ فجر الإسلامدوراً فعّالاً في تثبيته ونشره، وأسهموا في قمع حركات المرتّدين في عهد الخليفة أبي بكر الصديق. كما شاركوا لاحقاً في نشر الإسلام في آسيا وأفريقيا وعملوا على توطيده في شرق أفريقيا(غباش،39:1997).

ولقد ارتبط أهل عُمان ارتباطاً وثيقاً بمبادئ الإسلام وجسدوها واقعاً حياً، فقد استجابوا وخضعوا للخلفاء الراشدين، (لأنهم يحبون العدل ويأبون الظلم، ولذلك عندما تحولت الخلافة إلى ملك عضوض جانبوها، ومنذ القرن الأول الهجري ارتبط أهل عُمان بالمدرسة الإباضية التي ترى أن الحكم لا بد أن يسير وفق ما خطة الخلفاء الراشدون، فكانت أول بيعة بالإمامة للجلندى بن مسعود عام 132هـ/750م، ثم توالت على مدى اثني عشر قرناً، على انقطاع قليل فيما بينها، فقامت دولة اليحمد، ثم دولة اليعاربة، ثم دولة البوسعيد)(العبري،44:2007).

وينسب المذهب الإباضي إلى عبدالله بن إباض التميمي، وهو أحد الزعماء الأوائل للمذهب، وقد اشتهر بسبب اعتراضه العلني على الحكم الأموي، وكان في البصرة خلال عهد الخليفة الأموي عبدالملك بن مروان، ولا ينكر الإباضية على هذا الانتساب، ولكن يشيرون إلى أن الإمام الأول المؤسس للمذهب الإباضي هو التابعي الجليل جابر بن زيد الأزديالعُماني، الذي عاش في البصرة خلال فترة حكم بني أمية، وقد كان متخفياًخوفاً من بطشهم حتى تم نفيه بعد ذلك إلى عُمان خلال ولاية الحجاج على العراق، وبعد وفاته تولى المهمة من بعده أبوعبيدة مسلم بن أبي كريمة التميمي، الذي أسس المدرسة الإباضية، وتتلمذ على يديه العديد ممن يسمون (حملة العلم)، ومنهم: طالب الحق عبدالله بن يحيى الكندي، الذي قام بثورة في اليمن

وحضرموت عام 129 هجري، واستطاع أن يؤسس دولة أمتد نفوذها من حضرموت إلى مكة والمدينة قبل أن تقضي عليها الدولة الأموية، ومن حملة العلم عبدالله بن رستم، مؤسس الدولة الرستمية في شمال أفريقيا عام 160 هجري، والجلندى بن مسعود أول أئمة الإباضية في عُمان.

ويمكن القول أن من أبرز صور التأثير للحركة الإباضيةبعُمان عبر التاريخ، والتي تظهر في المجال السياسي ونظام الحكم، هو نظام الإمامة، حيث يرون أن الإمام يجب أن يتم اختياره من قبل الأمة اختياراً حراً، ليس لاعتبارات الأصل أو القبيلة أو الجنس وزن فيه. كما وأن الأمة تحتفظ لنفسها بحق عزل الإمام إذا أخل بشروط عقد البيعة الذي أبرم بينه وبين الجماعة. وقد تعلق الأمة أو تؤجل اختيار الإمام في ظروف معينة، أو بسبب عدم وجود مرشح كفؤ لشغل هذا المنصب(فوزي،123:2000).

وللإمامة شروط لدى الإباضية فلا يلجأ إليها في حال وجود حاكم عادل، حتى ولو لم يكن إماماً منتخباً، إلا إذا تحول هذا الحاكم إلى مستبد، ولا تجب إلا بعد استيفاء الشروط المطلوبة، كإجماع أربعين عالماً معتبراً للخروج عن طاعته، وإعلان إمام الشِراء، وفي هذه الحالة تكون الإمامة واجبة(غباش،67:1997).

كما أن هنالك شروطاً يجب توافرها في المرشح الذي تعقد له بيعة الإمامة، من قبل مجلس الحل والعقد، وهو مجلس مكون من مجموعة من علماء الدين البارزين، يمثلون السلطة التشريعية العليا، ومن تلك الشروط يجب أن يكون المرشح (جلاً بالغاً حراً عاقلاً، ليس بأعمى، ولا أصم، ولا أخرس، فصيحاً بالعربية، ليس بزمِن ولا مقطوع اليدين أو الرجلين، وأن يكون من أهل الزهد والورع في الدين، وممن لم يقم عليه حد من قطع ولا جلد) (فوزي،125:2000). ويلاحظ من هذه الصفات أنها تستثني المرأة والطفل، وترىأيضاً أن الرجل يجب أن يكون حراً،

ولا شك فإن تقرير الصفات الشخصية الأخرى تعتمد على الناخبين ووجهات نظرهم في المرشح للإمامة.

وللإمامة عند الإباضية عدة صور أو حالات، وتعرف أيضاً بالمسالك الدينية الأربعة، وهي(غباش،1997:68-70):

أ. حالة الكتمان، وهي الحالة التي تكون فيها الحركة في حال تراجع، وتتيح تجنب التعرض لقمع السلطة أو اضطهادها، وليست لهذه الحالة إمامة ظاهرة ولا إمام.

ب.حالة الشراء أي التضحية، ولا يتخذ قرار الانتقال إلى مرحلة الشراء إلا عندما يبلغ استبداد السلطة القائمة حداً لا يمكن احتماله، وإمام الشراء لا يمكنه أن يتراجع حتى لو تخلت عنه جماعته، وعليه أن يثابر على تحقيق الإمامة أو يموت دونها.

ج.حالة الظهور، وهي الحالة التي تكون فيها الدولة مستقرة ولا يهددها خطر خارجي، وفي هذه الحالة يتحول إمام الشراء إلى إمام الظهور.

د. حالة الدفاع، ويعمل بها عندما يظهر خطر خارجي يهدد البلد والإمامة.

ولهذه التجربة الفريدة في الحكم التي تقوم على مبدأ الشورى الأثر البالغ في تشكيل ملامح الهوية الوطنيةالعُمانية، والنظام السياسي على وجه الخصوص، عبر قرون من الزمان لحين الوصول إلى الوقت الحاضر بقيادة السلطان قابوس بن سعيد، حيث أنه من وارثي هذه الزعامة الدينية والسياسية، فهو من أحفاد الإمام أحمد بن سعيد الذي انتخب إمامًلعُمان في عام 1744، بعد انتهاء حكم اليعاربة وطرد الغزو الفارسي. ولعل هذا التوارث للزعامة والقيادة وفق مفهوم الإمامة كان السبب وراء الاستقرار السياسي في عُمان وتماسك هويتها الوطنية منذ منتصف القرن الثامن عشر وحتى الوقت الحاضر.

وهنا تجب الإشارة إلى أن سلطنة عُمان تحتضن المذاهب الإسلامية كافة، وتتعايش فيما بينها على قدر كبير من الانسجام، ومرد ذلك في المقام الأول إلى الهويةالعُمانية الوطنية الجامعة، وهو كذلك ما تعليه السلطة السياسية وتحافظ عليه، حيث إن المواطنين جميعاً على قدم المساواة في الحقوق والواجبات،

وبالإشارة إلى اعتزاز العُمانيين بالدين الإسلامي، يقول السلطان قابوس بتاريخ 1975/11/26: "إننا شعب مسلم يعتز بإسلامه وإيمانه، ولذا نضع تعاليم ديننا فوق كل اعتبار، ونستلهم من رسالة المسجد ما ينير طريق حياتنا، ويضيئ درب تقدمنا... ومن المفهوم أن الناس سواسية كما علّمنا ديننا، وأنه لا فرق بين المواطنين في الحقوق والواجبات، وأن أكرمكم عند الله أتقاكم، فإننا نحرص كل الحرص على إقامة العدالة الاجتماعية وفق تعاليم ديننا الإسلامي الحنيف وشريعتنا السمحة"(وزارة الإعلام، عُمان،2010: 87–88).

وقد جاء الفهمالعُماني للدين الإسلامي فهماً يدعو إلى التسامح وتقبل الآخر، فالإسلام عندهم دافع للتجمع والوحدة، ومحذراً من الفرقة والشتات، ومن هذا المنطلق فقد جانبالعُمانيون الفهم المتشدد للإسلام حيث يتم استغلاله كوسيلة للتحزب والتشدد أو الغلو والتطرف، وذلك على قدر رفضهم لذلك المنطلق في فهم الدين، والتعصب لمذهب أو طائفة أو حزب. وفي هذا السياق يقول السلطان قابوس، وربما كان ذلك منذ وقت مبكر على ظهور موجة التطرف والغلو في وقتنا الحاضر، في خطاب له بتاريخ 1994/11/18 : "إن التطرف مهما كانت مسمياته، والتعصب مهما كانت أشكاله، والتحزب مهما كانت دوافعه ومنطلقاته، نباتات كريهة سامة، ترفضها التربة العُمانية الطيبة التي لا تنبت إلا طيباً، ولا تقبل أن تلقى فيها بذور الفرقة والشقاق ... إن التزمت في الفهم الديني لا يؤدي إلا إلى تخلف المسلمين، وشيوع العنف وعدم التسامح في مجتمعاتهم،

وهو في حقيقة الأمر بعيد عن فكر الإسلام الذي يرفض الغلو، وينهى عن التشدد، لأن الدين يسر، ويحب اليسر في كل الأمور. وصدق الرسول عليه الصلاة والسلام إذ يقول:(إن الدين يسر، ولن يشاد الدين أحد إلا غلبه)، وليس بعد حديث الرسول من مقال"(وزارة الإعلام، عُمان،2010: 330–331). ومن هذا المنطلق فأن التاريخ يثبت أنالعُمانيين أبعد ما يكونون عن الأفكار المتشددة وخاصة فيما يتعلق بالجانب الديني، فعلى الرغم من الموجة العارمة التي تواجه العالم في الوقت الحاضر من الإرهاب، المتمثل في العديد من التنظيمات المتشددة التي توصف بالإرهابية، إلا أنها جميعاً تخلو من أي عنصر عُماني.

وإذا كان الدين هو الفاعل الأكثر تأثيراً في تكوين العديد من الثقافات، فإن الحال كذلك بالنسبة لسلطنة عُمان؛ إذ يُعد الدين الإسلامي مكوناً بارزاً ضمن مكونات الهويةالعُمانية بحيث أصبح من الاستحالة فصل الشخصيةالعُمانية عن جذورها المرتبطة بالدين الإسلامي، كما أن اعتزازالعُمانيون بتعاليم الدين الإسلامي، وبتاريخهم الإسلامي منذ دخول الإسلام إلى عُمان، وإسهامهم في نشره في آسيا وشرق إفريقيا،مروراً بتمسكهم بالتقاليد الإسلامية السياسية، وتجربتهم الخاصة في نظام الحكم المتمثل بالإمامة،ووصولاً إلى وقوفهم مع الحقوق الإسلامية وتضامنهم مع أصحابها، يشكّل سمة أساسية من سمات الثقافةالعُمانية، التي تنعكس بدورها على الشخصية والهويةالعُمانية.

3- **العادات والتقاليد والتراث:** تعتز سلطنة عُمان بالموروث الشعبي المتمثل في العادات والتقاليد التي توارثتها الأجيال المتعاقبة؛ إذ تشكل أحد أهم الجوانب التي تميز الهويةالعُمانية، وهي مستمدة بلا شك من الموروث العربي والاسلامي. وتأكيداً على أهمية التراث الوطني فقد أشارت المادة (13) من النظام الأساسي للدولة: (ترعى الدولة التراث الوطني وتحافظ عليه).

ومن منطلق الاهتمام بالموروث التاريخي والعادات والتقاليدالعُمانية، نجد أن السلطان قابوس خلال خطاب له بتاريخ 1989/11/18 يقول: " يتوجب علينا جميعاً ان نضع نصب أعيننا باستمرار أن التطور الذي نسعي إليه وننشده في جميع المجالات، يجب أن يقوم في جوهرة على أساس قوي من تراثنا العريق، ووفقاً لتقاليدنا وعاداتنا الموروثة، ولواقع الحياة والظروف الموضوعية في مجتمعنا.. حتى يكون للتطوير مردودة الطيب لخير هذا الجيل والأجيال المتعاقبة"(وزارة الإعلام، عُمان،2010: 242).

وهنا تجدر الإشارة إلى عملية التوزان الدقيقة بين الأصالة والمعاصرة التي تنتهجها سلطنة عُمان، فعلى الرغم من السعي الدائم إلى البحث عن أسباب العصر والتطور وبناء دولة حديثة وفق معايير العصر، إلا أنها وفي الوقت ذاته حريصة على الحفاظ على هويتها وموروثها التاريخي، وهي مهمة بالغة الصعوبة فشلت في تحقيقها دولٌ عديدة، ولعل المثال الأبرز على ذلك هو الجانب المعماري في عُمان، وخاصة في المنشآت والمباني الحكومية، الذي يجمع بين التطور والحداثة دون أن يضر بالطابع التقليديالعُماني. كما أن المثال الأكثر وضوحاً هو الحفاظ على الزي التقليديالعُماني، فوفقاً للقانون يجب على جميع الموظفين والمراجعين في المؤسسات الحكومة التقيد بالزي الرسمي.

ومما سبق يمكن القول إن المكون الثقافي للشخصيةالعُمانية بأبعاده الثلاثة: العروبة، والإسلام، والتراث يعد مكوناً رئيساً ضمن مكونات الهويةالعُمانية، حيث تعتبر اللغة العربية جزءاً من التراث الثقافيالعُماني ومعبرة عنه في الوقت نفسه، كما أن العروبة تعد سمة أساسية من سمات الشخصيةالعُمانية، ومن ناحية أخرى تبرز الأهمية التي يشكّلها الدين الإسلامي بالنسبة إلى الثقافةالعُمانية في أثره على تكوين المفاهيم والقيم الفكرية والمعنوية للمجتمع العُماني، ويمكن وصف العلاقة بين الدين الإسلامي والسلوك الاجتماعيالعُماني بأنها علاقة

تبادل معرفي وتواصل دائم لسد الفراغ في احتياجات المجتمع المادية، كما يعمل الدين على طرح القيم التي تعمل هي بدورها على تحديد الهيئة التي تتشكل بها الحركة الاجتماعية في الحياة، وتعمل هذه القيم من خلال ضخها في طقوس الشعائر لإشاعة المفاهيم الأخلاقية، كما تبرز أهمية الدين كذلك في كونه يحدد للفرد هويته وانتمائه للجماعة وقبوله للقيم والمعتقدات المتبعة بها.

ويبرز البعد العربي الإسلامي للهوية العُمانية في العديد من المواقف، ولعل أبرزها يتمثل في التصدي للحركة الشيوعية المسلحة في إقليم ظفار جنوب السلطنة، حيث أخذت سلطنة عُمان على عاتقها مقاومتها، يقول السلطان قابوس في 1974/11/18: "ونحن مصممون على التصدي المسلح لهذا المبدأ الهدام (الشيوعية) وشعاراته التي تتنافى وتعاليم ديننا الإسلامي الحنيف، وتمس عقيدتنا وديننا، وحرية وكرامة بلدنا وأمتنا" (وزارة الإعلام، عُمان،2011:43/2010). كما اعتبرت عُمان أن تصديها للخطر الشيوعي على الرغم من أنه واجب في المقام الأول من باب الدفاع عن أمن الوطن ووحدة أراضيه، إلا أنه كذلك دفاع عن الدين الإسلامي وعن الدول العربية لما تمثله السلطنة من صمام أمان لجميع دول المنطقة، وقد أشار السلطان قابوس إلى ذلك في خطاب له بتاريخ 1972/11/18 جاء فيه: "وقد اتضح من خلال بيانات وتصريحات ما يسمى بالجبهة الشعبية لتحرير عُمان والخليج العربي، أن عُمان ليست هدفاً في حد ذاتها وإنما هي الباب أو المنفذ الذي تصور لهم أوهامهم اقتحامه إلى سائر دول المنطقة لإغراقها في بحر من الدماء، والتخريب، والفوضى، والفقر، والإلحاد، والسلب، والنهب، وانتهاك الأعراض"(وزارة الإعلام، عُمان،2011/2010: 41).

وفي نهاية هذا الفصل يمكن التوصل إلى خلاصة مفادها أن الهويةالعُمانية عبارة عن مركب ناتج من تفاعل عناصر متعددة مادية ومعنوية، تسهم كل منها وبدرجات متفاوتة في تشكيل الصيغة النهائية للهوية، ويمكن حصر أهم تلك العناصر في ثلاث مكونات أساسية: أولاً، المكون المكاني والمتمثل بالموقع الجغرافي لسلطنة عُمان، الذي أسهم بشكل كبير في تكوين الهويةالعُمانية المنفتحة عبر موقعها البحري، والمتقبلة للآخر من خلال التواصل مع الحضارات الأخرى. ثانياً، المكون الزماني والمتمثل بالتاريخ الذي تشكلت عبره ملامح الهويةالعُمانية من خلال عمليات التأثير والتأثر بالآخر، في مراحل متعاقبة تفاوتت بين فترات القوة والضعف. ثالثاً، المكون الثقافي والذي يشتمل بدوره على ثلاثة أبعاد أساسية هي العروبة والإسلام والتراث، وهي الأبعاد الأساسية في تكوين الثقافةالعُمانية التي بدورها تشكل البعد المعنوي في الهوية العُمانية، ولا يمكن بأي حال من الأحوال فصل الهويةالعُمانية عن جذورها العربية والإسلامية التي تشكّل مرتكزات أساسية للمجتمعالعُماني، والتي تسهم بدورها في صياغة مرتكزات السياسة الخارجيةالعُمانية.

ومما تقدم يرى الباحث أن الخصوصية التي تتميز بها الهويةالعُمانية تعود إلى التركيبة الفريدة لتلك الهوية، والتي تشكّلت من خلال تفاعل متوازن دقيق لمكوناتها المتعددة فيما بينها، مما أتاح لها تجربة خاصة حددت ملامح الهوية الشخصيةالعُمانية بصورتها الراهنة. ويمكن القول أن طبيعة الشخصية الوطنية للشعبالعُماني تشكل إحدى سمات السياسة الخارجية لسلطنة عُمان، في الجمع بين الطابع المحافظ والطابع التحديثي، إلى جانب غلبة سمات السعي للتوازن وللحوار والطابع الواقعي، والرافض للخضوع للآخر والتبعية للغير، والمحافظة على التوجهات العربية والإسلامية للسياسة الخارجيةالعُمانية.

الفصل الرابع

السياسة الخارجية لسلطنة عُمان

تُوصف السياسية الخارجية بأنها ذلك النشاط الذي تقوم به الوحدة الدولية النظامية، والذي يشتمل على مجموعة القرارات والسياسات التي تتخذها، خلال ممارسة علاقاتها مع الوحدات الدولية الأخرى؛ بهدف تحقيق مصلحتها، أو دفع خطر يهددها في المحيطين الدولي والإقليمي. وهي بذلك تكون كبرنامج للعمل يختاره الممثلون الرسميون للدولة من بين مجموعة من البدائل المتاحة، من أجل تحقيق أهدافها، وحماية مصالحها الوطنية، كما قد تكون رد فعل للمؤثرات الخارجية. وبذلك فيمكن وصف أي عمل بأنه من أعمال السياسة الخارجية، إذا كان من أنشطة السلطة السياسية في دولة ما خارج حدودها.

ومن المعلوم أن السياسة الخارجية لأية دولة، كما هو الحال بالنسبة لسلطنة عُمان، تقوم على مبادئ سياسية، وثوابت ومرتكزات أساسية، وهي نتاج لعملية تعتمد على مؤسسات صنع القرار السياسي، وهي متأثرة بلا شك بالعوامل الشخصية والسيكولوجية للقائد السياسي، مثل المشاعر ومنظومة القيم الأيديولوجية والثقافية، فضلاً عن عامل الخبرة والتجربة التاريخية.

ويسعى هذا الفصل للتعرف على السياسية الخارجيةالعُمانية؛ ليتسنى بعد ذلك معرفة الأثر الذي تتركه الهوية الوطنية لسلطنة عُمان عليها، وذلك من خلال المباحث الآتية:

المبحث الأول: المبادئ والمرتكزات الأساسية للسياسة الخارجيةالعُمانية.

المبحث الثاني: منظومة صنع السياسة الخارجيةالعُمانية.

المبحث الثالث: أثر القائد السياسي على رسم السياسة الخارجيةالعُمانية.

المبحث الأول

المبادئ والمرتكزات الأساسية للسياسة الخارجية الُعمانية

يتطلب فهم السياسة الخارجية لأية دولة الوقوف على الدوافع والغايات التي تسهم في رسم النهج الذي تتخذه في علاقاتها مع الوحدات الدولية الأخرى على الساحتين الإقليمية والدولية، والتي تسعى من خلالها إلى تحقيق جملة من الأهداف التي تتوافق مع سياساتها العليا للمحافظة على مصالحها القومية. وبلا شك فأن لكل دولة سياسية خارجية يتم تحديدها وفقاً لمجموعة من المنطلقات والثوابت الخاصة بها، كما تفرضها جملةٌ من العوامل والأحداث والمواقف التي تؤثر وتتأثر بها في ضوء القدرات والإمكانيات المتاحة لديها.

والمتتبع للسياسة الخارجيةالعُمانية يجد أنها تقوم على ثوابت ومرتكزات أساسية، تحدد النهج الذي تتبعه في علاقاتها مع الدول الأخرى، وفي تعاطيها مع الأحداث السياسية. فقد تركزت علاقات عُمان مع العالم الخارجي على عدة أسس وثوابت رئيسية ترسخت عبر مئات السنين انطلاقاً من عراقتها التي تضرب بجذورها في التاريخ، ومن قيامها بأدوار إقليمية ودولية هامة ومؤثرة تتفق مع الوزن الاستراتيجي والجيوبوليتيكي الكبير لها(ثابت،225:2007).

وقد عبر السلطان قابوس عن أهمية تلك الثوابت التي تقوم عليها السياسة الخارجية العُمانية في خطاب له بتاريخ 1997/11/18 عندما قال: "وكما هو شأننا في الالتزام بقيمنا ومبادئنا في رسم السياسات الداخلية وتنفيذها فأننا لا نحيد عن المبادئ السياسية، والثوابت الأساسية، التي انتهجناها في مجال العلاقات الخارجية. فمواقفنا نابعة من قناعاتنا، وهي تعبر عن صدق توجهاتنا، ووضوح رؤانا، وواقعية تعاملنا مع مختلف القضايا والمشاكل الدولية

والإقليمية"(وزارة الإعلام، عُمان،387:2010). وفي عام 2000 ذكّر السلطان قابوس بالثوابت التي تقوم عليها السياسة الخارجيةالعُمانية، عندما قال: "أما السياسة الخارجية فهي ترتكز كما تعلمون على مبادئ أساسية لا نحيد عنها منذ فجر النهضة المباركة، وهي مبادئ تنبع من قناعتنا بالسعي لما فيه الخير والسلام للجميع، والوقوف إلى جانب القضايا العادلة في المحافل الدولية، وتوطيد عرى التعاون مع أشقائنا في الدول العربية وإخواننا في الدول الإسلامية وأصدقائنا في جميع أنحاء العالم"(المصدر نفسه،426).

ولأن السياسةالعُمانية هيمحصلةٌ لتفاعل مجموعة كبيرة من المرتكزات والثوابت والأسس والمبادئ، وهي الترجمة الحقيقية لمدركات ونهج القيادة في إدارة علاقاتها مع الدول الأخرى حيال مختلف القضايا تحقيقاً للمصلحة الوطنية؛ فإن من الأهمية بمكان الإشارة إلى أهم الثوابت والمرتكزات التي تعتمد عليها السياسة الخارجية العُمانية، والتي يمكن تحديدها بما يأتي(السعيدين،152:2007):

1- **خصوصية الموقع الجغرافي:** أثّر الموقع الاستراتيجي للسلطنة بشكل كبير في تشكيل خصوصيتها، باعتبارها بوابة الخليج العربي والمطلة على مضيق هرمز من ناحية، وعلى بحر العرب والمحيط الهندي من ناحية أخرى، الأمر الذي أسهم في بلورة سياستها الخارجية على ضوء موقعها البحري المتميز.

وقد فرضت حتمية الموقع الجغرافي على أن تكون عُمان بمثابة البوابة الشرقية للانفتاح على العالم العربي؛ الأمر الذي فرض عليها مهمتين كبيرتين: "الأولى، أنها تصدت بمفردها لكل محاولات الغزو القادم من الشاطئ الآخر، أو القادم من أوروبا مع مطلع القرن السادس عشر، أي البرتغاليين، وتحملت في سبيل ذلك عناء ومشقة، سواءً أكان الغزو عسكرياً

أم ثقافياً. والثانية، أنها تولت باقتدار مسؤوليتها الحضارية حينما تمكنالعُمانيون من نشر الإسلام وسط كثير من الشعوب الآسيوية والإفريقية، ويسجل تاريخ الحضارة الإسلامية للعُمانيين إسهاماتهم الكبيرة في هذا المجال"(عرب،21:2013).

ونجد أن السياسة الخارجيةالعُمانية في تعاطيها مع القضايا المفروضة ضمن ثابت الجغرافيا قد اتسمت بالهدوء والتأني والموضوعية؛ وذلك لأن السلطنة قد أدركت أن موقعها الجغرافي قد حمّلها مسؤولية كبيرة تمثلت في المساهمة بشكل رئيسي في تأمين حماية مدخل الخليج العربي الذي يعتبر من أهم خلجان العالم.

ونتيجة لذلك فقد اتخذت عُمان سياسة خارجية معتدلة انصبَّ تركيزها على صيانة الأمن والسلم في منطقة الخليج العربي، وقد استقلت في العديد من مواقفها السياسية من خلال التوجهات التي اتخذتها، الأمر الذي جعلها في بعض الأحيان متفردة بعد أن ذهبت معظم دول الخليج العربية الى اتجاهات سياسية أخرى مختلفة. إلا أن ذلك لم يؤثر في الموقفالعُماني؛ إذ غالباً ما كانت الدول الأخرى المختلفة معها بعد فترة تعود إلى الأخذ بالرأي العُماني(الحضرمي والقطاطشة،208:2007).

وبذلك يمكن القول أن الموقع الجغرافيلعُمان،ونظراً لأهمية المنطقة الاستراتيجية التي هي جزء منها، فرض عليها اتباع سياسة خارجية متوازنة،بعيداً عن التوتر والتصعيد والإسهام في تنشيط حدة الأزمات، وأقرب ما تكون إلى الوسطية والاعتدال والعقلانية في اتخاذ قراراتها حيال القضايا المتعلقة بالسياسة الخارجية.

2- **الخبرة التاريخية:** عُمان دولة قديمة قدم التاريخ ذاته، فقد أسهمت في مراحل تاريخية متعاقبة بنصيب حضاري وافر. كما كانت في فترات عديدة قوة بحرية لها ثقل عسكري في أوقات الحروب، وقوة سياسية لها علاقاتها المؤثرة وصلاتها المتينة امتدت إلى الصين، والولايات المتحدة، وبريطانيا، وفرنسا في مراحل تاريخية مبكرة. فبينما لعبت دولة (اليعاربة) التي ظهرت عام 1624 دوراً بارزاً في طرد الاحتلال البرتغالي من السواحلالعُمانية والخليج العربي والمحيط الهندي بشكل عام؛ فإن دولة (البوسعيد) التي قامت على يد مؤسسها الأول الإمام أحمد بن سعيد في عام 1744، والذي يمثّل السلطان قابوس بن سعيد امتداداً لها، استطاعت على مدى قرنين ونصف القرن أن تضع عُمان في مصاف الدول الحديثة المتطورة (حسين، وخريسان،249:2007).

وتشكّل الخبرة التاريخيةالعُمانية المتنوعة إطاراً مرجعياً لسياساتها إزاء العديد من القضايا، وتجدر الإشارة إلى تضحيات عُمان للحفاظ على استقلالها والدفاع ضد كل أشكال العدوان لحماية وحدتها الوطنية، مثل تصديها للاحتلال البرتغالي، ومحاولات التدخل المستمرة من قبل الفرس القادمين من الضفة الأخرى للخليج، وكذلك علاقاتها الحسنة مع العديد من القوى الدولية، الأمر الذي جعل منها دولة ساعية دوماً إلى عدم التدخل في الشؤون الداخلية للغير، والحفاظ على علاقات ودية ومتوازنة مع مختلف القوى الدولية والإسهام بدور إيجابي في حماية الاستقرار في المنطقة(السعيدين،152:2007). ويمكن أن نرجع تلك النزعة الاستقلالية والاعتدالية التي تتميز بها السياسة الخارجيةالعُمانية في العديد من قضايا المنطقة إلى الخصوصية التاريخية، وبمعنى آخر، يمكن القول أن الخاصية التاريخية لسلطنة عُمان

جعلت من سياستها الخارجيةمتصفةً بالاعتدال والتوازن والرغبة الصادقة في إقامة علاقات طيبة قائمة على الثقة والاحترام المتبادل.

3- **الانتماء إلى الهوية العربية الإسلامية:** تنطلق السياسةالعُمانية من الاعتزاز بانتمائها العربي والإسلامي في رسم علاقاتها مع الدول العربية والإسلامية، باعتبارها ركيزة أساسية من ركائز سياستها الخارجية. وقد تجلّى هذا الاهتمام في الإسراع إلى إيجاد حالة من علاقات الصداقة والحوار والتفاهم القائمة على الاحترام المتبادل مع الدول العربية والإسلامية كافة، وقد انعكس ذلك بشكل خاص على مسألة حل المنازعات الحدودية مع بعض الدول العربية والخليجية. فعلى سبيل المثال تم ترسيم الحدود البرية السعوديةالعُمانية في اتفاقية بين البلدين عام 1992، وانتقلت تسوية الحدود أيضاً إلى علاقات سلطنة عُمان مع دولة الامارات العربية المتحدة عام 1999 من خلال توقيع اتفاقية تسوية بين الطرفين في تحديد الحدود الدولية. كما توصلت السلطنة إلى اتفاقية ترسيم الحدود مع جمهورية اليمن عام 1995، بعد الوحدة بين شطري اليمن، على الرغم من الخلافات التي كانت قائمة مع اليمن الجنوبي، الذي كان يشكّل عامل عدم استقرار على جنوب عُمان، من خلال دعمه لمقاتلي الجبهة الشعبية ذات التوجهات الماركسية، التي نشطت في محافظة ظفار خلال الستينيات والسبعينيات من القرن العشرين.

وجاء انضمام السلطنة إلى جامعة الدول العربية في عام 1971، للتعبير عما تمثله الدائرة العربية كدائرة مركزية أساسية في سياسة عُمان الخارجية، وذلك بحكم الانتماء للحضارة العربية المشتركة، وسعت إلى تدعيم علاقاتها مع شقيقاتها من الدول العربية، والمساهمة في الجهود المبذولة لخدمة قضايا المنطقة العربية ونصرتها.

كما تعتبر السياسة الخارجيةالعُمانية الإسلام ثابتاً مقدساً لا يجوز الخروج عليه بأي حال من الأحوال. وفي سبيل الحفاظ على جوهر الإسلام دأبت السلطنة على مواجهة الذين يحتكرون الدين الإسلامي لأجل مصالحهم الذاتية، والذين يمسخون صورته ويشوهون تعاليمه.

وقد استقرت مواقف السياسية الخارجيةالعُمانية في تدعيم علاقاتها مع العالمين العربي والإسلامي على مبدأ الوضوح في تحقيق علاقات قائمة على التوازن، وهي السياسة التي أكسبت عُمان احترام العالم وتقديره.وانطلاقاً من هذه السياسة فقد حرصت السلطنة على إقامة علاقات متوازنة مع العالمين العربي والإسلامي، وكرست جهوداً مخلصة لتأخذ مكانتها اللائقة، فكانت على مستوى المسؤولية، وشريكاً فاعلاً في خدمة القضايا العربية والإسلامية، وحل مشكلاتها المعقدة، والإسهام في نشر الأمن والسلام في ربوعه(السعيدين،152:2007).

وهنا تجدر الإشارة إلى أنه على الرغم من السعي الدائم الذي تبذله السياسة الخارجية العُمانية في سبيل الاحتفاظ بالعلاقات الجيدة والعمل على تطويرها مع الدول العربية والإسلامية؛ إلا أنها رفضت أن تنحاز إلى أي طرف على حساب الطرف الآخر خلال مراحل الاستقطاب التي شهدتها الساحة العربية، ورسمت سياستها الخارجية انطلاقاً من أهمية أن تتأسس علاقاتها مع مختلف القوى والأطراف على معيار المصلحة الوطنية في المقام الأول، وعلى أهمية التفاعل الإيجابي مع القوى والأطراف العربية والدولية، وذلك بصرف النظر عن الأيديولوجيا السياسية لهذه الأطراف، وهذا ما عبر عنه السلطان قابوس بقوله: "هذا البلد يرفض أن تكون صداقته حكراً لأي بلد وكذلك مصالحه.. ونحن نمارس سياسة الانفتاح.. ولسنا ملزمين أمام أية دولة إلا دولة عُمان"(ثابت،230:2007).

4- **الحفاظ على الأمن والسلم الإقليمي والدولي:** وقد وضعت القيادة السياسية في سلطنة عُمان نصب عينيها أن العلاقة الطبيعية بين دول العالم هي تلك القائمة على التعاون والتعايش السلمي، وأن حل الخلافات بين الدول لا بد أن يستند إلى الطرق السلمية. وقد عبّر السلطان قابوس عن هذا النهج، باعتباره ركيزة أساسية من ركائز السياسة الخارجية العُمانية، في خطاب له بتاريخ 1988/11/18، عندما قال: "إننا نحرص دائماً على أداء دورنا كاملاً على الساحة الدولية وفقاً لسياستنا التي ننتهجها منذ البداية بكل الإيجابية والوضوح التي تقوم على أساس من الإيمان الراسخ بمبادئ التعايش السلمي بين جميع الشعوب، وحسن الجوار بين الدول المتجاورة، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للغير، والاحترام المتبادل لحقوق السيادة الوطنية"(وزارة الإعلام، عُمان،228:210).

ومن منطلق الحرص على الأمن والسلم الإقليمي والدولي، جاء السعي العُماني الدائم في الدعوة إلى الحوار، ورفض اللجوء إلى العنف كوسيلة لحسم الخلافات، لذلك نجد أن السلطنة لم تقف إلى جانب أي من طرفي النزاع المسلح خلال الحرب العراقية الإيرانية في عام 1980، بل كانت وعلى الدوام تدعوا إلى وقف الحرب التي لا تصب في مصلحة دول المنطقة. وقد حافظت على هذا النهج كذلك خلال حرب الخليج الثانية في عام 1991. فعلى الرغم من مشاركتها ضمن قوات درع الجزيرة التي شاركت في تحرير الكويت إلا أنها لم تقطع علاقاتها الدبلوماسية مع العراق بل سعت إلى التخفيف من آثار الحصار الواقع عليه بعد الحرب، ومن المنطلق ذاته جاء موقفها من الأحداث في اليمن ورفض المشاركة في التحالف العربي، الذي تقوده السعودية.

وهنا تجدر الإشارة إلى إن منهجية الحوار في الفكر السياسيالعُماني قد رفضت دائماً سياسة الأمر الواقع، وتبنت عوضاً عنها الواقعية السياسية، التي حتمت عليها عدم الانحياز إلى جانب أي طرف من أطراف النزاع. وغالباً ما قدمت الدبلوماسيةالعُمانية طروحات لحل المشكلات التي واجهتها المنطقة، تعتمد الحوار والمفاوضات لحل الأزمات بهدف الحفاظ على السلام، وترتأي أن الحوار المباشر بين جميع الأطراف هو السبيل الآمن الوحيد لإنهائها.

5- **الواقعية في فهم التطورات والعلاقات الدولية:** اتسمت الممارسة والمواقفالعُمانية بالواقعية والصراحة والوضوح في التعامل مع مختلف القضايا بعيداً عن الانفعال أو رد الفعل أو ازدواجية المواقف. ومن ثم ارتبطت السياسةالعُمانية بالحكمة والمصداقية وبعد النظر مما وسع دائرة العلاقات وأكسبها ثقلاً ملموساً خليجياً وإقليمياً ودولياً(السعيدين،153:2007).

ومن المؤكد في علم السياسة أن "هنالك فرقاً دقيقاً بين سياسة الأمر الواقع الذي تأخذ به بعض المجتمعات السياسية إيثاراً للسلامة على حساب مصلحة الوطن، والواقعية السياسية التي تتحرك في أداء دورها السياسي على مسرح الأحداث بهدوء وعقلانية ووعي لمتطلبات الأجواء السياسية المتناقضة بما يخدم المصلحة الوطنية"(حمودي،134:1992)

فعلى أساس الواقعية في تقدير المواقف وتقييم الأحداث، تدرك عُمان أن سياسة أية دولة إنما هي سياسة قائمة على المصالح. من هنا جاءت الدعوةالعُمانية للتحاور مع الغرب باللغة التي يفهمها دون استفزازه، ومخاطبة الرأي العام الدولي بطريقة العقل، وذلك من أجل بناء الثقة مع الآخر. ويمكن من خلال منهج الواقعية الذي اتخذته السياسة الخارجيةالعُمانية تفسير حالة التفرد ببعض المواقف، كما هو الحال بالنسبة لعدم قطع العلاقات مع العراق، ومعارضتها لحصاره خلال العقد الأخير من القرن العشرين(بوتشيش،379:2007).

وتحرص السياسةالعُمانية في تقديرها للعلاقات الدولية على اتخاذ منهجاً واقعياً في فهم التطورات والأحداث، وهذه نقطة جديرة بالنظر في منهج التفكيرالعُماني لمسألة السلم الدولي، فهي لا تميل إلى الانفعال والمبالغة في تقدير الأمور، أو في النظرة إلى المشاكل التي تقع في الساحة العربية أو الدولية، وإنما تقّيم الأمور وفقاً للتقدير المبني على أساس الواقع وعلى بعد النظر والتحسب لعواقب الأمور، والثابت أن اتخاذ هذه المواقف كان نتيجة اقتناع منطقي وعقلاني كامل، بعيداً عن الانفعالات الآنية والمواقف المتصلبة (البليك،114:2015).

ومن الملاحظ أن منهج التفكير السياسيالعُماني، الذي يرفض دائماً سياسة الأمر الواقع، والذي يتبنى بدلاً من ذلك الواقعية السياسية، أشار بوضوح إلى المخاطر الكامنة في الانحياز المطلق لأحد جانبي الصراع، وقدم حلولاً للمشكلة عن طريق الحوار والمفاوضات المؤدية إلى السلام(حمودي،137:1992). فقد عبرت سلطنة عُمان عن موقفها من الحرب العراقية الإيرانية، بمقولة السلطان قابوس: "نحن في هذه المنطقة، يجب أن نكون واقعيين وألا نفعل شيئاً تكون له آثار سلبية علينا في المستقبل، لذلك فأنه يجب أن نسعى لإيقاف هذه الحرب، وللصلح بين طرفيها، كما يجب ألا نميل كل الميل لأي طرف بالنسبة للحرب ذاتها، ولكن يجب أن نساعد الشعب العراقي للخروج من هذه الأزمة والوصول إلى حل مرضٍ بالنسبة للشعب العراقي، وفي الوقت نفسه، فأنه ينبغي أن نسعى بإقناع جيراننا في إيران بأن ما لهم من حق يمكن أن يتحقق لهم بالطرق المشروعة وبالطرق السلمية، أما ما ليس لهم فيه حق فأنه يجب أن ينظروا اليه بعقلانية وموضوعية، كي نستطيع أن نتجنب ويلات هذه الحرب التي تنصب على الشعبين المسلمين، ويجب أن نساعد الطرفين على إنهائها(صحيفة الأهرام، 1985/1/20).

وفي ضوء تلك الثوابت والمرتكزات الأساسية التي اعتمدت عليها السياسة الخارجية العُمانية، تبلورت مجموعة من المبادئ الأساسية التي تمثل الخطوط العريضة التي تسير عليها السياسة العُمانية في المجال الخارجي، وهي كالآتي (عبد الفتاح،22:2012):

1- انتهاج سياسة حسن الجوار وعدم التدخل في الشؤون للداخلية للغير، والاحترام المتبادل للسيادة والوطنية.
2- احترام القوانين والأعراف الدولية، ودعم دور المنظمات الإقليمية والدولية لخدمة السلام والأمن والتعاون إقليمياً ودولياً.
3- تدعيم العلاقات مع الدول العربية، والوقوف إلى جانب القضايا التي تهم العالم العربي وبذل الجهد لتحقيق السلام الشامل في المنطقة.
4- دعم التعاون الإسلامي، ومناصرة قضايا الدول الإسلامية في المحافل الدولية.
5- الوقوف إلى جانب القضايا الإفريقية العادلة.
6- انتهاج سياسة عدم الانحياز.
7- إقامة علاقات ودية مع كل الدول الصديقة.

والملاحظ من خلال كل ذلك، أن السياسة العُمانية تقوم على أساس من الهدوء والمصداقية والصدق مع الذات والوقائية دون الخوض في المعتركات، والتركيز دائماً على بناء الثقة وتجسير المسافات بالنظر إلى النواحي الإيجابية وتلافي السلبيات، وتحقيق المصالح المشتركة بما يعود بالنفع على الشعوب قدر الإمكان(البليك،40:2015).

وفي ضوء كل ما تقدم يمكن التوصل إلى خلاصة مفادها، أن السياسية العُمانية تعتمد في علاقتها الخارجية على مجموعة المبادئ الأساسية التي لا تخرج عن إطارها، وتلك المبادئ تستند

بشكل مباشر على عدد من الثوابت والمرتكزات التي تحكم توجهاتها، فهي تعتمد أولاً على الفهم الدقيق للوضع الذي يحتمه عليها الموقع الجغرافي الذي تقع في إطاره، ثم تنطلق تلك السياسة من عمق الخبرة التاريخية التي توفرت لها من خلال التفاعل المستمر عبر الزمن، سواءً كان ذلك التفاعل بين مكوناتها الداخلية، أو بينها والدول والمجتمعات الأخرى التي تعاملت معها عبر المراحل التاريخية المتعاقبة، كما تعتمد بشكّل كبير على ثابت الاعتزاز بالانتماء إلى العروبة والإسلام؛ إذ تعد سلطنة عُمان سياستها الخارجية أساساً للدفاع عن القضايا والحقوق العربية والإسلامية. وتجدر الإشارة إلى أن الحفاظ على الأمن والسلم الدوليين هي أولوية قصوى وغاية لا يمكن التفريط بها من وجهة نظر السياسية الخارجيةالعُمانية، وعلى الرغم من أن السعي إلى تحقيق المصالحيُعد حقاً مشروعاً؛ إلا أن ذلك السعي يجب أن لا يتسبب في زعزعة الأمن في المنطقة والعالم. وتتويجاً لهذه الثوابت فإن السياسة الخارجيةالعُمانية تتخذ من الواقعية أساساً في بناء علاقاتها مع الدول الأخرى وتحديد اتجاهاتها إزاء العديد من القضايا التي تكون جزءاً منها أو تلامس مصالحها.

وهنا يرى الباحث أن سلطنة عُمان، وعلى الرغم من صعوبة التوفيق بين جميع تلك الثوابت في بعض القضايا، مثل الحرب العراقية الإيرانية، والموقف من مقاطعة مصر بعد اتفاقية كامب ديفيد، والموقف من عاصفة الحزم في اليمن، إلا أنها استطاعت من خلال النظرة الواقعية إلى تلك القضايا أن تتخذ مواقف حافظت فيها وما تزال على مصالحها من ناحية، كما لم تعمل على الإضرار بمصالح الدول الأخرى من ناحية ثانية.

المبحث الثاني

منظومة صنع السياسة الخارجيةالعُمانية

من المعلوم أن الهدف الأساسي من السياسة الخارجية لأية دولة هو تحقيق مصالحها وتلبية احتياجاتها في المحيط الدولي، وبغية تحقيق ذلك الهدف، فأنها تعتمد بشكل كبير على العملية التي تتم بها صناعة القرار السياسي في المجال الخارجي، وهي بطبيعة الحال عملية منظمة تعتمد على نظام دقيق يشتمل على عدد من المؤسسات والأجهزة الرسمية وغير الرسمية في الدولة. ووفقاً لما يذهب إليه (كارل دويتش) فأن النظام يتجسد بدرجة التفاعل وحرية تدفق المعلومات ووصولها إلى صناع القرار لاتخاذ قرارات سياسية مناسبة. فالنظام من وجهة نظر دويتش، هو القدرة على صناعة قرارات ملائمة في ضوء تدفق المعلومات وحرية وسهولة انتقالها إلى مراكز صنع القرار(فهمي،70:2010).

وبهدف فهم الطريقة التي يتم من خلالها صناعة السياسية الخارجية، لا بد من التطرق إلى المنظومة التيتُعنى بصناعة السياسية الخارجية في الدولة محل الدراسة، وذلك انطلاقاً من أن السياسية الخارجية هي عملية تفاعل تنشأ بين مجموعة من العناصر داخل النظام، وذلك استجابة لحافز خارجي يشكّل (المدخلات)، وينتج عن تلك العملية من التفاعل ما يعرف بـ (المخرجات).

وفي هذا الإطار، يقدم (بلومفيلد) نموذجاً إرشادياً لفهم عملية صنع السياسة الخارجية، يوضح الطبيعة التركيبية لتلك العملية، ويقوم هذا النموذج على تصور أن عملية صنع السياسة الخارجية في نسق "System" يتألف من ثلاث مراحل(سليم،466:1998):

- **المرحلة الأولى:** المدخلات، وتشمل جمع المعلومات والملاحظات، ونقل المعلومات والمخابرات، وتدريب أفراد جهاز السياسة الخارجية.
- **المرحلة الثانية:** القرارات، وتشمل استعمال المعلومات، وعملية التحليل التي تركز على الأهداف والاستراتيجيات البديلة.
- **المرحلة الثالثة:** المخرجات، وتشمل الخيارات السياسية، والتنفيذ والمتابعة.

ويتطلب فهم كيفية صنع السياسة الخارجية معرفة الإطار العام أو الهيكل الذي تتم ضمنه صناعة السياسية الخارجية، وكذلك فهم طبيعة ونمط العلاقة بين المكونات التي يشتمل عليها ذلك الإطار. ويقصد بهيكل صنع السياسة الخارجية نمط ترتيب العلاقات بين الأجهزة والمؤسسات العاملة في ميدان صنع تلك السياسة، وبالتحديد الوزن النسبي لكل من تلك الأجهزة والمؤسسات في صياغة السياسة الخارجية (المصدر نفسه،453:1998).

وعند الحديث عن السياسة الخارجيةالعُمانية لابد من التطرق إلى المنظومة التي تقوم على صناعتها، فعملية صنع السياسة الخارجيةالعُمانية هي محصلة لعملية من التفاعل بين مجموعة من العناصر، والتي تضم عدداً من الأجهزة والمؤسسات التي يناط بها تحديد الأهداف المبتغاة من السلوك السياسي الخارجي، وتحديد الأدوات والأليات اللازمة لتحقيقها. وعلى الرغم من اختلاف الوزن النسبي لكل عنصر من عناصر منظومة صناعة القرار السياسي، إلا أن كل عنصر منها يعد مهماً ولا يمكن الاستغناء عنه في تشكيل الصورة الكلية لتلك المنظومة. ويمكن إجمال المكونات الأساسية لمنظومة صنع السياسة الخارجية العُمانية في عدة عناصر وهي كما يأتي:

1- **رئيس الدولة:** وينص النظام الأساسي للدولة، الصادر بالمرسوم السلطاني رقم 1996/101، في المادة رقم (41) على أن "السلطان هو رئيس الدولة والقائد الأعلى للقوات المسلحة، ذاته مصونة لا تمس، واحترامه واجب، وأمره مطاع. وهو رمز الوحدة الوطنية والساهر على رعايتها وحمايتها".

كما تنص المادة (42) على المهام التي يقوم بها السلطان ومنها:

أ. المحافظة على استقلال البلاد ووحدة أراضيها، وحماية أمنها الداخلي والخارجي، ورعاية حقوق المواطنين وحرياتهم وكفالة سيادة القانون، وتوجيه السياسة العامة للدولة.

ب. اتخاذ الإجراءات السريعة لمواجهة أي خطر يهدد سلامة السلطنة أو وحدة أراضيها أو أمن شعبها ومصالحه، أو يعوق مؤسسات الدولة عن أداء مهامها.

ج. تمثيل الدولة في الداخل، وتجاه الدول الأخرى في جميع العلاقات الدولية.

د. رئاسة مجلس الوزراء أو تعيين من يتولى رئاسته.

ه. توقيع المعاهدات والاتفاقيات الدولية وفقاً لأحكام القانون أو التفويض في توقيعها وإصدار مراسيم التصديق عليها.

و. تعيين الممثلين السياسيين لدى الدول الأخرى والمنظمات الدولية وإعفائهم من مناصبهم، وفقاً للحدود والأوضاع التي يقررها القانون وقبول اعتماد ممثلي الدول والمنظمات لديه.

ويتضح من المهام التي يتولاها السلطان بحسب النظام الأساسي للدولة، أنه يضطلع بالدور الرئيسي في توجيه السياسةالعُمانية وقيادتها بشقيها الداخلي والخارجي، باعتباره رئيس الدولة ورئيس السلطة التنفيذية.

وبالإضافة إلى تلك المهام المنصوص عليها بالنظام الأساسي للدولة،واستناداً إلى ما استقر عليه في الواقع العملي باعتباره عرفاً؛ فإن السلطان يمارس عدداً من الصلاحيات المتعلقة بالشؤون الخارجية، التي لا تتطلب النص عليها، ومن أبرزها الزيارات الرسمية التي يقوم بها للدول والمنظمات الدولية بهدف توطيد العلاقات معها، أو لفض وتسوية النزاعات. وبالمقابل فإن السلطان يوجه أيضاً السياسة الخارجية من خلال سحب البعثات الدبلوماسية لدى المنظمات والدول الأخرى وقطع العلاقات معها، كما أن السلطان هو من يقرر متى وأين تستخدم قواعد الأخلاق، وقواعد المجاملات الدولية، وهو من يقرر الانضمام إلى التكتلات والأحلاف الدولية(المشاقبة،110:2007).

وسيتم تناول الدور الذي يضطلع به السلطان قابوس في توجيه السياسةالعُمانية بتفصيل أكبر عند الحديث عن دور القائد السياسي في عملية صنع السياسة الخارجيةالعُمانية، في المبحث القادم، باعتباره القائد السياسي والصانع الأول للسياسة الخارجيةالعُمانية.

2- **مجلس الوزراء:** ويضطلع مجلس الوزراء بدور بارز في السياسيةالعُمانية، فهو معاون للسلطان باعتباره السلطة التنفيذية في السلطنة التي يتولى السلطان رئاستها. وتقع على عاتقه رسم وتنفيذ السياسة العامة للدولة، بموجب المادة (43) من النظام الأساسي للدولة، التي تنص "يعاون السلطان في رسم السياسة العامة للدولة وتنفيذها مجلس الوزراء ومجالس متخصصة".

ويعد مجلس الوزراء الهيئة المنوط بها تنفيذ السياسة العامة للدولة، فيتولى بوجه خاص رفع التوصيات إلى جلالة السلطان في الأمور الاقتصادية، والسياسية، والاجتماعية، والتنفيذية، والإدارية التي تهم الحكومة(وزارة الإعلام، عُمان،70:2016).

ويمكن تحديد المهام التي يتولاها مجلس الوزراء في رسم السياسة العامة للدولة وتنفيذها استناداً إلى ما جاء في النظام الأساسي للدولة بما يأتي(المشاقبة،111:2007):

أ. قسم اليمين: وهو ما نصت عليه المادة (50) من النظام الأساسي، وبما يتضمنه القسم من تعهدات يعد إشارة واضحة إلى ما أوكل إلى مجلس الوزراء من صلاحيات على المستويين الداخلي والخارجي. وهو ما أكدته المادة (52) كذلك من مسؤولية مجلس الوزراء أمام السلطان، سواءً كانت مسؤولية تضامنية أو مسؤولية فردية عن تنفيذ السياسة العامة للدولة.

ب. تنفيذ التشريعات، والمراسيم، والمعاهدات، والاتفاقيات الإقليمية والدولية وغير ذلك مما ألتزمت به الدولة.

ج. الإشراف على سير الجهاز الإداري للدولة ومتابعة أدائه لواجباته ومن ضمنها وزارة الخارجية والبعثات القنصلية والدبلوماسية.

د. ترك النظام الأساسي الباب مفتوحاً أمام منح مجلس الوزراء الصلاحيات بناءً على إرادة جلالة السلطان أو بمقتضى أحكام القانون.

ه. التدخل في القضايا الخارجية التي تنعكس آثارها على الأوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية للدولة.

بالإضافة إلى ما سبق، هناك عدد من المهام التي يقوم بها مجلس الوزراء ولم يتم النص عليها في النظام الأساسي، ومنها مشاركة أعضاء المجلس في المؤتمرات والاجتماعات الدولية، واستقبال الضيوف من وزراء وسفراء الدول الأخرى وممثلي المنظمات الإقليمية والدولية، والقيام بزيارات إلى الدول الأخرى تهدف إلى تعزيز التعاون وترسيخ العلاقات معها.

وهنا تجدر الإشارة إلى أن السلطان قابوس يتولى رئاسة مجلس الوزراء، وبالتالي فعلى الرغم من أن الدور الذي يؤديه مجلس الوزراء فيما يخص صناعة السياسية الخارجية ليس بالدور المحوري الكبير؛ إلا أن دوره الأكبر يتمثل في العون الذي يقدمه لجلالة السلطان في رسم السياسات العامة للدولة وتنفيذها، باعتبارهرئيساً لمجلس الوزراء والسلطة التنفيذية.

3- **مجلس عُمان:** وهو المجلس الذي يمثل السلطة التشريعية في سلطنة عُمان، ويتبع نظام الغرفتين، ويتكون مجلس عُمان من مجلسي الدولة والشورى، فالأول يتم تعيين أعضائه من قبل السلطان، ولا يجوز بأي حال من الأحوال أن يزيد عدد أعضائه على عدد أعضاء مجلس الشورى، أما الآخر فيتم انتخاب أعضائه من قبل المواطنين. ويجتمع المجلسين في جلسات مشتركة يدعو إليها جلالة السلطان، وتصدر توصياته بأغلبية أصوات الأعضاء الحاضرين.

ويقوم السلطان بتعيين أعضاء مجلس الدولة من بين أفضل الخبراتالعُمانية، ويتم اختيارهم من بين الفئات الآتية: الوزراء ووكلاء الوزارات السابقون، والسفراء السابقون، وكبار القضاة السابقون، وكبار الضباط المتقاعدون، والمشهود لهم بالكفاءة والخبرة في مجال العلم والأدب والثقافة، وأساتذة الجامعات والكليات والمعاهد العليا، والأعيان ورجال الأعمال، والشخصيات التي أدت خدمات جليلة للوطن، ومن يرى جلالة السلطان تعيينه عضواً بالمجلس من غير الفئات السابقة(وزارة الإعلام، عُمان،116:2016). بينما ينتخب المواطنون ممثلي ولاياتهم لعضوية مجلس الشورى، بحيث يتم تمثيل كل ولاية لا يزيد عدد سكانها على (30000) ثلاثين ألف بعضو واحد، أما الولايات التي يزيد عدد سكانها على ذلك فيمثلها في المجلس عضوان أثنان.

ويتمتع مجلس عُمان بصلاحيات رقابية وتشريعية، وفقاً لما منحه إياه النظام الأساسي للدولة، فمن أبرز مهام المجلس اقتراح مشروعات القوانين، ومناقشة مشروعات القوانين التي يقترحها مجلس الوزراء، كما يقع على عاتقه متابعة تنفيذ المشاريع التي تنفذها الحكومة، وسير أعمال الحكومة، ويحق لمجلس الشورى استدعاء أي من وزراء الخدمات للاستجواب؛ إذ تنص المادة (58)مكرراً (43) "يجوز بناءً على طلب موقع من خمسة عشر عضواً على الأقل من أعضاء مجلس الشورى استجواب أي من وزراء الخدمات في الأمور المتعلقة بتجاوز صلاحياتهم بالمخالفة للقانون، ومناقشة ذلك من قبل المجلس ورفع نتيجة ما يتوصل إليه في هذا الشأن إلى جلالة السلطان". ومن الملاحظ هذه الصلاحيات في المجمل تتعلق بالسياسة العامة للدولة في المجال الداخلي.

أما صلاحيات المجلس في السياسة الخارجية، فتتركز في إبداء الرأي حول ما يتعلق بمشروعات الاتفاقيات والمعاهدات الاقتصادية والاجتماعية التي تنوي الحكومة توقيعها؛ إذ تنص المادة (58) مكرراً(41) من النظام الأساسي للدولة على: "تحال مشروعات الاتفاقيات الاقتصادية والاجتماعية التي تعتزم الحكومة إبرامها أو الانضمام إليها إلى مجلس الشورى، لإبداء مرئياته وعرض ما يتوصل إليه بشأنها على مجلس الوزراء لاتخاذ ما يراهمناسباً ".

وهنا تجدر الإشارة إلى أنه وعلى الرغم من أن مسيرة مجلس الشورى في عُمان قد مرت بمراحل عديدة، توسعت فيها اختصاصاتها وصلاحياتها تدريجياً، ولعل آخرها كان في عام 2011، حيث مُنح المجلس العديد من الصلاحيات التشريعية والرقابية؛ إلا أن دوره فيما يخص صناعة السياسة الخارجية ما يزال محدوداً، وهو يقتصر في الوقت الحالي على الدور الاستشاري فقط. فيقول السلطان قابوس حول دور المجلس في السياسة الخارجية: "يجب أن

أكون صريحاً، لأنه لم يحن الوقت بعد، لأن السياسة الخارجية تحتاج إلى وعي أكثر، ويجب أن يتوفر وعي أكبر وأن تكون الأمور طبيعية، فلا نفرض شيئاً أو نعمل شيئاً قبل أن يكون الوقت مناسباً والظروف مهيأة" (جريدة الخليج، الإمارات العربية المتحدة، 1985/1/20).

وفي هذا السياق نجد أن السلطان خلال افتتاحه للانعقاد السنوي لمجلس عُمان يستعرض الخطوط العريضة التي يسير عليها المجلس، والسياسات العامة للدولة بما في ذلك المواقف العُمانية من الأحداث العالمية، والسياسة الخارجية التي تنتهجها السلطنة حيالها، وفي ذلك ما يشير إلى أن للمجلس دوراً استشارياً مهماً فيما يخص صنع السياسة الخارجية العُمانية، إلا أن ذلك الدور يظل محدوداً مقارنة بدور المؤسسات الأخرى.

ولا بد من الإشارة إلى أن تجربة الشورى العُمانية نابعة من الموروث التاريخي العُماني، فعبر التاريخ كان للمجالس الاستشارية دوراً فاعلاً في نواحي الحياة الاجتماعية والسياسية العُمانية كافة، وهو ما ورد في الفقرة الثالثة من المادة (10) من النظام الأساسي للدولة، المتعلقة بالمبادئ السياسية (إرساء أسس صالحة لترسيخ دعائم شورى صحيحة نابعة من تراث الوطن وقيمة وشريعته الإسلامية، معتزة بتاريخه، آخذة بالمفيد من أساليب العصر وأدواته). وفي هذا الإطار يشير جلالة السلطان قابوس إلى تجربة الشورى العُمانية بقوله: "نحن لم نستورد تجربة أحد آخر أبداً.. هذا الشيء يجب أن يكون مفهوماً، فلن نستورد تجربة بلد آخر ونطبقها هنا، فالتجربة عُمانية بحتة، نابعة من الأصول العُمانية" (المصدر نفسه).

4- **القوات المسلحة وأجهزة المخابرات:** ولا يخفى الأثر الذي تسهم به القوات المسلحة باعتبارها أحد الأدوات الأساسية لتنفيذ السياسة الخارجية للدولة إلى جانب الدبلوماسية، وهناك الكثير من الأمثلة التي لا حصر لها للدور الذي قامت به القوات المسلحة في تنفيذ سياسة بلدانها

الخارجية، ولعل المثال الأبرز على ذلك هو الدور الذي أدته القوات الأمريكية في تنفيذ سياسات بلدها في عدد من المناطق، مثل أفغانستان والعراق. وكذلك فيما يتعلق بالتحالفات العسكرية التي تقوم بين دولتين أو أكثر، حيث شكلت تلك الأحلاف، وما زالت تشكل، دوراً بارزاً في النظام العالمي خلال فترات طويلة، ولعل أبرز تلك الأحلاف التي عرفت بدورها السياسي إلى جانب الدور العسكري لحلف الناتو وحلف وارسو.

وفيما يتعلق بدور القوات المسلحةالعُمانية فلا بد من الإشارة إلى أن دورها في تنفيذ السياسة الخارجيةالعُمانية محدود، وذلك لعدة أسباب؛ منها أن طبيعة العقيدة العسكرية للقوات المسلحةالعُمانية مصممة لأغراض دفاعية ترتبط بالدفاع عن أمن السلطنة وسيادتها، ولم تبنى على عقيدة قتالية هجومية، وكذلك لإيمان السلطنة بأن حل المشاكل مع الغير ينبغي أن يتم عبر التفاوض والحوار بعيداً عن استخدام القوة العسكرية.

ومع ذلك، فإن للقوات المسلحةالعُمانية حضوراً في مناسبات عدة، منها عضويتها ضمن قوات درع الجزيرة، ومشاركتها في حرب تحرير الكويت عام1991. وكذلك من خلال مشاركتها في التمارين العسكرية المشتركة مع القوات المسلحة للعديد من الدول والتي تقوم بدور مهم في التعبير عن متانة العلاقات السياسةالعُمانية مع تلك الدول.

وفيما يخص أجهزة المخابرات، فأن أجهزة المخابراتالعُمانية، أسوة بأجهزة المخابرات في العالم،تُعد أحد المؤسسات التي تسهم بشكل كبير في صناعة السياسة الخارجيةالعُمانية، فمن المعلوم أنها من أهم الأجهزة المسؤولة عن جمع المعلومات، وتزويد متخذ القرار بها، ويقع عليها العبء الأكبر في عملية صناعة السياسة الخارجية، بل يعدها البعض أهم حتى من السياسة الخارجية ذاتها، فيقول (الجنرال وليام دونوفان)، مدير جهاز المخابرات الأمريكية

أثناء الحرب العالمية الثانية، والمعروف بمكتب الخدمات الاستراتيجية: "أن السياسة الخارجية لا يمكنها أن تكون أقوى من ذلك الأساس من المعلومات التيتُبنى عليه" في إشارة واضحة إلى الأهمية البالغة التي تشكلها أجهزة المخابرات في مجال السياسية الخارجية(مقلد،258:1971).

5- **وزارة الخارجية:** من المعلوم أن وزارة الخارجية هي الأداة التنفيذية الأولى لسياسة بلدها في المجال الخارجي، وهي التي تمثل الدولة في العلاقات الدولية، ويقع على عاتق وزير الخارجية إدارة الشؤون الخارجية نيابة عن رئيس الدولة، أو تنفيذها في الدول التي يمارس فيها رئيس الدولة إدارة السياسة الخارجية والعلاقات الدولية.

ويُعد الوزير المسؤول عن الشؤون الخارجية في سلطنة عُمان هو الرئيس الأعلى للممثلين الدبلوماسيين، ويتولى مهام عديدة بحسب قانون السلكين الدبلوماسي والقنصلي، ومنها العمل على تقوية الروابط بين السلطنة والدول الأخرى، وتحضير مشروعات الاتفاقيات والمعاهدات الدولية، والعمل على المحافظة على الوثائق الدبلوماسية، وإجراء المحادثات الدبلوماسية والمؤتمرات والزيارات والمفاوضات(العبري،36:1996).

وتشكل وزارة الخارجية الوجه الواضح للسياسة الخارجيةالعُمانية في العلاقات مع الدول الأخرى، في التعبير عن التوجهات السياسيةالعُمانية، ومواقفها من الأحداث السياسية الإقليمية والعالمية. وهي التي تمثل السلطنة في المحافل والمؤتمرات السياسية وفي المنظمات الإقليمية والدولية.

ويظهر أن الدور الذي تقوم به وزارة الخارجية يعد الأكثر وضوحاً من بين المؤسسات الأخرى ضمن منظومة صنع السياسة الخارجية للدولة، ولعل ذلك يعود لكون وزير الخارجية هو الممثل الرسمي لبلده فيما يتعلق بالشؤون الخارجية، وهي الأداة الدبلوماسية المسؤولة عن تنفيذ السياسة الخارجية، ولكن ذلك الدور في تنفيذ السياسة لا ينفي الدور الذي تمارسه كذلك وزارة الخارجية في صناعة السياسة الخارجية، فهي أداة لجمع المعلومات وتزويد متخذ القرار بها، وأداة استشارية مهمة تسهم في صناعة القرار السياسي، واعانة متخذ القرار.

6- **الخبراء والمستشارون:** يعد دور الخبراء والمستشارون دوراً أساسياً ومهماً في صناعة السياسة الخارجية للدول، ويقع على عاتقهم تزويد متخذ القرار السياسي بالآراء والخبرات التي تعينه في اختيار الأمثل من بين البدائل المتاحة لمعالجة القضايا السياسية، ويحيط السلطان في عُمان نفسه بعدد من المستشارين، الذين يمتلكون الخبرة في المجال السياسي والعلاقات الدولية.

ويتضح مما سبق أن السياسة الخارجية يقوم على صناعتها عدد من المؤسسات والأجهزة، ويتفاوت دور كل منها بحسب طبيعة النظام السياسي، وحتى في الأنظمة التي يتعاظم فيها دور القائد السياسي في صناعة السياسة الخارجية، نجد أن هناك عدد من المؤسسات التي تعينه في تلك المهمة، ولا يقوم وحده بصنع تلك السياسة.

والحال كذلك بالنسبة لسلطنة عُمان، فعلى الرغم من أن السلطان هو القائد الأول للسياسة الخارجية، باعتباره رئيس الدولة ورئيس السلطة التنفيذية، وهو صاحب الإسهام الأكبر في صياغة ملامح السياسة الخارجيةالعُمانية، إلا أن عملية صنع السياسة الخارجية فيها تقوم على عدة مؤسسات وأجهزة تشكّل فيما بينها منظومة متكاملة، تسهم بدرجات متفاوتة في إخراج السياسة الخارجية بالصورة النهائية.

المبحث الثالث

أثر القائد السياسي في عملية صنع السياسة الخارجية العُمانية

يعد دور القائد السياسي محورياً في رسم وتوجيه السياسة الخارجية لبلده، ويتعاظم هذا الدور في بلدان العالم الثالث، فعلى الرغم من أن السياسة الخارجية لأي دولة هي نتاج عمل عددٍ من المؤسسات المسؤولة عن صناعتها، إلا أن الدور الأكبر يقع على عاتق متخذ القرار، وفي بلدان العالم الثالث فإن الزعيم أو القائد السياسي تقع على عاتقه مسؤولية اتخاذ القرارات التي يراها مناسبة لتحقيق أهداف السياسة العليا لبلده.

وهنا يجد الباحث أنه من الضروري التطرق إلى عملية اتخاذ القرار، وما يترتب عليها من اختلافات، في المعنى والتطبيق، عن عملية صنع القرار، وبالتالي يتسنى لنا معرفة إلى أي مدى تتماهى هذه العملية، أي عملية صنع القرار واتخاذه، مع القرارات التي اتخذها، أو يمكن أن يتخذها السلطان قابوس في استجابته لتحقيق أهداف السياسة الخارجية لسلطنة عُمان.

•معنى القرار والعوامل المؤثرة في اتخاذه:

غالباً ما يشار إلى القرار بأنه "تصور مدرك لوضع ما يراد بلوغه أو تحقيقه، أو هو تصور مدرك لحالة مستقبلية يراد الوصول إليها. أما اتخاذ القرار فيقصد به اختيار بديل محدد، أو قرار محدد، من بين بدائل وقرارات عدة متنافسة باعتباره الأكثر قبولاً لتحقيق هدف ما، أو أهداف معينة"(فهمي،75:2010).

فإذا كان المقصود باتخاذ القرار هو اختيار الأنسب من بين عدد من البدائل المتاحة التي تتسم بعدم اليقين في نتائجها؛ فإن ذلك لا يعني أن من يتخذ القرار توضع أمامه سلسلة من

البدائل؛ إذ أنه في السياسة الخارجية يكون عدد البدائل محدوداً ، وبذلك يكون جوهر اتخاذ القرار هو الاختيار بين عدد من الممكنات ليس على أساس تجريدي، إنما على أساس عملي مرتبط بالظروف القائمة. وعلى هذا يقصد باتخاذ القرار عموماً التوصل إلى صيغة عمل معقولة من بين عدة بدائل متنافسة، فكل القرارات ترمي إلى تحقيق أهداف بعينها، أو تفادي حدوث نتائج غير مرغوب فيها(مقلد،249:1971).

وعند الحديث عن دور القائد السياسي في توجيه السياسة الخارجية لبلده، أو الوحدة القرارية المسؤولة عن اتخاذ القرار السياسي الخارجي، لا بد من الإشارة بدايةً إلى الفرق بين العمليتين المعنيتين بإنتاج السياسية الخارجية وهما: (عملية صنع السياسة الخارجية، وعملية اتخاذ القرار) فعلى الرغم من أنهما عمليتان مترابطتان، إلا أن هناك جملة من الفوارق الجوهرية بينهما تتمثل في ثلاثة مستويات وفقاً لما يأتي(فهمي،78.77:2010):

1. **المستوى الوظيفي:** ضمن هذا المستوى تختص عملية صنع القرار بآلية تكوين القرار وصياغته، أو وظيفة الأجهزة والمؤسسات التي تسهم في تكوينه أو تشكيله. أما عملية اتخاذ القرار فإنها تختص بآلية انتقاء القرار واختياره بعد تشكّله.

2. **المستوى البنيوي:** وفيه تكون عمليه صنع القرار نتاج بنية مؤسساتية تعكس جهداً جماعياً تشترك فيه أجهزة ومؤسسات عدة تسهم كل منها، بحسب اختصاصها، في عملية صنع القرار. أما عملية اتخاذ القرار فإنها تنحصر في مجموعة ضيقة من الأشخاص يتربعون على قمة السلطة.وغالباً تنحصر مسؤولية اتخاذ قرار معين من ضمن مجموعة من القرارات، أو ترجيح بديل محدد من بين مجموعة بدائل بشخص واحد هو الزعيم أو القائد السياسي.

3. **المستوى المرحلي:** وفي هذا المستوى تكون عملية صنع القرار سابقة على عملية اتخاذ القرار؛ إذ إن الأولى (صنع القرار) تمهد للثانية (اتخاذ القرار)، والعملية الثانية تعد امتداداً للأولى واستكمالاً لها.

وتمر عملية اتخاذ القرار، أو عملية اختيار بديل من بين عدة بدائل، بعدد من المراحل المتسلسلة بدءاً من نشأة الحافز الذي يتطلب اتخاذ قرار حياله، وصولاً إلى تنفيذ القرار الذي تم اختياره من ضمن البدائل المتاحة. ويمكن تحديد مراحل عملية اتخاذ القرار على النحو الآتي(سليم،476:1998):

1. **نشأة الحافز:** فالحافز ظاهرة موضوعية مستقلة عن إدراك صانع القرار، ولكنه يشكّل نقطة البداية لعملية اتخاذ القرار.

2. **إدراك صانع القرار للحافز:** لا يكفي نشأة الحافز لكي تبدأ عملية اتخاذ القرار، فما لم يدرك صانع القرار هذا الحافز فلن يكون له أي تأثير. وعليه؛ فأن عملية اتخاذ القرار تعتمد على إدراك صانع القرار للحافز الخارجي، ودقة المعلومات التي تصل إليه، كما تعتمد على الأهداف التي يحملها ذلك الحافز لصانع القرار، أو التهديدات التي تنتج عنه.

3. **مرحلة جمع المعلومات عن الحافز:** بعد مرحلة إدراك الحافز تبدأ عملية البحث عن المعلومات المتعلقة به، والهدف من هذه العملية هو استيضاح أبعاد الفرص أو التهديدات التي خلقها الحافز، وهي مهمة تقاوم بها أجهزة ومؤسسات متخصصة في جمع المعلومات.

4. **مرحلة تفسير المعلومات:** فلا يكفي إدراك صانع القرار للحافز والمعلومات كأساس لاتخاذ القرار بل يتعين تفسير تلك المعلومات وتقييمها وربطها ببعضها للوصول إلى صورة واضحة

متكاملة. وهنا يظهر الدور العقائدي لمتخذ القرار ففي ضوء ذلك قد يقبل تلك المعلومات أو يرفضها حتى ولو كانت صحيحة، مالم تكن المعلومات شديدة الوضوح بحيث لا تدعمجالاً للتصور الذاتي.

5. **مرحلة اتخاذ القرار**: وتأتي هذه المرحلة بعد تحديد الحافز وجمع المعلومات حوله والوصول إلى تقييم صحيح للفرص المتاحة والمخاطر القائمة أو المحتملة؛ إذ يتم اختيار بديل من بين عدة بدائل مطروحة، من خلال عملية عقلانية توازن بين المنافع المراد تحقيقها، والخسائر التي يفترض تجنبها، أو من الممكن تكبدها.

وكأي عملية تعتمد على عدد من العناصر والتفاعلات وتتم في وسط عملي؛ فإن عملية اتخاذ القرار السياسي تتأثر بعدد من العوامل تكون دافعاً نحو انتقاء بديل معين من بين البدائل المتاحة، ويمكن إجمال هذه العوامل المؤثرة في ثلاثة أبعاد رئيسية(فهمي،79.78:2010):

1. **البيئة الخارجية:** بكل أبعادها وحقائقها وضغوطها ومؤثراتها، وتضم مجموعة القوى الإقليمية والدولية المؤثرة، والتي لها علاقة بالموقف الذي يراد اتخاذ قرار بشأنه. والملاحظ أنه كلما زاد ضغط البيئة الخارجية قلت إمكانيات التصرف وتناقصت الخيارات المطروحة أمام صانع القرار، وبالعكس كلما قلت ضغوط البيئة الخارجية زادت فرص الخيارات وتعاظمت المنافع المراد تحقيقها.
2. **البيئة الداخلية:** تضم كل المعطيات المتعلقة بجغرافية الدولة وإرثها الفكري والحضاري، وعدد سكانها ودرجة نموها وتطورها الاقتصادي، إضافة إلى طبيعة تركيب نظامها السياسي وأيدولوجيتها وفلسفتها السياسية والرأي العام المحلي والأحزاب السياسية وجماعات المصالح ومؤسسات صنع القرار فيها، إذ إن كل هذه العوامل تؤثر على عملية اتخاذ القرار.

3. **البعد الذاتي للزعيم السياسي:** وهي العوامل السيكولوجية التي تشمل الصفات والعوامل الشخصية لمتخذ القرار، مثل القيم والمعتقدات والمشاعر وتركيبته الشخصية، إن إدراك القائد السياسي للحافز الخارجي الذي يتعامل معه، ويكون بصدد اتخاذ قرار بشأنه، يتأثر وإلى حد بعيد، بمنظومة القيم والمعتقدات التي يحملها ويؤمن بها، وكذلك عوامل تنشئته الاجتماعية، ومستوى ثقافته وخبرته السياسية، وطبيعة أفكاره وتصوراته المسبقة، ودرجة انحيازه وتحزباته الشخصية. وعلى هذا فإن القائد السياسي يتعامل مع معطيات البيئة الخارجيةوفقاً لطبيعة مكونات شخصيته الفكرية، وعوامل بنائه النفسية والثقافية، وتجربته التاريخية.

- **الدور الفاعل للسلطان قابوس في السياسة الخارجيةالعُمانية:**

وانطلاقاً من أهمية عامل الشخصية للقائد السياسي بالنسبة لعملية اتخاذ القرار، نجد أن السياسية الخارجية لسلطنة عُمان لا يمكن تناولها بأي حال من الأحوال بمعزل عن الدور البارز للقائد السياسي الذي يتمثل في السلطان قابوس بن سعيد، بل يكاد يكون من الاستحالة وجود أي موقف عُماني يتعلق بالسياسة الخارجية دون أن يحمل قدراً من ملامح التأثر بعامل شخصية السلطان قابوس.

وبالنظر إلى طبيعة النظام السياسي في سلطنة عُمان يظهر الدور المحوري الذي يضطلع به السلطان قابوس على الصعيدين الداخلي والخارجي، "فالسلطان بلا شك هو السلطة العليا المطلقة في البلاد، وهي سلطة محترمة ومبجلة. إن كلمته هي القانون، وهو كعاهل بالمعنى الأصلي للكلمة، مسؤول فقط أمام نفسه، ولكنه يأخذ المسؤولية على عاتقه بجدية، أكثر من أولئك الذين يخضعون للقانون" (أبودية،22:1998).

ونظراً لكون دور القائد السياسي في رسم السياسة الخارجية يتجلى من خلال تركيبته السيكولوجية، وصفاته الشخصية، وتنشئته الاجتماعية، ومنظومة القيم والمعتقدات والتصورات الشخصية كما سبقت الإشارة إليه، فإن دراسة مدى تأثير السلطان قابوس على السياسة الخارجية العُمانية، والقرارات التي يتخذها بشأنها، تتجسد في ثلاثة أبعاد أساسية وهي: التنشئة الاجتماعية، والمزايا والصفات الشخصية، وعقائد القائد السياسي في مجال السياسة الخارجية.

- **أولاً : التنشئة الاجتماعية والسياسية:** ولد السلطان قابوس بمدينة صلالة في محافظة ظفار جنوب عُمان في 18/ شوال/ 1359، الموافق 18/ نوفمبر/ 1940، وهو الابن الوحيد للسلطان سعيد بن تيمور ويُعد السلطان الثاني عشر من أسرة البوسعيد، والثامن الذي ينحدر رأساً من الإمام أحمد بن سعيد المؤسس الأول لدولة البوسعيد في عام 1744.

وقد تلقى السلطان الشاب تعليمه الابتدائي في المدرسة السعيدية في صلالة، كما درس اللغة العربية والعلوم الدينية والتاريخية على أيدي أساتذة متخصصين تم اختيارهم من قبل والده. وفي عام 1958 أرسله والده إلى المملكة المتحدة حيث واصل دراسته في إحدى المدارس الخاصة في "سافوك"، التحق بعدها في عام 1960 بالأكاديمية العسكرية الملكية "سانت هيرست"، حيث أمضى فيها عامين، وهي المدة المقررة للتدريب، درس خلالها العلوم العسكرية وتخرج منها برتبة "ملازم ثان"، ثم التحق بالفوج الاسكتلندي المسمى بفوج الكاميرون المرابط في ألمانيا الاتحادية آنذاك لمدة ستة أشهر مارس خلالها العمل العسكري، بعدها عاد مرة أخرى إلى المملكة المتحدة حيث تلقى تدريباً في أسلوب الإدارة في الحكومة المحلية هناك. قام بعدها بجولة استطلاعية في عدد من الدول استغرقت ثلاثة أشهر، عاد بعدها إلى سلطنة عُمان في عام 1964(وزارة الإعلام، عُمان،1996:76/1996).

ويشير جلالة السلطان قابوس إلى دور التنشئة التي تلاقها في تكوين شخصيته حيث يقول: "هناك بالطبع الكثير من المؤثرات التي تؤثر على الشاب وهو يتقدم إلى مرحلة النضج، وبالنسبة لحالتي كان إصرار والدي على دراسة ديني وتاريخ وثقافة بلادي، له عظيم الأثر في توسيع مداركي ووعي بمسؤولياتي تجاه شعبي والإنسانية عموماً، وكذلك استفدت من التعليم الغربي، وخضعت لحياة الجندية.وأخيراً كان لدي الفرصة من الاستفادة من قراءة الأفكار السياسية والفلسفية للعديد من مفكري العالم المشهورين... وكانت ميزتي على غيري أني واظبت طوال عدة سنين على قراءة المصنفات السياسية والفلسفية للكثير من أبرز المفكرين في العالم، بالطبع في بعض الحالات لم أكن موافقاً على الأفكار التي طرحوها، إلا أن عدم الموافقة كانت بحد ذاتها أمراً قيماً لتطوير آرائي الناجزة، وللاعتراف بضرورة مراعاة جميع جوانب القضية"(Middle East Policy، إبريل/1995). وهكذا نجد أن الجوانب الفكرية والثقافية للسلطان قابوس، إضافة إلى إتقانه للعلم والفن العسكري، أهلته ليكونقائداً سياسياً يمتلك الخبرة والتجربة التاريخية.

- **ثانياً: المزايا والصفات الشخصية:** كان للصفات الشخصية التي يتحلى بها السلطان قابوس أثر بالغ في قيادته للسياسة الخارجية، فعلى الرغم من الأهمية البالغة للمعرفة والاطلاع بالنسبة للزعيم السياسي، إلا أن تلك المعرفة لا يمكن أن تترجم إلى واقع ملموس مالم تكن مستندةً إلى صفات شخصية وبراعة في ترجمتها إلى أرض الواقع. ويمكن الإشارة إلى أهم تلك الصفات التي ساهمت في تكوينه كقائد سياسي على النحو الآتي:

1. الواقعية والاتزان: من أبرز الصفات التي لقيت اهتماماً من قبل الكتاب الذين تناولوا شخصية السلطان قابوس كانت صفة التوازن والعقلانية، فقد ورد هذا الانطباع في كتابات الكثير ممن أشاروا للتوازن والحصافة في السياسة الخارجية، ومهاراته كقائد سياسي، وصف بأنه حاكم

موهوب ومفكر عصري لسياسة حصيفة ومعتدلة. ولقد كانت الحكمة والتعقل طريقة اتخاذ قراراته، وساهمت هذه الحكمة في دفعه إلى الوسطية؛ إذ أدرك أن لكل شيء جانبه الجيد والآخر الرديء، وأن على المرء أن يجدطريقاً وسطاً (أبودية،28:1998).

وتتضح هذه الخاصية التي يتحلى بها السلطان قابوس، والتي يتخذ منها مبدأ في مجال العلاقات الخارجية، من خلال قوله بتاريخ 1982/11/18: "وعلى مستوى منطقتنا العربية، فقد نادينا في الماضي إلى اتباع سياسة التعقل، ودعونا قادة المنطقة إلى فهم حقيقة التوازنات بين القوى السياسية والاقتصادية الدولية، ومن ثم التعامل معها بحكمة واتزان بما يحقق المصالح الحيوية لشعوب أمتنا العربية، وقد أثبتت أحداث هذا العام في الشرق الأوسط صدق وصحة ما دعونا إليه"(وزارة الإعلام، عُمان،2011:158/2010).

2. **الصراحة والوضوح:** يوصف السلطان قابوس بأنه من أكثر الحكّام وضوحاً وصراحةً، فهو يعبر عن آرائه بكل وضوح ودون مجاملة، حيثيُشار إلى أن "مواقفه العلنية تنسجم مع ما يؤمن به ويدعو إليه، فليس لديه حديث بالغرف المغلقة وحديث آخر عن المشكلة نفسها للتصريحات الرسمية والأحاديث العلنية. أليست هذه ظاهرة عربية تستحق التسجيل في عالمنا العربي الذي ترجع معظم مآسيه إلى أن عديداً من حكامه يعلنون غالباً مالا يؤمنون به، ويؤمنون غالباً بما لا يعلنونه؟ (جريدة الأهرام، القاهرة،1985/1/20).

وعلى الرغم من المتاعب والصعوبات التي قد تجلبها الصراحة، في بعض الأحيان، وخاصة فيما يتعلق بالمواقف من السياسة الخارجية، إلا أن السلطان قابوس يصر عليها كصفة أصيلة، ومنهاج عمل يتخذه خلال التعامل مع الآخرين حيث يقول في هذا الإطار: "إذا كان لي أن أقول الحقيقة فأنني أقول: إن طريقنا هي طريق الصراحة، وهنا في جميع معاملاتنا نتوخى

ألّا نلف وندور، وأن نكون صريحين، ولو أن هذه الصراحة تجلب لنا بعض المتاعب.. إن الإنسان يجب أن يكون مخلصاً في قوله وعمله، ولا أقول هذا بمعنى أن بقية الدول العربية أو بقية الاخوة ليست لديهم الصراحة والإخلاص أبداً؛ ولكن المسألة أننا أحياناً نتعدى حدود الدبلوماسية التقليدية، ونقول كلمتنا بدون أن نأخذ ونعطي فيها"(صحيفة البلاد السعودية،1987/1/7).

3. **العمل الجاد:** يقع على عاتق السلطان القيام بالكثير من المهام، فقائمة المهمات التي يتولاها تعطي فكرة عن حجم الأعمال التي تقتضي قرارات يومية منه، يقول وزير ديوان البلاط السلطاني: "توضع أمام صاحب الجلالة كميات هائلة من الوثائق (مراسيم، وأوامر، وأوراق اعتماد، وشهادات تقليد الجوائز)، ويؤجل بعض المسائل لمرة ثانية أو ثالثة. وما يميز جلالته هو اتخاذ القرار المتزن، ولكن إذا اقتضى الأمر الاستعجال فيعطى الأولوية المطلوبة. واللافت للنظر أنه يؤشر على كل واحدة منها تقريباً(الوثائق)، حتى أنه يصحح الأخطاء اللغوية، ويرسم دوائر حول الكلمات غير المفهومة ويطلب توضيحها، وفي معظم الحالات يسجل السلطان تعليمات وأوامر على الرسائل، وتجري متابعة التنفيذ"(بليخانوف،2005:313.314).

وانعكست هذه الجدية لدى جلالة السلطان على ساعات العمل، فليس له سوى العمل الذي يبدأ الساعة التاسعة صباحاً ولا ينتهي إلا في الساعة الثامنة مساءً ونظراً لترأسه مجلس الوزراء فهو يعقد اجتماعات مستمرة مع الوزراء والمستشارين إلى وقت متأخر من الليل، وقيل فيه: "إنه أكثر ملوك العصر النادرين، حكيم وكريم وذو عزم ثابت وحيوي في أدائه لعمله"(السعيدين،2007:145).

4. **الإشراف المباشر والمتابعة:** كثيراً مايُشار إلى السلطان بأنه يحمل العمل الذي يقوم به على محمل الجد، ويقوم به على الوجه الأكمل، ويشرف بنفسه على كل شيء، لدرجة وصف فيها من الأوروبيين أنه (سستو الخامس)، ويفعل مثلما كان يفعل ذلك البابا الأسطوري؛ إذ يتجول ليلاً متخفياً من دون حاشية للاطمئنان على كل شيء، ويقوم السلطان بزيارات مفاجئة ليرى سير العمل بنفسه(أبودية،32:1998).

وقد أشار السلطان قابوس إلى أهمية متابعة نتائج أي عمل على الرغم من أنه يجب أن يكون نتاج دراسة عميقة، عندما قال مخاطباً أعضاء المجلس الاستشاري بتاريخ 1981/11/3: "نرفض الأخذ بمذاهب وأنظمة الطفرة، ونؤثر أسلوبنا الواقعي في التفكير والتطبيق، بعد أن أثبتت مسيرتنا صحته وجدواه، ونحن لا نخطو إلا بعد دراسة عميقة وقناعة تامة. وحين نمارس العمل فأننا نراقب ونرى النتائج"(وزارة الإعلام، عُمان،2010: 148).

5. **الذكاء والذوق:** ذكر المتحدثون عن شخصية السلطان صفة الذوق إلى جانب الذكاء، وكرروا ذكر هذه الصفة، وجاء مثلاً في وصف شخصيته: "صاحب شخصية قوية وذكاء نادر، كما أن السلطانيُمدح ذوقه في المعمار". وورد على لسان آخر عن هذه الصفة: "يعتبر السلطان قابوس ذا ذكاء سياسي فيما يتعلق بالشؤون الخارجية أكثر من جيرانه"(السعيدين،145:2007).

ولعل هذه الصفات هي الأبرز التي أشار إليها الكتاب الذين تناولوا شخصية السلطان قابوس، وأسهمت بشكل كبير في تحديد ملامح هوية الزعيم السياسيالعُماني. وهي بلا شك صفات نابعة من صميم تكوينه المعتمد على البيئة التي نشأ بها، ومن الاعتزاز بالدين الإسلامي والتاريخ والحضارةالعُمانية العربية. وقد يكون الكاتب الروسي (سيرجي بليخانوف) أفضل من يُجْمل صفات السلطان قابوس عندما يقول: "ما أن ترى السلطان وتسمعهشخصياً حتى تدرك بمزيد

من العمق طبيعة سياسته. فهذه الشخصية المبدعة اللامعة تضفي على كل ما تمارسه صفة من الإبداع النافذ الخلّاق. وجولاته السنوية التي تشكل فصولاً رائعة للتواصل مع الشعب، وعملياته الحربية الخاطفة التي تثير منتهى الإعجاب؛ لجمعها بين الخفة والقدرة والدقة والجرأة، وكذلك خطواته ومرونته المدهشة التي تجسد فاعلية الحدس الدبلوماسي في السياسة الخارجية، كل ذلك يجسد طبيعة السلطان الثرية التواقة إلى الفعل والعمل"(بليخانوف،312:2005).

- **ثالثاً: عقائد القائد السياسي في مجال السياسة الخارجية:** انطلق القائد السياسيالعُماني من عقائد ثابتة خلال تعاطيه مع السياسة الخارجية، وخاصة في الإطار الإقليمي الخليجي والعربي، ويمكن التعرف على هذه العقائد من خلال المواقف التي اتخذتها السياسة الخارجيةالعُمانية اتجاه العديد من الأحداث في المنطقة، ويمكن الإشارة إلى أهم تلك العقائد التي ركز عليها القائد السياسي (السلطان قابوس) في مناسبات متعددة، فيما يأتي:

1- التعاون الإقليمي: انتبه السلطان قابوس منذ وقت مبكر إلى ضرورة التعاون بين الدول المطلة على الخليج؛ وذلك نظراً للأهمية التي تحظى بها هذه المنطقة على مستوى العالم، لذلك فقد دعا إلى توحيد الجهود من قبل الدول الأطراف نحو إيجاد أسس متينة كقاعدة لمنطلق التعاون في المجالات كافة بهدف تحقيق الاستقرار والتنمية في المنطقة.

ومن هذا المنطلق، وبهذا الفهم العميق الواعي بحدود الدور والمسؤوليةالعُمانية، استضافت مسقط الدورة الرابعة لمؤتمر وزراء خارجية الدول الثمان المطلة على الخليج، بما فيها العراق وإيران، في 25 نوفمبر1976، وكان وزراء خارجية تلك الدول قد اتفقوا على الاجتماع في مسقط خلال مشاركتهم في اجتماعات وزراء خارجية الدول الاسلامية في اسطنبول منتصف عام 1976.

وأمام المؤتمر حدد السلطان قابوس وجهة النظرالعُمانية الواقعية المؤمنة بصيغة العمل الجماعي للحفاظ على الأمن في الخليج؛ حيث أكد على أن "منطقتنا بحاجة إلى وضع أسس متينة وصلبة تتفق عليها الأطراف المعنية كافة كقاعدة لمنطلق التعاون فيما بينها في المجالات كافة، بهدف الاستقرار وتأمين أكبر قدر من التنمية والتطور من أجل رفاهية شعوبنا... أن سلطنة عُمان تؤكد على أهمية التفاهم للوصول إلى صيغة متفق عليها للتعاون بين دول منطقتنا"(وزارة الإعلام، عُمان،105:2010).

ومع أن ذلك الاجتماع لوزراء خارجية الدول الثمان لم يتمخض عن نتائج عملية، بسبب رواسب الشك والتنافس المتبادل بين كل من إيران والعراق والمملكة العربية السعودية، وعدم الاتفاق على ماهية التهديد الأساسي للأمن في الخليج؛ إلا أن المؤتمر كشف بوضوح الرؤية العُمانية، واستعدادها للعمل الجماعي لحفظ الأمن في الخليج بالتعاون مع جميع الدول العربية المطلة عليه(الموافي،275.274:2010). وفي سياق هذه الرؤية سعت سلطنة عُمان باستمرار إلى التوصل لصيغة عمل مشتركة مع دول الخليج، حتى أسفرت عن تأسيس مجلس التعاون لدول الخليج العربية في عام 1981.

وتعتز سلطنة عُمان بالعمل الخليجي المشترك ضمن إطار مجلس التعاون لدول الخليج العربية، ويشير السلطان قابوس إلى هذه القناعة عندما يقول: "أن المجلس له نمط وجود، ومرئيات واتفاقات، وكل ما هناك أن على كل بلد عضو أن يحافظ على خصوصياته تحت جناحه وعلى سيادته، حتى يحقق ربطاً مشتركاً لمصالح المنطقة. هذا التجمع معول عليه الكثير كالتكامل الاقتصادي والصناعي، وأعتقد أنه مستمر في أداء هذا الدور. ومع تجذر ثقافة التعاون سيزداد المجلس أهمية. ولا يمكن ألا يكتمل هذا العقد، في الوقت الذي يتحدث فيه العالم

في كل أصقاع الدنيا، هذه ست دول متجانسة ومتآلفة، ولديها ثروات مجزية، ولا أعتقد أنها ستتباعد عن بعضها في وقت تجتاح فيه العولمة كل العالم" (جريدة السياسة الكويتية، 2006/2/11).

2- **إقامة العلاقات مع دول العالم كافة على أساس الاحترام المتبادل:** وتظهر نتيجة هذا التوجه واضحةً من قبل السلطان قابوس، وذلك من خلال حرصه على إقامة علاقات طبيعية مع دول العالم كافة، فمنذ توليه مقاليد الحكم في السلطنة عام 1970 وضع السلطان على عاتقة إخراج البلاد من حالة العزلة التي كانت تعانيها، ففي خريف عام 1971 كانت عُمان قد استعادت مكانتها في الأسرة الدولية، ففي 29سبتمبر أصبحت عضواً في جامعة الدول العربية، وفي 7أكتوبر صارت عضواً في الجمعية العامة للأمم المتحدة بإجماع الأسرة الدولية ما عدا اليمن الجنوبي. ولم يأت عام 1975 إلا وكان التمثيل السياسي والقنصلي للسلطنة قد وصل إلى ثلاثين دولة حول العالم(عرب،308:2013).

وقد عبر السلطان عن هذا التوجه بعد إقامة علاقات دبلوماسية مع الاتحاد السوفيتي، وأوضح أن إقامة العلاقات مع دول العالم كافة هي من صميم عقائد صانع القرار السياسي العُماني، ولكن الرغبة في إقامة مثل تلك العلاقات ليست على حساب الاستقلالية في القرار وفي التوجه السياسي، التي تُعد سمة أساسية من سمات السياسةالعُمانية، بل يجب أن تقوم على مبدأ الاحترام المتبادل، عندما قال خلال مؤتمر صحفي في عام 1985: "نحن نريد أن نصادق كل شعوب العالم ويكون لنا علاقات معها، ولكن هناك أسساً يجب أن تكون أولاً واضحة لدى من يريد أن يمد يده لنا، وهذه معروفة، وسياسة السلطنة الخارجية تقوم على الاحترام المتبادل وعدم التدخل في الشؤون الداخلية،.. ولا شك أن عُمان دائماً وأبداً تريد أن

يكون لها صداقة مع جميع شعوب العالم، وأنا قلت في وقت من الأوقات أنني أريد أن أنظر إلى خارطة العالم ولا أجد بلداً لا تربطه صداقة بعُمان"(مؤتمر صحفي للسلطان قابوس بتاريخ 1985/10/22).

3- **التوازن في العلاقات مع القوى الدولية:** حرص السلطان قابوس منذ توليه مسؤولية قيادة السياسة العُمانية على إقامة العلاقات مع القوى الدولية كافة على أساس من الحرص على عدم الميل إلى طرف على حساب الطرف الآخر؛ وذلك بهدف تجنيب المنطقة تبعات الاستقطاب الى جانب أحدى اقطاب القوى في العالم.

فخلال الحرب الباردة رأى السلطان قابوس أن وجود قوة واحدة كبيرة في المنطقة يشكّل حالة من عدم التوازن، وإذا كان للاتحاد السوفيتي وجود كبير في المنطقة فإن هذا ينشئ عدم توازن، ولذلك فقد أعطى السلطان تسهيلات للولايات المتحدة، حيث يقول: "أنا أعتقد أن وجود قوة من القوى العظمى في المنطقة وعدم وجود القوى الأخرى ينشئ عدم توازن، ولما وجدنا أن تواجد الروس بحد كبير في المنطقة، رأينا أن الكفة يجب أن لا تكون في جانب واحد"(جريدة الخليج، الإمارات،1986/1/11).

وهنا يجب الإشارة إلى أن اتفاق عام 1980 اقتصر على منح تسهيلات عسكرية للقوات الأمريكية عند الحاجة وبموافقة عُمانية، وذلك في حال وجود تهديد مباشر لا يمكن لعُمان رده بمفردها، ولا تتضمن التسهيلات منح أية قواعد للولايات المتحدة في عُمان ولا تتيح لها وجوداً دائماً فيها. وقد كان السلطان قابوس واضحاً جداً في رفضه إقامة قواعد عسكرية أمريكية على أرض عُمان، كما رفض تجول الجنود الأجانب حول المكان عندما قال: "أنا لا أعتقد أن شعبي ميّال إلى قبول هذا الأمر من ناحية سياسية، وأنه من حقهم أن لا يتجول

الجنود الأجانب حول المكان، فالسفينة قد تأتي في زيارة مرة أخرى ولكن ليس الجنود. أنا لن أسمح أبداً بقواعد... إذا كان لديك قواعد فأنت نفسك قد أصبحت هدفاً لمواجهة الدول العظمى، ونحن لا نريد لبلادنا أن تصبح ساحة حرب للدول العظمى"(أبودية،1998:90).

وحتى بعد إقامة العلاقات الدبلوماسية مع الاتحاد السوفيتي في عام 1985، حرصت السلطنة على الاحتفاظ بقدر كبير من التوازن في العلاقات التي تربطها مع القطبين الشرقي المتمثل في الاتحاد السوفيتي، والغربي والمتمثل في الولايات المتحدة الأمريكية، وذلك على الرغم من أن الاتحاد السوفيتي كان قبل ذلك هو الداعم الأكبر لليمن الجنوبي، الذي شكّل خطراً على السلطنة في بداية سبعينيات القرن العشرين من خلال دعمه لحركة التمرد المسلحة في جبال ظفار.

وفي نهاية هذا الفصل يمكن التوصل إلى خلاصة مفادها أن السياسة الخارجيةالعُمانية معتمدة على ثوابت أساسية ومبادئ رئيسة تنطلق منها في تعاملها مع الدول الأخرى، وعلى الرغم من الصعوبة في تحقيق المصالح، التي تواجهها في أغلب الأحيان؛ الدول التي تسعى للتحرك ضمن ثوابت محددة في السياسة الدولية؛ إلا أن سلطنة عُمان استطاعت أنتوفّق بين الحفاظ على قدر من المصالح، وعدم التفريط في الثوابت التي آمنت بها ورسمتها لنفسها، وفي ضوء تلك الثوابت فقد تبلورت مجموعة من المبادئ الأساسية التي تمثل الخطوط العريضة التي تسير عليها السياسةالعُمانية في المجال الخارجي.

ويظهر أن السياسة الخارجيةالعُمانية هي نتاج عملية منهجية تعتمد على عدد من المؤسسات الرسمية وغير الرسمية المسؤولة عن صناعة السياسة الخارجية، ولعل أبرز هذه المؤسسات تتمثل في:(رئيس الدولة وهو السلطان، ومجلس الوزراء، ومجلس عُمان، والقوات

المسلحة وأجهزة المخابرات، ووزارة الخارجية، والمستشارين والخبراء). وبلا شك فإن هذه المؤسسات تسهم بدرجات متفاوتة في عملية صنع السياسية الخارجية، ولكن الجزء الأكبر من عملية صناعة السياسة الخارجيةالعُمانية يقع على عاتق السلطان قابوس؛ لكونه رئيساً للدولة ورئيساً للسلطة التنفيذية، والقائد الأعلى للقوات المسلحة.

كما أن للقائد السياسي في سلطنة عُمان، والمتمثل في السلطان قابوس، بالغ الأثر في توجيه السياسة الخارجيةالعُمانية، والمتتبع لتلك السياسة في العديد من المناسبات والمواقف التي اتخذتها إزاء الكثير من القضايا في المنطقة، يجد أنها تتسق مع التركيب الشخصي للقائد السياسي، فالصفات الشخصية للقائد السياسي، وتنشئته الاجتماعية والسياسية، بالإضافة إلى عقائده في بيئة العمل في مجال السياسية الخارجية، تسهم بشكل كبير في توجيه السياسة الخارجيةالعُمانية، وذلك ما يظهر من خلال الامثلة العديدة التي تناولتها الدراسة.

ومما تقدم، يخلص الباحث إلى أن السياسة الخارجيةالعُمانية بكل أبعادها النظرية والتطبيقية تسهم في تحديد ملامح الهوية السياسيةالعُمانية، فإن الثوابت التي تنطلق منها السياسة العُمانية في سلوكها الخارجي، معتمدة في الأساس على مكونات هويتها الوطنية، كما أن مؤسسات صنع تلك السياسة تستلهم من الخصوصيةالعُمانية طريق ومسار عملها، وأخيراً تظهر العوامل الشخصية للقائد السياسيالعُماني والتي هي ملامح الهوية الشخصية للسلطان قابوس؛ والتي تنعكس بدورها في صياغة ملامح الهوية السياسيةالعُمانية بشكل عام.

الفصل الخامس

مستويات تأثير عامل الهوية على السياسة الخارجية الُعمانية

يعد عامل الهوية أحد العوامل المهمة التي لا يمكن إغفال تأثيرها على صناعة السياسة الخارجية لأية دولة، حيث يعتمد السلوك الذي تتبعه في مجال سياستها الخارجية على عوامل عديدة تؤثر في تحديد توجهاتها حيال قضايا معينة أو أحداث أو تطورات تمسهلمباشرةً أو تؤثر على مصالحها في البيئتين الإقليمية والدولية. وعلى الرغم من أن تأثير عامل الهوية، أسوة ببقية العوامل، غير ثابت في جميع الحالات؛ إلا أنه بلا شك يعد عاملاً مؤثراً يظهر تأثيره بدرجات متفاوتة، في كل حالة بناًء على طبيعتها.

وتُعد سلطنة ُعمان من الدول التي يشكّل فيها عامل الهوية دوراً بارزاً ضمن العوامل الأخرى المؤثرة في توجيه سياستها الخارجية، وغالباً ما يجد المتتبع للشأن السياسيالعُماني أن السلطنة كانت حريصة خلال تعاطيها مع الأحداث السياسية والتطورات المفصلية التي شهدتها المنطقة على ما يمكن وصفه بملامح (الهوية السياسيةالعُمانية).

وبهدف الوقوف على مستوى الأثر الذي يتركه عامل الهوية على السياسة الخارجية لسلطنة ُعمان على مختلف الساحات الإقليمية والدولية، يسعى هذا الفصل إلى التعرف على مستويات تأثيره من خلال المباحث الثلاثة الآتية:

المبحث الأول: تأثير عامل الهوية على السياسة الخارجيةالعُمانية على المستوى الخليجي.

المبحث الثاني: تأثير عامل الهوية على السياسة الخارجيةالعُمانية على المستوى العربي.

المبحث الثالث: تأثير عامل الهوية على السياسة الخارجيةالعُمانية على المستوى الدولي.

المبحث الأول

تأثير عامل الهوية على السياسة الخارجية العُمانية على المستوى الخليجي

تُعد الساحة الخليجية الأكثر حضوراً بالنسبة للسياسة الخارجية العُمانية، نظراً لما لها من تأثير وتأثر متبادل مباشر ومستمر في توجهات السياسة الخارجية العُمانية، والذي لا يقتصر على المستوى الخارجي للسياسة، بل يمتد إلى المستوى الداخلي كذلك. ومن هنا يمكن اعتبار الساحة الخليجية مجالاً خصباً للباحثين في مجال السياسة الخارجية العُمانية والمهتمين بها.

وقد تنبهت سلطنة عُمان، ومنذ وقت مبكر، إلى أن العلاقة المثلى مع الدول المطلة على الخليج العربي هي تلك التي تقوم على الصداقة والتعاون، لذلك فقد سعت إلى إيجاد أرضية مشتركة للعمل الجماعي فيما بينها؛ نظراً للأهمية التي تحظى بها هذه المنطقة على مستوى العالم، كما سعت إلى توحيد الجهود بين الدول الأطراف لإيجاد أسس مشتركة بينها، لتكون قاعدة لمنطلق تعاون يشمل المجالات كافة بهدف تحقيق الاستقرار والتنمية في المنطقة.

ومن هذا المنطلق، وبهذا الفهم العميق والواعي بحدود الدور والمسؤولية العُمانية، استضافت مسقط الدورة الرابعة لمؤتمر وزراء خارجية الدول المطلة على الخليج العربي، التي تضم بالإضافة إلى سلطنة عُمان، كلاً من المملكة العربية السعودية، ودولة الإمارات العربية المتحدة، ودولة الكويت، ودولة قطر، ومملكة البحرين، وجمهورية العراق، والجمهورية الإسلامية الإيرانية، وذلك بتاريخ 25 نوفمبر 1976، وكان وزراء خارجية تلك الدول الثماني قد اتفقوا على الاجتماع في مسقط خلال مشاركتهم في اجتماعات وزراء خارجية الدول الإسلامية المنعقدة في اسطنبول منتصف عام 1976.

وقد أوضح السلطان قابوس أمام المؤتمر وجهة النظرالعُمانية المؤمنة بصيغة العمل الجماعي للحفاظ على الأمن التعاون في الخليج العربي، حيث أكد على أن "منطقتنا بحاجة إلى وضع أسس متينة وصلبة يتفق عليها الأطراف المعنية كافة كقاعدة لمنطلق التعاون فيما بينها في المجالات كافة، بهدف الاستقرار وتأمين أكبر قدر من التنمية والتطور من أجل رفاهية شعوبنا... أن سلطنة عُمان تؤكد على أهمية التفاهم للوصول إلى صيغة متفق عليها للتعاون بين دول منطقتنا، ويهم سلطنة عُمان حكومة وشعباً أن تشهد منطقتنا استقراراً وأمناً دائمين يمهدان لها السبيل لتثبيت دعائم التنمية ودفع عجلتها إلى الأمام... والأهداف المرجوة من اجتماعاتكم هذه إرساء قواعد ثابتة متينة للتعاون المثمر بين دولنا من أجل المصلحة المشتركة لرفع مستوى شعوبنا اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً حتى يسود الأمن والاستقرار والرخاء"(وزارة الإعلام، عُمان،105:2010،106).

ومع أن ذلك الاجتماع لوزراء خارجية الدول الثماني المشاركة لم يتمخض عن نتائج عملية، خاصة في ظل رواسب الشك والتنافس المتبادل بين إيران والعراق والمملكة العربية السعودية، وعدم الاتفاق على تعريف ما التهديد الرئيسي للأمن في الخليج العربي؛ إلا أن المؤتمر كشف بوضوح رؤية عُمان واستعدادها للعمل الجماعي لحفظ الأمن في الخليج بالتعاون مع جميع الدول العربية المطلة عليه وإيران(الموافي،275.274:2010). وضمن هذه الرؤية، سعت سلطنة عُمان باستمرار إلى إيجاد صيغة عمل مشتركة مع دول الخليج، حتى تم الاتفاق والتوقيع بالأحرف الأولى على النظام الأساسي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية في مسقط خلال اجتماع وزراء خارجية الدول الأعضاء في مارس1981، والإعلان عن تأسيس مجلس التعاون لدول الخليج العربية خلال القمة الخليجية في أبوظبي بتاريخ 25 مايو عام1981.

وتجدر الإشارة إلى أن سعي سلطنة عُمان للوصول إلى صيغة تفاهم بين الدول الخليجية، والتي تكللت بالنجاح في نهاية المطاف بإنشاء مجلس التعاون لدول الخليج العربية، كان يهدف في المقام الأول إلى إيجاد كيان يحفظ الأمن في المنطقة، ولكن لا يقتصر ذلك على المعنى التقليدي للأمن المتمثل بالقوة العسكرية، على الرغم من أهميتها، ولكن يتعداه إلى المعنى الأوسع للأمن الذي يشمل الأمن الاقتصادي، والاجتماعي، والثقافي... إلخ.

وعلى الرغم من اعتزاز سلطنة عُمان بالانتماء الخليجي، وبعضويتها في مجلس التعاون لدول الخليج العربية؛ إلا أنها ترى أن التعاون يجب أن يلتزم بالأطر العامة المشكّلة له، وبالأهداف المنوط بها دون التدخل في الشؤون الداخلية التي تولدت عن رغبات الشعب، من حيث نظرته لذاته؛ فالتعايش مع الآخر، أو التعاون معه، وفق منظور جلالة السلطان قابوس لا يعني الاستلاب أو التنازل عن خصوصية الذات. وهي سمة أساسية تميز السياسة الخارجيةالعُمانية التي تؤمن بمبدأ الذات وتؤكدها دائماً (البليك،96:2015). وقد أشار السلطان قابوس إلى مسألة الحفاظ على خصوصية كل دولة عضو في مجلس التعاون عندما قال: "مجلس التعاون تجذر في المنطقة، إلى جانب أن المجلس له نمط وجود ومرئيات واتفاقات، وكل ما هنالك أن على كل بلد عضو أن يحافظ على خصوصياته تحت جناحه، وعلى سيادته، حتى يحقق ربطاً مشتركاً لمصالح المنطقة"(جريدة السياسة الكويتية، 2006/2/11).

وانطلاقاً من هذه الرؤية يمكن تفسير بعض مواقف السياسةالعُمانية إزاء عدد من الأحداث والتطورات والقضايا السياسية على مستوى منطقة الخليج، والتي يمكن اعتبارها محطات مهمة في تفسير سياستها الخارجية، اعتماداً على خصوصيتها، وبما يتفق مع مبادئها الأساسية، ولا يتعارض مع الثوابت التي بُنيت عليها السياسة الخارجيةالعُمانية. ومن أهم تلك المحطات:

1- **الغزو العراقي للكويت 1990:** يُعد الحدث الذي أدى إلى إحدى أبرز الأزمات السياسية التي عصفت بالساحة العربية عامة والساحة الخليجية على وجه الخصوص، فقد كان صبيحة الثاني من أغسطس عام 1990 عندما اجتاحت القوات العراقية الكويت بمثابة صدمة، ليس للكثير من العرب فقط، بل لدول الخليج أيضاً، التي كانت أكبر الداعمين للعراق لثمان سنوات خلال الحرب العراقية الإيرانية خلال الفترة من 1980–1988.

وقد شكّلت هذه الحادثة تحدياً صعباً لسلطنة عُمان، فقد تبنت دائماً مبدأ عدم التدخل في النزاعات بين الدول العربية إلا في حال بذل المساعي الحميدة أملاً في حل الخلافات بالطرق السلمية. وفي الخلاف الذي نشأ بين العراق والكويت حول استخدام حقول نفط مشتركة بينهما، واتهامات عراقية للكويت بإغراق سوق النفط بمزيد من الإنتاج؛ فإن عُمان ظلت بعيدة عن هذا النزاع، خاصة وأن العلاقات العراقية الكويتية ذات تشعبات ومستويات عديدة بين الدولتين والشعبين الشقيقين(الموافي،2010:299)

ويمكن اعتبار حرب الخليج الثانية أحد أبرز القضايا التي أظهرت فيها السياسة الخارجية العُمانية درجة عالية من الاتزان، في ظل انقسام المواقف العربية بين معارض للعراق ومؤيد له، وزاد من المسؤولية العُمانية أن الغزو جاء خلال ترؤس السلطنة للدورة السنوية لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، فقد أبقت عُمان جميع القنوات مفتوحة مع كل الدول العربية سواء التي ساندت العراق، أو تلك التي لم تتخذ موقفاً حاسماً من الغزو. وكانت خلاصة الجهد العُماني المتوازن أنه أثمر عن بلورة مجموعة من الأفكار المحددة للكيفية التي يمكن أن تحقق حلاً سلمياً، وهي أفكار لا تخرج عن مضمون القرارات الدولية، ولكنها تستجيب في الوقت نفسه لبعض المطالب العراقية(البليك،2015:107).

ومنذ بداية الأزمة، دعت سلطنة عُمان إلى إيجاد حل سلمي لها يقوم على القرارات الدولية، وذلك ما أكد عليه السلطان قابوس في خطاب له بتاريخ1990/11/18، عندما قال: "إننا نؤكد اليوم من جديد على الاستمرار في سياستنا التي تقوم على الإيمان بمبادئ التعايش السلمي بين جميع الدول والشعوب، والاحترام المتبادل لحقوق السيادة الوطنية، وحسن الجوار بين الدول المتجاورة، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للغير.. إننا نعمل دائماً وفق هذه المبادئ، ونمد يد الصداقة والتعاون للجميع، كما نحرص على القيام بدور بنّاء على الساحة الدولية، وندعو باستمرار إلى حل جميع القضايا والمشكلات التي تنشأ بين الدول بالطرق السلمية، ومن هذا المنطلق؛ فإننا نؤكد على ضرورة التوصل إلى حل سلمي لأزمة الخليج يقوم على القرارات الدولية، ويعيد إلى دولة الكويت سلطتها الشرعية"(وزارة الإعلام، عُمان،2010:278،279).

وهنا تجدر الإشارة، إلى أنه وعلى الرغم من وقوف سلطنة عُمان مع الكويت وإبراز تأييدها لها، واعتبار الغزو العراقي عدواناً يجب التراجع عنه، وضرورة عودة السلطة الشرعية والسيادة إلى الكويت؛ إلا أنها وفي الوقت نفسه لم تقطع علاقاتها مع العراق، وهو "الأمر الذي جعل من مسقط البوابة الخليجية الوحيدة التي استقبلت مبعوثاً من الرئيس العراقي الأسبق صدام حسين حاملاً رسالة منه إلى جلالة السلطان يوم 1990/8/6 بعد غزو الكويت، ثم أرسل صدام رسالة أخرى إلى السلطان قابوس يوم 1990/8/15، ومن خلال مسقط أيضاً جرى الحوار مع العراق والطلب منه الانسحاب من الكويت ونقل وجهات نظر عربية ودولية إلى العراق"(الموافي،2010:300).

وإلى جانب الحراك الدبلوماسي الذي حافظت عليه سلطنة عُمان باعتباره الخيار الأول، ودعوتها إلى الحوار السلمي بين أطراف النزاع في سبيل حل الأزمة الخليجية، فقد شاركت بالجهد العسكري في حرب تحرير الكويت في إطار قوات درع الجزيرة، وذلك وفاءً منها بالتزاماتها اتجاه الكويت، باعتبارها عضواً في منظومة مجلس التعاون لدول الخليج العربية، في الوقت الذي لم تقطع فيه علاقاتها الدبلوماسية مع العراق.

وبعد نهاية حرب الخليج الثانية وتحرير الكويت، ظلت السياسة الخارجيةالعُمانية معارضة للحصار الذي تعرضت له العراق منذ مطلع التسعينيات في القرن الماضي، رغم تأييدها لقرارات مجلس الأمن الدولي. وحرصت على امتداد سنوات الحصار، التي طالت الشعب العراقي على العمل بكل السبل من أجل رفع الحصار عنه وتخفيف معاناته من خلال برنامج النفط مقابل الغذاء الذي أسهمت في إصداره في 1996، عندما كانت عضواً في مجلس الأمن الدولي، وبذلك سلكت السياسةالعُمانية موقفاً يتسم بالحكمة والتعقل ومراعاة مصلحة جميع الدول وعدم الانحياز إلى دولة بعينها. وقد أثبتت التطورات اللاحقة سلامة التوجهاتالعُمانية في المجال الخارجي(بوتشيش،389:2007).

ويرى الباحث أنه يمكن من خلال النظر إلى الطريقة التي تعاملت من خلالها السياسة العُمانية مع الأزمة، المتمثلة في الغزو العراقي للكويت منذ بداية أغسطس 1990 وحتى تحرير الكويت في نهاية فبراير 1991، التوصل إلى عدة ملاحظات يظهر من خلالها أثر الخصوصية التي اتسمت بها السياسة الخارجيةالعُمانية واستقلاليتها في تعاطيها مع الأزمة، ويمكن إجمال تلك الملاحظات في النقاط الآتية:

أ. أعلنت سلطنة عُمان وقوفها مع دولة الكويت، ودعمت حقها في استرجاع سيادتها وسلطتها الشرعية، واعتبرت الغزو العراقي عدواناً يجب التراجع عنه.

ب. دعت إلى ضرورة حل الأزمة بين البلدين العربيين عبر الحوار ومن خلال الطرق السلمية،ووفقاً للأعراف والقرارات الدولية.

ج. شاركت بالجهد العسكري في حرب تحرير الكويت ضمن قوات درع الجزيرة، التابعة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية.

د. حافظت على علاقاتها الدبلوماسية مع العراق أثناء فترة الأزمة، وكانت هي الدولة الخليجية الوحيدة التي لم تقطع العلاقات معه، الأمر الذي مكنها من إجراء العديد من الاتصالات مع جميع أطراف الأزمةسعياً لإيجاد حل سلمي لها.

ه. عارضت الحصار الذيفُرض على العراق بعد حرب الخليج الثانية، وساهمت في التخفيف من معاناة الشعب العراقي من خلال إسهامها في برنامج النفط مقابل الغذاء.

وبلا شك فإن الإجراءات التي اتبعتها سلطنة عُمان خلال هذه الأزمة جاءت متسقة مع المبادئ الأساسية للسياسة الخارجيةالعُمانية، والنابعة من هويتها العربية التي تحتم عليها السعي إلى إيجاد حل سلمي للنزاع بين الدولتين العربيتين عن طريق الحوار، واحترام القوانين والأعراف الدولية، بالإضافة إلى القدرة العالية على الموازنة بين مشاركة القواتالعُمانية في حرب تحرير الكويت في الوقت الذي كانت فيه سلطنة عُمان هي الدولة الخليجية الوحيدة التي حافظت على العلاقات الدبلوماسية مع العراق، معبرة في ذلك عن الصورة الواضحة لمدى الواقعية السياسية ودرجة الاتزان في المواقف التي تتبعها السلطنة.

2- **الموقف من الدعوة إلى إنشاء الاتحاد الخليجي 2013:** يعتبر الموقف العُماني من الدعوة إلى إنشاء الاتحاد الخليجي أحد أهم المحطات التي ظهر فيها الاختلاف في وجهات النظر بين السلطنة وعدد من دول الخليج الأخرى؛ حيث عبرت سلطنة عُمان بشكل واضح، وبخلاف العادة التي كانت تتبعها في التعبير عن القضايا الخلافية، عن موقفها من إنشاء الاتحاد الخليجي على لسان وزيرها المسؤول عن الشؤون الخارجية، يوسف بن علوي.

وتعود بداية الدعوة لإنشاء الاتحاد الخليجي، بين الدول الأعضاء في مجلس التعاون، إلى تاريخ 19 ديسمبر 2011، عندما خاطب الملك الراحل عبدالله بن عبدالعزيز، ملك المملكة العربية السعودية، خلال افتتاح اجتماعات الدورة الثانية والثلاثين للمجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، المنعقدة في الرياض، زعماء دول المجلس بقوله: "لقد علّمنا التاريخ وعلّمتنا التجارب ألا نقف عند واقعنا، ونقول اكتفينا. ومن يفعل ذلك فسيجد نفسه في آخر القافلة... لذلك أطلب منكم اليوم أن نتجاوز مرحلة التعاون إلى مرحلة الاتحاد في كيان واحد يحقق الخير ويدفع الشر"(بن صقر،6:2014).

وقد أبدت سلطنة عُمان معارضتها العلنية لفكرة الاتحاد، وذلك خلال منتدى الأمن الإقليمي الذي عقد في العاصمة البحرينية المنامة بتاريخ 7 ديسمبر 2013، في تصريح للوزير المسؤول عن الشؤون الخارجية (يوسف بن علوي) عندما قال: "نحن لسنا مع الاتحاد إطلاقاً، ولا يبدو أن هناك رغبة من الآخرين على الأقل في الاتفاق على خطوة من ذلك الشكل، فالمرحلة تعصف بها رياح عاتية، ولكن إذا ما حصل الاتحاد، فنحن جزء من المنطقة وسنتعامل معه، لكننا لن نكون طرفاً فيه. فموقف عُمان في هذا الإطار واضح" (صحيفة الوسط البحرينية،2013/12/8).

ومن المؤكد أن ما أثار المفاجأة ليس الرفضالعُماني لفكرة الاتحاد، بقدر الصدمة من حدة الطرحالعُماني هذه المرة، وتهديدها بالانسحاب إذا اتجهت دول الخليج العربية الأخرى إلى الاتحاد، فالسلطنة قد عارضت موضوع العملة الخليجية الموحدة سابقاً، وهذا الأمر لم يكن معهوداً من الدبلوماسيةالعُمانية التي اتسمت بالهدوء في تعاطيها مع السياسة الخارجية. ولعل هذه الحدة تتناسب مع جدية طرح المشروع هذه المرة، حيث آثرت عُمان أن تكون حازمة في التعبير عن موقفها حتى تتمكن الأطراف الأخرى من إعادة التقييم المشروع في ضوئه، وربما يكون الإصرار على إعادة طرح المشروع، رغم تعبير عُمان عن رفضه في عام 2011، جعلها تشعر أن صوتها لم يكنمسموعاً في المرة الأولى.

وعند محاولة فهم الموقفالعُماني من مشروع الاتحاد الخليجي لابد من الوقوف على عدد من الأسباب التي تقف خلف هذا القرار، ولعل أبرزها:

أ. السياسة الخارجيةالعُمانية كانت دائماً مبنية على النأي بالنفس عن الصراعات الدولية والإقليمية، وتجنب الصراعات التي لا تعنيها، وعدم التدخل في شؤون الأخرين، والإيمان بالحوار والحلول السلمية، وهذا النهج لا يمكن أن يتماهى بسهولة مع السياسة الخارجية لدول خليجية أخرى، التي لا يمكن التوفيق بين اختلافاتها الجوهرية في هذا الصددفعُمان لا يمكن أن تسمح بجرها إلى الصراعات الإقليمية بدعوى الوحدة الخليجية، والأمن الخليجي المشترك. فعلى سبيل المثال، اتخذت سلطنة عُمان موقفاً حذراً من الملفات المصري، والسوري، والليبي، في الوقت الذي تدخلت فيه كل من السعودية، وقطر، والإمارات للضغط والتأثير على أطراف النزاع في تلك الدول، كلٌ بما يرى أنه يحقق غاياته ويخدم مصالحه(سعيد،6:2014).

ب. ترى السلطنة أن السبب الأول الذي يقف وراء طرح فكرة الاتحاد في تلك الفترة هو محاولة للتصدي لإيران، وخاصة بعد ظهور بوادر التوصل إلى الاتفاق النووي بينها والدول دائمة العضوية في مجلس الأمن وألمانيا، أي أن المحرك الرئيسي لمشروع الاتحاد هو خارجي، وفي حقيقته لمواجهة إيران. وهو الأمر الذي عبر عنه الوزير المسؤول عن الشؤون الخارجية في سلطنة عُمان عندما قال: "إذا كانت هناك ترتيبات أخرى أو جديدة لدول الخليج، نتيجة الصراعات الموجودة أو المستقبلية، فنحن لسنا طرفاً فيها، ولن نكون طرفاً فيها... ينبغي علينا أن ننأى عن الصراعات الإقليمية والدولية... إننا في داخل مجلس التعاون وخارجه، نعتقد أن القوة لا تعني بالضرورة أن يتعسكر الناس من أجل الدخول في صراعات"(صحيفة الحياة، لندن،2013/12/8).

وعُمان وإن اتفقت مع دول الخليج الأخرى حول التهديد الإيراني؛ إلا أنها لا تتفق مع الأسلوب الذي تنتهجه تلك الدول في التعامل مع هذا التهديد، وترى أن التعامل الأمثل هو الحفاظ على علاقات جيدة مع إيران، وإبقاء قنوات التواصل مفتوحة مع جميع الأطراف هي الوسيلة التي يمكن من خلالها احتواء هذا التهديد وتحييده.

ج. ترى عُمان، كما يعبر عن ذلك سيف المسكري (نائب الأمين العام السابق للشؤون السياسية لمجلس التعاون لدول الخليج العربية)، "أن مشروع الوحدة سابق لأوانه، وأن هناك الكثير من الخطوات السابقة على ذلك ولم يتم إنجازها. فمن المفترض أن يكون الاتحاد تتويجاً لمنظومة متكاملة من التعاون في المجالات كافة، وأن يسبقها مشوار طويل يهدف إلى مواءمة السياسات المالية والاقتصادية والاجتماعية، والترتيبات السياسية والدستورية بين الدول الأعضاء. أما القفز نحو النتيجة دون الأخذ بأسبابها فسيؤدي بالضرورة إلى فشل

المشروع، بما يعنيه ذلك من خسائر فادحة على الصعيدين الوطني والخليجي المشترك"(سعيد،7:2014).

وقد عبر ابن علوي عن ذلك بقوله: "فشل مجلس التعاون الخليجي في بناء منظومة اقتصادية حقيقية... لأننا لم نتمكن من الاتفاق على أهم مرتكزات مجلس التعاون، أي الإطار الاقتصادي... والسبب أننا كنادائماً نترك الأمر للمستقبل، وعندما تتسارع الأحداث نبدأ في بحث أنواع وأنماط العمل المشترك"(صحيفة الحياة لندن،2013/12/8).

د. الخلافات المتزايدة بين الدول الأعضاء في مجلس التعاون حول عدد من الملفات الداخلية، والقضايا الإقليمية، والتي تجعل من الصعب تصور قيام اتحاد ونجاحه؛ وأبرز مثال على ذلك تعارض التوجهات بين الدول الأعضاء في تدخلاتها في الملفين المصري والليبي، كما أن مشروع العملة الخليجية الموحدة ما هو إلا مثال على مشروع تعاوني فشل لعدة أسباب أهمها الخلاف بين الإمارات والسعودية حول مقر البنك المركزي الخليجي.

وما يدلل على وجهة النظرالعُمانية في عدم مناسبة التوقيت للانتقال إلى الاتحاد، وأن الخلافات بين الدول الخليجية لا بد أن تجد سبيلاً إلى الحل، هو أن تلك الخلافات تفاقمت، وظهرت في أبرز صورها خلال أزمة سحب سفراء كل من المملكة العربية السعودية، ودولة الإمارات العربية المتحدة، ومملكة البحرين من قطر في مارس 2014، بعد ثلاثة أشهر فقط من الموقفالعُماني، وهو الأمر الذي تطور إلى قطيعة كاملة بين الدول الثلاث وقطر في شهر يونيو من عام 2017.

ه. الخشيةالعُمانية من النفوذ السعودي على سيادتها وقراراتها، فليس من المستبعد أن تكون القيادة السعودية قد فكرت في توظيف الظروف الإقليمية المضطربة، بما في ذلك اندلاع ما يسمى بالثورات، واحتمالات المزيد من التدخل الإيراني في الشأن الخليجي والعربي، كي تدفع دول الخليج الصغيرة الشريكة معها في مجلس التعاون نحو مزيد من التنسيق السياسي، والأمني، والعسكري، تحت القيادة السعودية المباشرة. ولا شك في أن أقرب الطرق إلى ذلك هو الدعوة إلى الاتحاد الخليجي، الذي هو اتحاد سياسي كونفدرالي يعطي الرياض دوراً قيادياً أكبر مما هو قائم حالياً في الشأن الأمني، والدفاعي، والسياسي الخليجي، من خلال نقل التعاون الذي يتصف بالمرونة حالياً إلى طور الاتحاد الفدرالي أو الكونفدرالي. وربما كان صانع القرار في الرياض يفكر بمثل هذا التفكير، بالمصلحة الذاتية الخاصة لتعزيز موقع المملكة وترسيخه، بحسبانها الشقيقة الكبرى ضمن البيت الخليجي. وليس بمستبعد أن يكون هاجس الهيمنة السعودية هو الذي دفع بسلطنة عُمان إلى إعلان رفضها التام لمشروع الاتحاد الخليجي، وربما هو أيضاً الذي دفع دولاً خليجية أخرى، كالإمارات، إلى الترحيب به، ولكن بتردد واضح(عبدالله،9:2014).

ولعل التخوف من الهيمنة السعودية، ورغبة عُمان في الحفاظ على هويتها، والحرص على السمات الأساسية الخاصة بها في مجال السياسة الخارجية، هو الدافع الأكثر حساسية بالنسبة للسلطنة في رفض فكرة الاتحاد، لأن الانضمام إليه بلا شك يعني تبني الهوية الخليجية الجديدة، عوضاً عن الهويةالعُمانية، والتي ستكون للسعودية الهيمنة الأكيدة عليها لكونها الدولة الأكبر والأكثر نفوذاً بين الدول الأخرى في منظومة مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

الجدير بالذكر، أن الموقف العُماني، كما سبقت الإشارة، لا يعارض إنشاء الاتحاد الخليجي، بل يرفض أن يكون جزءاً منه، وذلك ما عبر عنه يوسف بن علوي، الوزير المسؤول عن الشؤون الخارجية في سلطنة عُمان، في تصريح لصحيفة الحياة اللندنية عندما قال: "موقفنا إيجابي وليس سلبي، لأننا لا نمنع الاتحاد، مع أن في إمكاننا أن نمنعه، لأن قرارات مجلس التعاون يتم تبنيها بالإجماع...إذا أقاموا الاتحاد، لن نكون عضواً فيه، ولن نكون جزءاً منه"(صحيفة الحياة لندن،2013/12/8).

ومما تجدر الإشارة إليه كذلك، أن الموقف العُماني من فكرة الاتحاد الخليجي هو موقف ثابت لدى صانع القرار العُماني وليس جديداً، فقد عبر السلطان قابوس عن الرؤية العُمانية لمجلس التعاون لدول الخليج العربية في عام 1986 عندما قال: "الرؤية العُمانية هي الاسم نفسه للمجلس، المجلس هو للتعاون وليس اتحاداً .. إنما يتطور بعد ذلك إلى شيء اسمه وحدة"(البليك،96:2015).

ومما تقدم يظهر أن الموقف العُماني من الاتحاد الخليجي جاء معبراً عن الرؤية العُمانية، ومتسقاً مع سمات هويتها السياسية، التي تتخذ من الوضوح والصراحة منهجاً في علاقاتها الدولية، لذلك فقد عبرت عن وجهة نظرها بكل وضوح، والمتمثلة في أنها لا ترغب أن تكون جزءاً من الاتحاد، وخاصة إذا كان الدعوة إليه موجهةً ضد طرف خارجي، ولا تقبل أن يتم جرها لتكون طرفاً في أي صراع من صراعات المنطقة،خصوصاً في ظل تدخل بعض الدول الأعضاء في المجلس في عدد من الملفات الإقليمية، ودعمها لعدد من الأطراف في العديد من نزاعات المنطقة، كما أنها حريصة على الاحتفاظ بهويتها وخصوصيتها السياسية، المتمثلة في مبادئها التي بنت عليها سياستها الخارجية.

3- **الموقف العُماني من الأزمة اليمنية 2015:** يشار إلى الأزمة اليمنية بأنها أحد أهم الملفات التي شهدت اختلافاً في وجهات النظر بين سلطنة عُمان والدول الخليجية الأخرى، وفي مقدمتها المملكة العربية السعودية؛ نظراً لاختلاف الطريقة التي تعامل بها كلا الطرفين مع الأزمة في سبيل إيجاد حل لها.

وتعود أسباب الأزمة اليمنية إلى قيام جماعة أنصار الله (الحوثيين) بحراك مسلح ضد حكومة الرئيس عبدربه منصور هادي، أدت إلى سيطرة جماعة الحوثي على صنعاء في 21 سبتمبر 2014، وفرضهم لشروطهم فيما عرف باتفاق "السلم والشراكة"، الذي جاء بناءً على اتفاق المبعوث الأممي السابق إلى اليمن (جمال بن عمر) مع الحوثيين، وانصاعت له القوى السياسية والرئيس هادي دون إبداء الرأي، سواءً بالرفض أو الامتناع(باذيب،152:2017).

اتخذت المملكة العربية السعودية قراراً بالتدخل العسكري في اليمن، وذلك استجابةً لدعوة الرئيس هادي، بحجة إعادة الشرعية التي يمثلها، ومواجهة الحوثيين، وذلك في إطار عملية عسكرية أطلق عليها (عاصفة الحزم). وبدأت العمليات في 26 مارس 2015 بقيادة المملكة العربية السعودية ومشاركة تحالف من عشر دول، بحجة إيقاف توسع الحوثيين، وإيقاف التدخل الإيراني لدعمهم، وإجبارهم على الجلوس على طاولة المفاوضات مع كل القوى الوطنية لإيجاد حل كامل وشامل للمشكلات اليمنية(موسى،139:2015).

وفي المقابل كان الموقف العُماني أن ما يحصل في اليمن هو شأن داخلي يمني، وأن الحل الأمثل للأزمة اليمنية يأتي عن عبر الحوار بين جميع أطراف الأزمة اليمنيين، لذلك فقد كانت السلطنة الدولة الخليجية الوحيدة التي لم تشارك في عمليات التحالف العسكرية في اليمن تحت مسمى "عاصفة الحزم".

وتبعاً لوجهة النظرالعُمانية، اعتبرت السلطنة أن الصراع في اليمن داخلياً، ولا يوجد مؤشر محدد على اعتداء خارجي على دولة من دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، على النحو الذي يدفعها للمشاركة في التحالف العربي بقيادة السعودية ضمن "عاصفة الحزم" لاستعادة السلطة الشرعية، حيث لا تريد سلطنة عُمان أن تكون طرفاً في أي صراع داخلي في دولة أخرى، ومشاركتها تنحصر فقط في حالة حدوث اعتداء خارجي على دولة من دول مجلس التعاون الخليجي، كما حدث في حالة احتلال العراق للكويت في 2 أغسطس 1990، وذلك ما يحتمه عليها التزامها الخليجي، حيث إنها جزء من القوة العسكرية المشتركة في درع الجزيرة. كما يظهر تبنى سلطنة عُمان لرؤية مغايرة لموقف دول الخليج الأخرى، وبصفة خاصة المملكة العربية السعودية، فيما يتعلق بالأزمة اليمنية، في عدم نقلها لسفارتها من العاصمة صنعاء إلى عدن(التقرير الاستراتيجي العربي2015،312:2016).

وتبرر السلطنة موقفها انطلاقاً من أهم المبادئ الأساسية التي تقوم عليها سياستها الخارجية، والمتمثلة في مبدأ عدم الانحياز لأي طرف على حساب الطرف الآخر، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، كما أنها تنظر لأزمة اليمن من واقع الجغرافيا المشتركة، والروابط الأخوية، وترى أن اليمن، بجميع مكوناته، يمثّل عمقاً استراتيجياً للسلطنة. لذلك فأنها تفضّل الوقوف على مسافة واحدة من جميع الأطراف المتنازعة في الأزمة اليمنية، وحثها على القبول بفكرة الحوار فيما بينها لمصلحة وطنها، بدلاً من الانخراط في ما تعده "صراعاً مفتعلاً" لن يؤدي إلا إلى إشاعة الفوضى السياسية بين الفصائل المتناحرة على السلطة(المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،11:2015).

وعلى الرغم من دعمها للسلطة الشرعية في اليمن، وذلك وفقاً لما عبر عنه (السيد أسعد بن طارق آل سعيد) نائب رئيس الوزراء لشؤون العلاقات والتعاون الدولي، في القمة العربية التي عقدت في شرم الشيخ بمصر في 28 مارس 2015، فقد استطاعت سلطنة عُمان أن تلعب دور الوسيط النزيه بين أطراف النزاع في اليمن،نظراً لوقوفها على مسافة واحدة من الجميع، مما أكسبها ثقة المتخاصمين. وقد دعت منذ بداية الأزمة إلى ضرورة وقف إطلاق النار بين جميع الأطراف، وحل الخلافات فيما بينها عن طريق الحوار، من أجل المصلحة الوطنية العامة، والابتعاد عن المصالح الحزبية الضيقة.

وبناءً على ذلك، لم يكن غريباً عدم مشاركة السلطنة في عمليات عاصفة الحزم؛ ففي تصريحات إعلامية بتاريخ 21 إبريل 2015، للوزير المسؤول عن الشؤون الخارجية في سلطنة عُمان (يوسف بن علوي) يقول: "إن هناك أسساً ارتكزت عليها السلطنة في عدم المشاركة في عاصفة الحزم، وأن هذه الأسس تقوم على أساس أن الخلافات لا تحل إلا بالسلم، ولا يوجد هناك ما يدعو لاستخدام أسلوب آخر إلا بعد استكمال الحوار... إن سلطنة عُمان لا تريد أن يكتب التاريخ عنها أنها اشتركت في هذه الحرب، بالإضافة إلى وجود المشاعر الجياشة المشتركة بين المواطنين في عُمان واليمن، والتي حالت دون مشاركة السلطنة في هذه الحرب"(التقرير الاستراتيجي العربي2015،2016:312).

ومما تجدر الإشارة إليه، أن الموقف الذي اتخذته السياسة الخارجيةالعُمانية من الأزمة اليمنية هو موقف الحياد الإيجابي وليس السلبي، وهو المتمثل في عدم الانحياز إلى أي طرف من أطراف النزاع، في الوقت الذي تسعى فيه للمساعدة لحل الأزمة، ويكون جزءاً من الحل، عبر الدعوة إلى الحوار، والتقريب بين وجهات نظر الأطراف المتنازعة.

وعلى هذا لعبت سلطنة عُمان منذ اليوم الأول للأزمة أدواراً على محاور مختلفة، وعلى المستوى السياسي تحديداً، واستقبلت قيادات من جماعتي الحوثي وصالح لعقد لقاءات مع مختلف الوسطاء والمسؤولين الدوليين. وهذا ما منح عُمان القدرة على إدارة جهود التهدئة، والإبقاء على قنوات الاتصال مفتوحة مع جميع الأطراف، والتي من شأنها الإسهام في تسوية الأزمات في الوقت الذي ترى فيه عُمان أن التزام جانب طرف سيكون بالضرورة إلى جانب الطرف الآخر، وعلى هذا كانت تفضل دائماً أن تلعب دور الوسيط بين الأطراف المتنازعة، وتأكيداً على هذا فقد حققت لقاءات مسقط بعض التقدم في مسار إقناع الحوثيين بالمشاركة في جولات تفاوضية وتشاورية مع وفد الحكومة الشرعية(باذيب،153:2017).

وفي ضوء ما تقدم يمكن التوصل إلى خلاصة مفادها أن السياسية الخارجيةالعُمانية تنطلق في تعاطيها مع المواقف، والأزمات على المستوى الخليجي من مبادئها الأساسية التي بنت عليها سياستها الخارجية. والمتمثلة في عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، والوقوف مع سيادة الدول، ورفض الانحياز خلال الأزمات إلى أي طرف، والدعوة إلى حل الخلافات عن طريق الحوار والطرق السلمية، والتمسك بالاستقلالية السياسية، ورفض الانجرار إلى سياسة المحاور والتحالفات العسكرية، وهي المبادئ التي ترتكز على ثوابتها وتتسق مع هويتها السياسة.

والملاحظ، أنه وعلى الرغم مما واجهته سلطنة عُمان، في بعض الأحيان، من انتقادات بسبب مواقفها على الساحة الخليجية إلا أنها حافظت على تلك المواقف الثابتة في التعامل مع الأزمات منذ بدايتها، واختارت أن تكون طرفاً دافعاً من سبيل حلها،بدلاً من أن تكون منحازة إلى جانب أحد أطرافها. وهو ما يتسق مع المبادئ الأساسية للسياسة الخارجيةالعُمانية، المرتبطة بالثقافة والتاريخ والتراث الحضاريالعُماني، والانتماء الخليجي والعربي.

المبحث الثاني

تأثير عامل الهوية على السياسة الخارجية الُعمانية على المستوى العربي

انطلاقاً من اعتزازها بعروبتها، وبصفتها واحدة من الدول العربية؛ جاء انضمام سلطنة ُعمان إلى جامعة الدول العربية بتاريخ 29 سبتمبر 1971، ومنذ ذلك التاريخ سعت إلى إقامة علاقات الصداقة والتعاون مع الدول العربية كافة، على أساسٍ من المساواة والاحترام المتبادل. ونظراً لما للقضايا العربية من تأثير وتأثر متبادلين؛ فقد كان للسلطنة دوراً فاعلاً على الساحة العربية، وبذلك يمكن اعتبار الساحة العربية أحد أهم المجالات التي يمكن من خلالها دراسة سلوك السياسةالعُمانية في المجال الخارجي.

وتعتبر السلطنة أن الوقوف مع القضايا العربية أحد المبادئ الأساسية، التي لا يمكن التفريط بها، في سياستها الخارجية. وذلك ما أكده السلطان قابوس في خطاب له بتاريخ 1973/11/18 عندما قال: "إننا جزء من الأمة العربية، تربطنا وحدة الهدف والمصير قبل أن يجمعنا ميثاق الجامعة العربية. وموقفنا من القضايا العربية واضح وصريح لا لبس فيه ولا غموض. وقد أعربنا عن تضامننا مع إخواننا العرب بكل ما نستطيع، وسنبقىدائماً مؤيدين للحق العربي ندعمه بالدم والمال، ونسانده بكل طاقاتنا حتى يعود الحق إلى نصابه، وترتفع أعلام النصر على الرؤوس بعون الله" (وزارة الإعلام، ُعمان،52:2010)، وهو ما يحمل إشارة صريحة إلى أن العلاقة التي تربط ُعمان مع بقية الدول العربية تقوم أولاً على أساس الهوية العربية المشتركة، والتي تقود إلى وحدة الهدف والمصير. وهي حقيقةسابقةً على ميثاق جامعة الدول العربية. وأن الوقوف مع القضايا العربية تحتمه الهويةالعُمانية، التيَعُدُّ العروبة أحد أهم مكوناتها.

ومما تجدر الإشارة إليه، أن مواقف سلطنة عُمان حيال القضايا العربية نابعةٌ في المقام الأول من قناعتها، فهي ترفض التأثير من قبل أي طرف على سياساتها، وذلك ما عبر عنه السلطان قابوس، في فترة متقدمة من العلاقاتالعُمانية العربية في عام 1974، عندما قال: "أما عن سياستنا الخارجية، فقد أعلناها كثيراً في مناسبات مختلفة، وفي مؤتمرات دولية، وسنظل نعلنها، أننا جزء من الأمة العربية، وسياستنا تنبع من منطلق مصلحتنا العليا، وقد وضحت الصورة أمامنا تماماً، وعرفنا من خلال عمل متواصل في سنوات أربع موقع قدمنا، وقد وضعناها ووجهناها وجهة نابعة من صميم إرادتنا، موقفنا من أي دولة يتحدد على ضوء موقفها من قضايانا الوطنية، واحترام سيادتنا التي لا نسمح بأي تدخل في شؤوننا، ونرفض أي محاولة للتأثير على سياستنا أو توجيهها مهما كان مصدرها"(وزارة الإعلام، عُمان،65:2015).

ومن هنا نجد أن سلطنة عُمان وإن كانت تعتز بانتمائها للأمة العربية، إلا أنها حريصة على الحفاظ على خصوصيتها واستقلاليتها السياسية، ولا تقبل أن يتم توجيه سياستها الخارجية من قبل أي طرف كان، وأن تلك السياسة نابعة في المقام الأول من قناعاتها، وبما يحقق غاياتها ومصالحها. وتعتبر أن أي تدخل في توجهات سياستها الخارجية هو بمثابة المس بسيادتها، وتدخّل في شؤونها، وهو ما يتعارض مع مبدأ أساسي من مبادئ سياستها الخارجية.

وبذلك فقد حافظ صانع القرارالعُماني على رؤية محددة للتعاون العربي وفق ما تقوم عليه سياسة السلطنة العامة في القضايا الخارجية من احترام للآخر دائماً، وعدم التدخل في شؤونه، وأن كل بلد له خصوصيته، ورأينا ذلك في مواقف عديدة، سيأتي ذكر بعضها، فعندما تنشب خلافات بين بلدين عربين فأن السلطنة لا تميل لطرف على حساب الآخر، بل تتخذ الحياد الإيجابي وتحاول، ما أمكن، أن تقرب وجهات النظر بين الأطراف ودون أي صوت مرتفع، بل إن ذلك يتم

بهدوء وبما يحقق المبتغى. وربما بهذا كانت عُمان الدولة الوحيدة التي ظلت في الأزمات تحافظ على المسافة ذاتها من جميع أطراف النزاع(البليك،102:2015).

كما أن سلطنة عُمان قد اتخذت من الوضوح والصراحة منهجاً لها في التعامل مع الدول العربية كافة، وعلى هذا الأساس فقد كانت تتخذ مواقفها السياسية إزاء جميع القضايا في الساحة العربية بكل وضوح، ومن دون مجاملة لأي طرف على حساب ما تراه مناسباً لخدمة القضايا والمصلحة العربية. بل أنها تعتبر أن غياب الثقة بين الأطراف العربية، وعدم الصراحة، وعدم اتخاذ مواقف واضحة من قبل بعض الدول العربية حيال المواقف الخلافية هو السبب الرئيسي لفشل العمل العربي المشترك.

ويعبر عن ذلك السلطان قابوس، في حديث له عن المعوقات التي تواجه العمل العربي، بقوله: "أهم هذه المعوقات، كما قلت من قبل، هي أنه بين العرب من لا يحبذ العمل العربي المشترك، وإذا نظرنا حولنا سوف نفهم من هم هؤلاء الذين لا يحبذون العمل العربي المشترك، ثم كيف يمكن أن يتحقق هذا العمل العربي وهناك العديد من الأسباب، والشعارات، والمزايدات من تقدمية إلى جبهة الرفض، إلى جبهة الصمود، إلى رفض الرفض، وصمود الصمود، إلى آخره؟!... أما الشيء الآخر فهو أن قسماً منا في العالم العربي يريد أن يجاري الكل في وقت واحد، ولا يريد أن يتخذ موقفاً صريحاً، وهذا في اعتقادي عمل هدّام؛ لأنك بذلك تجاري من هو على حق، ومن هو على غير حق، ومن هو على صواب، ومن هو على خطأ، وهذا بكل صراحة هو الهدم لا البناء"(نقلاً عن أبودية،59:1998).

وانطلاقاً من الرؤية التي تبنتها في تعاملاتها مع الأحداث والتطورات والقضايا العربية، وبما يتفق مع مبادئها الأساسية، وينبع من ثوابتها ومرتكزاتها السياسية؛ يمكن تفسير مدى الأثر

الذي يتركه عامل الهويةالعُمانية، والتيتَعُدُّ العروبة أحد أهم مكوناتها الأساسية، إلى جانب منظومة القيم الثقافية والحضارية والتاريخيةالعُمانية، على سياستها الخارجية في الساحة العربية، من خلال التطرق إلى عدد من القضايا، وأهمها:

1. **الموقف من المقاطعة العربية لمصر 1978:** ويمكن اعتباره أحد أهم الأزمات السياسية التي ألقت بظلالها على العالم العربي، واتخذت حيالها سلطنة عُمان موقفاً يختلف عن الموقف الذي تبنته غالبية الدول العربية؛ من منطلق احترام حق أي دولة في اتخاذ الإجراءات التي ترى بأنها الأنسب لتحقيق مصالحها.

فعلى الرغم من قطع معظم الدول العربية علاقاتها مع مصر في عهد الرئيس الراحل أنور السادات، في أعقاب التوقيع على اتفاقية كامب ديفيد في عام 1978، ومعاهدة السلام مع إسرائيل في عام 1979، ونقل مقر جامعة الدول العربية من القاهرة إلى تونس؛ إلا أن سلطنة عُمان رفضت قطع العلاقات مع مصر، وهو ما التزمت به السودان والصومال فقط من الدول العربية إلى جانب السلطنة. وهنا قال المتحدث باسم الخارجيةالعُمانية حينذاك: "معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية يمكن اعتبارها فقط خطوة مبدئية قيد الاختبار من حيث التنفيذ، وينبغي أن يكون هدفها هو تحقيق سلام عادل ودائم وشامل في الشرق الأوسط"(مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية،311:2016).

ويرجع الموقفالعُماني الذي دفعها إلى رفض قرارات مؤتمر القمة العربية المنعقدة في بغداد في نوفمبر 1978، والذي اتخذ قراراً بقطع العلاقات مع مصر وتجميد عضويتها في جامعة الدول العربية، ونقل مقر الجامعة من القاهرة إلى تونس، من منطلق ضرورة احترام حق مصر في اتخاذ الخطوات التي ترى بأنها الأنسب لخدمة مصالحها وتحقيق أهدافها،

وتسهم في الوقت ذاته في إعادة حقوق الشعب الفلسطيني وتحفظ له كرامته. وذلك ما ينسجم مع المبدأ الأساسي الذي تبنته السياسةالعُمانية في رسم علاقاتها الدولية، والذي يقضي بعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى.

وقد عبّر السلطان قابوس، عن موقف السلطنة من الخطوة المصرية، في خطاب له بتاريخ 1979/11/18، عندما قال: "وعلى الرغم من ذلك فإن هذا العام شهد أول خطوة مشجعة على الطريق نحو السلام في الشرق الأوسط، لكن لا يمكن اعتبارها خطوة كافية، فليس السلام وحدة هو المهدد بالخطر، بل إن الخطر يكمن في عدم إصلاح الأخطاء التي ارتكبت بحق الشعب الفلسطيني، وعدم وضع نهاية للآلام والمصائب التي حلت به. وهذه حقيقة يجب أن يعترف بها العالم، وأن يعمل على إيجاد تسوية تعيد للشعب الفلسطيني كامل حقوقه وتحفظ له كرامته. فلا عناد إسرائيل وتصلبها وتحديها لإرادة الأمم المتحدة، ولا الأعمال المؤذية التي يقوم بها أولئك الذي يرون أن من مصلحتهم استمرار هذا الوضع يجب أن تقف في سبيل تحقيق هذا الهدف، ولذا فإن عُمان تعلن بصراحة أنها ستؤيد بقوة أية مبادرة يقوم بها أي زعيم عربي، أو أي زعيم آخر من شأنها أن تؤدي إلى تحقيق هذه الغاية"(وزارة الإعلام، عُمان،128:2015).

واعتبرت السلطنة أن المقاطعة العربية لمصر لا تصب في مصلحة العرب، بل تشكّل عائقاً أمام العمل العربي المشترك، في الوقت الذي يجب على الأمة العربية أن توحد جهودها وتتجاوز الخلافات فيما بينها، في سبيل تحقيق الأهداف العربية المشتركة. وهو ما دعا إليه السلطان قابوس بتاريخ 1978/11/18، عندما قال: "إن وحدة الهدف، والولاء الثابت الذي لا يتزعزع، لقضية كبرى لم يكونا في أي وقت من الأوقات أكثر أهمية مما هما عليه في هذه

الأيام العصيبة، ليس بالنسبة لنا نحنكعُمانيين فحسب، بل بالنسبة للأمة العربية بأسرها، وفي تاريخ هذه الأمة العريق لم تكن أحوج إلى الوحدة أكثر مما هي أحوج إليها اليوم؛ ذلك لأن القضايا الخطيرة التي تواجهنا الآن على المسرح الدولي تحتم على كل واحد منا أن يبذل قصارى جهده من أجل الحفاظ على حرية شعوبنا والدفاع عن ديننا الإسلامي الحنيف(حمودي،392.391:1992).

ويشير السلطان قابوس إلى أن الخلافات بين الدول هي حالة طبيعية، ولكن يجب أن يتم حلها عن طريق الحوار في إطار روح الأخوة بين الدول العربية، عندما قال: "وكما هي الحال بالنسبة لأي أمة؛ فإنه لشيء طبيعي أن تقع خلافات، وستظل تقع خلافات في الآراء ووجهات النظر بين أعضاء أمتنا العربية، ولكل عضو الحق لكي يعبر عن آرائه بحرية كلما نشأت الخلافات، لكن حرية التعبير يجب أن تتسم بروح الأخوة الصادقة والمنزهة عن الحقد والضغينة والتنافس، وأن تكون مقرونة بعزم مشترك صادق لتحقيق الآمال التي نصبو إليها جميعاً، وعلى زعماء عالمنا العربي أن يدركوا حقيقة أن الشعوب العربية لم تعد بعد الآن قادرة على احتمال الانحطاط إلى مستوى التراشق بالتهم، وافتعال الخلافات التافهة فيما بينهم، والتي كانت دائما سببا في تدهور العلاقات بين دولهم، كما في أحوال كثيرة كاد النصر أن يكون حليفنا، لكنه ما لبث أن أفلت من أيدينا ليقع في أيدي أعدائنا بسبب هذه التصرفات والمواقف"(المصدر نفسه،392.391:1992)

ويحذر السلطان قابوس من أن تلك الخلافات لا تصب في صالح الدول العربية، بل أنها تصب في صالح الدول الأخرى التي تجعل من العالم العربي مسرحاً لصراعاتها وتحقيق مصالحها، عندما يقول: "إن السؤال الذي يطرح نفسه، هو ترى من المستفيد من هذه الخلافات

والمنازعات والانشقاقات بين الشقيق وشقيقه؟ وما على المرء إلا أن ينظر حوله ليقف على الجواب، أن المستفيدين هم أولئك الذي يطمحون إلى سيادة العالم، وذلك بجعل عالمنا العربي مسرحاً للصراع السياسي والعسكري لتحقيق مطامحهم"(المصدر نفسه،392.391:1992)

ومن منطلق الإحساس بالمسؤولية الذي يفرضه الانتماء العربي، قادت عُمان خلال المقاطعة العربية لمصر، وتخلي الدول العربية عنها، مما أضعف موقفها التفاوضي مع إسرائيل، عبر قنوات دبلوماسية سرية وعلنية، جهوداً ضخمة واتصالات مكثفة لتحقيق إجماع عربي حول الحل السلمي، وذلك بالتنسيق مع المملكة العربية السعودية عشية الإعداد لمؤتمر فاس 1981، الذي شهد طرح مبادرة الأمير فهد (ولي العهد السعودي آنذاك)، التي جاءت على شكل مشروع سلام عربي قدم للمؤتمر مدعوماً من قبل دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، ويعكس توجهاً يستبعد الحل العسكري من جهة، كما يستبعد صيغة كامب ديفيد من جهة أخرى(الحضرمي والقطاطشة،218:2007).

وعليه؛ نجد أن الموقف الذي اتخذته سلطنة عُمان حيال أزمة قطع العلاقات العربية مع مصر، والمتمثل في رفض مقررات القمة العربية في بغداد، والإبقاء على العلاقاتالعُمانية المصرية، جاءت نتيجة لقناعتها بأن الخلافات بين الدول العربية يجب أن تحل عن طريق الحوار، وأن حالة الخلافات وقطع العلاقات بينها لا تصب في مصلحة القضايا العربية، وهو موقف نابع من الشعور بالمسؤولية اتجاه الأمة العربية، والناتج من الإحساس بالانتماء لها، والذي يشكّل أحد أهم مكونات الهويةالعُمانية. كما أن ذلك الموقف يعبر عن الاستقلالية التي تتميز بها سلطنة عُمان في اتخاذ القرار في المجال السياسي الخارجي، وبما لا يسبب الإيذاء والإضرار بمصلحة أي دولة عربيةانطلاقاً من قيم الهويةالعُمانية.

كما أن الموقف العُماني نابع من إيمان صانع القرار السياسي في سلطنة عُمان بالحق المصري في اتخاذ القرارات التي ترى القاهرة بأنها الأنسب لتحقيق مصالحها، واعتبار قراراتها شأن مصري داخلي، ولا يجوز التدخل في سيادتها الوطنية، وذلك وفقاً لمبدأ أصيل من المبادئ الأساسية التي انتهجتها السياسة الخارجية العُمانية.

2. **الموقف من الحرب العراقية الإيرانية (1980–1988):** وتعد أحد أهم المفاصل الأساسية في التاريخ السياسي على مستوى المنطقة، ولقد كان لها أثر كبيراً على مستوى السياسة العُمانية؛ نظراً للتأثير المباشر لهذه الحرب على منطقة الخليج العربي، وعلى مضيق هرمز الذي تطل عليه السواحل الشمالية للسلطنة، والتي استمرت لثمانية أعوام بدءاً من شهر أيلول/ سبتمبر 1980 وحتى 20 آب/ أغسطس 1988، مما حتم عليها معالجة بالغة الأهمية، تحافظ بها على مصالحها، وتقلل قدر الإمكان من النتائج السلبية التي قد تسببها الحرب عليها.

وتمثلت دقة الموقف العُماني وصعوبته خلال فترة الحرب في بذلها لأقصى درجات الحرص في الحفاظ على سلامة وحرية الملاحة في مضيق هرمز، والتصدي لأية محاولة، من جانب أي طرف، للمساس بالسيادة العُمانية أو بأراضيها ومياهها الإقليمية من ناحية، وفي الحفاظ على استمرار علاقاتها طيبة ووطيدة ومحط ثقة، كما كانت، مع الجار الإيراني الذي تبعد أراضيه عن الأراضي العُمانية بنحو 20 ميلاً بحرياً فقط في بعض مناطق مضيق هرمز من ناحية ثانية، ومراعاة العلاقات الأخوية مع العراق كدولة عربية تربطها بعُمان علاقات تاريخية قديمة، فضلا عن وقوع العراق على الخليج العربي وما يمثله مضيق هرمز بالنسبة للعراق من بوابة وحيدة تربطها ببحار العالم الخارجي(الموافي،2010:288.274).

وإزاء هذه الأزمة، ونظراً لدقة الموقف العُماني وصعوبته؛ فقد اتخذت السلطنة عدة تدابير تهدف من خلالها التوصل إلى إنهاء الحرب أو على أقل تقدير الحد من أضرارها على عُمان والمنطقة، والحيلولة دون تفاقمها لتصل إلى مناطق أخرى، وتتمثل أولى تلك التدابير في اتخاذ موقف الحياد الإيجابي بين طرفي الصراع، وعدم الانحياز إلى أي طرف منهما على حساب الطرف الآخر، وهو موقف تبنته القيادة العُمانية منذ بداية اندلاع الحرب.

وجاء الموقف العُماني منسجماً مع طبيعة العلاقات التاريخية، والمصالح المتبادلة التي تربطها بطرفي الصراع، بالإضافة إلى القرب الجغرافي الذي يفرض نفسه بشكل دائم. ولذلك فإنه في الوقت الذي رفضت فيه السلطنة بحزم أي صورة من صور التجاوز أو الانتهاك الإيراني لمياهها أو أجوائها الإقليمية في مضيق هرمز أو غيره، فإنها وفي الوقت نفسه رفضت السماح للطائرات العراقية بالنزول في أراضيها للتزود بالوقود بعد قيامها بضرب جزيرة خرج الإيرانية، إلى الشرق من مضيق هرمز؛ حتى تتجنب التورط في الحرب بأي شكل من الأشكال. ولم يحل ذلك دون القيام بدور إيجابي ومفيد لكل من العراق وإيران، أفادت كلا الطرفين بأشكال مختلفة، على صعيد نقل وإيضاح وجهات النظر بينهما، وعلى صعيد العلاقات بين كل منهما وأطراف دولية وإقليمية أخرى(الموافي،2010:297.274).

وقد دعت عُمان طرفي الصراع إلى إيقاف الحرب التي لا تخدم مصالح البلدين، وتؤثر على الأمن والاستقرار في المنطقة، كما دعت المجتمع الدولي إلى تحمل مسؤولياته اتجاه الحرب الدائرة في الخليج، والتي تؤثر على الأمن والسلم الدوليين، ويظهر ذلك من خلال الكلمة التي ألقاها السلطان قابوس في افتتاح قمة مجلس التعاون لدول الخليج العربية السادسة، المنعقدة في مسقط عام 1985، حيث قال: "لقد أولى مجلسنا اهتماماً كبيراً بوضع

حد للحرب العراقية الإيرانية، وأبدى رغبة مخلصةً في التقريب بين الطرفين، وبذلت دولنا كل جهد ممكن. وفي الوقت الذي نؤكد على أهمية استمرار المساعي والوساطات الإقليمية والدولية فإننا نناشد قادة البلدين إبداء مرونة تفتح الطريق أمام هذه المساعي الحميدة، كما نهيب بالمجتمع الدولي أن يظهر اهتماماً أكبر بالمساعدة على إيقاف هذه الحرب التي طال أمدها، والتي يهدد استمرارها وتصعيدها مصالح شعوب المنطقة، ويعرض السلام الدولي للخطر. وإننا لنتطلع إلى اليوم الذي يسود فيه الوئام وحسن الجوار بين العراق وإيران، ليشمل الأمن كل ربوع المنطقة ويتاح لشعوبها أن تهنأ بالاستقرار، وتوجه مواردها واهتماماتها لتحقيق ما تصبو إليه من تقدم ازدهار"(وزارة الإعلام، عُمان،182:2015).

ومن منطلق نظرتها المتزنة والواقعية، جاءت الدعوةالعُمانية إلى ضرورة وقف الحرب التي لا تخدم مصالح الطرفين، بل كانت سبباً لويلات عانى منها الشعبان المسلمان، كما أنها تؤثر على سلامة ومصالح دول وشعوب المنطقة بشكل عام، وهو ما أشار إليه السلطان قابوس بقوله: "نحن في هذه المنطقة، يجب أن نكون واقعيين وألا نفعل شيئاً تكون له آثار سلبية علينا في المستقبل، لذلك فأنه يجب أن نسعى لإيقاف هذه الحرب، وللصلح بين طرفيها، كما يجب ألا نميل كل الميل لأي طرف بالنسبة للحرب ذاتها، ولكن يجب أن نساعد الشعب العراقي للخروج من هذه الأزمة، والوصول إلى حل مرضٍ بالنسبة للشعب العراقي، وفي الوقت نفسه، فأنه ينبغي أن نسعى بإقناع جيراننا في إيران بأن ما لهم من حق يمكن أن يتحقق لهم بالطرق المشروعة وبالطرق السلمية، أما ما ليس لهم فيه حق فأنه يجب أن ينظروا اليه بعقلانية وموضوعية، كي نستطيع أن نتجنب ويلات هذه الحرب التي تنصب على الشعبين المسلمين، ويجب أن نساعد الطرفين على إنهائها(صحيفة الأهرام،1985/1/20).

والمتتبع للطريقة التي تعاملت بها السياسية الخارجيةالعُمانية مع حالة الحرب العراقية الإيرانية طيلة فترتها التي استمرت لثماني سنوات، يجد أنها بخلاف بقية دول الخليج وأغلب الدول العربية التي سخرت قدراتها لدعم العراق في الحرب، التزمت بالحياد الإيجابي بين طرفي الصراع، وكانت حريصةً، بما يتوافق مع خصوصيتها التاريخية والجغرافية السياسية، على عدم التورط بأي شكل من الأشكال بالوقوف إلى جانب أي طرف على حساب الطرف الآخر، وسعت إلى بكل إمكانياتها إلى إيجاد أرضية للحوار، عن طريق التقريب بين وجهات نظر الأطراف المتصارعة، ودعت منذ بداية الأزمة إلى إنهاء حالة الحرب، أو التقليل قدر الإمكان من آثارها السلبية على المنطقة والعالم.

وفي هذا الإطار يقول (عبدالعزيز الرواس) مستشار جلالة السلطان للشؤون الثقافية: "نحن تربطنا بالعراق الشقيق أواصر الدم، والقرابة، والجوار، والعقيدة، والمصير المشترك، وتربطنا بإيران وشائج الجوار، والعقيدة، والمصالح المشتركة... وقد درجنا في سياستنا الخارجية على استقراء حقائق التاريخ والجغرافيا... وإذا نظر المرء إلى أية خارطة سيرى أنه تفصلنا عن إيران منطقة مضيق هرمز (25 كيلو متر)... توجهنا يقوم على أساس أن نتصرف بعقلانية لكي نضمن مصالحنا من ناحية، وسيادتنا عليها في الوقت نفسه،وذُشعر العالم الآخر أن مصالحه مصانة ومحترمة وليست مجال شك، وذلك لكي لا نجد أنفسنا أمام مواجهة غير متكافئة... وفي إطار هذا التوجه، كانت نظرة حكومة عُمان أن تسعى لإيجاد حوار بناء مع إيران لتحقيق النهاية العاجلة للحرب، وليس للمزايدة أو لتغيير أي تحالفات... إن المواقف واضحة للعيان وصريحة، والتاريخ الحديث يشهد بهذا الكلام ويعرف مغزاه وتوجهاته"(الموافي،2010:289.274).

ومما تقدم يرى الباحث أن الموقفالعُماني من الحرب العراقية الإيرانية، هو موقفٌ نابعٌ من الإحساس بالمسؤولية اتجاه البلدين الجارين المسلمين، وهو كذلك ينطلق مما تمليه الهوية السياسيةالعُمانية، التي تعتبر الإسلام والعروبة أهم مرتكزاتها الأساسية، كما أن ذلك الموقف متسق كذلك مع المبادئ الأساسية للسياسة الخارجيةالعُمانية، والمتمثلة في عدم الانحياز إلى أي طرف، والدعوة إلى حل الخلافات بين الدول بالطرق السلمية وعبر الحوار.

3. **الموقف من الأزمة السورية (2011_):**وتُعد الأزمة السورية والحرب الدائرة والمستمرة فيها، منذ انطلاق شرارتها الأولى في مارس من عام 2011، إحدى القضايا التي أثرت، وما زالت تؤثر، على الساحتين العربية والدولية، وذلك في إطار الأحداث التي شهدتها الساحة العربية، ضمن ما يسمى بأحداث الربيع العربي، والتي أدت إلى تغيير الأنظمة الحاكمة في عدد من الدول العربية، وانهيار بعضها، وتحويل بعض الدول العربية إلى ما يمكن وصفه بالدول الفاشلة، مثل ليبيا واليمن. وترجع أهمية الأزمة السورية إلى ما لها من تشعبات ومصالح متضاربة للدول المشتركة فيها، أو الداعمة لأحد أطرافها.

وقد اتخذت سلطنة عُمان موقفاً مختلفاً عن الموقف المعلن من قبل دول الخليج الأخرى، وأغلب الدول العربية، إزاء الأزمة السورية؛ عندما رفضت قطع العلاقات مع سوريا، وأبقت على سفارتها مفتوحة في العاصمة السورية دمشق، كما أبدت تحفظها على تعليق عضويتها في جامعة الدول العربية، واعتبرت أن ذلك لا يسهم بأي شكل من الأشكال في حل الأزمة السورية، بقدر ما يسهم في تعقيدها، والحل في سوريا، من وجهة النظرالعُمانية، لا يمكن التوصل إليه إلا من خلال الحوار بين جميع أطراف الأزمة المتصارعة، وفي إطار الحلول السلمية.

ويأتي هذا الموقف الذي تبنته السلطنة على الرغم من أن علاقاتها مع سوريا لم تكن جيدة في أغلب فتراتها، فلم تتبادل الدولتان العلاقات الدبلوماسية إلا في وقت متأخر جداً (في عام 1986)، ويعود ذلك إلى الموقف السوري الذي كان داعماً للجبهة الشعبية لتحرير عُمان والخليج العربي(سعيد،6:2014)، وهي حركة تمرد مسلحة ذات توجهات ماركسية، نشطت في خلال الستينات والسبعينات من القرن الماضي في المناطق الجنوبية من عُمان.

ويمكن فهم الموقف العُماني من الطريقة التي تعاملت بها الجامعة العربية مع الأزمة السورية في إطار الواقعية السياسية التي تبنتها في العديد من القضايا في المنطقة، وقد عبر يوسف بن علوي، الوزير المسؤول عن الشؤون الخارجية في سلطنة عُمان، عن عدم قناعة السلطنة في قرار الجامعة بإرسال مراقبين إلى سوريا من دون التنسيق مع الحكومة السورية، وعدم قناعتها كذلك في قرار تجميد عضوية سوريا في جامعة الدول العربية، وإن عدم اعتراض سلطنة عُمان على هذه القرارات جاء لعدم الرغبة في الاختلاف مع دول توجهات الدول الخليجية الأخرى في الجامعة العربية.

وجاء ذلك في لقاء صحفي لصحيفة الحياة اللندنية مع الوزير يوسف بن علوي، عندما قال: "كان عندنا منظور منذ البداية، ولم يكن أحد وقتذاك يسمع، وتكلمنا بصراحة مع أشقائنا، وقلنا أن الدخول في هذا الوقت لسوريا مكلفٌ جداً، وتقتضي السياسة أن نحقق الكلفة الأقل، ولم ندخل في قضية إرسال المراقبين، وقلنا بصورة واضحة إن هذه ليست الطريقة التي ينبغي أن نتخذها لمساعدة السوريين، هذه الطريقة خطأ،... لأننا وجدنا أن في إرسال المراقبين تجاهلاً كاملاً للدولة في سوريا،... وهذا لا يدخل العقل، فحتى الأمم المتحدة إذا أرادت إرسال قوات حفظ سلام لا بد من أن تتوافق وتتعامل مع الدولة القائمة، ولكن نحن دخلنا من دون أن

ننسق شيئاً مع النظام في سوريا، وهذا لن يحقق شيئاً، وهذا الذي حدث. ومع ذلك قلنا لهم نحن لن نقف معارضين لما تريدون أن تصنعوه في الجامعة العربية، ونحن معكم في قرارتكم تجاه سوريا، ولن نقول لا، ولكننا غير مقتنعين بها. نحن في منظومة مجلس التعاون الخليجي لا يجب ان نختلف في الجامعة العربية، وما حدث كان طريقاً مكلفاً، وما زال مكلفاً "(صحيفة الحياة، لندن،2014/4/21).

كما اعتبرت سلطنة عُمان، على لسان وزيرها المسؤول عن الشؤون الخارجية، أن قرار الجامعة العربية بتعليق عضوية سوريا في المنظمة الإقليمية خاطئ، مشيراً إلى أن السلطنة لم تقطع علاقتها مع سوريا، وفي مقابلة له مع تلفزيون هيئة الإذاعة البريطانية (بي.بي.سي)، بثت بتاريخ 9 نوفمبر 2015، ذكر يوسف بن علوي إن السلطنة سعت منذ فترة طويلة لجمع أطراف الأزمة السورية تحت قبة الجامعة العربية، لكن الأخيرة رفضت، مشيراً إلى أن عُمان لم ولن تتخذ أي موقف سلبي من الحكومة السورية، قائلاً: "من اختار الرئيس بشار الأسد؟ هو الشعب السوري... سوريا بلد عظيم، والشعب السوري أُخرج من المنظومة العربية بسبب سوء تعامل الكثير من العرب مع القضية السورية... أن مواقف السلطنة نابعة من سياستها الخارجية الراسخة، وأن هذا الموقف لا يتبع أحد"(جريدة الرؤية،مسقط،2015/11/10).

وفي سياق الجهود التي بذلتها السلطنة للتقريب بين الفرقاء السوريين، ودعوتها إلى الحوار بينهم، في سبيل إيجاد حل سلمي للأزمة، يأتي استقبال الوزير يوسف بن علوي لرئيس الائتلاف الوطني لقوى المعارضة السورية، خالد خوجة، في 19 أكتوبر2015 في مسقط، وأعقبه لقاء جمعه مع المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة، ستيفان دي مستورا، في

مسقط، فضلاً عن زيارة وزير الخارجية السوري وليد المعلم إلى عُمان في 6 أغسطس 2015(التقرير الاستراتيجي العربي،315:2016). وهي الزيارة الاولى التي يقوم بها الوزير السوري إلى دولة عربية منذ تعليق عضوية سوريا في جامعة الدول العربية في 16 نوفمبر 2011.

وتأتي في الإطار نفسه، الزيارة التي قام بها الوزير يوسف بن علوي إلى دمشق، بتاريخ 26 أكتوبر 2015، ولقاؤه الرئيس السوري بشار الأسد، كأول مسؤول عربي يزور دمشق منذ قطع العلاقات معها من قبل أغلب الدول العربية، وذلك في إشارة إلى معارضة السلطنة لتعليق عضوية سوريا في جامعة الدول العربية، ولم تغلق سفارتها في دمشق، واعتبرت أن استمرار الصراع يصب في مصلحة الجماعات الإرهابية مثل داعش وجبهة النصرة في سوريا، وفي هذا السياق، قالت وكالة الأنباء السورية بعد استقبال الأسد لبن علوي إن الأسد عبر عن ترحيبه بالجهود الصادقة التي تبذلها سلطنة عُمان لمساعدة السوريين في تحقيق تطلعاتهم بما يضع حداً لمعاناتهم مع الإرهاب، ويحفظ سيادة البلاد ووحدة أراضيها، وأشار إلى "أن القضاء على الإرهاب يسهم في نجاح أي مسار سياسي في سوريا"(المصدر نفسه،315:2016).

وقد انطلقت السلطنة في هذا الجانب من رؤيتها إلى أن الحل للأزمة السورية لا بد أن يتم عبر التعامل مع جميع أطراف الأزمة، فلا يمكن التعامل مع أحد تلك الأطراف بمعزل عن الأطراف الاخرى، وهو الحال إذا ما تم قطع العلاقات العربية مع دمشق، وقد عبر الوزير المسؤول عن الشؤون الخارجية في سلطنة عُمان عن موقف السلطنة من الأزمة السورية في لقاء صحفي مع جريدة عُمان بقوله: "إن مسقط تتواصل مع الطرفين، وليست من ثوابتنا

الانحياز لطرف ضد آخر، وفي الوقت نفسه مع الإجماع العربي، ونقف على مسافة واحدة من طرفي الصراع، فالحكومة شرعية وقائمة ويعترف بها العالم، والائتلاف يمثل مطالب شعبية... فالمسألة السورية قضية مهمة وكبيرة، ولا ينبغي أن ننحاز إلى جهة دون جهة أخرى"(جريدة عُمان،مسقط،2015/4/11).

كما لم تدخر مسقط جهداً في المحافل الدولية في طرح رؤيتها لحل الأزمة السورية، ففي كلمتها، التي ألقاها يوسف بن علوي الوزير المسؤول عن الشؤون الخارجية في سلطنة عُمان، أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها السبعين، في سبتمبر 2015، دعت السلطنة سائر الأطراف السورية ودول الجوار الجغرافي إلى دعم مهمة المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة، ستيفان دي مستورا، بما يعيد الأمن والاستقرار إلى هذا البلد العربي، وبما يسهم في القضاء على الإرهاب الذي تمكن من إيجاد موطئ قدم له في سوريا، وجددت سلطنة عُمان التأكيد على موقفها الثابت بإدانة الإرهاب بشتى أشكاله مهما كانت المسببات والدوافع"(مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ،314:2016).

ومما تقدم يظهر أن موقف السلطنة من الأزمة السورية نابع من تمسكها بالمبادئ الأساسية التي بنت عليها سياستها الخارجية، والقائمة على عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، وعدم الانحياز إلى أحد أطراف الأزمة على حساب الطرف الآخر، وضرورة حل المشاكل عن طريق الحوار، وبالطرق السلمية، والسعي قدر الإمكان للمساعدة عبر التقريب بين جميع الأطراف للوصول إلى مرحلة الحوار.

ويرى الباحث أن الموقف الذي اتخذته سلطنة عُمان تجاه القضية السورية مبني على رؤيتها المتزنة والواقعية اتجاه الأزمة، ويتسق مع سمات هويتها السياسية، فرفض السلطنة

قطع العلاقات مع سوريانابعٌ من إحساسها بالمسؤولية اتجاه الدولة والشعب السوري، الذي تشترك معه في ثابتي العروبة والإسلام، اللذين يشكلان أهم مكونات الهويةالعُمانية. كما إن قطع العلاقات لا يصب أبداً في مصلحة إيجاد الحل، بل يعد انحيازاً إلى أحد طرفي الأزمة على حساب الطرف الآخر.

وفي ضوء كل ما تقدم يمكن التوصل إلى خلاصة مفادها، أن السياسية الخارجيةالعُمانية اتخذت من الوضوح والصراحة منهجاً في تعاطيها مع القضايا والأحداث والتطورات على الساحة العربية، كما تبنت مواقف ثابتة تتسم بالواقعية والاتزان إزاء الأزمات العربية، وكانت حريصة على حفظ استقلالية قراراتها السياسية،بعيداً عن التأثير المباشر للأطراف الأخرى عليها، وبناءً على ما يسهم في تحقيق مصلحتها، وبما يخدم الأمن ويحفظ الاستقرار في المنطقة العربية. وكانت مواقفها نابعة من قناعاتها ورؤيتها، ومعتمدة على المبادئ الأساسية التي اختطتها منذ البداية فيما يخص سياستها الخارجية.

وتجدر الإشارة إلى الأهمية البالغة التي توليها السياسةالعُمانية بالعلاقات مع الدول العربية، فمن الملاحظ أن السلطنة ترفض قطع علاقتها مع أي من الدول العربية، فقد احتفظت السلطنة بعلاقتها مع مصر بعد اتفاقية كامب ديفيد 1978، وعارضت قرار الجامعة العربية بمقاطعة مصر، وتكرر الموقف كذلك من العراق بعد غزو الكويت في عام 1990، فقد احتفظت سلطنة عُمان بعلاقتها مع العراق، على الرغم من مشاركتها بالجهد العسكري في إطار قوات درع الجزيرة في حرب تحرير الكويت في عام 1991، وتكرر الموقف كذلك من سوريا فلم تقطع السلطنة العلاقات معها، بل سعت من خلال استمرار العلاقات معها في محاولة إيجاد حل سلمي للأزمة السورية.

ويرى الباحث أن هذه المواقف التي اتبعتها السلطنة على الساحة العربية نابعة في المقام الأول من الإحساس بالمسؤولية اتجاه الدول العربية، وهو ما تفرضه الهويةالعُمانية على سياستها الخارجية، والقائمة على التسامح، والتراضي، والتعاون، ونبذ الخلافات، والابتعاد عن الأحقاد، وهي السمات التي شكلت هوية الشعبالعُماني، والتي انعكست بدورها على صناع القرار في السلطنة، كما أن النزعة إلى الاستقلالية في اتخاذ القرار السياسيالعُماني، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، وعدم الانحياز إلى أحد أطراف الأزمة، تعد من أهم سمات الهوية السياسية لسلطنة عُمان في إطار تعاملها على الصعيد الخارجي.

المبحث الثالث

تأثير عامل الهوية على السياسة الخارجية العُمانية على المستوى الدولي

تُعد الساحة الدولية المسرح الأكبر الذي تؤدي فيه أي دولة لدورها في المنظومة الدولية، والذي يمكن من خلاله الحكم على سياستها الخارجية. والحال لا يختلف مع سلطنة عُمان؛ إذ تُعدُّ سياستها الخارجية في الساحة الدولية امتداداً للسياسة التي تنتهجها على الساحتين الخليجية والعربية.

وتنطلق سلطنة عُمان في تعاملها مع الساحة الدولية من الإحساس بالمسؤولية الذي تفرضه عليها عضويتها في المجتمع الدولي، وتوجب عليها الإسهام في خدمة قضايا السلم والتعاون الدولي. ويشير صانع القرار العُماني (السلطان قابوس) إلى ذلك الإحساس عندما يقول: "إننا جزء من هذا العالم... نتفاعل مع ما يدور حولنا من أحداث بكل الإيجابية والوضوح، ونكرس كل إمكانياتنا للمشاركة الموضوعية والفعالة لخدمة قضايا السلام والتعاون على كافة المستويات الإقليمية والدولية"(حمودي،411:1992).

وبحكم تعامل السلطنة مع المجتمع الدولي من خلال النظرة الواقعية التي تتبناها، والنابعة من قناعتها بالحجم الحقيقي لقدرتها، وذلك انطلاقاً من كونها إحدى دول مايُعرف بالعالم الثالث. وقد عبر السلطان قابوس عن السياسية التي تتمسك بها السلطنة في تفاعلاتها مع معطيات الساحة الدولية، بالدعوة إلى السلام، وعدم الرغبة في التورط بصراعات الدول العظمى، وذلك في خطاب له بتاريخ 1980/11/18، عندما قال: "إننا نعتبر أنفسنا أعضاء في العالم الثالث، ونحن نفخر ونعتز بانتمائنا العربي، وليست لدينا رغبة في توريط أنفسنا في صراعات الدول العظمى، أو خدمة

مصالح الآخرين. كل ما نريده فقط هو أن نُترك وكل بلدان المنطقة في سلام، وأن نلعب دورنا في خدمة قضية السلم العالمي. وهنا لا بد من أن نؤكد للجميع أن رغبتنا في السلام لا تنبثق من شعور بالضعف، نحن إذا تعرضنا إلى أي عدوان فإننا سندافع عن بلدنا بكل قوانا"(وزارة الإعلام، عُمان،136:2015).

وتجدر الإشارة إلى حرص السلطنة على التمسك بالمبادئ الأساسية لسياستها الخارجية، في تعاملها مع الساحة الدولية، ويؤكد ذلك قول السلطان قابوس: "إننا نحرص دائماً على أداء دورنا كاملاً على الساحة الدولية وفقاً لسياستنا التي ننتهجها منذ البداية بكل الإيجابية والوضوح، والتي تقوم على أساس من الإيمان الراسخ بمبادئ التعايش السلمي بين جميع الشعوب، وحسن الجوار بين الدول المتجاورة، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للغير، والاحترام المتبادل لحقوق السيادة الوطنية. إننا نمد يد الصداقة والتعاون إلى جميع الدول التي تلتقي معنا على هذه المبادئ، ونعمل ضمن هذا الإطار على توطيد علاقاتنا المتنامية مع كافة دول المنطقة؛تقديراً منا لأهمية التعاون بينها في كل ما يخدم المصالح الأساسية لجميع شعوبها"(حمودي،411:1992).

كما سعت سلطنة عُمان إلى تبني علاقات الصداقة والتعاون مع دول العالم كافة، باعتبارها علاقات طبيعية يمكن أن تحقق مصالح أي بلد دون الإضرار بمصالح البلد الآخر، وقد عبر السلطان قابوس عن هذا التوجه خلال مؤتمر صحفي له في عام 1985، وذلك بعد إقامة السلطنة علاقات دبلوماسية مع الاتحاد السوفيتي في العام نفسه، عندما أوضح في حينه، أن إقامة العلاقات مع جميع الدول هي من أهم عقائد صانع القرارالعُماني، ولكن تلك الرغبة في إقامة العلاقات ليست على حساب الاستقلالية في اتخاذ القرار السياسي، بل يجب أن تكون على أساس الاحترام المتبادل، عندما قال: "نحن نريد أن نصادق كل شعوب العالم ويكون لنا علاقات معها،

ولكن هناك أسس يجب أن تكون أولاً واضحة لدى من يريد أن يمد يده لنا، وهذه معروفة، وسياسة السلطنة الخارجية تقوم على الاحترام المتبادل وعدم التدخل في الشؤون الداخلية،.. ولا شك أن عُمان دائماً وأبداً تريد أن يكون لها صداقة مع جميع شعوب العالم، وأنا قلت في وقت من الأوقات أنني أريد أن أنظر إلى خارطة العالم ولا أجد بلداً لا تربطه صداقة بعُمان"(مؤتمر صحفي للسلطان قابوس بتاريخ 1985/10/22).

وبلا أدنى شك، فإن هذه الموازنة العُمانية في الوساطة بشأن الأزمات الإقليمية ليست دبلوماسية سهلة؛ إذ تجمع السلطنة بين الأضداد، أو تفاعلات ذات نمطين، وهو ما يشكل نمطاً مختلفاً وسلوكاً متناقضاً مع بعض السياسات الخارجية لدول الجوار الجغرافي المباشر، بما جنّب السلطنة الزج بها في حروب بالوكالة، وابتعدت عن سياسة المحاور والاستقطاب، ونأت بنفسها عن مختلف أشكال المواجهات السياسية والحروب الإعلامية، واحتفظت بهامش واسع من المناورة واللجوء لخيارات متعددة في إقليم يزداد اشتعالاً يوماً بعد آخر، بما جعلها حليفاً وثيقاً للولايات المتحدة وبريطانيا،وعضواً مؤثراً في مجلس التعاون الخليجي، وشريكاً رئيسياً لإيران،ولاعباً محورياً بالنسبة للقوى الأوروبية والدول العربية في جهود الوساطة السرية والعلنية في الإقليم(التقرير الاستراتيجي العربي 2015،2016:310).

وبات من الملاحظ أن سلطنة عُمان استطاعت أن تنجح في إقامة علاقات إيجابية مع دول العالم كافة، وذلك عبر نهج السياسة الهادئة والمتزنة الذي اتبعته خلال السنوات الماضية. مما أكسبها ثقة واحترام جميع دول العالم، تلك الثقة هي التي مكنت عُمان من لعب دور الوسيط النزيه والمقبول من قبل جميع الأطراف في العديد من الصراعات والأزمات الإقليمية، وشريكاً مهماً في التصدي لآفة الإرهاب.

1- **الموقف من الملف النووي الإيراني:** ولعل من أبرز الأمثلة على الدورالعُماني في القضايا الإقليمية والدولية هو الدور الذي لعبته السلطنة في الوساطة والتقريب بين القوى الغربية وإيران، والذي أدى في النهاية إلى التوصل للاتفاق النووي بين الدول دائمة العضوية وألمانيا أو ما يعرف بـ(5+1) من جهة وإيران من جهة أخرى، وهو الاتفاق التاريخي الذي أبعد شبح الحرب عن المنطقة. فقد نجحت السلطنة في وضع اللبنة الأولى للاتفاق التاريخي بين الجمهورية الإسلامية الإيرانية والقوى العظمى حول الملف النووي الإيراني من خلال إعادة الحوار بين الأطراف، وساهمت في تقريب وجهات النظر بين الجانبين؛ حيث استضافت في 9 نوفمبر 2014 جولة مفاوضات بين دول (5+1) وإيران، وقامت بجهود الوساطة لإنهاء الخلافات.

وقد تميز تعاطي مسقط مع ملف المفاوضات بالحرص الشديد، وذلك ما بدا واضحاً في القدر الكبير من السرية والكتمان الذي رافق مراحل المفاوضات التي رعتها عُمان بين الولايات المتحدة الأمريكية وجمهورية إيران الإسلامية. فمنذ فرض الحصار الاقتصادي على إيران في عام 2006 بسبب برنامجها النووي كانت مسقط تقوم بدور الوسيط بين إيران والغرب، واستضافت اجتماعات سرية بين دبلوماسيين وقادة أمنيين من كلا الطرفين منذ 2011 في محاولة للوصول إلى أرضية مشتركة، إلى أن تكللت جهودها بالنجاح في نوفمبر 2013، من خلال التوصل إلى اتفاق جنيف بين إيران ودول (5+1)، ثم كانت جولة المفاوضات في مسقط في نوفمبر 2014، التي أفضت إلى اتفاق الإطار الذي وقعه الطرفان في لوزان السويسرية في إبريل 2015، تمهيداً للاتفاق النهائي الذي أبرم في يوليو 2015(البلوشي،60:2016). وأشار وزير الخارجية الأمريكي السابق (جون كيري) إلى

تلك الجهود التي بذلتها السلطنة في الملف النووي الإيراني، في مقال له في صحيفة بوسطن غلوب، حيث قال: "لقد شاركت في الجهود الرامية إلى كبح جماح البرنامج النووي الإيراني، فحينما كنت رئيساً للجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ، قمت برحلة هادئة إلى عُمان في العام 2011 لإبلاغ الحكومة هناك بأن حكومة أوباما قد تكون مستعدة لفتح حوار حول القضية النووية... إن تلك الزيارة قد فتحت الباب لمحادثات مباشرة بين البلدين، وبعد ذلك أدت إلى مفاوضات رسمية متعددة الأطراف"(المصدر نفسه،62:2016).

ففي إطار قضية الملف النووي الإيراني، التي تعتبر حساسة بالنسبة لدول مجلس التعاون الخليجي، بحكم قربها من إيران والعلاقة المعقدة تاريخياً والهواجس الأمنية المتعلقة بالاستقرار، اتسم الموقفالعُماني ومنذ البدء بالموضوعية في التركيز على إبقاء أبواب المفاوضات مفتوحة بين أطراف المحادثات، باعتبار أن الحوار المباشر هو أفضل السبل للتوصل إلى توافق مناسب حول القضايا الشائكة. وفي الوقت نفسه استمرت السلطنة في الدعوة إلى إخلاء منطقة الشرق الأوسط من أسلحة الدمار الشامل، بحكم مبدئها الذي يهدف إلى السلام الشامل وتحقق عالم خالٍ من الحروب(البليك،96:2015).

وبلا شك فإن النجاحالعُماني في هذه الوساطة يعود في المقام الأول إلى الثقة التي تحظى بها السلطنة من قبل جميع الأطراف، باعتبارها طرفاً نزيهاً تربطه علاقات جيدة واحترام متبادل مع جميع أطراف الأزمة، ولعل هذه الثقة التي كسبتها السلطنة تعود في الأساس إلى الاستقلالية في اتخاذ قرارتها السياسية. ففي الوقت الذي ترتبط السلطنة بعلاقات وثيقة مع الولايات المتحدة الأمريكية والدول الغربية، فإن علاقاتها مع إيران تعتبر علاقات جوار طيبة قائمة على الاحترام المتبادل، وهو ما يظهر في مجالات التعاون العديدة بين البلدين. حتى أن

مسقط رفضت أن تكون شريكاً في العقوبات المفروضة عليها، وقد عبر عن ذلك وزير الإعلام العُماني الأسبق، عبدالعزيز الرواس، بقوله: إن بلاده لن تنضم إلى أية إجراءات ضد إيران، لأنها لا تراهن على علاقاتها مع جيرانها. وأوضح أن علاقات السلطنة مع إيران تقوم على أساس حسن الجوار، وألمح إلى أن بلاده لن تشترك في الحظر الأمريكي على إيران(ثابت،241:2007). ويتفهم الطرفان (الأمريكي والإيراني) الموقفالعُماني نظراً للثقة التي تحظى بها من قبلهما.

وهنا لا بد من الإشارة إلى أن الموقفالعُماني من الأزمة الإيرانية، ومن العلاقات مع إيران بشكل عام، محل خلاف في التوجهات مع الدول الخليجية الأخرى، ويعود هذا الخلاف في نظرة تلك الدول التي ترى في إيران خطراً يهدد الأمن في المنطقة، ويجب التعامل معها على هذا الأساس، بينما تتبنى السلطنة بدلاً من ذلك الواقعية السياسية، والتي تحتم التعامل مع إيران باعتبارها دولة جارة وتربطها بالسلطنة علاقات تاريخية، وبالتالي فليس من الحكمة معاداتها. كما أن التوصل إلى اتفاق نووي بين إيران والغرب سوف يكون في مصلحة العالم بشكل عام ومنطقة الخليج بشكل خاص؛ لأنه سيقضي على شبح الحرب التي سوف تكون نتائجها قاسية على الجميع، كما أنه، وفي الوقت نفسه، سوف ينهي أية أطماع إيرانية محتملة لامتلاك اسلحة نووية في ظل الرقابة من قبل المنظمات الدولية، التي ستفرض بمقتضى الاتفاق، على برنامجها النووي.

وقد عبر يوسف بن علوي عن تفهم السلطنة لتحفظ دول الخليج على الاتفاق النووي الإيراني، وخاصة المملكة العربية السعودية، باعتبار هذا الاختلاف، من وجهة النظرالعُمانية، يقتصر على الطريقة التي يتم عبرها معالجة الأزمة، بينما هناك اتفاق على الهدف المتمثل في

حفظ الاستقرار والأمن في منطقة الخليج، عندما قال في لقاء صحفي لصحفية الوطن القطرية: "نحن نعلم أن الإخوان في الرياض، في إطار الخلافات التي بينهم وبين طهران، عندهم بعض التحفظات، ونحن نقدر ذلك، وهم كما نعلم حريصون على الاستقرار في منطقة الخليج،... ولكن ليس بالضرورة أن يكون هناك تطابق في سياستنا داخل مجلس التعاون، وربما تكون مصالح إخواننا الآخرين مع إيران أكثر من مصالحنا نحن معهم، ولكننا نؤمن إيماناً راسخاً بوجوب تحقيق الاستقرار، وليس أكثر، لأن أي شيء عكس تحقيق ذلك الاستقرار، فكلنا في الخليج سوف نخسر"(جريدة الوطن،الدوحة،2014/2/2).

ومما تقدم؛ يمكن القول أن تعامل السلطنة مع أزمة الملف النووي الإيراني جاء نتيجة لتبنيها رؤية خاصة بها للحل، بما ينسجم مع هويتها السياسية، ويتسق مع المبادئ الأساسية لسياستها الخارجية، وتهدف من خلالها إلى إنهاء حالة التصعيد بين الأطراف، وإبعاد شبح الحرب عن المنطقة، الوصول إلى حالة الاستقرار التي تخدم مصالح المنطقة بشكل عام، والمصالح العُمانية في المقام الأول.

2- **الموقف من قضية الإرهاب:** تُعد سلطنة عُمان من الدول التي وضعت التصدي للإرهاب في أعلى سلم أولوياتها، باعتباره ظاهرة عالمية، وآفة تهدد الأمن والسلم الدوليين، وتضر بمصالح جميع الدول على الساحة الدولية، وجاء هذا الموقف العُماني الرافض حيال جميع أشكال الإرهاب، مهما كانت مصادره، أو الأفكار التي ينطلق منها، أو الأهداف التي يسعى لتحقيقها، وقد عبّر عن هذا الموقف يوسف بن علوي خلال كلمة السلطنة أمام الدورة (72) للجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ 2017/9/24 عندما قال: "تدين بلادي الإرهاب بكافة أشكاله وأصنافه، ومهما كانت مبرراته؛ وذلك التزاماً منها بأهداف وميثاق الأمم المتحدة الذي ينص

على صيانة السلم والأمن الدوليين، كما تؤكد بلادي دعمها وتأييدها لسائر الجهود الرامية للقضاء على هذه الآفة، ومكافحتها باتخاذ التدابير المناسبة، مستندة في ذلك على ما أكدت عليه القرارات والمعاهدات والاتفاقيات العربية والإسلامية والدولية ذات الصلة" (الموقع الرسمي لوزارة الخارجيةالعُمانية على شبكة المعلومات العالمية: www.mofa.gov.om)

كما ترفض السلطنة، انطلاقاً من هويتها الإسلامية، أن يتم إلصاق تهمة الإرهاب بالدين الإسلامي، وذلك من خلال الفهمالعُماني العميق للقيم الأصيلة للدين الإسلامي، الذي يدعو إلى التسامح وتقبل الآخر. ومن هذا المنطلق فقد جانبالعُمانيون الفهم المتشدد للإسلام حيث يتم استغلاله كوسيلة للتحزب والتشدد أو الغلو والتطرف، وذلك على قدر رفضهم لذلك المنطلق في فهم الدين الإسلامي، والتعصب لمذهب أو طائفة أو حزب. وفي هذا السياق يقول السلطان قابوس، وربما كان ذلك منذ وقت مبكر على ظهور موجة التطرف والغلو في وقتنا الحاضر، بتاريخ 1994/11/18: "إن التطرف مهما كانت مسمياته، والتعصب مهما كانت أشكاله، والتحزب مهما كانت دوافعه ومنطلقاته، نباتات كريهة سامة، ترفضها التربة العُمانية الطيبة التي لا تنبت إلا طيباً، ولا تقبل أن تلقى فيها بذور الفرقة والشقاق ... إن التزمت في الفهم الديني لا يؤدي إلا إلى تخلف المسلمين، وشيوع العنف وعدم التسامح في مجتمعاتهم، وهو في حقيقة الأمر بعيد عن فكر الإسلام الذي يرفض الغلو، وينهى عن التشدد؛ لأن الدين يسر، ويحب اليسر في كل الأمور. وصدق الرسول عليه الصلاة والسلام إذ يقول:(إن الدين يسر، ولن يشاد الدين أحد إلا غلبه)، وليس بعد حديث الرسول من مقال"(وزارة الإعلام، عُمان،2010:330–331).

وجدير بالذكر أن السلطنة،نتيجةً للفهم السليم لتعاليم الدين الإسلامي السمح المترسخ في الثقافة والهويةالعُمانية، لم تشهد أي حادث إرهابي عكر صفو الأمن والتسامح الذي اتصف به المجتمعالعُماني تاريخياً. وهو الأمر الذي أدى إلى نجاح سلطنة عُمان وللسنة الثالثة على التوالي (2016،2015،2014) في الحصول على النقطة صفر في قائمة الدول الأقل تعرضاً للإرهاب، وفقاً لمؤشر الإرهاب العالمي الذي يصدره معهد الاقتصاد والسلام الذي يتخذ من مدينة سدني الاسترالية مقراً له(صحيفة الوطن العُمانية، مسقط، 2016/11/21).

وفي السياق ذاته يمكن فهم عدم وجود أي عنصر عُماني ضمن صفوف التنظيمات الإرهابية الجهادية المنتشرة، مثل تنظيم ما يسمى بالدولة الإسلامية، أو جبهة النصرة، أو التنظيمات الإرهابية الأخرى، الأمر الذي يختلف عن بعض دول الخليج الأخرى، وتحديداً السعودية وبدرجة أقل كل من الكويت والبحرين فيما يخص تصدير المقاتلين المجاهدين، وهو ما يشير إليه المركز الدولي لمكافحة التطرف(صحيفة الأهرام، القاهرة، 2015/12/29).

ويمكن فهم الموقف الرسميالعُماني من نبذ الإرهاب، والسعي إلى مكافحته؛ انطلاقاً من سمات الشخصيةالعُمانية المتسامحة تاريخياً والمتقبلة والمتعايشة مع الآخر، وهو الأمر الذي يمكن إرجاعه إلى تأثير منظومة القيم الدينية، والثقافية، والحضارية، والتاريخية، المؤسسة للهويةالعُمانية على السلوك السياسي الذي تنتهجه السياسةالعُمانية اتجاه قضايا الإرهاب ورفض إلصاق هذه التهمة بالدين الإسلامي. وهو الأمر الذي يشير إليه السلطان قابوس في خطاب له بمناسبة الانعقاد السنوي لمجلس عُمان في عام 2011 عندما يقول: "لقد فطرنا في هذا البلد، ولله المنة والحمد، على السماحة، وحسن المعاملة، ونبذ الأحقاد، ودرء الفتن،

والتمسك بالأعراف والقيم القائمة على الإخاء، والتعاون، والمحبة بين الجميع. وإننا نؤكد على ضرورة غرس هذه السجايا الحميدة والقيم الرفيعة في نفوس النشء منذ نعومة أظفارهم في البيت، والمدرسة، والمسجد، والنادي وغيرها من محاضن التربية والتثقيف لتكون لهم سياجاً يحميهم من التردي في مهاوي الأفكار الدخيلة، التي تدعو إلى العنف، والتشدد، والكراهية، والتعصب، والاستبداد بالرأي، وعدم قبول الآخر، وغيرها من الأفكار والآراء المتطرفة التي تؤدي إلى تمزيق المجتمع، واستنزاف قواه الحيوية، وإيراده موارد الهلاك والدمار والعياذ بالله"(الموقع الرسمي لوزارة الخارجية العُمانية على شبكة المعلومات العالمية: www.mofa.gov.om)

ومما تقدم يمكن القول بأن سلطنة عُمان خلال تعاملها مع الدول الأعضاء في المجتمع الدولي، وفي تعاطيها مع الأزمات والقضايا على الساحة الدولية تتسم بالواقعية والاتزان والابتعاد عن ردود الفعل، وتتميز بالاستقلالية في اتخاذ قرارها السياسي بما يتوافق مع قناعاتها ورؤيتها الخاصة للحل، وهو ما يمكن ملاحظتهظاهراً خلال تعاطيها مع أزمة الملف النووي الإيراني، وهو الموقف الذي تميز بقدر كبير من الوضوح والصراحة، فقد عبرت عن موقفها دون أن تجامل أي طرف على حساب الطرف الآخر، وحافظت، وفي الوقت نفسه، على العلاقات التي بجميع أطراف الأزمة، وهو مايُعد أمراً على قدر كبير من الصعوبة، وخاصة في مثل أزمة الملف النووي الإيراني، التيتُعد ذات تشعبات وتعقيدات عديدة. كما يمكن كذلك ملاحظة تأثير عامل الهوية على سلوكها السياسي الخارجي من خلال رفضها القاطع لأشكال الإرهاب كافة وصوره التي تعد ذات أبعاد دولية، وذلكوفقاً لفهمها الخاص حيال هذه الظاهرة.

وفي نهاية الفصل يمكن الإشارة إلى عدد من الملاحظات، أهمها أن سلطنة عُمان كانت حريصة على الاحتفاظ بعلاقاتها مع جميع الأطراف خلال الأزمات المختلفة ولم تقطع علاقاتها مع أي دولة، فقد حافظت على علاقاتها مع كل من العراق وإيران خلال الحرب بينهما، في الوقت الذي قطعت فيه أغلب الدول العربية علاقاتها مع إيران، كما حافظت عُمان على علاقاتها مع العراق أثناء احتلال الكويت، في حين أن جميع دول الخليج قطعت العلاقات معه أثناء الأزمة، وحافظت كذلك على علاقاتها مع جميع أطراف الأزمة اليمنية، ولم تنقل سفارتها من صنعاء أسوة ببقية الدول الخليجية، وحافظت على علاقتها مع مصر ولم تقاطعها خلال المقاطعة العربية لمصر بعد اتفاقية كامب ديفيد، وحافظت كذلك على علاقتها مع سوريا ولم تقطع علاقتها معها، وظلت السفارةالعُمانية مفتوحة في دمشق على الرغم من أن أغلب الدول العربية قطعت العلاقات معها. وهو ما يشير إلى أن سلطنة عُمان لا تؤمن بمبدأ قطع العلاقات لأنه لا يتوافق مع مبدأ الحياد الإيجابي الذي تتبناه.

كمايُلاحظ الالتزامالعُماني بالحياد الإيجابي خلال الأزمات التي شهدتها مختلف الساحات الخليجية والعربية والدولية، وعدم الانحياز خلال تلك الأزمات أو الصراعات إلى أي طرف على حساب الطرف الآخر، والبعد عن الاستقطاب السياسي، ورفض الانجرار إلى سياسة المحاور، فلم تنحز السلطنة إلى أي من طرفي الحرب العراقية الإيرانية، وحافظت على الحياد خلال الأزمة اليمنية ولم تشارك فيما يسمى بعاصفة الحزم، واستمرت في التمسك بمبدأ الحياد أثناء الأزمة السورية، كما لم تنحز إلى أي طرف في الأزمة النووية الإيرانية. وهو ما مكنها من القيام بدور الوسيط وتقريب وجهات نظر بين الأطراف المتصارعة خلال الأزمات.

ويُلاحظ أيضاً عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، وهو ما ظهر جلياً في الرفض العُماني للإجراءات التي اتخذتها الجامعة العربية بحق مصر بعد اتفاقية كامب ديفيد، باعتبار أن الاتفاقية شأن مصري في المقام الأول، ولأي دولة الحق في اتخاذ ما تراه مناسباً لتحقيق مصالحها، كما رفضت التدخل العسكري في الشأن اليمني، واعتبرت أن ما يحصل في اليمن حرباً داخلية بين مكوناته، ولا يحق لأي دولة التدخل في الشأن اليمني الداخلي إلا بما يساعد في إيجاد الحل، ومن المنطلق ذاته جاء موقف السلطنة بعدم التدخل في الشأن السوري خلال أحداث الأزمة السورية. الأمر الذي ترافق مع الحرص العُماني على الدعوة إلى الحوار بين جميع الأطراف وإيجاد الحلول عبر الطرق السلمية لجميع المشاكل، وتجددت هذه الدعوات العُمانية في جميع الأزمات التي شهدتها المنطقة.

وهكذا ظلت سلطنة عُمان وسيطاً مرناً قادراً على الحوار مع جميع الأطراف في مختلف الأزمات، لا يبني تحالفات مع طرف ضد طرف آخر أو على حسابه. ولم تندفع السياسة العُمانية في أي اتجاه خلال حروب الخليج المتعاقبة بل عملت على اغتنام علاقاتها مع كل أطراف النزاع (العراق، ودول الخليج، وإيران، والولايات المتحدة الامريكية)، للاحتفاظ بمخرج يمكن أن تمر به تفاعلات المنطقة، إن هي اتجهت نحو الحلول السلمية، او بالأحرى الوصول إلى صيغة تصفير المشكلات (Zero-Problems)، وعدم تفضيل الحلول الرامية إلى تفاقم الأزمات عبر قطع العلاقات، أو سحب السفراء، أو توجيه المعارضة الداخلية، أو تسليح جماعات العنف وتمويل الإرهاب، بل يتم احتواء الخلافات مهما بلغت حدتها، وتصبح السلطنة نقطة التقاء وبوابة مفتوحة لكل أطراف الصراع(التقرير الاستراتيجي العربي2015،2016:312).

ومما تقدم يمكن التوصل إلى خلاصة مفادها أن السلوك السياسي الذي تتبعه سلطنة عُمان في مجالها الخارجي، وعلى الساحات المختلفة الخليجية والعربية والدولية، تميز بعدد من السمات، أهمها: الثبات والتمسك بالمبادئ التي رسمتها القيادةالعُمانية كمنهج يحكم علاقاتها الخارجية، وتبني الواقعية السياسية التي توزان بعقلانية بين المكاسب المرجوة والخسائر التي يجب تجنبها، والاستقلالية في اتخاذ القرار السياسي ورفض الإملاءات والتبعية لأي طرف كان، والوضوح والصراحة في التعبير عن رؤيتها حيال القضايا التي تهمها أو تكون جزءاً منها، وتحرص على الابتعاد عن سياسة المحاور.

ويرى الباحث أن للهويةالعُمانية أثراً بالغاً لا يمكن تجاهله في تشكيل ملامح سياستها الخارجية، وهو ما يمكن ملاحظته من خلال الأثر الذي تتركه سمات الشخصيةالعُمانية على النهج الذي تتبعه السلطنة في علاقاتها الخارجية، والنابع من ثقافتها الإسلامية والعربية التي تقوم على التسامح والحكمة والتدبر، وفي الحقيقة يمكن اعتبار العلاقة بين السياسة الخارجية لسلطنة عُمان والهويةالعُمانية علاقة تبادلية، يؤثر كل منهما على الآخر ويترك أثره عليه.

الفصل السادس

الخاتمة والنتائج والتوصيات

أولاً : الخاتمة

برز عامل الهوية منذ تسعينيات القرن الماضي كأحد العوامل المهمة، إلى جانب العوامل المادية الأخرى، كالعامل الجغرافي والديمغرافي والقوة العسكرية والاقتصادية، في تفسير السلوك السياسي الخارجي للدول، وذلك نظراً لما للهوية من أثر في توجيه السياسة الخارجية للدولة، وفي بناء علاقاتها مع الدول الأخرى على الساحة الدولية. فتلك العلاقات قد تقوم على أساس فهم الصفات المميزة للذات في مواجهة الآخر، وبالتالي فإنها تؤثر على نمط رؤية الآخر، باعتباره صديقاً، أو عدواً، أو منافساً على الساحة الدولية، بناء على الهوية التي ينتمي إليها كلا الطرفين. فكما أن الهوية قد تكون عاملاً دافعاً للسلوك الخارجي للدولة إلى التقارب أو التعاون مع الدول الأخرى التي تشترك معها في الهوية نفسها؛ فإنها في الوقت ذاته قد تكون سبباً في نشوء حالة من السلوك التنافسي، كما قد تكون وراء السلوك العدائي التصارعي بين الدول التي تنتمي إلى هويات متصارعة.

وسعت هذه الدراسة للتثبت من صحة الفرضية التي انطلقت منها، والتي تقوم على أن العوامل التي أسهمت في تشّكيل هوية سلطنة عُمان لها تأثير واضح في صياغة أنماط سلوكها السياسي الخارجي، على المستويين الإقليمي والدولي، وقد توصلت، من خلال فصولها السابقة، إلى إثبات صحة تلك الفرضية، ومفادها أن سلطنة عُمان من الدول التي تشكّل الهوية أحد العوامل

المؤثرة في توجيه سلوكها السياسي الخارجي. وبلا شك، فإن فهم السياسة الخارجية لسلطنة عُمان دون التطرق إلى دراسة هويتها الوطنية ينطوي على قدر كبير من الصعوبة.

فالهويةالعُمانية هي ذلك المركب المتميز، الذي هو محصلة عملية تفاعل دقيقة بين مكونات عديدة مادية ومعنوية، أسهمت كل منها، وبدرجات متفاوتة، في صياغة ملامح الهوية العُمانية. وتتمثل أهم تلك المكونات في أبعاد ثلاثة أساسية: أولاً، البعد المكاني والمتمثل في الموقع الجغرافي لسلطنة عُمان. ثانياً، البعد الزماني، والمتمثل في المكون التاريخي الذي تشكلت عبره ملامح الهويةالعُمانية. ثالثاً، البعد الثقافي والذي يشمل الاعتزاز بالانتماء العربي، وبالدين الإسلامي، والتراثالعُماني، ومنظومة القيم والأعراف والعادات والتقاليد.

ويمكن تلمس الأثر الذي يتركه عامل الهوية على السياسةالعُمانية في مجموعة الثوابت والمرتكزات التي تعتمد عليها في سياستها الخارجية، وتحرص على التمسك بها. وبناءً على هذه الثوابت، النابعة في الأساس من مكونات الهويةالعُمانية، فقد تبنت السلطنة عدداً من المبادئ الأساسية كخطوط عريضة تسير عليها في سياستها الخارجية، والتي يمكن بدورها أنتُعد سمات رئيسية للهوية السياسيةالعُمانية، وتتمثل في حسن الجوار، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، ورفض التدخل في الشأنالعُماني، وعدم الانحياز خلال الأزمات إلى أي طرف على حساب الطرف الآخر، والابتعاد عن سياسة المحاور، والدعوة إلى حل الخلافات بين الدول عبر الحوار وبالطرق السلمية.

كما يمكن تلمس أثر عامل الهوية كذلك في منظومة صنع السياسية الخارجيةالعُمانية، التيتُعد نتاجاً لتجربة عُمانية خاصة تراكمت عبر الزمن في مجال السياسة الخارجية والعلاقات الدولية. ويبقى عامل شخصية القائد السياسي، المتمثل في السلطان قابوس، الأكثر تأثيراً في تلك

المنظومة، فالسياسة الخارجيةالعُمانية، وفي العديد من المناسبات والمواقف التي تناولتها الدراسة، تنسجم مع التركيب الشخصي لصانع القرار السياسي، فصفاته الشخصية، وتنشئته الاجتماعية والسياسية، والمستمدة من ثقافة المجتمعالعُماني، وعاداته وتقاليده في الحكمة، والتدبر، والتبصر، والتعاون، والتسامح، والتوازن في التعامل مع الغير، بالإضافة إلى عقائده في بيئة العمل السياسي في المجال الخارجي، كلها أسهمت، وما تزال تسهم، بشكل كبير في توجيه السياسة الخارجية لسلطنة عُمان، وهو الأمر الذي يؤكد على الدور الذي تلعبه الهوية في التأثير على السياسة الخارجيةالعُمانية، فالهوية الخاصة بالقائد السياسي (السلطان قابوس) هي في الأساس مستندة إلى الهويةالعُمانية بشكل عام.

ويظهر ذلك الأثر الذي يتركه عامل الهوية على السياسة الخارجية لسلطنة عُمان من خلال المواقف التي اتبعتها السياسة الخارجيةالعُمانية في تعاطيها مع الأحداث والتطورات والأزمات على مختلف ساحات السياسة الخارجيةالعُمانية (الخليجية، والإقليمية، والدولية)، والتي كانت في كثير من الأحيان مواقف مختلفة عن المواقف التي اتخذتها أغلب الدول الخليجية والعربية الأخرى. فالسلوك السياسي الذي تتبعه سلطنة عُمان في مجالها الخارجي، والذي يتميز بعدد من السمات الخاصة، يعتمد في الأساس على الثوابت السياسية النابعة من مكونات الهويةالعُمانية، وينسجم مع السمات الخاصة بالهوية والشخصيةالعُمانية.

إلا أن عامل الهوية، رغم أهميته في تحديد ملامح السلوك السياسي الخارجي لسلطنة عُمان، لا يسقط أهمية العوامل الأخرى التي سبقت الإشارة إليها، ومع ذلك، تبقى هوية الدولة، والتوصيف الذي حددته الدراسة، هي المعيار الذي يبرز شخصية الدولة بما يميزها عن باقي الدول الأخرى، والتي تتميز هي أيضاً عن غيرها في المحيط الإقليمي والدولي، من خلال الهوية التي

تختص بها. وربما مثل هذا العامل، عامل الهوية، هي الحلقة التي لم يسلط عليها الضوء في الدراسات السابقة التي تناولت السياسةالعُمانية، أو حاولت تفسير السلوك السياسي الذي تتبعه على الساحات الإقليمية والدولية، مما شجع الباحث على دراستها.

ثانياً: النتائج

توصلت الدراسة، ومن خلال الفرضية التي اعتمدتها، إلى النتائج التالية:

- إن عامل الهوية، على الرغم من أهميته، إلا أن تأثيره على السياسة الخارجية للدولة، قد يزيد أو يقل بحسب الحالة السياسية، ومدى الأثر الذي يتركه على القائد السياسي ودوائر صنع القرار السياسي، وفي بعض الحالات تكون الهوية هي العامل الأكثر تأثيراً في توجيه السياسة الخارجية حيال قضايا معينة.
- للهوية تأثير كبير على منظومة القيم الثقافية والفكرية التي يتبناها القائد السياسي، بكل ما تحمله من خصائص وسمات تميز الذات عن الآخر، ما ينعكس على السلوك السياسي الخارجي للدولة التي يترأسها هذا القائد السياسي أو ذاك.
- الهويةالعُمانية هي ذلك العامل المركب الناتج من عملية التفاعل بين عدد من المكونات الجغرافية، والتاريخية، والعادات والتقاليد، إضافة إلى منظومة القيم الفكرية والعقائدية التي يحمله القائد السياسي، والتي تندرج تحت المكونات الثلاثة الرئيسة وهي: المكون الجغرافي، والمكون التاريخي، والمكون الثقافي. ويمكن القول أن طبيعة الشخصية الوطنية للشعبالعُماني تشكل إحدى سمات السلوك السياسي الخارجي لسلطنة عُمان.
- من خلال دراسة الباحث للسياسة الخارجيةالعُمانية، وجد أنها تنطلق في تفاعلاتها وعلاقاتها الدولية من مجموعة ثوابت ومرتكزات نابعة من مكونات هويتها الوطنية. والتي

تحددت على ضوئها المبادئ الأساسية للسياسة الخارجيةالعُمانية، والتي يمكن اعتبارها بمثابة السمات المميزة لهويتها السياسية.

- على الرغم من الصعوبة في تحقيق المصالح التي تواجهها، في أغلب الاحيان، الدول التي تسعى للتحرك ضمن ثوابت محددة في السياسة الخارجية؛ إلا أن سلطنة عُمان استطاعت، عبر توازن دقيق، أن توفّق بين الحفاظ على قدر من المصالح، وعدم التفريط في ثوابتها السياسية.
- منظومة صنع السياسية الخارجية في سلطنة عُمان هي نتاج لتجربة عُمانية خالصة تراكمت عبر الزمن، وتعبر عن الخصوصيةالعُمانية في مجال صنع السياسة الخارجية والعلاقات الدولية. ويُعد عامل الشخصية للقائد السياسي، المتمثل في السلطان قابوس، الأكثر تأثيراً في تلك المنظومة. فالصفات الشخصية للسلطان قابوس، وتنشئته الاجتماعية والسياسية، بالإضافة إلى عقائده في بيئة العمل في مجال السياسية الخارجية، تسهم بشكل كبير توجيه السياسة الخارجيةالعُمانية.
- الموضوعات التي تمت معالجتها تظهر بشكل واضح تبني سلطنة عُمان مبدأ الواقعية السياسية في تعاملها مع الاحداث والوقائع الإقليمية والدولية، كما تحرص على الاحتفاظ بدرجة كبيرة من الاستقلالية في اتخذا قرارها السياسي، وترفض الانجرار إلى سياسة المحاور أو الانحياز إلى طرف على حساب الطرف آخر. وهو ما يمثل السلوك الذي تتبعه سلطنة عُمان في مجال سياستها الخارجية، على الساحات المختلفة (الخليجية، والعربية، والدولية)، المتميز بعدد من السمات التي تعبر عن الخصوصيةالعُمانية، وعن هويتها السياسية.

ثالثاً: التوصيات

في ضوء النتائج التي توصلت لها الدراسة، فإنها توصي بما يلي:

- ضرورة الالتفات، من قبل الباحثين والمهتمين بالسياسةالعُمانية، إلى دراسة خصوصية الهويةالعُمانية عند التطرق إلى المواقف السياسية التي اتخذتها السلطنة في العديد من المناسبات على الساحة الخليجية، والعربية، والدولية، من أجل التوصل إلى فهم سليم لسلوك وتوجهات السياسية الخارجيةالعُمانية.
- إجراء الدراسات التي تتناول تأثير عامل الهوية على السياسة الخارجية للدول العربية الأخرى، لمحاولة فهم سياسات تلك الدول من زاوية جديدة.
- يتمنى الباحث على المؤسسات الرسمية في سلطنة عُمان، وعلى رأسها وزارة الخارجية، الاهتمام بالدراسات التيتُعنى بالشأن السياسيالعُماني، نظراً لندرة الدراسات والمراجع التي تتناول هذا الجانب.
- ضرورة الاهتمام من قبل المؤسسات البحثية والتعليمية في سلطنة عُمان بالدراسات التي تتناول السياسة الخارجيةالعُمانية، وإظهار توجهاتها، والعوامل التي تؤثر فيها، وجوانب التأثير الذي تتركه تلك العوامل.
- إجراء المزيد من الدراسات حول تأثير مختلف العوامل (المادية، والمعنوية) على السياسة الخارجية لسلطنة عُمان، لمعالجة النقص في الدراسات التي اهتمت بالشأنالعُماني بوجه عام، وبهذا الجانب بوجه خاص.
- إجراء المزيد من الدراسات التيتُعنى بتأثير عامل الهوية على السياسة الخارجيةالعُمانية، لمعالجة الجوانب التي قد تكون غابت عن الباحث، ولم تتطرق إليها الدراسة.

قائمة المراجع

المصادر

- ابن منظور، محمد بن مكرم (2010). **لسان العرب**، ط3، بيروت، دار صادر.
- الجرجاني، علي بن محمد (د ، ت). **معجم التعريفات**، القاهرة، دار الفضيلة.

المراجع العربية

الكتب:

- أبو العلا، محمود (1988). **جغرافية إقليم عُمان، سلطنة عُمان ودولة الإمارات**، الكويت، مكتبة الفلاح.
- أبو دية، سعد (1998).**السياسة الخارجية العُمانية في عهد جلالة السلطان قابوس (1970-1998)، دراسة في عقائد صانع القرار السياسي**، عمّان، دار البشير.
- إسماعيل، علي سعيد (2005). **الهوية والتعليم**، القاهرة، عالم الكتب للنشر والتوزيع والطباعة.
- بليخانوف، سيرجي (2005). **مُصلح على العرش، قابوس بن سعيد سلطان عُمان**، ط2، مسقط.
- البليك، عماد (2015).**السياسة الخارجية العُمانية**، مسقط، مؤسسة عُمان للصحافة والنشر والإعلان.
- بن أحمدو، محمد (2004). **موريتانيا بين الانتماء العربي والتوجه الأفريقي، دراسة في إشكالية الهوية والسياسة**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية.
- بن نعمان، أحمد (1995). **الهوية الوطنية**، الجزائر، دار الأمة.

- الجابري، محمد عابد (1998). **العولمة والهوية الثقافية :عشر أطروحات من كتاب العرب والعولمة**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية.
- جيندز، انطوني (2005). **علم الاجتماع**، (ترجمة فايز الصباغ)، ط4، بيروت، المنظمة العربية للترجمة ،ومؤسسة ترجمان.
- حمودي، هادي حسن (1993). **الفكر السياسيالعُماني من الثوابت إلى المتغيرات**، لندن، العيسى للكتب.
- حمودي، هادي حسن (1998)**الفكر الاجتماعي العُماني**، مسقط، وزارة الإعلام.
- درويش، إبراهيم (1978). **النظام السياسي**، القاهرة، دار النهضة العربية.
- دوراتي، جيمس (1985). **النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية**، (ترجمة وليد عبدالحميد)، الإسكندرية، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر.
- ديلو، ستيفن (2000). **التفكير السياسي والنظرية السياسية والمجتمع المدني**، (ترجمة وهبة ربيع)، القاهرة، المشروع القومي للترجمة.
- السالمي، عبدالله بن حميد (2000). **تحفة الأعيان بسيرة أهل عُمان**، مسقط، مكتبة الإمام نور الدين السالمي.
- سليم، محمد السيد (1998). **تحليل السياسة الخارجية**، ط2، القاهرة، مكتبة النهضة المصرية.
- سليمان، ياسر (2003). **اللغة العربية والهوية القومية**، بيروت، منشورات جامعة أدنبرة.
- السيابي، سالم بن حمود (2001). **عُمان عبر التاريخ**، ط5، مسقط، وزارة التراث القومي والثقافة.
- السيد، محمد (1984). **تحليل السياسة الخارجية**، القاهرة، بروفشنال للأعلام.

- صليبا، جميل (1994). **المعجم الفلسفي**، ج.2 ، بيروت، الشّركة العالميّة للكتاب.
- الطائي، عبدالله بن محمد (2008). **تاريخ عُمان السياسي**، الكويت، مكتبة الربيعان للنشر والتوزيع.
- عاشور، سعيد عبد الفتاح (1980). **تاريخ أهل عُمان**، مسقط، وزارة التراث القومي والثقافة.
- عبد الفتاح، محمود حسن (2012).**الاستراتيجية العُمانية في الخليج العربي**، القاهرة، مركز الراية للنشر والإعلام.
- العبري، سعيد بن سليمان (1996). **التنظيم الدبلوماسي والقنصلي لسلطنة عُمان**، القاهرة، دار النهضة العربية.
- عرب، محمد صابر (2013). **الدولة في الفكر الإباضي**، ط2، القاهرة، دار الشروق.
- غباش، حسين (2006). **عُمان الديمقراطية الإسلامية**، ط4، بيروت، دار الفارابي.
- غيث، محمد عاطف (1989)، **قاموس علم الاجتماع**، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية.
- فهمي، عبدالقادر محمد (2010). **النظريات الجزئية والكلية في العلاقات الدولية** ، عمّان، دار الشروق للنشر والتوزيع.
- فهمي، عبدالقادر محمد (2010). **نظرية السياسة الخارجية**، السليمانية، مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية.
- فوزي، فاروق عمر (2000). **دراسات في تاريخ عُمان**، المفرق الأردن، جامعة آل البيت.
- لوفايفر، ماكسيم (2006) **السياسية الخارجية الأمريكية**، (ترجمة حسين حيدر)، بيروت، عويدات للنشر والطباعة.

- لويس، برنارد (2006). **الهويات المتعددة للشرق الأوسط**، (ترجمة حسن بحري)، دمشق، دار الينابيع.
- مقلد، إسماعيل صبري (1971). **العلاقات السياسية الدولية دراسة في الأصول والنظريات**، الكويت، دار الجامعة للنشر.
- مقلد، إسماعيل صبري (1987). **نظريات السياسة الدولية دراسة تحليلية مقارنة**، الكويت، دار السلاسل.
- الموافي، عبد الحميد (2010). **عُمان والأمن في الخليج**، القاهرة، الشروق الحديثة للطباعة والتغليف.
- ميكشيللي، أليكس (1993). **الهوية**، (ترجمة علي وطفة)، دمشق، دار الوسيم للخدمات الطباعية.
- ناصر، علي (2013). **مضيق هرمز والصراع الأمريكي الإيراني**، بيروت، دار الفارابي.
- ندورة، زاهية (1990). **شبة الجزيرة العربية، كياناتها السياسية**، بيروت، دار النهضة.
- هنتنجتون، صموئيل (1999). **صدام الحضارات إعادة انتاج النظام العالمي**، (ترجمة طلعت الشايب)، بغداد، سطور للنشر.
- الهيتي، صبري فارس (2000). **الجغرافيا السياسية**، عمّان، دار صفا.
- وندت، ألكسندر (2006). **النظرية الاجتماعية للسياسة الدولية**، (ترجمة عبدالله العتيبي)، الرياض، جامعة الملك سعود.
- ويلسون، سير أرنولد تي (2012). **الخليج العربي من العصور الأولى حتى بداية القرن العشرين**، بيروت، الدار العربية للموسوعات.

الرسائل الجامعية:

- إسماعيل، عبدالله بن محمد (2005). **الهوية في بنية النظام الدولي،** (رسالة ماجستير غير منشورة)، الجامعة الأردنية، عمّان، الأردن.
- رواس، فيصل بن سعيد (2005). **السياسة الخارجيةالعُمانية بين التحالفات والتوازنات من 1970–2000،** (رسالة ماجستير غير منشورة)، الجامعة الأردنية، عمّان، الأردن.
- الشنفري، أحمد سالم (1990). **الخطاب السياسي عند السلطان قابوس بين الفكر والتطبيق 1970–1989،** (رسالة ماجستير غير منشورة)، المدرسة الوطنية للإدارة العمومية، الرباط، المغرب.
- مقيبل، طاهر بن علي (2010). **أثر المحددات الجغرافية والتاريخية والاقتصادية في السياسة الخارجيةالعُمانية 1970–2008،** (رسالة ماجستير غير منشورة)، الجامعة الأردنية، عمّان، الأردن.
- الوهيبي، حمود بن عبدالله (2012). **أثر الموقع الجغرافي على السياسة الخارجيةالعُمانية 1970–2011،** (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة الشرق الأوسط، عمّان، الأردن.

التقارير والمؤتمرات

- البرصان، أحمد سليم (2007).**جيوبولتيكا السياسة الخارجية العُمانية،** أعمال المؤتمر العلمي الرابع في علاقات عُمان الخارجية في القرن العشرين، منشورات جامعة آل البيت، المفرق، الأردن.
- بن صقر، عبدالعزيز (2014). **اتحاد دول الخليج العربية ضرورة مستقبلية،** المؤتمر المشترك بين مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ومركز الخليج للأبحاث، القاهرة، مجلة السياسة الدولية، 49 (196).

- بوتشيش، إبراهيم القادري (2007).**منهجية الحوار في السياسة الخارجية العُمانية تجاه البلدان الخليجية** ، أعمال المؤتمر العلمي الرابع في علاقات عُمان الخارجية في القرن العشرين، منشورات جامعة آل البيت، المفرق، الأردن.
- ثابت، أحمد (2007)**الثوابت والمرتكزات في السياسة الخارجية العُمانية**، أعمال المؤتمر العلمي الرابع في علاقات عُمان الخارجية في القرن العشرين، منشورات جامعة آل البيت، المفرق، الأردن.
- حسين، سعد وخريسان، باسم (2007). **السياسة الخارجية العُمانية قراءة في الأسس والثوابت** ، أعمال المؤتمر العلمي الرابع في علاقات عُمان الخارجية في القرن العشرين، منشورات جامعة آل البيت، المفرق، الأردن.
- الحضرمي، عمر والقطاطشة، محمد (2007). **الثوابت والمرتكزات في السياسة الخارجية العُمانية** ، أعمال المؤتمر العلمي الرابع في علاقات عُمان الخارجية في القرن العشرين، منشورات جامعة آل البيت، المفرق، الأردن.
- سعيد، بسمة مبارك (2014). **قراءة في رؤية عُمان لقضيتي التقارب مع إيران والاتحاد الخليجي**، الدوحة، مركز الجزيرة للدراسات.
- السعيدين، ضيف الله (2007). **دوائر صنع القرار في السياسة الخارجية في سلطنة عُمان**، أعمال المؤتمر العلمي الرابع في علاقات عُمان الخارجية في القرن العشرين، منشورات جامعة آل البيت، المفرق، الأردن.
- عبدالله، عبدالخالق (2014). **الأبعاد الحرجة: اتحاد دول الخليج بين الدوافع والصعوبات**، المؤتمر المشترك بين مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ومركز الخليج للأبحاث، القاهرة، مجلة السياسة الدولية، 49 (196).

- العبري، سعيد بن عبدالله (2007).**مرتكزات الهوية العُمانية في القرن العشرين،** أعمال المؤتمر العلمي الرابع في علاقات عُمان الخارجية في القرن العشرين، منشورات جامعة آل البيت، المفرق، الأردن.
- المشاقبة، خالد (2007)**مؤسسات وأجهزة الدبلوماسية العُمانية واقع وتطلعات،** أعمال المؤتمر العلمي الرابع في علاقات عُمان الخارجية في القرن العشرين، منشورات جامعة آل البيت، المفرق، الأردن.

الدوريات والمجلات:

- باذيب، أبو بكر أحمد (2017). **المبادرات السياسية في اليمن بين السلام والفوضى،** القاهرة، مجلة السياسة الدولية، 53 (207)، 152-155.
- البلوشي، مريم يوسف (2016).**أثر العلاقات العُمانية الإيرانية في أمن دول مجلس التعاون بعد الربيع العربي،** بيروت، مجلة المستقبل العربي، 38 (445)، 50-67.
- التقرير الاستراتيجي العربي 2015 (2016). **جنيف العرب" تصاعد أدوار الوساطة العُمانية في الإقليم،** القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية.
- تقرير الدوحة (2015). **ندوة اليمن بعد العاصفة،** الدوحة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.
- رجب، إيمان (2011،أكتوبر). **الهوية أم المصلحة: ما الذي يتحكم في علاقات الدول الخارجية،** القاهرة، مجلة السياسة الدولية، 47 (186)، 5-25.

- عبدالناصر، وليد (2011، أكتوبر). **التداخل والتعدد والتعاون: إشكاليات تأثير الهوية في السياسة الخارجية للدول وعلاقاتها الدولية**، القاهرة، مجلة السياسة الدولية، 47 (186)، 26-30.
- مدبولي، ميادة (2017). **الهوية: اتجاهات تأثير القيم والعقائد على التفاعلات الدولية**، أبوظبي، مجلة اتجاهات الأحداث، (20)، 3-6.
- موسى، طلعت أحمد (2015). **التطورات العسكرية للأزمة اليمنية**، القاهرة، مجلة السياسة الدولية، 51 (201)، 138-141.
- وزارة الإعلام (1996). **عُمان 1996**، مسقط، عُمان
- وزارة الإعلام (2010). **كلمات وخطب حضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم 1970-2010**، مسقط. عُمان
- وزارة الإعلام (2011). **عُمان 2010-2011**، مسقط، عُمان
- وزارة الإعلام (2016). **عُمان 2016**، مسقط، عُمان

الصحف والمواقع الإلكترونية:

- صحيفة الاتحاد، أبوظبي، بتاريخ 2005/08/30.
- صحيفة الأهرام، القاهرة، بتاريخ 1985/1/20.
- صحيفة الحياة، لندن، بتاريخ 2014/4/21.
- صحيفة الحياة، لندن، بتاريخ 2013/12/8.
- صحيفة الرؤية، مسقط، بتاريخ 2015/11/10.
- صحيفة السياسة، الكويت، بتاريخ 2006/2/11.

- صحيفة الوسط، المنامة، بتاريخ 2013/12/8.
- صحيفة الوطن، الدوحة، بتاريخ 2014/2/2.
- صحيفة عكاظ، الرياض، بتاريخ 2016/10/13.
- صحيفة عُمان، مسقط، بتاريخ 2015/4/11.
- صحيفة **Middle East Policy**، واشنطن، إبريل/1995.
- المركز الوطني للإحصاء والمعلومات (www.ncsi.gov.om بتاريخ 2017/3/19)

المراجع الأجنبية

- Aggestam , Lisbeth (1999**): Role Conceptions and the Politics of Identity in Foreign Policy,** Department of Political Science, University of Stockholm, ARENA Working Papers, WP 99/8
- Alexandrov, Maxym (2003). **The Concept of State Identity in International Relations: A Theoretical Analysis**, Graduate School for International Development and Cooperation (IDEC), Hiroshima University.
- ALToraifi, Adel. (2012). **Understanding the Role of State Identity in Foreign Policy Decision-Making, Rise and Demise of Saudi–Iranian Rapprochement (1997–2009),** The London School of Economics and Political Science.
- Fearon, James D. (1999). **What is identity (As we now use the word) ?**, Standford : departement of political science.
- Bruland, P, and Horowitz, M. (2003). Research Report on the Use of Identity, Concepts in Comparative Politics, Harvard Identity Project.

تفويض

أنا الطالب طلال بن عبدالله بن خلفان الندابي أفوض جامعة الشرق الاوسط بتزويد نسخ من رسالتي ورقيًا والكترونياً للمكتبات، أو المنظمات، أو الهيئات والمؤسسات المعنية بالأبحاث والدارسات العلمي عند طلبها.

الاســم: طلال بن عبدالله بن خلفان الندابي

التاريخ: 2018/1/14

التوقيع: .....

قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الرسالة وعنوانها: "أثر الهوية الوطنية على السياسة الخارجية لسلطنة عُمان 1970–2016" وأجيزت بتاريخ: 14/ 1/2018م .

أعضاء لجنة المناقشة:

الاسم	الصفة	جهة العمل	التوقيع
١- أ.د عمر حمدان الحضرمي	رئيساً	جامعة الشرق الأوسط	.....
٢- أ.د عبدالقادر فهمي الطائي	مشرفاً	جامعة الشرق الأوسط	.....
٣- د. خالد حامد شنيكات	عضواً خارجياً	جامعة البلقاء	.....

الشكر

الحمد لله أولاً فليس قبله شيء، وآخراً فليس بعده شيء، على عظيم فضله وجلال منته، أن من عليّ بإكمال هذه العمل، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى أله وصحبه وسلم.

وبما أن الاعتراف بفضل الآخر على إنجاز ما هو واجب حتمي، فإنه يشرفني أن أتقدم بجزيل الشكر وعظيم الامتنان إلى من تحمل عناء الإشراف على هذه الدراسة، توجيهاً، وإرشاداً، ونصحاً، ومشورةً، ولم يبخل عليّ بجهد أو وقت حتى ظهورها في صورتها النهائية، فكان نعم المعلم الموجه، والاستاذ الناصح، والوالد المربي، أستاذي الفاضل: الاستاذ الدكتور عبدالقادر محمد فهمي الطائي، فجزاه الله عني خير الجزاء.

كما لا يسعني إلا أن أتقدم بالشكر الجزيل إلى الأساتذة الأجلاء الذين تفضلوا بقبول مناقشة هذه الرسالة، وإثرائها بآرائهم المفيدة وتوجيهاتهم السديدة، وإلى أساتذتي الأفاضل بقسم العلوم السياسية في جامعة الشرق الأوسط، على كل ما قدموه من جهود طيبة خلال فترة الدراسة. والشكر موصول إلى زملائي من طلبة الكلية وخارجها، على كل ما قدموه لي من عون في إتمام هذه الدراسة سواءً كان بمعلومة أو نصيحة أو رأي أو مشورة، فلهم مني جميعاً كل الشكر والتقدير.

الباحث

طلال بن عبدالله بن خلفان الندابي

الإهداء

إلى وطن عظيم أحتضن تاريخاً ساطعاً ومجداً حاضراً، وإرثاً سطرته أبدانٌ خالدة، ذلك الوطن الذي أحمل هويته بكل افتخار، إلى الوطن التاريخ والحاضر والمستقبل. . .

(سلطنة عُمان)

إلى قائد عُمان الاستثنائي، الذي أحيا تاريخها العظيم، وبنى حاضرها الحافل، وأسس لمستقبلها المشرق. . .

(السلطان قابوس حفظه الله)

إلى صاحبيّ الفضل الأول، رمزيّ التضحية والإخلاص، ومنبعيّ الحب والتسامح، من كان دعائهما هو أول زادي وسر نجاحي. . .

(والديّ العزيزين)

إلى رمز الصبر و رفيقة الدرب، من ضحت لأجلي بوقتها وجهدها، والداعم الأكبر في مسيرة النجاح. . .

(زوجتي الغالية)

إلى شعلة تفاؤلي في الحاضر، واستمرار أملي في المستقبل. . .

(أبني المؤثر)

هذا الجهد إليهم جميعاً؛ اعترافاً بالجميل

فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة
العنوان	أ
تفويض	ب
قرار لجنة المناقشة	ج
شكر وتقدير	د
الإهداء	هـ
فهرس المحتويات	و
الملخص باللغة العربية	ح
الملخص باللغة الانجليزية	ي
الفصل الأول: خلفية الدراسة وأهميتها	1
مقدمة	1
مُشكلة الدراسة	3
أهداف الدراسة	4
أهمية الدراسة	4
اسئلة الدراسة	5
فرضية الدراسة	5
حدود الدراسة	5
محددات الدراسة	6
مُصطلحات الدراسة	6
الأدب النظري والدراسات السابقة	9
أولا: الأدب النظري .	9
ثانيا: الدراسات السابقة	11
ثالثا: ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة	15
منهجية الدراسة	16

الفصل الثاني: مفهوم الهوية وأثرها على عملية صنع السياسة الخارجية للدولة	17
المبحث الأول: التعريف بمعنى ومفهوم الهوية	18
المبحث الثاني: عامل الهوية ومكوناته البنيوية	28
المبحث الثالث: أثر الهوية في صنع السياسة الخارجية للدولة	39
الفصل الثالث: المكونات البنيوية لهوية سلطنة عُمان	53
المبحث الأول: المكون الجغرافي	54
المبحث الثاني: المكون التاريخي	63
المبحث الثالث: منظومة القيم الفكرية والثقافية العربية والاسلامية	76
الفصل الرابع: السياسة الخارجية لسلطنة عُمان	89
المبحث الأول: المبادئ والمرتكزات الأساسية للسياسة الخارجية العُمانية	90
المبحث الثاني: منظومة صنع السياسة الخارجية العُمانية	101
المبحث الثالث: أثر القائد السياسي على رسم السياسة الخارجية العُمانية	112
الفصل الخامس: مستويات تأثير عامل الهوية على السياسة الخارجية العُمانية	128
المبحث الأول: تأثير عامل الهوية على السياسة الخارجية العُمانية على المستوى الخليجي	129
المبحث الثاني: تأثير عامل الهوية على السياسة الخارجية العُمانية على المستوى العربي	146
المبحث الثالث: تأثير عامل الهوية على السياسة الخارجية العُمانية على المستوى الدولي	164
الفصل السادس: الخاتمة والنتائج والتوصيات	176
أولاً: الخاتمة	177
ثانياً: النتائج	180
ثالثاً: التوصيات	182
قائمة المصادر والمراجع	183

أثر الهوية الوطنية على السياسة الخارجية لسلطنة عُمان
1970– 2016

إعداد الطالب

طلال بن عبدالله بن خلفان الندابي

إشراف

الاستاذ الدكتور عبدالقادر محمد فهمي الطائي

الملخص

تُعدُّ الهوية أحد المواضيع التي تزايد الاهتمام بها في مجال السياسة الخارجية والعلاقات الدولية منذ بداية العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، بعد أن كان تفسير العلاقات بين الوحدات الدولية مقتصراً وإلى حدٍ كبير على عوامل مادية محددة كالقوة والمصلحة (المدرسة الواقعية). ويتطلب فهم السلوك السياسي الخارجي لأية دولة وعلاقاتها الخارجية، كما هو الحال مع سلطنة عُمان، الوقوف على تأثير جملة من العوامل المحددة لتلك السياسة، والتي تشمل العوامل الداخلية، والخارجية، وتلك المتعلقة بالقائد السياسي، حتى يمكن معرفة توجهات الدول في سلوكها السياسي الخارجي.

وقد سعت الدراسة إلى التعرف إلى عامل الهوية ومكوناته البنيوية وأثره في صنع السياسة الخارجية للدولة، كما سعت إلى الوقوف على العوامل التي تسهم في بناء الهوية الوطنية لسلطنة عُمان، والتعرف على منظومة صنع السياسية الخارجية العُمانية، وعلى الثوابت والمرتكزات الأساسية لسياستها الخارجية، ودراسة الطبيعة المؤثرة لعامل الهوية في صنع السياسة الخارجية العُمانية على المستويات الخليجية والعربية والدولية. وذلك انطلاقاً من فرضية مفادها أن العوامل التي أسهمت في تشكيل هوية سلطنة عُمان لها تأثير واضح في صياغة أنماط سلوكها السياسي الخارجي، على المستوى الخليجي، والمستوى العربي، والمستوى الدولي.

واعتمد الباحث بهدف التثبت من فرضية الدراسة عدد من مناهج البحث العلمي منها المنهج التاريخي، في متابعة وتحليل الأحداث والوقائع التاريخية التي مرت بها سلطنة عُمان، من أجل الاستعانة بها في تفسير الواقع الحالي، ومنهج التحليل النظمي باعتبار أن السياسة الخارجية هي نتاج لعوامل خارجية تكون بمثابة مدخلات (in puts)، تفاعلت مع وسط نظامي مؤسسي بصيغة عمليات (process)، وترتبت على عملية التفاعل هذه جملة نتائج يطلق عليها مخرجات عملية التفاعل (out puts)، وهي تمثل السلوك السياسي الخارجي للدولة، بالإضافة إلى منهج اتخاذ القرار، باعتبار أن السياسة الخارجية لأية دولة ما هي إلا قرار، أو مجموعة قرارات تقدم عليها وحدات أو مؤسسات مسؤولة، وأن هذه القرارات تؤثر فيها عوامل عدة ذاتية، ومحلية، وإقليمية، وأخرى دولية.

وقد توصل الباحث إلى أن هناك دوراً تلعبه للهوية في التأثير على السياسة الخارجية لسلطنة عُمان، قد يزيد أو يقل بحسب الحالة السياسية، وهو يخضع لتقدير القائد السياسي ودوائر صنع السياسية الخارجية، وفي بعض الحالات قد تكون الهوية هي العامل الأكثر تأثيراً في توجيه السياسة الخارجية حيال قضايا معينة. وبقدر تعلق الأمر بسلطنة عُمان، فإنها تنطلق في تفاعلاتها وعلاقاتها على الساحة الدولية من مجموعة ثوابت ومرتكزات نابعة من مكونات هويتها الوطنية؛ وبالتالي فيمكن القول أن طبيعة الشخصية الوطنية للشعب العُماني تشكّل إحدى السمات المؤثرة في السياسة الخارجية لسلطنة عُمان. وأن السلوك السياسي الذي تتبعه سلطنة عُمان في مجالها الخارجي، وعلى الساحات المختلفة (الخليجية، والعربية، والدولية)، يعبر عن الخصوصية العُمانية، وعن هويتها السياسية.

الكلمات المفتاحية: الهوية، السياسة الخارجية.

The Impact of the National Identity on the Foreign Policy of the Sultanate of Oman (1970- 2016)

Prepared

Talal Abdullah Khalfan Al-Nadabi

Supervision

Prof. Abdul Qader Mohammed Fahmi Al-Ta'ee

Abstract

Identity is one of the topics that has been of increasing interest in foreign policy and international relations since the beginning of the first decade of the twenty-first century, after the interpretation of relations between international units was largely limited to specific physical factors such as power and interest. Understanding the external political behavior of a country and its external relations, as in the case of the Sultanate of Oman, requires understanding the influence of a number of specific factors, including internal, external, and political factors, in order to identify the orientations of the state in its external political behavior.

The study sought to identify the factor of identity and its structural components and its impact on the foreign policy making of the state. It also sought to identify the factors contributing to the building of the national identity of the Sultanate of Oman, and to identify the system of making foreign policy in Oman and the fundamentals of its foreign policy. It also sought the study of the identity factor in the making of the Omani foreign policy at the Gulf, Arab and international levels. That is based on the assumption that the factors that contributed to the formation of the identity of the Sultanate of Oman have a clear influence in the formulation of patterns of external political behavior, at the Gulf level, the Arab level, and the international level.

In order to ascertain the hypothesis of the study, the researcher adopted a number of scientific research methods, including the historical method, in following up and analyzing the historical events that the Sultanate of Oman underwent in order to use them in interpreting the current reality. Also, the method of systemic analysis considering that foreign policy is the result of external factors (in put), which interacted with an institutional system in the form of processes. This interaction resulted in a set of outcomes called (out put), which represent the external political behavior of the state, as well as the decision-making approach. The foreign affairs of any country is a decision, or a group of resolutions offered by units or institutions responsible, and that these decisions affect the number of subjective factors, and local, regional, international and others.

The researcher concluded that there is a role played by identity in influencing the foreign policy of the Sultanate of Oman. It may increase or decrease according to the political situation. It is subject to the discretion of the political leader and foreign policy making circles. In some cases, identity may be the most influential factor in directing foreign policy toward specific issues. As far as the Sultanate of Oman is concerned, it begins in its interactions and relations on the international scene from a set of constants and elements stemming from the components of its national identity. Thus, the nature of the national character of the Omani people is one of the influential features of the foreign policy of the Sultanate of Oman. And that the political behavior followed by the Sultanate of Oman in its external field, and on the various squares (Gulf, Arab and international), expresses Omani privacy and its political identity.

Keywords: Identity, Foreign Policy.

الفصل الأول

خلفية الدراسة وأهميتها

مقدمة

تزايد الاهتمام بموضوع الهوية في تفسير السياسة الخارجية للدول خلال السنوات الماضية وخاصةً بعد أن عجزت المدارس المسيطرة خلال الفترات السابقة، ولا سيما الواقعية والليبرالية، في التنبؤ بأحداث كبرى كانهيار الاتحاد السوفيتي خلال العقد الأخير من القرن الماضي، الحدث الذي شكل نقطة محورية للالتفات من قبل منظري العلاقات الدولية إلى العوامل الأخرى غير المادية بعد أن كان تفسير العلاقات بين الوحدات الدولية مقتصراً على عوامل محددة كالقوة والمصلحة، فبرزت الهوية كعامل غير مادي ولكنه مؤثر في السياسة الخارجية، وذلك بحسب أنصار النظرية البنائية الذين لا ينكرون بأن تحقيق المصلحة هو الهدف الرئيس لسلوك الدول الخارجي، ولكن تلك المصلحة تتحدد بحسب رؤيتهم وفقاً للهوية، أي وفقاً لمنظومة القيم والأفكار والمعتقدات والعادات والتقاليد المشكلة لهويتها.

وكما أن الهوية قد تشكّل عامل قوة لعدد من الدول، وذلك من خلال إسهامها في صياغة سلوكها الخارجي وممارسته في حال وجود هوية وطنية موحدة لجميع أفراد الشعب، فأنها بلا شك بالمقابل قد تكون عامل ضعف يسهم في عدم استقرار الدولة، مما ينعكس على سلوكها السياسي الخارجي، وذلك في حال تعدد الهويات الدينية، واللغوية، والقومية، والأثنية داخل المجتمع الواحد، التي قد تكون منافساً للهوية الوطنية الجامعة وبديلاً لها، وهو الأمر الذي يظهر في عدد من الدول التي تشهد حروباً أهلية بين مكونات مختلفة تسهم في تشكيل هويتها.

وقد أثارت دراسة الهوية، ومنذ ظهور الاهتمام بها، جدلاً واسعاً بين دارسي العلاقات الدولية، وهو الأمر الذي يمكن إرجاعه إلى عدة أسباب، أهمها: سيطرة المدرسة الواقعية لفترة طويلة من الزمن على تفسير وتحليل العلاقات الدولية، والتي ترى أن القوة المادية، ولا سيما العسكرية منها، هي المحرك الأبرز لسلوك الدولة في المجال الخارجي، وكذلك لكون الهوية ذات طبيعة متغيرة يصعب قياس تأثيرها، وتحديد اللحظة التي يظهر تأثيرها على صانع القرار عند رسم السياسة الخارجية لدولته.

ويتطلب فهم السلوك السياسي الخارجي لأية دولة وعلاقاتها الخارجية، كما هو الحال مع سلطنة عُمان، الوقوف على تأثير جملة من العوامل المحددة لتلك السياسة، والتي تشمل العوامل الداخلية، والخارجية، وتلك المتعلقة بالقائد السياسي، حينها فقط، وبعد دراسة تلك العوامل، يمكن معرفة توجهات الدول في سلوكها الخارجي. وعُمان من الدول التي ربما يصعب فهم سياستها الخارجية بمعزل عن عامل الهوية الذي يظهر من خلال السلوك الذي انتهجته طيلة العقود الماضية، والذي يمكن ملاحظته من قبل المتتبع للأحداث السياسية التي شكّلت، وما زالت تشكّل، مفاصل مهمة في تاريخ المنطقة، وهو ذلك العامل الذي يتشكل من عدة مكونات منها الجغرافيا، والتاريخ، ومنظومة التقاليد والقيم الفكرية والحضارية والثقافية التي تتمثل بالدين الإسلامي واللغة العربية.

وقد شكّلت الجغرافيا مكوناً رئيسياً في بناء الهوية العُمانية عبر العصور الماضية، حيث قُدّر لعُمان أن تحتل موقعاً استراتيجياً بالغ الأهمية في أقصى الجنوب الشرقي لشبة الجزيرة العربية وبسواحل تمتد إلى 3165 كم تطل من خلاله على الخليج العربي وبحر عُمان وبحر العرب، ذلك الموقع جعل منها فاعلاً مهماً في عدد من الحضارات التي استقرت بها أو كانت بالقرب منها.

وكما تستحضر الهوية العُمانية مكوّن الجغرافيا، فأنها وبالقدر نفسه تستحضر عمقها التاريخي؛ إذ تُعد عُمان من أقدم الكيانات السياسية الفاعلة التي لعبت دوراً مهماً في صياغة الأحداث في منطقة الخليج العربي، وعبر المراحل التاريخية، وخصوصاً عندما كانت القوة البحرية العُمانية هي المسيطرة على طرق التجارة في بحر العرب، والمحيط الهندي، وشرق أفريقيا. وكذلك خلال مراحل الضعف الذي تراجعت بها قوتها لتنحصر في مهمات الدفاع عن حدودها، وعلى الرغم من كل ذلك بقي العامل التاريخي أحد أهم العوامل الضامنة لمكونات الهوية العُمانية .

وإلى جانب الجغرافيا والتاريخ، تشكل الثقافة التي تتمثل بالانتماء إلى المكون العربي، والدين الإسلامي، عنصراً مهماً في تكوين الهوية العُمانية، الأمر الذي يفسّر وقوف عُمان مع القضايا العربية والإسلامية العادلة.

ستحاول هذه الدراسة الوقوف على جميع هذه المكونات التي تشكّل في مجملها الهوية العُمانية والوقوف على انعكاساتها المؤثرة على السياسة الخارجية لسلطنة عُمان، وذلك خلال الفترة (1970–2016) وهي الفترة التي تولي فيها السلطان قابوس بن سعيد مقاليد الحكم في سلطنة عُمان، والتي تضمنت العديد من القضايا والمواقف، سواءً على الصعيد الخليجي، أو العربي، أو الدولي والتي لعبت السياسة الخارجية العُمانية دوراً مهماً فيها.

مشكلة الدراسة

تكمن مشكلة الدراسة في الطبيعة المتمايزة التي اتسمت بها أحياناً السياسة الخارجية لسلطنة عُمان حيال بعض القضايا والمواقف التي كان يفترض بها، من وجهة نظر بعض المعنيين، أن تكون متماهية مع سياسات ومواقف الدول الأخرى، ما دفع بهم إلى إثارة تساؤلات حولها. ومن هنا فأن مشكلة الدراسة تكمن في إجابتها عن هذه التساؤلات، والكشف عن العوامل المؤثرة في توجهات

السياسية الخارجية العُمانية، وبشكل خاص تلك المؤثرة على الهوية العُمانية، والتي دفعت سلطنة عُمان إلى تبني سياسة خارجية معينة. وقد طرح هذا الأمر إشكالية أخرى تمثلت في ندرة المصادر التي عالجت هذا الموضوع من زاوية السمة الفريدة التي تميزت بها السياسة الخارجية لسلطنة عُمان بحكم تأثرها بهويتها الوطنية.

أهداف الدراسة:

المأمول من هذه الدراسة هو تحقيق ما يأتي :

1- التعرف على عامل الهوية وأثره في صنع السياسة الخارجية للدولة.

2- الوقوف على العوامل التي تسهم في بناء هوية سلطنة عُمان.

3- التعرف على منظومة صنع السياسية الخارجية العُمانية، وعلى ثوابتها ومرتكزاتها الأساسية.

4- دراسة الطبيعة المؤثرة لعامل الهوية في صنع السياسة الخارجية العُمانية.

أهمية الدراسة:

الأهمية النظرية: تكمن أهمية الدراسة في كونها تهتم بموضوع الهوية الذي يشكل موضوعاً جديداً في ميدان العلاقات الدولية. كما تكمن أهميتها في ندرة الدراسات التي تناولت هذا العامل (عامل الهوية) ومدى تأثيره في صياغة السلوك السياسي الخارجي لسلطنة عُمان إزاء عدة قضايا منها ما هو خليجي، ومنها ما هو عربي، ومنها ما هو دولي، من خلال فهم الطبيعة الخاصة التي تميز بها هذا السلوك خلال فترة الدراسة المقترحة.

الأهمية التطبيقية: تكمن في إفادة صانع القرار والمهتمين بالشأن السياسي العُماني بعامل الهوية، والدور الذي يلعبه في رسم السياسة الخارجية العُمانية.

أسئلة الدراسة:

وبهدف معالجة مشكلة الدراسة وتحديد أهدافها فأنها انصرفت إلى البحث عن إجابة لعدد من الأسئلة:

1- ما المقصود بعامل الهوية؟

2- ما هي العوامل التي تسهم في بناء هوية سلطنة عُمان؟

3- ما تأثير عامل الهوية على منظومة صنع السياسة الخارجية العُمانية، وعلى ثوابتها الأساسية؟

4- ما الأثر الذي يتركه عامل الهوية في السياسة الخارجية لسلطنة عُمان؟

فرضية الدراسة:

انطلقت الدراسة من فرضية سعت إلى التثبت من صحتها ومفادها، أن هناك علاقة بين الهوية الوطنية لسلطنة عُمان ومضامين سياستها الخارجية، وان العوامل التي أسهمت في تشكيل هوية سلطنة عُمان لها تأثير واضح في صياغة أنماط سلوكها السياسي الخارجي، على المستوى الخليجي، والمستوى العربي، والمستوى الدولي.

حدود الدراسة:

حدود زمانية: منذ عام (1970 – 2016) وهي الفترة منذ تولي السلطان قابوس بن سعيد مقاليد الحكم في سلطنة عُمان.

حدود مكانية: تقتصر هذه الدراسة على سلطنة عُمان.

محددات الدراسة:

لا شك أن أبرز المحددات التي واجهت الباحث تمثلت في ندرة الدراسات والمراجع وخاصةً العربية منها، التي تختص بموضوع الهوية؛ ربما نظراً لحداثته كموضوع تتم معالجته والاستفادة منه في مجال علم السياسة. كما تمثلت المحددات كذلك في قلة الدراسات التي تعالج الشأن السياسي العُماني، وصعوبة الحصول على الكثير من المعلومات المتعلقة بالسياسة العُمانية، ولا سيما تلك المتعلقة بالسلوك الخارجي؛ نظراً لما تتسم به من سرية.

مصطلحات الدراسة:

- **الهوية**

- **الهوية لغةً:** ورد ذكر الهوية في لسان العرب بأنها تصغير هوّة، وقيل الهَويّة بئر بعيدة المهواة(ابن منظور، 2010: 117:15). كما استعمل عند الفارابي على الخصوص، اسم مصاغ انطلاقا من الضمير المنفصل (هو)، ويعرّفها بأنّها "هُويّة الشّيء وعينيّته وتشخّصه وخصوصيّته ووجوده المنفرد له كلٌّ واحدٌ. إنّه (هو) إشارة إلى هويّته وخصوصيّته ووجوده المنفرد له الذي لا يقع فيه اشتراك" (صليبا،1994: 530) .
- **الهوية اصطلاحاً:** ما يكون به الشيء هو ذاته متمايزاً عن غيره، ولو ماثله في بعض الخصائص أو اشترك معه فيها. ويكون أقرب لفظ فلسفي إلى الهوية بهذا المعنى هو (الماهية)، فهوية الشيء هي ماهيته أي حقيقته الخاصة به، وماهية الشيء كما يعرفها الجرجاني في كتابه "التعريفات" فيقول " الماهية مثل الهوية هو جواب عن السؤال ما هو؟" ويتابع الجرجاني تعريفه للماهية قائلاً "إنها إذا وصفنا الإنسان مثلاً بكونه عاقلاً جاعلين من ذلك ماهيته، فإن هذا القول من حيث إنه مقول في جواب (ما هو) يسمى ماهية، ومن حيث

ثبوته في الخارج يسمى حقيقة، ومن حيث امتيازه عن الغير هوية، ومن حيث حمل اللوازم له ذاتا"(الجرجاني، 2004: 163).

- **الهوية إجرائياً:** هي السمة التي تميز شعباً ما عن غيره، والمتشكلة من عدة مكونات منها الجغرافيا، والتاريخ، ومنظومة التقاليد، والقيم الفكرية والحضارية والثقافية، وتتحدد بعنصرين هما: عنصر المطابقة أي مطابقة الشيء لذاته، وعنصر الاختلاف أي اختلافه عن الآخر، فالمطابق لذاته هو المختلف والمتميز عن غيره. وهوية أي شعب لا تتحدد إلا بمطابقته لخصوصيته، وباختلافه وتميزه عن هويات الشعوب الأخرى.

- **السياسة الخارجية:**

-**السياسة لغة:** جاء في لسان العرب لابن منظور إن السياسة مصدر للفعل ساس يسوس، والسياسة القيام على الشيء بما يصلحه، وساس الأمر سياسةً قام به، وسوّسه القوم جعلوه يسوسهم، والوالي يسوس الرعية أي يأمرهم (ابن منظور، 2010: 7:301).

-**السياسة الخارجية اصطلاحا:** هي مجموعة القرارات والإجراءات التي تتخذها الدولة خلال ممارسة علاقاتها مع الدول الأخرى، من أجل تحقيق أهدافها، وحماية مصالحها الوطنية، وقد تكون رد فعل للمؤثرات الخارجية. ويعرفها عبد القادر محمد فهمي بأنها "نشاط سلوكي مرتبط بهدف ومقترن بقدرة تأثيرية، تتخذه وحدة دولية نظامية في مواجهة غيرها من وحدات النظام الدولي" (فهمي،2010: 16). ويعرفها ابراهيم درويش بأنها "مجموعة التفاعلات وما يترتب عليها من نتائج، والتي تقع خارج نطاق الدولة وحدودها"(درويش،1978: 17). وهي أيضاً برنامج العمل المعلن الذي يختاره الممثلون الرسميون للوحدة الدولية من بين مجموعة من البدائل المتاحة، من أجل تحقيق أهداف معينة في المحيط الدولي(سليم،1984:16).

- **السياسة الخارجية إجرائياً:** هي كل عمل أو إجراء تقوم به الدولة خارج حدودها في البيئة الدولية، لتحقيق مصالحها، أو لتجنب ما يمكن أن يضر بها، أو على أقل تقدير للتخفيف من آثاره. لذلك فأن كل سلوك أو إجراء تقوم به سلطنة عُمان خارج حدودها يعد من أعمال السياسة الخارجية.

الأدب النظري والدراسات السابقة

أولاً: الأدب النظري

ظل الاهتمام بمحددات السياسة الخارجية والمتغيرات المؤثرة على علاقات الدول مع بعضها، الشغل الشاغل لدارسي العلاقات الدولية. لكن الملاحظ أن النظريات والمدارس الفكرية المفسرة للعلاقات الدولية، وخاصة خلال الفترة السابقة على انتهاء الحرب الباردة، اقتصر تركيزها على المحددات المادية المؤثرة على السلوك الخارجي للدولة. ولم يتم التطرق إلى العوامل غير المادية إلا في فترات متأخرة من القرن العشرين، وخاصة بعد انتهاء الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفيتي.

وبرز الاهتمام بالهوية في مجال العلوم السياسية خلال السنوات الماضية؛ إذ عُدَّ موضوعاً مهماً ضمن إطار المدرسة البنائية، التي شكلت نقلة نوعية في مجال العلاقات الدولية. ويعد إسهام (إلكسندر وندت) هو الإسهام الأبرز في هذا المجال، حيث يجادل بأن هيكل النظام الدولي لا يتحدد بناءً على توزيع القدرات المادية كما يرى (كينيث والتز)، منظر الواقعية الجديدة، وإنما من خلال العمليات والتفاعلات بين الدول، بوصفها الفاعل الرئيس في النظام الدولي، والتي تقودها الهوية أي هوية الدولة وشخصيتها الاعتبارية. ورأى أن الحياة اليومية للسياسة الدولية هي عملية مستمرة من قيام الدول بأخذ هوياتها في علاقاتها بالآخرين، واستخدامها في مواجهة الهويات الموازية لها. أما (ليزبيث اجيستام)، فقد ذهبت إلى أن السياسة الخارجية تمثل انعكاسا تاماً للتصورات الخاصة بالهوية الوطنية، والتي تحدد مكانة الدولة في العالم، وأصدقائها وأعدائها، ومصالحها وطموحاتها فالهوية استناداً لها، هي إطار سيكولوجي للعلاقات الدولية. وجادلت بأن تلك

التصورات قد تكون مستقرة في التاريخ الوطني، ويرتبط تغيرها بإعادة تأويل القادة السياسيين لها، وبحدوث تطورات داخلية وخارجية تعيد صياغتها (رجب،2011 :14)

وقد ظهرت أهمية عامل الهوية كمحرك أساسي في السياسة الخارجية في العديد من المواقف، فخلال الغزو الألماني النازي للاتحاد السوفيتي أثناء الحرب العالمية الثانية لجأ الزعيم السوفيتي حينذاك، جوزيف ستالين، إلى بعث الروح القومية الروسية (هوية وطنية)، بجانب الأيدولوجية الشيوعية (هوية أيدولوجية)، بل وإلى أبعد من ذلك، أنه سمح بإقامة الصلوات بالكنائس الأرثوذكسية الروسية (هوية دينية)؛ وذلك بهدف تعبئة الشعب الروسي بكل طوائفه لمقاومة الغزو النازي. وينطبق الأمر نفسه على الحالة الإيرانية، عقب الغزو العراقي لإيران في سبتمبر 1980، حيث لجأت القيادة الإيرانية لإحياء النزعة القومية الفارسية (هوية وطنية)، بالإضافة إلى الأيديولوجية الثورية الإسلامية (هوية دينية / أيديولوجية)، وهي الهوية الرسمية للدولة الإيرانية عقب ثورة فبراير/ شباط 1979، وكذلك التركيز على تقوية وتعزيز الهوية الشيعية (هوية مذهبية)، وذلك بهدف تعبئة الدعم الشعبي للمجهود الحربي الإيراني لمقاومة الاجتياح العراقي (عبدالناصر،27:2011). كما أن المثال الإسرائيلي المتمثل في أصرار الحكومة على الاعتراف بيهودية إسرائيل، يدل على مدى محورية تأثير الهوية الدينية في السياسة الإسرائيلية.

ويظهر مما تقدم أن العلاقات الدولية تحكمها عدد من المتغيرات، كما أن السياسة الخارجية لأي دولة تتأثر بعدد من العوامل، وهي محددة بجملة من المحددات المادية وغير المادية. ومن هذه العوامل المؤثرة في السياسة الخارجية بلا شك هو عامل الهوية، فكثير من الدول تنطلق في سلوكها الخارجي إزاء الدول الأخرى من منطلق الهوية، وفق قاعدة (الأنا والآخر). فقد تكون الهوية دافعاً للتقارب، كما هو الحال في الهوية الاوروبية، والهوية العربية، أو إلى خلق حالة من المنافسة، كما

هو الحال في الحالة الصينية الأمريكية، وقد تكون سبباً في خلق حالة من الصراع، والذي تمثل حالة الصراع العربي الإسرائيلي أحد أبرز صورها.

وانطلاقا من أهمية الهوية كعامل مؤثر في السلوك السياسي الخارجي للدول؛ فأنه عند معالجة السياسية الخارجية لسلطنة عُمان يظهر أننا أمام حالة خاصة مختلفة في التوجه والتفكير والاستقلال السياسي، تعتمد في خططها ورؤيتها ومقاربتها السياسية، على إرث يتمتع بخصوصية ثقافية وهوية خاصة، ساهمت في التعاطي بخصوصية مع المحيط الخليجي، أو العربي، أو الإقليمي، أو الدولي.

ثانياً: الدراسات السابقة

- **دراسة الشنفري (1990): الخطاب السياسي عند السلطان قابوس بين الفكر والتطبيق:**

وهي عبارة عن قراءة سياسية تحليلية لمضمون الخطاب السياسي الخاص بالمجتمع العُماني من خلال الخطاب السياسي للسلطان قابوس في الفترة من (1970-1989) ودوره في صنع السياسية الخارجية. حيث ركزت على ثلاثة جوانب هي الجانب الاجتماعي، والجانب الاقتصادي، والجانب السياسي.

و قد توصلت الدراسة إلى أن السياسية الخارجية العُمانية اتسمت بمجموعة من الصفات التي فرضتها حقائق التاريخ، والجغرافيا، والإمكانيات الأمنية والثقافية، واتصفت بأنها سياسة هادئة، ومعتدلة، ومتوازنة، وحيادية. وهو ما كان انعكاساً للخطاب السياسي عند السلطان قابوس الذي اتسم بأنه خطاب عميق في مضمونه، وشامل في محتواه، كما وتميز الفكر السياسي للسلطان قابوس بالوعي وبعد النظر في التعامل مع الأحداث والتطورات والمستجدات داخلياً وخارجياً .

- **دراسة ALEXANDROV (2003): The Concept of State Identity in International Relations: A Theoretical Analysis:**

تنطلق الدراسة من إشكالية الهوية في دراسة العلاقات الدولية، ومفهوم هوية الدولة. وتطرقت إلى العلاقة بين الهوية وغيرها من المفاهيم المحددة لدى أنصار النظرية البنائية، وكذلك إلى مسألة كيفية اختيار الدولة بين هويات متعددة. كما تناولت دور هوية الدولة كأداة في التفاعل بين الدول، متطرقة إلى العديد من الأمثلة التي توضح العلاقة الوثيقة بين هويات الدولة والسلطة. وكما أن القوة تمثل عنصراً رئيسيا للعديد من المناهج الواقعية، تؤكد الدراسة إلى أن مفهوم الهوية يستحق أيضا أن يكون جزء مهماً من الأطر التحليلية للعلاقات الدولية.

وقدمت الدراسة محاولة لإعادة تفسير مفهوم هوية الدولة وتسهيل قبولها من قبل أنصار المدارس الأخرى غير البنائية، والذين لديهم حتى الآن تجاهل لأهمية الهوية.

- **دراسة اسماعيل (2005): الهوية في بنية النظام الدولي:**

وهدفت الدراسة إلى تبيان العلاقة بين الهوية وبنية النظام الدولي من خلال تحليل العناصر الأساسية للبنية الدولية وفق الرؤية الوالتزية. ونظراً للطبيعة التجريدية للدراسة؛ فقد اقتصرت على الإطار المفاهيمي للعلاقة بين الهوية والنظام الدولي، ولم تتطرق إلى أثر الهوية بين وحدات النظام، كما أنها لم تتطرق إلى اختبار تلك العلاقة من خلال نماذج تاريخية. وقد خلصت الدراسة إلى أن الهوية تُعد عنصراً أساسياً من عناصر بنية النظام الدولي.

- **دراسة رواس (2005): السياسة الخارجية العُمانية بين التحالفات والتوازنات:**

وهي دراسة للسياسة الخارجية العُمانية خلال الفترة (1970–2000) وفقاً لمنهج اتخاذ القرار في العلوم السياسية. وتوصلت الدراسة إلى أن السياسة الخارجية العُمانية قامت على أساس التحالفات والتوازنات، حيث رأت أن التوازن في العلاقات الدولية يعد مطلباً أساسياً تقتضيه طبيعة

التطورات التي يشهدها النظام الدولي، سواءً على مستوى العلاقة بين القوتيين العظميين، أو على المستويات الإقليمية. ونتيجةً لذلك؛ فقد حتمت المصلحة الوطنية على صانع القرار السياسي العُماني خلق حالة من التوازن في المنطقة، وذلك بفضل السياسة القائمة على مبادئ ومرتكزات عديدة أهمها: حسن الجوار، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للغير، وإقامة علاقات ودية مع كافة الدول.

- **دراسة مقيبل (2010): أثر المحددات الجغرافية، والتاريخية، والاقتصادية في السياسة الخارجية العُمانية:**

وهي دراسة سعت إلى تفسير السياسية الخارجية العُمانية وفق منهج تحليل النظم خلال الفترة (1970–2008). وتطرقت الدراسة إلى ملامح السياسية الخارجية العُمانية ودورها في الاستقرار السياسي، ودور السلطان قابوس في توجيه السياسة الخارجية. وقد خلصت الدراسة إلى أن السياسة الخارجية العُمانية على علاقة وطيدة بميراث تاريخي من التوازن في علاقة عُمان مع الدول الكبرى، تلك السياسة التي اتسمت بأنها سياسة استقلالية في التعامل مع الأحداث و سعت إلى التوازن في العديد من المواقف.

- **دراسة الوهيبي (2012): أثر الموقع الجغرافي على السياسة الخارجية لسلطنة عُمان:**

هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر الموقع الجغرافي على السياسة الخارجية العُمانية وذلك باستعمال المنهجين الوظيفي والتحليلي خلال الفترة (1970–2011). وخلصت إلى أن السياسية الخارجية العُمانية التي اتسمت بالهدوء والتأني والموضوعية تعاطت مع القضايا المفروضة ضمن ثابت الجغرافيا، فقد أدركت سلطنة عُمان أن موقعها الجيواستراتيجي قد حملها مسؤولية كبيرة تمثلت في المساهمة بشكل رئيسي في حماية مدخل الخليج العربي. كما كان للتاريخ أثر بين في بناء نمطية السياسة الخارجية العُمانية، وركزت الدراسة على دور السلطان

قابوس في رسم السياسة الخارجية، التي ارتكزت على مبادئ متجذرة وراسخة تقوم على التعايش السلمي بين جميع شعوب العالم وحسن الجوار، وعدم التدخل في شؤون الداخلية للآخر، وإيجاد علاقات طيبة مع جميع دول العالم.

- **دراسة ALToraifi (2012): Understanding the Role of State Identity in Foreign Policy Decision-Making :**

سعت الدراسة إلى البحث في مفهوم هوية الدولة وما لها من دور في صنع القرار في السياسة الخارجية من خلال التحليل البنائي. وقد ركزت على دور الهوية في تشكيل السياسة الخارجية لكل من إيران والمملكة العربية السعودية خلال الفترة منذ 1997-2009. وبخلاف بعض الدراسات التقليدية التي تناولت العلاقات بين البلدين، والاختلافات بينهما، بما في ذلك الطائفية والقومية والأيديولوجية الثورية، والتنافس على الهيمنة الإقليمية، وأسعار النفط، والسياسة تجاه الوجود العسكري الأمريكي في الخليج، والخلافات حول الحج، فإن هذه الدراسة انطلقت من أن الهوية كانت عاملاً مهماً في توجيه العلاقات بين البلدين، فقد شهدت العلاقات بينهما تقارباً خلال فترات محددة وخاصة خلال فترة رئاسة محمد خاتمي (1997- 2005)، بينما اتسمت بما يمكن أن يوصف بالعلاقة العدائية خلال فترات أخرى وخاصة خلال فترة رئاسة محمود أحمدي نجاد (2005 – 2009) .

وقد خلصت الدراسة إلى أن عوامل فكرية ومادية كان لها دور فعّال في زوال عملية التقارب، فقد كان للتغيير في هوية الدولة في إيران خلال فترة رئاسة محمود أحمدي نجاد أثر في تغيير نظرة كل دولة تجاه الآخر. وهكذا فإن العلاقة تحولت من حالة أقرب ما توصف إلى التقارب إلى حالة من العداء والخصومة.

- **ثالثاً : ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة**

ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات التي سبقتها هو الاتجاه الذي سلكته للاهتمام بعامل الهوية الذي يعد موضوعاً حديثاً وقليلة هي الدراسات التي اهتمت به ولا سيما العربية منها. كما تتميز بكونها حاولت تفسير السياسة الخارجية العُمانية عن طريق الاهتمام بالهوية، والعوامل التي أسهمت في تشكيلها، باعتبارها عاملاً جديداً لم يتم التطرق إليه من قبل، ومدى الأثر الذي يتركه هذا العامل في تشكيل الخصوصية التي تتميز بها السياسية الخارجية لسلطنة عُمان، خلال الفترة من (1970–2016). فضلاً على أن هذه الدراسة شكلت إضافة للدراسات القليلة التي عُنيت بالشأن السياسي العُماني والذي ما يزال مجال خصباً للبحث والدراسة.

منهجية الدراسة (الطريقة والإجراءات)

مناهج الدراسة

سعياً للتثبت من الفرضية التي انطلقت الدراسة منها، والاجابة عن تساؤلاتها وتحقيق أهدافها؛ فقد قام الباحث بالاعتماد على المناهج التالية:

1. **المنهج التاريخي:** يأتي استخدام هذا المنهج في متابعة وتحليل الأحداث والوقائع التاريخية التي مرت بها سلطنة عُمان، من أجل الاستعانة بها في تفسير الواقع الحالي، ومدى تأثيرها في رسم وصياغة سياستها الخارجية .
2. **منهج التحليل النظمي:** يقوم هذا المنهج على اعتبار أن السياسة الخارجية هي نتاج لعوامل خارجية تكون بمثابة مدخلات (in puts)، تفاعلت مع وسط نظامي مؤسسي بصيغة عمليات (process)، وترتبت على عملية التفاعل هذه جملة نتائج يطلق عليها مخرجات عملية التفاعل (out puts)، وهي تمثل السلوك السياسي الخارجي للدولة؛ بمعنى أن عوامل البيئة الخارجية تفرض على الدولة التفاعل معها، وتُقدم على اتّباع سياسات بشأنها.
3. **منهج اتخاذ القرار:** ويذهب هذا المنهج إلى أن السياسة الخارجية لأية دولة ما هي إلا قرار، أو مجموعة قرارات تقدم عليها وحدات أو مؤسسات مسؤولة، وأن هذه القرارات تؤثر فيها عوامل عدة ذاتية، ومحلية، وإقليمية، وأخرى دولية.

الفصل الثاني

مفهوم الهوية وأثرها على عملية صنع السياسة الخارجية للدولة

على الرغم من حداثته في الظهور، أصبح مفهوم الهوية من المفاهيم واسعة الانتشار في مجالات العلوم الاجتماعية، ولعل ما يثار حوله من آراء متباينة وأطروحات متعددة، بدءاً من محاولة تفسيره كمفهوم، ومروراً بأبعاده المختلفة، وصولاً إلى مدى الأثر الذي ينتج عنه؛ له ما يبرره شأنه في ذلك شأن العديد من مفاهيم العلوم الاجتماعية، بوصفه مفهوماً اجتماعياً وثقافياً واسعاً. فمع الاهتمام المتزايد بالهوية انطلاقاً من الدراسات المعنية بعلم الاجتماع وعلم النفس وصولاً إلى علم السياسة، كانت تثار العديد من التساؤلات حول طبيعة الهوية، ومكوناتها، وأنواعها، ومدى تأثيرها على الفرد والجماعة أو حتى المجتمع والدولة.

وفيما يختص بمجال العلوم السياسية؛ فقد أثيرت حول الهوية بوصفها أحد المتغيرات المؤثرة على السياسة الخارجية والعلاقات الدولية، عدد من التساؤلات، حول الهوية كمفهوم، وعن مدى تأثيرها، وهل هي العامل الوحيد المؤثر على السياسة الخارجية؟ وما مدى علاقتها بالعوامل الأخرى؟ ومتى يكون عامل الهوية هو العامل الأكثر تأثيراً؟

وفي ضوء ما تقدم، يسعى هذا الفصل للإجابة على هذه التساؤلات من خلال المباحث الثلاثة الآتية:

المبحث الأول: التعريف بمعنى الهوية ومفهومها.

المبحث الثاني: عامل الهوية ومكوناته البنيوية.

المبحث الثالث: أثر الهوية في صنع السياسة الخارجية للدولة.

المبحث الأول

التعريف بمعنى ومفهوم الهوية

يُعد مفهوم الهوية من المفاهيم التي أثارت، وما زالت تثير، الكثير من الجدل بين الباحثين في مجالات العلوم الاجتماعية عامةً وعلم السياسة على وجه الخصوص، ولعل ذلك الجدل مرده إلى أن الاهتمام بالهوية قد انتقل من حقل معرفي إلى حقل معرفي آخر. فدراسات الهوية بدأت في مجال علم النفس، ثم انتقلت إلى علم النفس الاجتماعي، ومنه انتقلت إلى المجال السياسي، ولم تدخل في مجال العلاقات الدولية بقوة إلا في فترة قريبة. وقد تطورت دراسة الهوية بشكل كبير، مما سمح لها بمعالجة قضايا أوسع من القضايا التي بدأت بها، إلا أنه مع ذلك بقي استعمالها في مجال السياسة الخارجية والعلاقات الدولية يواجه صعوبات متعددة، وإن كان في الوقت نفسه يجد إقبالاً متزايداً.

وقد قدمت العلوم الاجتماعية للهوية تعريفاً مبسطاً مفاده، بأنها اشتراك الأشخاص في الانتماء إلى جماعة اجتماعية تربطها روابط عاطفية، وقيمية، ونفسية، مشتركة. وهي بذلك تدل على مجموعة السمات المميزة للفرد، والتي من خلالها يتم تمييز الذات عن الآخرين(رجب:2011،6). فالمصطلح إذن مقارنة مرجعية يؤكد إما على درجة الاشتراك والتشابه التام، أو درجة الاختلاف والتفرد في نطاق خاص أو شيء محدد. وبذلك، فإن الهوية تمثل درجة التشابه والاشتراك بين أفراد الجماعة الواحدة، كما أنها بالمقابل تمثل درجة الاختلاف مع أشخاص آخرين هم خارج إطار الجماعة.

ويمكن إرجاع الاختلاف في تناول مفهوم الهوية إلى أن الباحثين الذين تناولوه في مجال العلوم الإنسانية كانوا من اتجاهات مختلفة، وكل اتجاه حاول تقديم تعريفاً يخدم تخصصه، أو يتفق مع وجهة نظره. فإذا كان علم النفس يعطيه جانباً مرضياً كما هو الحال عند (سيغموند فرويد)، في ضياع الهوية عندما يصاب الفرد بحالة هستيرية؛ فإن علم النفس الاجتماعي يعتبر الهوية عامل من عوامل الشخصية، أما علم الاجتماع في دراسته للهوية فإنه يذهب إلى قدرة الفرد على اختيار المعاني التي تحقق له الوحدة والانسجام مع الذات. ويرى عالم النفس الاجتماعي (إريك اريكسون) "إن الهوية هي تلك الطرق المرجعية التي يتخذها الأفراد والجماعات، والتي تميزهم عن الآخرين في علاقاتهم الاجتماعية، وكذلك فالهوية هي طرق تعرف الأشخاص والجماعات على أنفسهم على أساس العرق، والأثنية، والدين، واللغة، والثقافة" (Fearon,1999:6).

أما في مجال علم السياسة والعلاقات الدولية، فيعرفها (ديفيد إل. روسو) بأنها "حزمة من القيم المشتركة، والمعتقدات، والاتجاهات، والأدوار، تستخدم لرسم الحدود بين ما هو داخل الجماعة وما هو خارجها" (روسو، 748:2007). بينما يعد إسهام ألكسندر وندت، أحد أشهر رواد النظرية البنائية، هو الاسهام الأبرز في التأصيل للهوية، حيث يرى في الهوية "بأنها خلة أو سجية ذاتية، أو على مستوى الوحدة، متجذرة في فهم الفاعل لذاته" (وندت،313:2006). وعلاوة على ذلك؛ فأن معنى هذا الفهم الذاتي أو دلالته سوف يعتمد على ما إذا كان الفاعلون الآخرون يعترفون بذلك الفاعل بنفس الطريقة التي يرى بها ذاته، وبهذا الشكل تكون للهوية صفة منظومية ومرتبطة أيضاً بفهم الآخرين الذاتي للفاعل (نفس المصدر،313:2006).

فالهوية إذن هي ذلك التماثل بين أفراد المجموعة والاختلاف مع الآخرين في الآن نفسه، وهذا ما يؤكد عليه السياسي البريطاني الأسبق ادموند بورك في قوله: "الهوية هي ما تمثله من

درجة الترابط الوثيق بين مجموعة الأفراد الذين يحملون نفس القدرات، كجزء من النظام الطبيعي من جهة، وترابطهم من جهة أخرى مع من يختلفون معهم اكتمالاً لحياة المرء"(ديلو،2000:350.349)

أما المفكر الفرنسي (أليكس ميكشيللي) فيعرفها "بأنها منظومة متكاملة من المعطيات المادية، والنفسية، والمعنوية، والاجتماعية، التي تنطوي على نسق من عمليات التكامل المعرفية، وتتميز بوحدتها التي تتجسد في الروح الداخلية التي تنطوي على خاصية الإحساس بالهوية والشعور بها" (ميكشيللي،1993:129). فالهوية إذن هي وحدة من المشاعر الداخلية التي تتمثل في وحدة من العناصر النفسية، والاجتماعية، والمادية، التي تجعل الفرد يتمايز عمّن سواه بوحدته الذاتية.

ويعرّف الباحث الهوية بأنها مجموعة الصفات والخصائص والسمات النفسية، والاجتماعية، والفكرية، والثقافية، الحضارية والتاريخية، فضلاً عن بعض العوامل المادية، التي يتميز بها الفرد، أو الجماعة، أو المجتمع بذاته، والتي تميزه عن الآخر المختلف.

والملاحظ أن مفهوم الهوية من المفاهيم التي شهدت خلطاً كبيراً في تعريفها، وحتى في عمومية استعمالها، وللخروج من إشكالية المفهوم يمكن التوقف عند العنصرين المشتركين بين تلك التعريفات وهما:

- عنصر المماثلة أو المطابقة، والمتمثل في أن هوية الشيء هي ما يكون بها هو ذاته.
- عنصر الاختلاف، المتمثل في أن هوية الشيء هي ما يكون به الشيء متمايزاً ومختلفاً عن الآخر.

ففي حين ينطلق العنصر الأول من (الأنا)، بما يميزها من سمات وخصائص تكون متطابقة بها مع ذاتها وتشكل هويتها الذاتية، فأن العنصر الثاني ينطلق من (الآخر)؛ بمعنى أنه لا توجد هوية للشيء ما لم تكن متميزة ومغايرة ومختلفة عن الآخر. وبمعنى آخر إن الأنا لكي تتميز بذاتها تحتاج أن تضع الآخر الذي يكون في موقع المقارنة لكي تتميز عنه. ومن هذا المنطلق يشير (وندت) بأن هناك نوعان من الأفكار يمكن أن يدخلا في الهوية: تلك الأفكار التي تعتنقها الذات، والأفكار التي يعتنقها الآخر(وندت،314:2006).

وانطلاقاً من تلك العلاقة الداخلية بين العنصرين المحددين للهوية (التطابق والاختلاف)، وبناءً عليهما تتشكل عدة أنواع للهوية، يمكن التمييز بينها استناداً إلى عدد من العوامل(رجب،7:2011):

- استناداً إلى العنصر الأكثر تأثيراً في تكوين الهوية، حيث يتم التمييز بين الهوية الدينية مثل الهوية الإسلامية، والهوية اللغوية مثل الهوية العربية، والهوية الثقافية، والهوية الأثنية مثل الهوية الكردية.
- استناداً إلى حدود تأثير الهوية، وهنا يتم التمييز بين الهوية الأثنية، أي التي تقتصر على جماعة أثنية مثل الشيعة والسنة والأمازيغ، وبين هوية الدولة، والهوية الوطنية، والهوية العابرة للقوميات مثل الهوية الإسلامية.
- استناداً إلى كيفية تعريف الهوية للذات في مواجهة الآخر المهم، وبناءً على هذا العامل يميز (ألكسندر وندت) بين نوعين من الهوية، يمثل كل منهما طرفي خط متصل يتحرك فيه الفاعل الدولي، يتمثل النوع الأول في التعريف النسبي للهوية المرتكز حول الذات، ويتمثل النوع الثاني في الهوية الجماعية(وندت،314:2006).

- استناداً إلى مدى استقرار الهوية وقابليتها للتغير، وقد قسمها (وندت) بناءً على هذا العامل إلى قسمين رئيسيين: الهوية الشخصية وهي مجموعة السمات المعرفة للدولة والمميزة لها عن الدول الأخرى، والتي يرى وندت أنها القاعدة التي يرتكز عليها النوع الثاني وهي الهوية الاجتماعية، وهي التي تنتج عن تفاعل الدولة مع الدول الأخرى، والتي يقسمها كذلك إلى ثلاثة أقسام هي: هوية النوع، وهوية الدور، والهوية الجماعية.

ولتعدد التقسيمات لأنواع الهوية فإن التقسيم الذي وضعه (وندت) في تحديد أنواع الهوية يبدو، من وجهة نظر الباحث، هو التقسيم الأفضل؛ نظراً لشموليته في التناول، وعمقه في التحديد، إذ قسم وندت الهوية إلى أربعة أنواع (وندت،320:2006):

1. **الهوية الشخصية الفردية:** وهي الهوية الأساسية والتي تستقل بوجودها عن الآخر، والتي تتشكل بواسطة أبنية ذاتية التنظيم ومتوازنة، والتي يعود لها الفضل في جعل الفاعلين كيانات متميزة عن غيرها. وفي حالة الدول فإن هذه الهوية تتطور قبل انخراط الدولة في تفاعلات خارجية، فهي تتشكل من خلال قدرة الدولة على التنظيم الذاتي. وهذا النوع الأول من الهوية هو الأساس الذي تقوم عليه الهويات الأخرى، فالفاعل يمكنه أن تكون له هوية واحدة فقط من هذا النوع.
2. **هوية النوع:** وتشير إلى التصنيف الاجتماعي الذي يطلق على شخص أو مجموعة يشتركون في خصائص معينة من حيث المظهر، والسلوك، والطبائع، والقيم، والمهارات، والمعرفة، والآراء، والتجربة ..إلخ. ويمكن أن يكون لكل فاعل عدد من الهويات النوعية في الوقت ذاته.

وعلى خلاف هويات الدور والجماعة؛ فأن الخصائص التي تؤسس لهويات النوع هي في الأساس جوهرية وأصلية بالنسبة للفاعلين، فعلى سبيل المثال إن الخاصية التي تجعل من

شخص ما شاباً موجودة وحاضرة، بغض النظر عما إذا كان الآخرون حاضرين ليعترفوا بها كذات دلالة ومعنى أم لا، وبهذا الشكل فإنه يمكن أن يكون شاباً بذاته، وكذلك الحال بالنسبة للدول، فالدولة يمكنها أن تكون دولة رأسمالية، أو فاشية، أو ملكية، بناءً على المبادئ الداخلية للشرعية السياسية، والتي لا تعتمد على الدول الأخرى من أجل وجودها. فالدولة يمكن أن تكون ديمقراطية بذاتها دون الحاجة إلى الاعتماد على الدول الأخرى.

3. **هوية الدور**: وهذا النوع من الهوية يعتمد في وجوده بشكل كامل على الآخر، فبخلاف هوية النوع التي تستقل في وجودها الذاتي؛ نظراً لأن الخصائص والصفات التي تشكل هويات النوع ذات صفة ما قبل اجتماعية (سابقة على المجتمع)؛ فأن هذا النوع من الهوية (هوية الدور) لا يمكن تصورها إلا من خلال افتراض الآخر، فهي توجد فقط نتيجة للعلاقة والتفاعل مع الآخرين، ولا توجد هنالك خاصية جوهرية موجودة مسبقاً والتي يكون الطالب بموجبها طالباً أو المعلم معلماً، بل يستطيع أن يحصل على تلك الهوية فقط من خلال احتلاله موقعاً في بنية اجتماعية أو مهنية معينة، فالطالب هوية لا يمكن افتراضها من دون وجود آخر هو المعلم، أو مؤسسة تعليمية ينتمي إليها.

وبحسب هذا النوع من الهوية فإن العلاقة بين الذات والآخر علاقة تبادلية، حيث تلعب درجة معرفة كل منهما للآخر والتوقعات الضمنية منهما حول بعضهما دوراً في تشكيل العلاقة بينهما، فالأفكار المشتركة قد تكون تصارعيه أو تعاونية، الأمر الذي يعني أن العدو هوية دور تماماً مثل الصديق، وكمثال على ذلك حالة الصراع العربي الإسرائيلي، فالهوية هنا ليست مجرد خيار يمكن تجاهله بسهولة، بل هي مواقف مفروضة على الفاعلين عن طريق تصورات الآخرين

المهمين له. وفي مثل هذا النوع من الهوية حتى لو أن الدولة تريد أن تتخلى عن دور معين قد لا تتمكن من ذلك؛ لأن الآخر يقاوم ذلك التغيير رغبة منه في المحافظة على هويته هو.

4. **الهوية الجماعية:** وهي الحالة التي يكون فيها تميّز الذات غير واضح ويتم تجاوزه كليةً، وذلك عن طريق الوصول إلى درجة التعريف والمماثلة في الهوية بين الذات والآخر، وهنا تصنف الذات على أنها الآخر، وغالباً ما تكون المماثلة متعلقة بقضية معينة، ونادراً ما تكون في كل الأمور، ولكنها دائماً تعتمد على توسيع حدود الذات لتشمل الآخر. وتُبنى الهوية الجماعية على مفهومي هوية الدور وهوية النوع ولكنها تتجاوزهما، فنجد أنه في حين تتشكل هوية الدور من أجل أن تؤدي الذات والآخر أدواراً مختلفة؛ فإن الهوية الجماعية تقوم على توحيد الذات مع الآخر في هوية موحدة، كذلك تبنى على هوية النوع؛ لأن الهوية الجماعية تقوم على الخصائص والسمات المشتركة، ولكن لا يعني أن كل هويات النوع يمكن اعتبارها هويات جماعية، فقد يتكلم الشخص الفرنسية دون أن يطابق ذاته مع الفرنسيين.

وباختصار فإن الهوية الجماعية هي عبارة عن خليط مميز من هويات الدور، وهويات النوع، وهويات ذات قوة سببية تحفز الفاعلين لأن يعرفوا مصلحة الأخرين على أنها جزء من مصلحة الذات، وهذا لا يعني أن القرارات الفردية لا تنطلق من الأنانية، ولكن تتوسع دلالة الأنانية بحيث تشمل الجماعة أو الفريق.

مما تقدم يظهر أننا أمام أربعة أنواع للهوية، جميعها عدا الأولى، يمكنها أن تأخذ صيغ متعددة مع الفاعل نفسه، فجميعاً لدينا عدد من الهويات، والشيء نفسه ينطبق على الدول، فكل واحد منا مخطوطة فكرية، مشكلة بواسطة الصيغ الثقافية، تحدد من نحن؟ وماذا يجب أن نفعل في سياق معين؟ ولو أن تلك الهويات تمارس فعلها علينا في الوقت ذاته لأصبحنا مشوشين، ولكن

معظم الهويات يتم تفعيلها بشكل انتقائي اعتماداً على الحالة التي نجد أنفسنا فيها(وندت،321:2006).

ويشير أنصار المدرسة البنائية بصفة عامة عند حديثهم عن الهوية، إلى مجموعة القيم، والمعايير، والمعاني التي يتبناها الطرف الدولي والتي يتم بناؤها من خلال التفاعل بين السياسات الداخلية، والبيئة الخارجية. ومن هذا المنطلق قد تكون للدولة عدة هويات، فقد تكون الدولة محافظة أو ليبرالية وفق الهوية الداخلية، وقد تكون أوروبية أو أفريقية وفقاً للانتماء الجغرافي، وقد تكون الدولة عربية أو غربية وفقاً للهوية الجماعية، وقد تكون دولة كبرى محورية أو متوسطة وفق مكانة الدولة(مدبولي،4:2017).

ويميز علماء الاجتماع في العادة بين نوعين من الهوية وهما: الهوية الاجتماعية، والهوية الفردية (الهوية الشخصية)، ويمكن التمييز بين هذين النوعين عن طريق التحليل، غير أنهما مرتبطان بشكل وثيق، ويمكن النظر إليهما من خلال علامات ومؤشرات على ماهية هذا الشخص أو ذاك، وفي الوقت ذاته هذه المؤشرات تحدد موضع الشخص بين أفراد آخرين يشاركونه الخصائص نفسها، وتعدد الهويات الاجتماعية يعكس أبعاداً عديدة في حياة الناس، وقد تكون التعددية في الهويات مصدراً محتملاً للصراع بين الناس، غير أن الأفراد في العادة ينظمون معاني حياتهم وتجاربهم حول هوية محورية أساسية تتميز بالاستمرارية النسبية عبر الزمان والمكان(جيدنز،90:2005).

ويدور الحديث بخصوص الهوية عادةً حول ثلاثة مستويات: ثقافية، واجتماعية، وفردية، وهناك من يرى أن للهوية الوطنية مستويات ثلاثة: هوية على مستوى الفرد، وهوية على مستوى

الجماعة، وأخرى على المستوى الوطني، وليس بالضرورة أن تتميز هذه المستويات بحالة من الثبات، بل هي متغيرة ومتأثرة في ذلك بالظروف والصراعات والمصالح (الجابري،298:1998).

وعند النظر إلى مستويات الهوية الثلاثة التي أشار إليها الجابري، نجد أنها تنطلق جميعاً من المنطلق نفسه، وهي النظرة إلى الذات بما تحويه من صفات وسمات مميزة، وتجعله في مواجهة الآخر المختلف. فعند الحديث عن هوية الدولة، نشير إلى تحوّل الهوية من كونها إطاراً ينتمي إليه الفرد، إلى إطار من القيم والمعتقدات التي تحدد السلوك السياسي للدولة وتوجهه، وتحدد رؤية الدولة لذاتها وللآخر وللعالم (رجب،7:2011).

والهوية الوطنية نسبة إلى الوطن أو الأمة التي ينتسب إليها شعب متميز بخصائص هويته. وهوية أية أمة من الأمم هي مجموعة الصفات أو السمات الثقافية العامة التي تمثل الحد الأدنى المشترك بين جميع الأفراد الذين ينتمون إليها، والتي تجعلهم يُعرفون ويتميزون بصفاتهم تلك عمّن سواهم من أفراد الأمم الأخرى (بن نعمان،23:1995).

وفي هذا الإطار يرى (ماكسيم ألكساندروف) أن هوية الدولة تنطوي على بعدين (داخلي، وخارجي)، البعد الداخلي يشمل مجموعة المعتقدات، والتصورات، والرموز، المترسّخة لدى الرأي العام والنخبة الحاكمة داخل الدولة حول الدولة نفسها، بينما رؤية النخب والرأي العام في الدول الأخرى لتلك الدولة يعبر عن البعد الخارجي لهوية الدولة (Alexandrov,2003:38).

ومن هذا المنطلق فإن هوية الدولة تعني تمييز ذات الفاعل عن الآخرين، والخصائص التي تتشكل وتصاغ عبر التفاعلات مع المحيط، ومن ثم فإن للهوية نمطين، أحدهما أصلي نابع من ذات الفاعل وخصائصه اللصيقة بوجوده، والآخر يتحدد تبعاً للعلاقة مع الآخرين، فالقول بأن

الولايات المتحدة الأمريكية دولة ديموقراطية، فهذه هوية أصيلة، وكونها دولة مهيمنة، فهذه هوية تحددها علاقاتها مع الفاعلين الآخرين في النظام الدولي(مدبولي،4:2017).

ولعل هذا المنطلق الذي اعتمد عليه (صموئيل هنتنجتون) في تفسيره لحال السياسة الدولية المعتمدة على الهوية في كتابه صراع الحضارات، عندما تحدث عن أن الشعوب ذات الثقافات المتشابهة تتقارب، والشعوب والدول ذات الثقافات المختلفة تتباعد، وفي العالم الجديد أصبحت الهوية الثقافية هي العامل الرئيسي في تحديد صداقات دولة ما وعداواتها، وهي التي تحدد مكان الدولة في السياسة العالمية، كما تحدد أصدقائها وأعدائها(هنتنجتون،203:1999).

ومن خلال ما تقدم، يمكن التوصل إلى خلاصة مفادها: أنه وعلى الرغم من أن الهوية مفهوم حديث من حيث الطرح بالصورة التي نحن بصدد دراستها، إلا أنها تُعد من المفاهيم التي شهدت كماً كبيراً من الاختلاف بين الباحثين؛ نظراً لاستناد التعريفات على مرجعيات مختلفة، ولكن الملاحظ أن جميع تلك التعريفات تكاد تُجمع على أن الهوية بشكل عام تتعلق بمعرفه الفاعل لنفسه وتصوره لذاته، سواءً كان شخصاً مفرداً أو دولة كما هو الحال لموضوع هذه الدراسة، من خلال مجموعة السمات والخصائص التي تميزه في مواجهة الآخر، أو من خلال الفهم للذات وللآخر وما يترتب عليه طبيعة العلاقة بينهما.

المبحث الثاني

عامل الهوية ومكوناته البنيوية

استقرت الأدبيات المعنية بدراسة الهوية على أنها تتألف من أربعة مكونات رئيسية، يختلف الوزن النسبي لكل منها من حالة لأخرى، وتتمثل في اللغة أو الثقافة، والدين، والعادات والتقاليد، والتاريخ. وقد أشار الباحث عند التطرق لمفهوم الهوية إلى تعريف إريك اريكسون، الذي يرى أن الهوية هي تلك الطرق المرجعية التي يتخذها الأفراد والجماعات، والتي تميزهم عن الآخرين في علاقاتهم الاجتماعية، وكذلك هي طرق تعرف الأشخاص والجماعات على أنفسهم على أساس العرق، والأثنية، والدين، واللغة، والثقافة(Fearon,1999:6). وفي هذا التعريف نجد إشارة إلى أنواع الهوية التي تعتمد في تحديدها على مكونات معينة، مثل العرق، والأثنية، والدين، واللغة، والثقافة.

وعناصر الهوية الإنسانية، فردية كانت أم جماعية، لا تنحصر في العناصر المادية وحدها بل تتعداها إلى مجموعة أخرى من العناصر وهي كما يأتي (اسماعيل،39:2005):

1. العناصر المادية: وتشتمل على الحيازات، والقدرات الاقتصادية والعقلية، والتنظيمات المادية، والسمات المورفولوجية، التي تهتم بدراسة شكل وبنية الكائنات الحية.
2. العناصر التاريخية: وتتضمن الأصول التاريخية مثل (الأسلاف، والولادة، والاسم، والمبدعين، والاتحاد، والقرابة، والخرافات الخاصة بالتكوين)، والأحداث التاريخية المهمة، والآثار التاريخية.

3. العناصر الثقافية والنفسية: وتتضمن النظام الثقافي، مثل العقائد، والأديان، والرموز الثقافية والأيديولوجيا، ونظام القيم الثقافية، وأشكال التعبير الأدبي والفني، ثم العناصر العقلية (مثل النظرة إلى العالم، نقاط التقاطع الثقافية، الاتجاهات والمعايير الجمعية،...) ثم النظام المعرفي ويتضمن السمات النفسية الخاصة، واتجاهات نظام القيم.

4. العناصر الاجتماعية: وتتضمن الأسس الاجتماعية (مثل الاسم، والسن، والجنس، والمهنة، والسلطة، والدور الاجتماعي، والأنشطة والانتماءات) ثم القدرات الخاصة بالمستقبل، مثل القدرة والإمكانات، والإثارة الاستراتيجية، والتكيف، ونمط السلوك.

وهذه العناصر الأربعة مجتمعة تشكل هوية الفرد والجماعة، ولا بد من جمعها معاً؛ حيث إن الوعي بوجود هذه العناصر أو غيابها كلها أو بعضها شرط جوهري لوجود هذا الفرد أو هذه الجماعة، حتى وإن كان من الصعب على الفرد أن يعي هذه العناصر كافة لأنه يمتلكها ويعيشها على نحو تلقائي، على الرغم من أن هذا الوعي يعد شرطاً لهوية الجماعة.

وعلى العموم فإن مكونات الهوية الانسانية تنسج وجودها عبر شبكة من العلائق التي تندرج في الخانات الحضارية والمشتركات الآتية (سليمان،42:2003):

1. مجال جغرافي ووطن تاريخي مشترك.
2. أساطير وذاكرة تاريخية مشتركة.
3. ثقافة شعبية مشتركة.
4. منظومة حقوق وواجبات مشتركة.
5. اقتصاد مشترك مرتبط بمناطق معينة.

ويؤكد الجابري أن الهوية الثقافية لا تكتمل، ولا تبرز خصوصيتها الحضارية، ولا تغدو هوية ممتلئة قادرة على بلوغ العالمية، وعلى الأخذ والعطاء، إلا إذا تجسدت مرجعيتها في كيان مشخّص تتطابق فيه ثلاثة عناصر (صحيفة الاتحاد، أبوظبي،2005/08/30).

1. الوطن: بوصفه الأرض، التي تعني الجغرافيا والتاريخ، وقد أصبحا كياناً روحياً واحداً، يعمر قلب كل مواطن، الجغرافيا وقد أصبحت معطىً تاريخياً، التاريخ وقد صار موقعاً جغرافياً.
2. الأمة: بوصفها النسب الروحي الذي تنسجه الثقافة المشتركة، وقوامها ذاكرة تاريخية، وطموحات تعبر عنها الإرادة الجماعية التي يصنعها حب الوطن، والمقصود هو الوفاء للأرض، للتاريخ الذي ينجب، والأرض التي تستقبل وتحتضن.
3. الدولة: بوصفها التجسيد القانوني لوحدة الوطن والأمة، والجهاز الساهر على سلامتهما ووحدتهما، وحماية مصالحهما، وتمثيلهما إزاء الدول الأخرى، في زمن السلم كما في زمن الحرب، ولا بد من التمييز هنا بين "الدولة" التي هي كيان مشخّص ومجرد في الوقت نفسه، ويجسّد وحدة الوطن والأمة من جهة، وبين الحكومة أو النظام السياسي الذي يمارس السلطة ويتحدث باسمها من جهة أخرى، والمقصود هنا المعنى الأول. إذن فكل مس بالوطن أو بالأمة أو بالدولة هو مس بالهوية الثقافية، والعكس صحيح أيضاً.

وفي الوقت الذي شهد فيه مفهوم الهوية تعدداً وتبايناً واختلافاً، فإن مكوناتها أيضاً تعددت باختلاف كتّابها، ومواضع البحث التي تناولوها، ولكن من خلال النظر إلى تلك الإسهامات يمكن التوصل إلى أن تشكّل الهوية هو نتاج اشتراك عوامل عديدة تسهم من خلال تفاعلها مع بعضها في صياغة الهوية سواءً كانت تعبر عن فرد أو جماعة أو دولة. ويمكن إجمال تلك العوامل في الجوانب أو الأبعاد الثلاثة المتمثلة في الجوانب الجغرافية، والتاريخية، والثقافية.

وعند الحديث عن هوية دولة ما، لابد من الوقوف على الأبعاد التي ساهمت في تشكيل تلك الهوية من خلال التفاعلات فيما بينها، والتي يمكن حصرها في الأبعاد الثلاثة التالية:

- **البعد المكاني (الجغرافيا):** قد تثار بعض التساؤلات حول أهمية البعد الجغرافي في دراسة الهوية السياسية، لكن الأمر هنا يتعلق بتقديم الإطار الجغرافي الذي لا يشك أحد في مدى الأثر الذي يتركه في تشكيل المجتمع وظروف حياته، بل إن الإطار الجغرافي يقدم وصفاً وتفسيراً لشخصية الإقليم لا يمكن أن نجده خارجه، فالجغرافيا هي فن التعرف على شخصيات الأقاليم، أو وصفها وتفسيرها (التشخيص الإقليمي)، كما أن شخصية الإقليم كشخصية الفرد يمكن أن تنمو وتتطور أو تتدهور، ووصفها لا يقل صعوبة عن وصف شخصية الأفراد، ويمكن القول مع دينام بأن الجغرافيا هي "فلسفة المكان" (بن احمدو،66:2003).

وتعد الجغرافيا أحد أهم العناصر التي تؤثر على السياسية، وتدخل في حسابات القائد السياسي، فقد وصف المستشار الألماني (بسمارك) الجغرافيا بأنها العنصر الدائم في السياسة (لوفايفر،97:2006)، فلا يمكن لأحد أن يجادل في أهمية تأثير الجغرافيا على السياسة، أو ما يترتب عليها من تأثير على العلاقات بين الدول، ونستشهد هنا بما ذكره (رينوفان) حول هذه العلاقة المتبادلة بين الموقع وبين سياسة الدول الخارجية؛ إذ يشير إلى أن ثمة دولاً ذات رقعة صغيرة، لكنّها لأهمية موقعها، تركت أثراً لم تخلّفه دولٌ أكثر اتساعاً وأكثر مواردا، ولعل بريطانيا تعد المثال الأبرز على ذلك، فقد دفعها موقعها الجغرافي بوصفها جزيرة، أن تكون أكبر القوى البحرية، وأكثرها تأثيراً منذ نهايات القرن السابع عشر وحتى فترة متقدمة من القرن العشرين. وهذا ما يؤكده (جوتمان) بأن الملاءمة بين الجغرافيا وبين السياسة الخارجية لدولة ما أمر لا يقبل الجدال(الوهيبي،15:2012).

ومن هذا المنطلق نجد مثلاً أن الوحدة الإقليمية للدولة تُعد عاملاً لا غنى عنه في تحديد أبعاد هوية الجماعة إزاء سائر الجماعات الوطنية. وعلى العكس من ذلك، كلما بقيت البيئة الإقليمية للدولة مجزأه، بدت مخاطر الانشقاق والانفصال كبيرة، لأن الإقليم الجغرافي للدولة مجزأ أو مبعثر على رقعة كبيرة، كما هي الحال مثلاً مع إندونيسيا في أقصى شرق آسيا، إذ يتوزع إقليمها على أكثر من ثلاثة آلاف جزيرة متباعدة، وهو بذلك باعث على نوع من الولاءات الأقل قوة من الولاء القومي أو الوطني الشامل(بن احمدو،66:2003).

وقد أثيرت العديد من الآراء التي تناولت أثر الجغرافيا على الأنسان، فثمة علماء أكدوا على مبدأ الحتمية التي تعني أن المكان لا بد أن يؤثر على الأنسان من مختلف الجوانب، بينما عارض آخرون هذا المبدأ ورأوا أن الأنسان هو الذي يخضع المكان لخدمته ولمصالحه، فكان العالم الفرنسي (فيدال دي بلاش) من الذين لم يوافقوا على النظرية الحتمية، وعلى خلاف ذلك كان العالم البريطاني (هالفورد ماكندر) صاحب النظرية الشهيرة قلب الأرض الذي يؤيد النظرية الحتمية ويعطي المكان دوراً بالغ الأهمية (دوراتي،49:1985).

وبلا شك إن الجغرافيا تشكّل العامل الثابت الأهم بين العوامل الأخرى في تكوين الهوية لكونها العامل الأسبق بينها، وفي ضوء العامل الجغرافي تتفاعل العوامل الأخرى مثل التاريخ والثقافة، ويظهر ذلك من خلال الأثر الذي تتركه على الفرد والمجتمع، والذي يتمثل في طبيعة الأنشطة التي يمارسها الأنسان للتأقلم مع جغرافية المكان، والسعي الذي يمارسه للاستفادة من الثروات التي تقدمها طبيعة المكان، أو للتغلب على التحديات والصعوبات التي تواجهه بسببها. كما أن الموقع الجغرافي يُعد عنصراً أساسياً من عناصر القوة أو الضعف بالنسبة للدولة، ويسهم بشكل كبير في رسم صورة الدولة بالنسبة للدول الاخرى وعلاقاتها معها، كما يسهم في تشّكيل

سماتها وخصائصها، وبالتالي يؤثر بشكل مباشر في تشكيل ملامح هويتها، وتحديد أهدافها ومصالحها، وعلاقاتها مع الآخر ورؤيتها له وللعالم.

- **البعد الزماني (التاريخ):** ويُعد أحد أهم المكونات الضرورية في تشكيل هوية الأمة أو المجتمع، فالتاريخ هو الذي يمثل البعد الزماني للهوية، وهو الذي يشكل ذاكرة الشعوب، فلا يمكن فصل الحاضر عن الماضي، كما لا يمكن بأي حال الإشارة إلى هوية هي وليدة الحاضر؛ لأنها وبلا شك نتاج صيرورة تاريخية تتولد عنها خبرات مشتركة يتبناها أفراد المجتمع.

ومن هذا المنطلق يشير (محمد عابد الجابري) إلى الهوية بأنها نتاج تطوّر عبر التاريخ عندما يصفها بأنها كيان يصير ويتطور، وليست معطى جاهزاً ونهائياً، هي تصير وتتطور إما في اتجاه الانكماش، وإما في اتجاه الانتشار، وهي تغتني بتجارب أهلها ومعاناتهم وانتصاراتهم وتطلعاتهم، وأيضا باحتكاكها سلباً أو إيجاباً مع الهويات الثقافية الأخرى التي تدخل معها في تغاير من نوع ما(الجابري،aljabriabed.net).

والدول معتمدة بلا شك في بناء هوياتها على ذاكرتها التاريخية التي تتشكّل نتيجة لمجموعة الأحداث، والتصورات، والأفكار، والقيم، والمعتقدات، والتفاعلات بين أفراد الجماعة نفسها، وبين الجماعة والجماعات الاخرى، ذلك التفاعل الذي تشكّل عبر الزمن وخلال مراحل تاريخية متعاقبة، تبلورت بين طياتها الذاكرة المشتملة على الخصائص والسمات الخاصة التي تميز شعب ما عن الشعوب الأخرى، فالهوية هي محصّلة تلك العمليات المتعاقبة من التفاعل بين جميع تلك المكونات.

وعلى المستوى السياسي، يلعب التاريخ دوراً بارزاً كمورد للخبرات والتجارب، ويسهم في تشكيل الهوية السياسية للدولة، وفي تحديد نظرتها للآخر، وبناءً عليه تترتب طبيعة العلاقة التي تتخذها الدولة في التعامل مع الدول الأخرى ومع العالم، كما أن النظم السياسية التي حكمت البلاد تاريخياً هي التي أنتجت الثقافة السياسية للمجتمع، وفي ظلها أنتج المجتمع نمط العلاقة والتواصل بين مكوناته، وانعكست تلك التناقضات على الحاضر في ظل التحولات مع قيام الدولة الجديدة(بن احمدو،76:2003).

- **البعد الثقافي:** وتمثل الثقافة المكون الأهم للهوية، بل إن هناك من يجعل مصطلح الثقافة مرادفاً لمصطلح الهوية أو بديلاً له؛ وربما يعود ذلك لشمولية مصطلح الثقافة وسعة مدلولها، فعلى الرغم من تضمنها لمنظومة من القيم والمعتقدات الدينية والأخلاقية، والخصائص اللغوية، فأنها تشمل كذلك كل جوانب الحياة من أعراف، وطبائع، وعادات، وتقاليد.

ويشير (صموئيل هنتينجتون) إلى دور الثقافة بوصفها الأساس الذي يعتمد عليه في تكوين هوية الحضارات، فالحضارة هي أعلى تجمع ثقافي من البشر، وأعرض مستوى من الهوية الثقافية يمكن أن يميز الإنسان عن الأنواع الأخرى، وهي تعرف بكل من العناصر الموضوعية العامة مثل: اللغة، والتاريخ، والدين، والعادات، والمؤسسات، والتحقق الذاتي للناس(هنتنجتون،71:1999).

ويمكن الإشارة إلى الثقافة بأنها مركّب يشتمل على مجموعة من العناصر التي تنحصر بدورها في بعدين فرعيين، هما العناصر المرتبطة بالقيم والمعتقدات والممارسات الدينية، والعناصر المرتبطة بالأداة اللغوية، ولا بد هنا من التطرق إلى دور كل من اللغة والدين في تشّكيل الثقافة وتحديد ملامح الهوية الوطنية.

1- اللغة: وهي وعاء الثقافة التي بها يتواصل أفراد المجتمع، ويعبرون بها عن أفكارهم ورغباتهم، فهي ظاهرة اجتماعية، وفي هذا السياق يشير محمد عاطف غيث إلى أن "اللغة هي صورة السلوك الإنساني الشاملة التي تنطوي على الاتصال الرمزي، من خلال نسق النماذج الصوتية المتفق عليه ثقافياً، والذي يحمل معاني مقننة. وتعتبر اللغة جزءاً من التراث الثقافي ومعبرة عنه في الوقت نفسه، هذا وتتحول الأصوات التلقائية في اللغة إلى رموز ثقافية قادرة على توصيل الأفكار والرغبات والمعاني والخبرات، والتقاليد من جيل إلى جيل، واللغة نتاج اجتماعي، تمثل التجارب المتراكمة والراهنة، والعواطف والمعاني التي يمكن نقلها داخل ثقافة معينة، بالإضافة إلى أهميتها في الإدراك الاجتماعي والتفكير ومعرفة الذات ومعرفة الآخرين، ولذلك فهي ضرورية للوجود الاجتماعي"(غيث،1989:266).

وبالإضافة إلى دورها المهم كأداة تخاطب ونقل للمعرفة؛ فإن اللغة من الروافد المهمة في تحديد الهوية وتشكيلها باعتبارها المخزون الحضاري والفكري للأمة لما تمثّله من تراكم معرفي للأجيال المتعاقبة، كما تمثّل المقياس الذي تثبت به الهوية قدرتها على الثبات أمام المستجدات والتطورات؛ إذ اللغة الجامدة أداة تعجز عن مواكبة الحداثة والتطور الفكري والثقافي، واللغة المرنة المنفتحة مع قدرتها على والتمسك بأصالتها هي معيار للهوية الثقافية المنفتحة.

وتؤدي اللغة دورها في تحديد نواة الهوية الجماعية، ويعاني الكثير من البلدان مشكلة تعدد اللغات التي غالباً ما تشكل عائقاً يحول دون وجود هوية قومية واحدة؛ فاللغة هي المكون الأساس في حياة أي هوية عرقية، أو أقلية لغوية، كما تلعب اللغة دورها كإطار مرجعي في تشكيل هوية المجتمع من خلال الاتصال الثقافي، وعلى العكس لا تعيد الهوية الثقافية تشكيل الهوية اللغوية(بن احمدو،2003:45).

2- الدين: يبدو أنه من الصعوبة بمكان إيجاد تعريف واحد محدد للدين يمكن أن يرضي جميع الناس على اختلاف طوائفهم ومللهم، ويعود مردّ ذلك إلى تعدد الأديان واختلافها عن بعضها، فعلى الرغم من أن جميع التعاريف قد تجمع على أهمية الدين ووظيفته وأهميته في حياة البشر، إلا أنها تختلف في وصف كل دين عن الديانات الأخرى.

فنجد أن الدين يوصف بأنه رسالة سماوية من الله إلى عبادة من قبل بعض المفكرين، وفي هذا الاتجاه يمكن الإشارة إلى رأي الفيلسوف (كانت)، حيث يرى " أن الدين هو الشعور بواجباتنا من حيث كونها قائمة على أوامر إلهية سامية"(الخريجي،1990:28)، وفي الاتجاه ذاته فإن الفيلسوف (ديكارت)، وعلى الرغم من تأكيده في كتابة "مقال عن المنهج"، أنه لا ينبغي لنا أن نقبل شيئاً على أنه حق ما لم نتبين ببداهة العقل أنه كذلك؛ ولكن نجد أنه في كتابه "مبادئ الفلسفة" يشير إلى أنه من واجبنا أن نتخذ لنا قاعدة معصومة؛ أن ما أوحي به من الله هو أوثق بكثير من كل ما عداه(المصدر نفسه،1990:28).

وفي الاتجاه الآخر، هناك من يصفه بأنه ظاهرة اجتماعية ابتدعها الإنسان لتلبية بعض احتياجاته. ولا يشك أحد في مدى أهميته؛ لأنه يبرر أوضاع التفاوت المجتمعي في مجالات الثروة والسلطة، بينما يؤكد (ماكس فيبر) على أهمية الدور الذي يقوم به الدين في إحداث التغيير الاجتماعي، ولا سيما في تنمية النظام الرأسمالي في الغرب(جيدنز،2005:595)، أما (إميل دوركهايم) فيرى أن الدين يؤدي دوراً وظيفياً مهماً في تعزيز التماسك والتضامن الاجتماعيين، وبخاصة في تشديده على ضرورة التقاء الجماعة بصورة دورية لتأكيد العقائد والقيم التي يشتركون فيها(المصدر نفسه،2005:595).

أما المسلمون فقد أشتهر عندهم تعريف الدين كما جاء في كتاب "الدين" لـ(محمد عبدالله دراز) بأنه "وضع إلهي لذوي العقول السليمة، باختيارهم إلى الصلاح في الحال، والفلاح في المال". ثم يردف بعد ذلك بتعريفه التالي "الدين هو وضع إلهي يرشد إلى الحق في الاعتقاد والى الخير في السلوك والمعاملات"(الخريجي،1990:35).

ومن خلال هذا التوصيف يمكن تعريف الدين وفقاً لـ(محمد عاطف غيث) بأنه "مجموعة المعتقدات والممارسات والقيم الفلسفية المتصلة بتحديد ما هو مقدس، وبفهم الحياة، والتخلص من مشكلات الوجود الإنساني، ولذلك يعتبر الدين طريقاً نظامياً أو تقليدياً نحو النجاة أو الخلاص، فيما تعتبر التقاليد الدينية نتيجة لمحاولة الإنسان الدائبة للاستئثار بأفكاره الفلسفية والروحية وادخارها، بحيث تكون متاحةً أمام الفرد كلما واجه الحياة بتعقيداتها ومشكلاتها وتوتراتها، وعليه؛ فالدين ظاهرة اجتماعية، في الوقت نفسه الذي يعتبر فيه ظاهرة سيكولوجية، طالما أنه يركز بالضرورة على الجماعة عند تطوير الفكرة الدينية، وفي تعليم المعارف الدينية والعمل على استمرارها"(غيث،1989:382).

ولقد لعبت المعتقدات الدينية الدور الأكبر في تكوين الهوية الجمعية للشعوب، فالأديان هي أنساق للمعتقدات والممارسات، بينما تشكّل التنظيمات الجانب الأخلاقي للسلوك، والمعتقدات الدينية هي تفسيرات أو تأويلات للخبرة المباشرة بالرجوع إلى البناء المطلق للعالم، وإلى القوة فوق الطبيعية التي تسيطر على الكون ومظاهره، والسلوك الديني سلوك مقدّس وطقوس تفرض على الشخص ممارسات مقننة، تحدد علاقة الشخص بالقوة العليا، والتنظيم الديني يشير إلى عضوية الأفراد المؤمنين في مجتمع معين، وهو يفرض عليهم مهام دينية خاصة (المرجع نفسه،1989:382).

وتبرز الأهمية التي يشكّلها الدين بالنسبة إلى الثقافة في أثره على تكوين المفاهيم والقيم الفكرية والمعنوية للمجتمع، فيمكن وصف العلاقة بين الدين والسلوك الاجتماعي بأنها علاقة تبادل معرفي وتواصل دائم لسد الفراغ في احتياجات المجتمع المادية، كما يعمل الدين على طرح القيم التي تعمل على تحديد الهيئة التي تشكل بها الحركة الاجتماعية في الحياة، وتعمل هذه القيم من خلال ضخها في طقوس الشعائر لإشاعة المفاهيم الأخلاقية، كما تبرز أهميته كذلك في كونه يحدد للفرد هويته وانتمائه للجماعة وقبوله للقيم والمعتقدات.

ويُخلص مما تقدم إلى أن الهوية عبارة عن مركب يشمل عناصر عديدة تسهم وبأشكال مختلفة وبدرجات متفاوتة في تشكيل الصورة النهائية للهوية، ولا بد من الإشارة هنا أن درجة تأثير كل عنصر من تلك العناصر المشكلة للهوية تختلف من هوية إلى أخرى، ومن وفترة زمنية إلى فترة أخرى في الهوية نفسها، ولتعدد تلك العناصر؛ فأن الدراسة اقتصرت على العناصر الأكثر تأثيراً والتي تشكّل بلا شك أبعاد الهوية الجماعية بشكل عام وهوية الدولة على وجه الخصوص، وهي الأبعاد الثلاثة التي تم التطرق إليها (البعد الجغرافي، والبعد التاريخي، والبعد الثقافي).

المبحث الثالث

أثر الهوية في صنع السياسة الخارجية للدولة

عند الحديث عن مدى الأثر الذي تتركه الهوية على السياسة الخارجية؛ فأننا بلا شك نقصد بذلك هوية الدولة بصفتها فاعلاً في وسط إقليمي و دولي، يحمل صفات خاصة وله سمات تميزه عن الفاعلين الآخرين، ويسعى إلى تحقيق مصالحه وأهدافه عبر التفاعل مع وحدات النظام الدولي سواءً كانت دولاً أو فواعل أخرى من غير الدول؛ وهذا يعني، إن دراسة تأثير الهوية في صنع السياسة الخارجية للدولة ينبغي أن لا تنحصر فقط بدراسة الهوية بحد ذاتها، إنما ينصرف الاهتمام ايضاً بمعرفة كيفية تأثيرها على عملية صنع القرار السياسي، أي عندما تتحول الهوية من كونها إطاراً ينتمي إليه الفرد إلى إطارٍ من القيم والمعتقدات التي تحدد السلوك السياسي وتوجهه، وتحدد رؤية الدولة لذاتها وللآخر وللعالم، وعادة ما يتم صياغة ذلك في مشروع سياسي، قد يكسب الهوية طابعاً أيديولوجياً (رجب،7:2011).

وفي هذا الجانب يرى (ماكسيم ألكسندروف) أن هوية الدولة تنطوي على بعدين (داخلي، وخارجي)، البعد الداخلي يشتمل على مجموعة المعتقدات، والتصورات، والرموز، المترسّخة لدى الرأي العام والنخبة الحاكمة داخل الدولة حول الدولة نفسها، بينما رؤية النخب والرأي العام في الدول الأخرى لتلك الدولة يعبر عن البعد الخارجي لهوية الدولة (Alexandrov,2003:38).

ذلك التصور للذات هو الذي يشكّل السلوك السياسي الخارجي للدولة، ويحدد طبيعة علاقتها مع الفواعل من الدول الأخرى على الساحة الدولية. وهذا يؤكد، بمعنى من المعاني، صحة المقولة التي تذهب إلى أن السياسة الخارجية هي امتداد للسياسة الداخلية للدولة، المتأثرة

بمعطيات بيئتها الداخلية. وهنا يمكن التمييز بين ثلاثة مداخل لدراسة هوية الدولة ومدى تأثيرها في العلاقات الدولية، أو ما يسمى بسياسات هوية الدولة State Identity Politics. يتمثل المدخل الأول في التركيز على الهوية المشتركة بين الدول، وكيفية تأثيرها على العلاقات فيما بينها، مثل الهوية العربية، وكيف أثرت في العلاقات البينية للدول العربية؟ وينصرف المدخل الثاني إلى التركيز على أبعاد الهوية الذاتية الجماعية Collective Self وخصائصها، أي ما الذي يجعل الولايات المتحدة مثلاً دولة متمايزة عن غيرها؟ وكيف يمكن أن تؤثر هويتها الذاتية الجماعية في سياستها الخارجية؟ وينصرف المدخل الثالث إلى تحديد خصائص هوية الدولة الأخرى Collective Other، أي ما هي الخصائص التي تراها الولايات المتحدة لزيادة معرفتها بالصين كدولة متمايزة عنها؟ وكيف ستؤثر تلك الرؤية في العلاقات بينهما؟ (رجب،7:2011).

وفي الوقت الذي يمكن أن تكون الهوية دافعاً للسلوك السياسي الخارجي للدولة إلى التقارب أو التحالف مع الدول الأخرى التي تشترك في الهوية ذاتها، مثل الهوية العربية أو الهوية الأوربية، يمكن كذلك أن تكون عاملاً لخلق نمطاً من السلوك التصارعي أو العدائي، إذا رأت أن هوية الدولة الأخرى تشكل خطراً عليها، مثل حالة الصراع العربي الإسرائيلي.

وحول الطبيعة التي يمكن أن تؤثر بها الهوية على السياسة الخارجية للدولة، وفي علاقاتها الدولية مع الغير من وحدات النظام الدولي، يمكن التمييز هنا بين ثلاثة اتجاهات رئيسية (رجب،7:2011):

1- يشير الاتجاه الأول إلى أن الهوية تؤثر تأثيراً مباشراً على السياسة الخارجية، وينتمي لهذا الاتجاه إسهام ليزبيث إجيستام، في دراستها المعنونة "إدراك الدور وسياسات الهوية في السياسة الخارجية"، حيث رأت أن السياسة الخارجية تمثل انعكاساً تاماً للتصورات الخاصة بالهوية الوطنية، والتي تحدد مكانة الدولة في العالم، وأصدقائها وأعدائها، ومصالحها

وطموحاتها. فالهوية استناداً لها هي إطار سيكولوجي للعلاقات الدولية، وجادلت بأن تلك التصورات قد تكون مستقرة في التاريخ الوطني، ويرتبط تغيرها بإعادة تأويل القادة السياسيين لها، أو بحدوث تطورات داخلية أو خارجية تعيد صياغتها(Lisbeth,1999:81).

كما يمكن أن يعتبر إسهام (ألكسندر وندت) منتمياً إلى الاتجاه نفسه، وذلك عبر تطويره لمفهوم (الأنا والآخر)، حيث يقسم وندت العمل الاجتماعي إلى أربع خطوات: ففي الخطوة الأولى، وعلى أساس من تعريفها المسبق للحالة، تدخل الأنا في شيء من الفعل يتضمن إشارة إلى الآخر حول الدور الذي ترغب الأنا في أخذه وتبنيه خلال التفاعل، والدور الآخر الذي ترغب أن تعنيه أو تحدده للأخر. وفي الخطوة الثانية، يتأمل الآخر معنى ودلالة فعل الأنا، وتفسيره هنا موجه بتعريفه المسبق للحالة. وفي الخطوة الثالثة، على أساس من تعريفه الجديد للحالة، يدخل الآخر في فعل خاص به يتضمن إشارة حول الدور الذي يرغب في أخذه، والدور المقابل الذي يرغب في تعيينه للآنا. وفي الخطوة الأخيرة، تفسر الأنا فعل الآخر وتجهز ردها عليه. وكما مع الآخر يعكس هذا التفسير أوصافاً سابقة للحالة، وسوف يكرر الأنا والآخر هذا الفعل الاجتماعي، حتى يقرر أحدهما أو كلاهما انتهاء عملية التفاعل، وبفعلهما ذلك سوف يعرفان بعضهما بعضاً(وندت:450.451,2006).

ويمكن هنا رصد ملاحظتين على العلاقة الخطية بحسب رأي (إيمان أحمد رجب)، فمن ناحية تعد هذه العلاقة ذات درجة عالية من التبسيط. فوجود هوية ما للدولة لا يعني بالضرورة انعكاس هذه الهوية في سياستها الخارجية، فهناك متغيرات أخرى تؤثر في الهوية، مثل مدى انتشار الهوية وتأصلها في المجتمع ومؤسسات الدولة، وكيفية إدراك النخبة الحاكمة لهذه الهوية، فعلى سبيل المثال فإن الهوية الإسلامية للدولة السعودية غير كافية لتفسير علاقاتها الخارجية مع الدول الغربية، حيث تعد الولايات المتحدة حليفاً استراتيجياً لها،

رغم اختلاف الهويات بينهما، في حين تصلح الهوية السنية السلفية للسعودية، في تفسير رؤيتها لإيران ذات المذهب الشيعي كمصدر تهديد لأمنها(رجب،15:2011).

كما أن تغير الهوية الاجتماعية بأنواعها الثلاثة لا يرتبط بالسلوك الخارجي فقط كما يجادل وندت، فقد يتأثر بعملية نقاش داخلي، والذي يترتب عليه تغير الهوية، أو نتيجة تفكك الدولة، مثل تفكك الاتحاد السوفيتي. كما يلعب مدى انتشار الهوية في المجتمع، وما يرتبط بذلك من درجة تعبيرها عن الجماعات الأثنية فيه كافة، دوراً مهماً في فهم تأثيرها في السياسة الخارجية (المصدر نفسه،15:2011).

2- يشير الاتجاه الثاني إلى التأثير غير المباشر للهوية، ويعبر عن هذا الاتجاه إسهام (أندريه تسيجانكوف)، حيث يرى أن تأثير الهوية في السياسة الخارجية هو تأثير يمر بمتغيرين وسيطين: المتغير الأول يتمثل في بنية المجتمع، من حيث درجة الاستقطاب فيه، وقوة التنظيمات الاجتماعية، وإلى أي مدى يمكن تعبئة الضغوط الاجتماعية فيه، ومدى تجانس المجتمع من حيث الأيديولوجيا والتقسيم الطبقي، ومدى تطور التحالفات الاجتماعية من حيث القدرة على التعبير عن المطالب والأضرار. بينما يتمثل المتغير الثاني في بيئة عمليات بناء التحالف، أي شبكة العلاقات التي تربط بين الدولة والمجتمع، وهل التحالف السياسي يقتصر على النخبة ويستبعد الفاعلين الاجتماعيين؟ وأي الفاعلين الاجتماعيين يسيطر على تلك الشبكة من العلاقات؟ وقد حدد أندرية نمطين لتأثير الهوية على السلوك الخارجي، يتمثل النمط الأول في التأثير البنائي Constitutive، أي تقود الهوية تفكير صانع القرار في الواقع، وتساعده على فهم الوضع السياسي، وتخلق مصالح الدولة وتعدلها وتغيرها. بينما يتمثل النمط الثاني في التأثير التنظيمي Regulative، أي تنظم الهوية سلوك الدولة وتوجهه(المصدر نفسه،15:2011).

وتتطرق (إيمان أحمد رجب) إلى متغير آخر، أغفله ولم يشر إليه (تسيجانكوف)، إذ هي ترى أن أحد المتغيرات الوسيطة المهمة مرتبط بطبيعة البيئة الإقليمية والدولية، فهذه البيئة توفر فرصاً تسمح للدولة بأن تستخدم الهوية في تحديد سياستها الخارجية. فعلى سبيل المثال، كان لتغير الأوضاع في الخليج العربي بعد حرب تحرير الكويت عام 1991، دوراً مهماً في تغير تأثير الهوية في السياسة الخارجية لإيران، حيث باتت أكثر برجماتية في علاقاتها بدول الخليج العربي (رجب،15:2011).

3- يشير الاتجاه الثالث إلى أن السياسة الخارجية لدولة ما قد تستخدم للتأثير على الهوية وليس العكس، وخاصة في الدول التي تعاني أزمة هوية قومية، وكمثال على ذلك كيفية تأثير هوية الدولة على السياسة الخارجية البريطانية خلال أزمة السويس عام 1956، بحجة أن بريطانيا كانت في مرحلة إعادة تعريف هوية الدولة في تلك الفترة من كونها ذات سلطة إمبراطورية، وتحولها إلى دولة مركز (ALToraifi,2012:51).

ويعبر عن هذا الاتجاه (ديفيد شاندلر)، حيث يضرب مثالاً على ذلك بالتدخل العسكري الأمريكي في الخارج، والذي يرى أنه يهدف إلى تعزيز عملية داخلية لبناء الهوية الوطنية وتعريفها، ويرى أنه منذ حرب فيتنام لم يعد هناك تفسيراً متفقاً عليه داخلياً للهوية الوطنية الأمريكية وللمصلحة الوطنية الأمريكية(رجب،16:2011).

ويتضح مما تقدم أن هناك ثلاثة تفسيرات لتوضيح الدور الذي تلعبه هوية الدولة في عملية صنع القرار في السياسة الخارجية عبر تأثرها وتأثيرها على الصعيدين الداخلي والخارجي: أولاً، أن الهوية تلعب دوراً أساسياً في تحديد موقف الدولة على الساحة الدولية. ثانياً، أن الهوية مجرد متغير يتدخل في السياسة الخارجية بين التهديد الخارجي والتعبئة المحلية. أما دعاة

الاتجاه الثالث فيجادلون بأن الهوية تلعب دوراً في التأثير على السياسة الخارجية، كما أن السياسة الخارجية تساهم في تكوين الهوية(ALToraifi,2012:51).

وحول الدور الذي تلعبه الهوية في التأثير على السياسة الخارجية للدولة، وهل هي سبب للصراع، أم أنها دافع للتعاون وبناء التحالفات بين الدول التي تشترك في الهوية ذاتها؟ وما هي الأدوار التي يمكن أن تتخذها الدولة في سلوكها السياسي على الصعيد الخارجي بناءً على هويتها؟ يمكن مناقشة خمس صور لتأثير الهوية على السياسة الخارجية والعلاقات الدولية:

1- **دور الهوية في تعريف البيئة الأمنية:** فعلى عكس النظرية الواقعية التي ترى أن القوة هي العامل الأبرز لتحديد التهديد، وأن إدراك الدول للتهديد المشترك هو الدافع للتحالف فيما بينها؛ يرى أنصار النظرية البنائية أن الهوية عامل لا بد من الالتفات إليه عند تعريف البيئة الأمنية للدول.

ويرى (تيد هوبف) أن الهوية المشتركة قد تقلل أزمة الأمن التي تحدثت عنها المدرسة الواقعية، ويرى (كولين كال) أن الهوية المشتركة آلية ثالثة إلى جانب القيم والهياكل التي تدعم فكرة السلام الديمقراطي، وترى (ليزبيث أجيستام) أن هناك ارتباطاً بين مفهومي الهوية والأمن، وذلك لأن الهوية تعرّف الذات، وتعرّف الآخر الذي يواجه الذات من حيث تحديد مدى تأثيره على الأمن القومي، وبالتالي تحدد ما يعد مصدر تهديد، وترى كذلك أن ديناميكيات الهوية الوطنية يفترض فيها تداخلها مع المدركات الخاصة بالأمن(رجب،2011:16).

وفي هذا السياق يشير (وندت) لمثال مهم وهو التفاوت في إدراك امتلاك دولة معينة للأسلحة النووية، فليس المهم وجود الأسلحة في حد ذاتها، وإنما الأهم كيفية إدراك

وجود هذه الأسلحة، فالولايات المتحدة على سبيل المثال لا تقلق كثيراً لوجود الأسلحة النووية عند بريطانيا، على عكس موقفها من وجود تلك الأسلحة لدى دولة مثل كوريا الشمالية(مدبولي،4:2017).

ويرى (وندت) أن علاقة الدول فيما بينها تعتمد على رؤية كل منها للذات وللآخر، وأن أهم الأبنية التي تشكّل الدول تتشكل من الأفكار وليس من القوى المادية، فالأفكار تحدد معنى القوة والاستراتيجيات التي تتبعها الدول ومحتواها لتحقيق مصالحها، وبالتالي فإن منطق الفوضى الذي تتبناه النظرية الواقعية هو في الحقيقة نتاج تفاعل الدول مع بعضها، والذي يعتمد بشكل كامل على الرؤية للآخر، وتلك الفوضى تنحصر من وجهة نظر وندت في ثلاث ثقافات: هوبزية، ولوكية، وكانتية، كل منها مؤسس على علاقات دور مختلفة: العدو، والمنافس، والصديق(وندت:425,2006). فسيادة هوية العداوة هو المميز للحالة الهوبزية، وسيادة هوية المنافسة هو المميز للحالة اللوكية، بينما سيادة هوية الصداقة هو المميز للحالة الكانتية.

ويمكن اعتبار حالة الصراع العربي الإسرائيلي كمثال على ذلك، فالهوية هنا ليست مجرد خيار يمكن تجاهله بسهولة، بل هي مواقف مفروضة على الفاعلين عن طريق تصورات الآخرين المهمين له. وفي مثل هذا النوع من الهوية حتى لو أن الدولة كانت تريد ان تتخلى عن دور معين قد لا تتمكن من ذلك؛ لأن الآخر يقاوم ذلك التغيير رغبة منه في المحافظة على هويته الخاصة.

2- **دور الهوية في تشكيل التحالفات العسكرية:** على الرغم من الاتجاه السائد في تفسير الأحلاف العسكرية، والتي يرجع تشكيلها بناءً على المصلحة المشتركة بين الدول الأعضاء، والمترتبة على مواجهة خطر مشترك؛ إلا أن هناك رأياً آخر يرى أن الهوية تلعب دوراً مهماً

في تشكيل الأحلاف؛ فوجود هوية مشتركة أو تشابه في الهوية بين دولتين أو أكثر يعزز من فرص تشكل حلف عسكري فيما بينها، حيث تساعد الهوية المشتركة على تنسيق ردود الفعل بين الدول ورفع مستوى التضامن والتماسك بينها.

وقد ميزت دراسة جيريمي جيز بين ثلاثة أنواع من الأحلاف: التكتيكية، والتاريخية، والطبيعية، حيث رأى أن الأحلاف الطبيعية يرتبط تشكلها بوجود هوية مشتركة، ووجود تاريخ مشترك وتشابه في الثقافة السياسية، وتشابه في كيفية عمل العالم وكيف ينبغي أن يعمل. واستناداً إلى تلك الدراسة؛ فإن نشأة الأحلاف بين الدول ذات المشتركات تساعد على إعادة بناء هوية ثابتة للحلفاء، تسمح لهم بمواجهة الحاضر والتكيف مع المستقبل، ورأت الدراسة أن الشراكة الأوروبية– الأمريكية هي النموذج الواضح لهذا النوع من الأحلاف، حيث ترتكز، إلى جانب التاريخ المشترك، على الموجات من الهجرات الأوروبية إلى الولايات المتحدة منذ القرن السابع عشر، وعلى تأثير الولايات المتحدة السياسي في أوروبا، من خلال تدخلها في الحربين العالميتين وخلال الحرب الباردة. (رجب،18:2011).

ويمكن أن يكون حلف شمال الأطلسي (الناتو) أحد الأمثلة الأكثر وضوحاً للتحالف الذي يعتمد في قيامه على الهوية المشتركة بين الدول الأعضاء، والذي لم ينته وجوده بانهيار الشيوعية في شرق ووسط أوروبا وتفكك الاتحاد السوفيتي السابق بل سعى لإيجاد مسوغات جديدة تستدعي استمراره، بل وتبرر اتساع دوره ليشمل الحرب ضد الإرهاب، والتدخل في العديد من البقاع الساخنة في العالم(عبدالناصر،29:2011).

وفي السياق ذاته يمكن الإشارة إلى إسهام (ستيفن والت) من خلال نموذج توازن التهديد Balance of Threat، ويجادل بأن تحديد مصادر التهديد يكون استناداً إلى النوايا العدوانية للدول، والتي تحدد من خلال الهوية وليس عن طريق توزيع القوة. وقد درس (والت)

36 تحالفاً ثنائياً ومتعدد الأطراف، و86 قراراً وطنياً في منطقة الشرق الأوسط خلال الفترة 1955–1979، ورأى أن نموذجه يقدم فهماً أفضل لتشكيل التحالفات في المنطقة من الفهم الذي تقدمه الأيديولوجيا. ورأى أيضاً أن الهدف من التحالفات خلال تلك الفترة هو تحقيق التوازن، وبخلاف الواقعيين الجدد الذين أكدوا أن اختيار شريك التحالف يعتمد على حسابات عقلانية مرتبطة بتحديد التكلفة والمنافع؛ يرى (والت) أن الهوية هي التي تحدد اختيار الشريك، وتمثل الأساس للتحالف(رجب،2011:18.19).

3- **دور الهوية في تحفيز الصراع:** يرى الكثير من الباحثين أن الهوية وفي الوقت الذي تكون فيه دافعاً للتعاون بين الدول التي تشترك أو تتشابه في الهوية؛ قد تكون سبباً محفزاً للصراع بين الدول التي تشكل هوياتها تهديداً لبعضها البعض. ويُعد رأي (صموئيل هنتنجتون) الأكثر تشدداً في تقسيم العالم إلى حضارات مختلفة في كتابة صدام الحضارات، إذ يرى أن العلاقات بين الدول والجماعات التي تنتمي إلى حضارات مختلفة لن تكون علاقات وثيقة، بل غالباً ما ستكون عدائية(هنتنجتون،1999:293).

وعلى سبيل المثال في كتابها "الهوية والتغيير في سياسة إيران الخارجية"، ترى (سوزان مالوني) أن فهم السياسة الخارجية الإيرانية يرتبط بشرط مسبق ضروري وحتمي، هو الهوية الإيرانية، التي تقوم على الشعور بأن إيران ضحية تمت إهانتها من قبل الآخرين(رجب،2011:19). كما أن حالة الصراع العربي الإسرائيلي هي بلا شك تعتمد على الهوية حيث يرى كل منهما إلى هوية الآخر باعتبارها مصدر تهديد لوجوده ومصالحه.

ومن هذا المنطلق قامت الولايات المتحدة الأمريكية بمأسسة صدام الهوية من خلال قيام الرئيس الأمريكي الأسبق (جورج بوش الأبن) بتحديد محور الشر في ثلاث دول هي: كوريا الشمالية، والعراق، وإيران في يناير 2002، وهي الدول التي خالفت الرؤية الأمريكية

للسلام العالمي من خلال السعي لاقتناء أسلحة نووية، وتبني خطاب سياسي مناهض للمصالح الأمريكية، بالإضافة إلى تأسيس نظم سياسية تتعارض مع النموذج الليبرالي الأمريكي(مدبولي،5:2017).

4- **دور الهوية في تشكيل الأدوار الإقليمية:** يُعد الدور من أهم أركان الهوية الاجتماعية للدولة، وذلك بحسب (ألكسندر وندت) الذي يرى أن الدور هو محصلة التفاعل بين الدول، ولذلك فهو قابل للتغير بناء على عملية التفاعل، وتلعب الهوية دوراً مهماً في تحديد طبيعة الدور الذي تتخذه الدولة من خلال سياستها الخارجية، فالدور يحدد بصورة كبيرة التوجه العام للسياسة الخارجية للدولة وأدواتها، وتؤثر كذلك على إدراك القائد السياسي لمكانة دولته في الإقليم أو في النظام الدولي، وأنماط الدور التي يمكن أن تمارسها، كما تؤثر كذلك في عملية إدراك الدور، أي على تصور القائد السياسي لطبيعة دور دولته وحدوده ونطاقه(رجب،22:2011).

وينبثق الدور بالدرجة الأولى من الأهداف التي يحددها أو يدركها صانع القرار السياسي الذي يعكس السلوك السياسي الخارجي للدولة، لذلك؛ فإن صناع القرار ينظرون إلى النظام السياسي الدولي، ويتفاعلون معه وفقاً لإدراكهم للأدوار التي تضطلع بها دولهم في السياسة الدولية، إما كدول لها ثقلها في التكتلات الإقليمية، أو كدول لها ثقلها في السياسة الدولية، أو كشركاء في أحلاف، أو كدول محايدة (مقلد،210:1987)

وتقدم هوية الدولة الدور الذي ينبغي أن تضطلع به، والمكانة التي يجب أن تتمتع بها بين الدول الأخرى، كما أن الهوية تقيد السياسة الخارجية وتحدد السياق الذي يمكن للدولة العمل في إطاره، لكون فكرة الهوية في الأساس ناشئة من قواعد السلوك والمعايير التي تحدد

شخصية الدولة التي يعترف بها الآخرون، وترتبط تلك الهوية بالسلوك من خلال أداء الأدوار (ALToraifi,2012:60.61).

وبعد التعرّف على الاتجاهات التي يمكن أن تتخذها الهوية في التأثير على السياسية الخارجية، والتطرق إلى بعض الصور لذلك التأثير؛ فمن الواجب الإشارة إلى أن الأثر الذي تتركه الهوية على السلوك السياسي الخارجي للدولة ليس تأثيراً خالصاً وبمعزل عن عوامل أخرى تؤثر على السياسة الخارجية للدولة؛ بل أنه من الخطأ الجزم بأن الهوية هي العامل الأكثر تأثيراً في جميع الحالات، بل من المعلوم أن السياسية الخارجية هي عملية معقدة تشترك فيها الكثير من العوامل بدرجات متفاوتة، وتدخل مع بعضها في تفاعل وحسابات تقتضيها كل حالة، وتخضع لتقديرات صانع القرار أو القائد السياسي. ويمكن الإشارة هنا إلى عاملي القوة والمصلحة بوصفهما من أهم العوامل الموجهة لسلوك الدولة على الصعيد الخارجي.

1- **الهوية والقوة:** تثار إشكالية العلاقة بين القوة والهوية بناءً على مدى الأثر الذي يتركه كل منهما على السياسية الخارجية للدولة، فهل يمكن لوجود هوية معينة بين دولتين أن تكون السبب للصراع أو التعاون بينهما، في مقابل الدور الذي تلعبه القوة في تحديد طبيعة العلاقة بين تلك الدولتين.

ويمكن أن نلمس دور الهوية في العلاقات بين الدول من خلال استعدادها لاستعمال القوة في الدفاع عن هويتها، بناءً على التصور الذي يتكون لدى الدولة حول الدولة الأخرى بحسب رؤية (وندت) السابقة، حيث أن تصنيف الآخر على أنه عدو يعني بالضرورة أن يشكل تهديداً على وجود الذات، ولا يوجد لديه حدود في استعماله للقوة، وتصنيفه بأنه خصم يعني أنه منافس للذات، ولديه استعداد لاستعمال القوة في سبيل تحقيق المكاسب،

ولكن التهديد الذي يشكله في هذه الحالة ينحصر في حال تقاطع المصالح فقط، ولا يشكل خطراً على وجود الذات، أما في حال تصنيف الآخر على أنه صديق، فأن العلاقة لا تكون محكومة باستعمال القوة؛ لأن وجوده لا يشكل أي خطر على وجود الذات، بل على العكس من ذلك، فإنه من الممكن أن يكون مساعداً في مواجهة التهديدات التي تواجهها(وندت:424,2006).

وتسهم الهوية أيضاً في توضيح فهم خرائط التحالفات والتفاعلات التعاونية بين الدول ذات الانتماء الثقافي المتقارب، حيث قامت تركيا بتوظيف الهوية في سياساتها تجاه الدول العربية والإسلامية كمصدر من مصادر القوة الناعمة، كما قامت ببناء هوية قيادية في دول (العالم التركي)، وهي الدول التي تتشارك مع تركيا في التاريخ، والعادات، والتقاليد، واللغة، خاصة دول أذربيجان، وكازاخستان، وأوزباكستان، وقيرغيزستان، وجمهورية شمال قبرص التركية، وتتارستان التي توجد بها تكوينات سكانية ناطقة بالتركية وترتبط بعلاقات وثيقة بالدولة التركية(مدبولي،5:2017).

ويشير (ديفيد إل.روسو) إلى العلاقة بين الهوية والقوة من خلال النموذج الذي طوره (نموذج تشكّل الخطر) Constitution of Threat Model، وهو يجمع بين الهوية المشتركة shared identity، والقوة النسبية relative power، ويفترض أن الهوية والقوة تشتركان في حساب الخطر، وميز بين حالة وجود هوية مشتركة، وعندها يقل إدراك تهديد الآخر، بصرف النظر عن توازن القوى بينهما، وحالة عدم وجود هوية مشتركة بينهما، وهنا يلعب توازن القوى دوراً مهماً في التنبؤ بإدراك الخطر(رجب،22:2011).

2- **الهوية والمصلحة:** العلاقة بين الهوية والمصلحة من أكثر العلاقات إشكاليةً في مجال العلاقات الدولية؛ لما يحيط بها من جدلية، فهل الهوية منافسٌ للمصلحة، أم هي مرتبطةٌ بها؟

يرى (ألكسندر وندت) أن المصالح تستلزم الهويات؛ لأن الفاعل لا يستطيع أن يعرف ماذا يريد حتى يعرف من يكون، بل إن الهويات ذاتها قد يتم اختيارها في ضوء المصالح. وفي إطار هذه العلاقة التبادلية يرى أن كلاً من المصالح والهويات تعتمد في وجودها على الأخرى؛ فدون المصالح لن تكون للهويات قوة دافعة، ودون الهويات فالمصالح لن تكون لها وجهة، فالهويات تنتمي إلى جانب القناعة في المعادلة القصدية (الرغبة+ القناعة=الفعل)، بينما تنتمي المصالح إلى جانب الرغبة. كما يميز كذلك بين نوعين من المصالح: مصالح موضوعية، ومصالح ذاتية، فالمصالح الموضوعية هي حاجات أو أساسيات وظيفية يجب تحقيقها من أجل إعادة إنتاج الهوية، بينما المصالح الذاتية هي قناعات الفاعلين حول كيفية تلبية حاجات هويتهم أو ضروراتها(وندت:323.324,2006).

وتشير بعض الأدبيات إلى وجود حالة من التعارض بين المصالح الخاصة بالدولة القومية والهوية؛ إذ يرى فريق من الباحثين إن الهوية تكون عائقاً لتحقيق المصالح الوطنية، فعلى سبيل المثال، يرى (جيريمي جيز) أن المبالغة في التركيز على المشتركات الثقافية السياسية والقيم والهوية بين الولايات المتحدة وأوروبا منعت الأوروبيين من التصرف بطريقة برجماتية للدفاع عن مصالح واضحة لهم(رجب،23:2011).

ومما تقدم يمكن الملاحظة أن القوة والمصلحة تشكّلان عوامل أخرى موجّهة لسياسية الدولة الخارجية، إلى جانب الهوية، وقد يقدّر في بعض الحالات أن يكون لأحد تلك العوامل الأثر الأبرز في تبني الدولة سياسة معينة اتجاه موضوع ما، ولكن مثل تلك الحالات لا يمكن أن تلغي دور الهوية في التأثير على السياسة الخارجية بأي شكل من الأشكال.

ومما لا شك فيه أن هناك دوراً معيناً للهوية قد يزيد أو يقل تأثيره بحسب الحالة السياسية، وذلك يخضع لتقدير القائد السياسي ودوائر صنع القرار السياسي، وفي بعض الحالات كانت الهوية هي العامل الأكثر تأثيراً في توجيه السياسة الخارجية حيال قضايا معينة. كما هو الحال في موقف فرنسا من انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي، والحالة المستمرة للصراع العربي الإسرائيلي.

وفي نهاية هذا الفصل يمكن التوصل إلى خلاصة مفادها: أن الهوية تُعد عاملاً مهماً لا يمكن إغفاله عند التطرق إلى محاولة فهم السلوك السياسي للدولة في المجال الخارجي، وتفسير العلاقات الدولية، وأن الهوية في أبسط تعريف لها "هي تلك المجموعة من الصفات والخصائص والسمات التي تميز الذات المتمثلة بـ (الأنا)، سواءً كانت تلك الذات هي فرداً أم جماعةً أم دولةً، وتجعلها مميزةً بذاتها ومختلفة عن (الآخر) المواجه لها".

والهوية هي ذلك المركب الذي ينتج عن تفاعل عدد من المكونات فيما بينها، والتي يمكن إجمالها في أبعاد ثلاثة رئيسة هي: البعد المكاني، والمتمثل بالجغرافيا. والبعد الزماني، المتمثل بالتاريخ. والبعد الثقافي، الذي يشتمل على في البعدين الفرعيين (اللغة والدين)، وأن التفاعل بين تلك المكونات هو ما ينتج عنه الصيغة النهائية للهوية الخاصة بالذات والمميزة لها.

ويرى الباحث أنه وعلى الرغم من الأهمية التي تحظى بها العوامل المادية، كالقوة والمصلحة، في تفسير السياسة الخارجية للدولة، إلا أن ذلك يجب أن لا يعني إغفال الهوية كعامل مؤثر في توجيه السلوك السياسي للدولة في المجال الخارجي، وذلك من خلال ما يظهر من تأثيرات مباشرة أو غير مباشرة للهوية، كمحدد للأدوار الإقليمية، ومفسر للبيئة الأمنية، ودورها في تشكيل الأحلاف، وفهم الآخر وتحديد حالة الصراع أو التعاون معه. وهو الأمر الذي يعود لتقدير دوائر صنع القرار السياسي، ولتصورات القائد السياسي.

الفصل الثالث

المكونات البنيوية لهوية سلطنة عُمان

أصبح من شبه المؤكد اليوم أن هناك صعوبة تواجه الباحث في مجال العلاقات الدولية حال إغفاله عامل الهوية كعامل مؤثر في السلوك السياسي للدولة. وتُعد سلطنة عُمان أحد الأمثلة على الدول التي لا يمكن فهم سياستها الخارجية بمعزل عن هويتها؛ إذ يظهر أثر الهوية الخاصة بها واضحاً من خلال السلوك الذي انتهجته طيلة العقود الماضية، والذي يمكن ملاحظته من قبل المتتبع لمواقفها حيال العديد من الأحداث السياسية المهمة والمفصلية في تاريخ المنطقة.

وعند الحديث عن الهوية؛ فإنها يُقصد بها ذلك المركب الناتج عن عمليات التفاعل بين مجموعة من العناصر المادية والمعنوية، والحال كذلك بالنسبة للهوية الوطنية لسلطنة عُمان؛ فهي مركب يتشكّل نتيجة لمجموعة من التفاعلات بين مكونات متعددة منها الجغرافيا، والتاريخ، ومنظومة الأعراف والتقاليد، والقيم الفكرية والحضارية والثقافية، التي تتمثل بالدين الإسلامي واللغة العربية.

وبهدف التعرف على ملامح الهوية الوطنية لسلطنة عُمان، والأثر الذي تتركه على سلوكها السياسي في المجال الخارجي؛ سيتناول هذا الفصل المكونات البنيوية للهوية العُمانية من خلال المباحث الثلاثة الآتية:

المبحث الأول: المكون الجغرافي.

المبحث الثاني: المكون التاريخي.

المبحث الثالث: منظومة القيم الفكرية والثقافية العربية والاسلامية.

المبحث الأول

المكون الجغرافي

تُعد الجغرافيا المكون الأبرز من بين المكونات الأخرى في تشّكيل الهوية السياسية للدولة، وذلك نظراً لما يمثله البعد المكاني بوصفه المكون الأسبق، إضافة إلى أن الجغرافيا هي الحاضنة أو الساحة التي تتفاعل عليها المكونات الأخرى، وتلك العملية المستمرة من التفاعل بين مكونات الهوية مجتمعة في حيز جغرافي معلوم هو ما ينتج عنه تشّكيل الصورة النهائية للهوية. والحال كذلك مع سلطنة عُمان؛ إذ يسهم الموقع الجغرافي بشكل كبير في تكوين الهوية العُمانية؛ فموقعها في أقصى الجنوب الشرقي لكتلة شبه الجزيرة العربية، وإطلالها على طرق التجارة البحرية، ساهمت بشكل كبير في صياغة هويتها خلال المراحل التاريخية المتعاقبة.

وغالباً ما تحدد الجغرافيا السياسة وتطبع التاريخ بطابعها، فعلى مدى التاريخين القديم والحديث فرض الوضع الاستراتيجي لعُمان على شعبها أدواراً، بل وأعباءً تاريخية مختلفة، وإذا كان العُمانيون قد لعبوا منذ العصور القديمة دور الوسيط بين حضارات بلاد ما بين النهرين وآسيا وأفريقيا، فإن عُمان لم تلبث أن أصبحت خلال الفترة الاستعمارية أحد أكثر البلدان إثارةً للأطماع، ولم يلبث أن فرض هذا الواقع على العُمانيين مواجهة ضروب التوسع والتحديات الإمبريالية(غباش،1997:25).

وبمساحتها التي تبلغ (309,500 كم$_2$)، تُعد سلطنة عُمان الدولة الثانية الأكبر من حيث المساحة بعد المملكة العربية السعودية ضمن منظومة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية. وتجاور من جهة الغرب كلاً من المملكة العربية السعودية بحدود يبلغ طولها (676 كم)، ودولة

الإمارات العربية المتحدة بحدود طولها (410 كم)، ومن جهة الجنوب تشترك مع اليمن بحدود تبلغ (288 كم)، ومن جهة الشمال تطل على بحر عُمان، ومن الشرق بحر العرب ومدخل المحيط الهندي، فهي تشترك بحدود برية مع ثلاث دول عربية، السعودية والإمارات تشترك معها في مجلس التعاون لدول الخليج العربية الذي تأسس في عام 1981، أما اليمن فهي من دول شبه الجزيرة العربية ولكن ليست ضمن منظومة مجلس التعاون، كما أنها تجاور إيران من ناحية البحر.

وتمتد عُمان بين خطي عرض 16,40 و26,20 درجة شمالاً، وبين خطي طول 51,50 و59,40 درجة شرقاً، ولا شك أن الموقع الجغرافي له انعكاسات على السكان ونشاطهم الاقتصادي، فقد كان الموقع الفلكي لسلطنة عُمان وراء ظهور إقليمين مناخيين هما: إقليم عُمان الشمالي، وإقليم ظفار، وينقسم إقليم عُمان الشمالي إلى ثلاثة مناخات متداخلة، ويختلف المناخ في الإقليم من منطقة لأخرى، ففي السواحل يكون حاراً ورطباً أما في الداخل فيكون حاراً وجافاً، بالإضافة إلى المرتفعات التي يكون الجو فيها معتدلاً (الهيتي،2000:33).

ويبلغ عدد السكان في سلطنة عُمان بنهاية شهر يناير لعام 2017 (4,572,949) نسمة يشكّل العُمانيون ما نسبته (54%) منهم، بحسب البيانات الصادرة عن المركز الوطني للإحصاء والمعلومات (www.ncsi.gov.om بتاريخ 2017/3/19)، ويتوزعون على إحدى عشرة محافظة، بحسب التقسيم الإداري للدولة الصادر بالمرسوم السلطاني (2011/114): محافظة مسقط وهي العاصمة وتضم ست ولايات، ومحافظة ظفار وتضم عشر ولايات، ومحافظة مسندم وتضم أربع ولايات، ومحافظة البريمي وتضم ثلاث ولايات، ومحافظة الداخلية وتضم ثماني ولايات، ومحافظة شمال الباطنة وتضم ست ولايات، ومحافظة جنوب الباطنة وتضم ست ولايات، ومحافظة الظاهرة وتضم ثلاث ولايات، ومحافظة شمال الشرقية وتضم ست ولايات، ومحافظة جنوب الشرقية وتضم خمس ولايات، ومحافظة الوسطى وتضم أربع ولايات.

وبالإضافة إلى الغالبية العربية التي ترجع جذورها إلى القبائل العربية التي تسكن عُمان، فإن هناك أيضاً أقليات من أصول عرقية غير عربية منهم البلوش الذين قدموا من سواحل باكستان وإيران، والذين يتركزون في مسقط والباطنة ولهم دور في القوات المسلحة العُمانية، وفئات من أصول أفريقية قدمت خلال الفترة منذ منتصف القرن السابع عشر وحتى منتصف القرن العشرين عندما أمتد النفوذ العُماني إلى زنجبار ومناطق شرق أفريقيا، بالإضافة إلى ذوي الأصول الهندية بسبب الروابط التاريخية مع الهند وهم في الغالب يعملون في التجارة، كما أن هناك جماعات من أصول فارسية يعملون في الصيد(البرصان،2007:258.259).

وتطل سلطنة عُمان على ساحل بطول (3165 كم) بدءاً من أقصى الجنوب الشرقي حيث بحر العرب ومدخل المحيط الهندي، ممتداً إلى خليج عُمان حتى ينتهي عند شبه جزيرة مسندم شمالاً ليطل على مضيق هرمز مدخل الخليج العربي، ومن هذا الموقع تسيطر سلطنة عُمان على أحد أقدم الطرق التجارية البحرية في العالم وأهمها، وهو الطريق البحري بين الخليج العربي والمحيط الهندي، ومن هذا الموقع اتصلت طرق القوافل عبر شبه الجزيرة العربية لتربط ما بين غربها وشرقها وشمالها وجنوبها(حسين وخريسان،2007:247).

وقد أدى امتداد الساحل العُماني على المحيط الهندي، وبحر العرب، وبحر عُمان، والخليج العربي، إلى اهتمام العُمانيين منذ زمن طويل بريادة البحر والاشتغال بالتجارة البحرية ما أدى إلى اصطباغ هويتهم بصبغة بحرية تجارية، وقد تحمل العُمانيون عبء الدفاع عن تلك السواحل والبحار عبر العصور المتعاقبة التي شهدت العديد من الأطماع الاستعمارية، وتمثلت نتائج ذلك في القدرة على توسيع نفوذهم خلال فترات القوة، في حين نجم عنه الوقوع في موضع العزلة خلال فترات الضعف.

ونظراً للموقع الذي تحتله سلطنة عُمان على مياه بحر عُمان وبحر العرب فقد تبوأت أهمية ذات ارتباطات تاريخية بشرق أفريقيا وبالهند ومنطقة شرق آسيا بسبب التوجه البحري. هذا الموقع الجغرافي الذي تشغله عُمان هو موقع بحري بامتياز، ومن خلاله تُعد السواحل العُمانية هي أقرب السواحل العربية لخطوط الملاحة الرئيسية بين الشرق والغرب، الممتدة بالقرب من السواحل العُمانية على المحيط الهندي وبحر العرب. وفي الوقت الذي تشكّل السواحل العُمانية بامتداد بحر عُمان طريق الاقتراب إلى الخليج العربي والمدخل الضروري إليه؛ فإن مضيق هرمز يشكل عنق الزجاجة الذي يتحكم بشكل كامل في حركة الملاحة من وإلى الخليج(الموافي،172:2010).

وبلا شك، فإن الجزء الأكبر من الأهمية التي تشكّلها عُمان ينبع من خلال الموقع الجغرافي الذي قدّر لها أن تحتله في منطقة بالغة الحساسية، وذلك تأكيداً لمقولة (ديجول) الشهيرة "الجغرافيا هي قدر الأمم"، فاشتراكها مع إيران في الإشراف على "مضيق هرمز" الاستراتيجي، قد حمّلها الكثير من المسؤولية؛ لأن هذا المضيق بالغ الحساسية، والذي تثار حوله الكثير من الإشكاليات، وخاصة فيما يتعلق بالعلاقات المتوترة بين إيران ودول الخليج، كما تبرز حساسية المضيق كذلك خلال توتر العلاقات بين إيران والغرب على خلفية برنامجها النووي، وتهديداتها المستمرة بإغلاق المضيق في حال تعرضها لأي هجوم من قبل الولايات المتحدة؛ لكونه المدخل الوحيد لمياه الخليج العربي، ويمر عبره ما يقارب نصف إنتاج العالم من النفط.

وتبرز أهمية مضيق هرمز الاقتصادية في كمية النفط الذي يمر عبره ويغذي سوق النفط العالمية، ففي الوقت الذي تستورد فيه الولايات المتحدة الأمريكية ما يمثل (11%) من النفط الذي يمر عبر مضيق هرمز، فإن أوروبا تستورد نحو (61%) من النفط الذي يعبر المضيق، واليابان (12%)، والصين (7%)، ويتجه نحو (4%) إلى أفريقيا، و(1%) إلى دول أمريكا الجنوبية، و(39%) إلى آسيا وأستراليا (ناصر،82:2013).

كما أن أهمية المضيق بالغة الحساسية كذلك للدول المصدرة للنفط المطلة على الخليج، حيث تبلغ إمدادات النفط عبر المضيق حوالي (40%) من إجمالي النفط المتداول عالمياً، وتصدر دول الخليج (90%) من نفطها عبر المضيق، فالسعودية تصدر حوالي (88%) من نفطها عبره، و(98%) للعراق، و(99%) للإمارات العربية المتحدة، و(100%) لكل من قطر والكويت والبحرين، و(90%) لإيران(المصدر نفسه،84:2013).

وفي مقابل الطبيعية البحرية التي تتسم بها عُمان، تجدر الإشارة إلى أن جغرافيتها تتنوع بين السهول الزراعية الخصبة، والصحاري الشاسعة التي هي موطن للعديد من قبائل البدو، كما تتميز كذلك بالأودية المائية العديدة التي تنساب من بين سلسلة من الجبال الشاهقة، فسلسلة جبال الحجر التي تمتد من منطقة رؤوس الجبال في رأس مسندم إلى رأس الحد، أقصى امتداد للجزيرة العربية من جنوبها الشرقي المطل على المحيط الهندي، وذلك على شكل قوس كبير يتجه من الشمال الشرقي للسلطنة إلى جنوبها الغربي، ويصل أقصى ارتفاع له (3000) ثلاثة آلاف متر فوق مستوى سطح البحر وذلك في منطقة الجبل الأخضر (وزارة الإعلام، عُمان،43:2011/2010).

وبالقرب من الشواطئ، عند مصبات الأودية العميقة القادمة من المرتفعات الجبلية، تتشكل عدد من السهول الزراعية الخصبة، وفي هذه المنطقة يبرز سهل الباطنة، وهو عبارة عن سهل رسوبي كونه طمي الأودية التي تنحدر من المرتفعات الجبلية نحو بحر عُمان، ويخترق هذا السهل عدد من الأودية، وعلى هذه الأودية أقام العُمانيون منذ عصور موغلة في القدم نشاطهم الزراعي، الذي كان لها شأن كبير في تطوير حياتهم الاقتصادية وازدهارها. وقد كان إسهام قطاعي الزراعة والثروة السمكية كبيراً في الدخل القومي قبل ظهور النفط، حيث اشتغل أغلب العُمانيين في مجالات

الزراعة وصيد الأسماك. أما في الوقت الحالي وبعد ظهور النفط وتزايد عدد السكان، فقد اقتصر اسهامهما على حوالي (435.2) مليون ريال عُماني في عام 2015 (وزارة الإعلام، عُمان،271:2016).

وقد أثّرت الجغرافيا بشكل كبير في صياغة الشخصية العُمانية من خلال تكيّف الإنسان العُماني مع البيئة ومحاولته الاستفادة منها بالشكل الأمثل؛ فوجود عُمان في موقع بحري استراتيجي بامتياز وإطلالتها على السواحل البحرية الطويلة كان الدافع الأكبر، والسبب الأول في الشهرة التي اكتسبها العُمانيون كرواد للبحر ذوي مهارة عالية في مجال الملاحة والتجارة البحرية، واشتهر بذلك العُمانيون كخبراء في مجال علم البحار، علم الفلك.

وقد كان لهذا التفرد في الموقع نتائج مهمة، حيث سلك العُمانيون طريق البحر ونبغوا في ركوبه والاستفادة منه حتى أصبحت بلادهم قاعدة الخليج الأولى التي تتحكم في مداخله من الجنوب وحلقة الوصل الرئيسية بين عالمين، عالم الشرق الأقصى ممثلاً في الهند والصين وجنوب شرق آسيا من جهة، وعالم شرق إفريقيا ومصر ومنها إلى غرب أوروبا من جهة أخرى(مقيبل،12:2010).

كما أن الطبيعة الجبلية في المناطق الداخلية من عُمان كانت هي الدافع في إكساب ساكنيها الشدة والصبر في سبيل تطويعها لتكون صالحة للعيش، والحال كذلك في المناطق التي تضم الصحاري الممتدة على مساحات شاسعة من أرض عُمان، التي تُعد موطناً رئيسياً لقبائل البدو التي تقطنها وتتنقل عبرها. كل ذلك أكسب المواطن العُماني شخصية تميزت بالصبر والجلد والقدرة على تحمل الصعاب عند التعامل مع معطيات العامل الجغرافي.

ومن خلال الموقع الجغرافي فقد قدّر لعُمان أن تكون قوة برمائية تضع قدماً على اليابسة وأخرى على الماء وتجمع بذلك بين صفتي قوة البر والبحر بدرجات متفاوتة، ولكن في الغالب كان نداء البحر أقوى من جاذبية اليابسة، وفي جميع الحالات التي انطلق فيها العُمانيون عبر المحيطات والبحار كان البحر واليابسة يتفاعلان بطريقة متناغمة، فاليابسة ظلت عمقاً استراتيجياً لتربية الرجال وزراعة الأرض وصنع الحضارة، والبحر ظل مجالاً حيوياً لتصدير تلك الحضارة والقيم الإنسانية، وهكذا تحققت كل الأعمال الكبيرة حينما ارتبط البحر باليابسة وتفاعلا معاً في منظومة جغرافية مثالية لا تتكرر كثيراً(المرجع نفسه،12:2010).

ويمكن القول أن الإسهام الكبير للجغرافيا يتمثّل في حفظ حالة الاستقلال التي نعمت بها سلطنة عُمان في أغلب فترات تاريخيها، وذلك لتمتعها بما يمكن وصفه حالة من الحماية الطبيعية. ففي الوقت الذي تحيط بها البحار من الأمام، فإن صحراء الربع الخالي كانت بمثابة الحزام الذي يحميها من الخلف، ناهيك عن أن منافذها البرية المتاحة تمر عبر كتلة من السلاسل الجبلية الوعرة (في الشمال جبال الحجر وفي الجنوب جبال ظفار) مما زاد من مناعة الدفاع عن الدولة، وبذا أصبح وصول القوى التقليدية إلى عُمان أمراً محفوفاً بالمخاطر (الحضرمي، والقطاطشة،207:2007).

ونتيجة لذلك التنوع؛ قامت جغرافية عُمان على أساس من التفاعل بين ثنائيات ملفتة. فهناك بر وبحر، وجبال وسهول، وواحات وصحاري، ولقد أدت هذه الثنائيات المتناقضة إلى إقامة حالة تكيّف لدى الإنسان العُماني وولدت لديه حافزاً قوياً للحركة والتفاعل على مدى التاريخ، وجعلته طائعاً لها أحياناً ومطوعاً لها أحياناً أخرى (أبوالعلا،40:1988).

ومن خلال ذلك التنوع في البيئات الذي فرضته الطبيعة، فإن الحقيقة المؤكدة في شخصية عُمان هي استراتيجية موقعها الجغرافي، وموضعها الطبيعي في توازن وتناغم شديدين، فإذا كانت الصحراء دائماً من ظهر عُمان تدق باستمرار على بابها الخلفي منذرة بالخطر واستنفار الهمم أحياناً؛ فإن البحر بغموضه وتحدياته وأمواجه العاتية كان يدق من الجانب الآخر، وهكذا عاشت عُمان دائماً في حالة من الخطر الذي يتناسب طردياً مع قيمة الموقع إلا أنه كان دائماً خطراً يحفز على الاستعداد، ويدفع إلى الترقب، ويدعو إلى معرفة الآخر عبر البحر أحياناً، وعبر اليابسة في أحيانٍ أخرى (عرب،15:2013).

وعلى الرغم من ذلك التنوع في الجغرافيا الذي تميزت به سلطنة عُمان، والذي يجمع بين ثنائيات متناقضة، فوجود البر والبحر، والسهل والجبل، والواحات والصحاري، لم تكن سبباً لتقسيم المجتمع العُماني، بل على العكس من ذلك فقد كانت داعماً للوحدة الوطنية، فهي سبب للتكامل وليس الاختلاف. ويظهر ذلك أيضاً من خلال تبادل المصالح بين سكان كل بيئة منها مع سكان البيئات الأخرى.

ويتسم الموقع الجغرافي لسلطنة عُمان بأهمية بالغة ليس فقط لتأثيره على أوضاعها الداخلية ووحدتها الوطنية، وعلى سمات الشخصية العُمانية كذلك، ولكن أيضاً لتأثيره على سياساتها وعلاقاتها الإقليمية والدولية، وبينما أثرت ثنائية البحر والجبل التي تتميز بها التضاريس أو الطبوغرافيا العُمانية، في الشخصية العُمانية، وطبعتها بالهدوء والصلابة والقدرة على النظر بعيداً، إلى ما وراء الأفق، ثم الحرص على التواصل مع الآخرين والإبقاء على الخيوط متصلة معهم قدر الإمكان، وهم ما يفسر علاقات العُمانيين الواسعة مع الدول والشعوب الأخرى من الصين شرقاً وحتى الولايات المتحدة غرباً، ومع مختلف القوى الدولية من ناحية، وفي الوقت نفسه الصلابة في

الدفاع عن أرضهم والحفاظ على استقلالهم في مواجهة أية أطماع خارجية من ناحية أخرى(الموافي،2010:171).

ومما تقدم يمكن التوصل إلى خلاصة مفادها أن الموقع الجغرافي لسلطنة عُمان يُعد عنصراً أساسياً من عناصر تكوين الهوية العُمانية على مستوى الشخصية الفردية التي تشكّلت نتيجة طبيعية لتفاعل الإنسان مع بيئته من خلال أنشطته المختلفة، ذلك التفاعل الذي تمثّل في عملية النضال المستمر في سبيل تحقيق حالة من التوازن بين بيئة البحر التي سهلت على الإنسان العُماني التواصل مع الشعوب الأخرى وبناء علاقات معها من خلال التجارة البحرية، وبيئة اليابسة التي فرضت عليه التأقلم بحالة من الصبر والتحمل ليطوع تلك البيئة القاسية من الجبال الوعرة أو الصحاري القاحلة، لتغدوا مكاناً صالحاً لعيشة، وكذلك على مستوى هوية الدولة؛ فقد أسهم بشكل كبير في رسم صورة سلطنة عُمان بالنسبة للدول الاخرى، كما كان له الدور الأبرز في تشكيل سماتها وخصائصها، وبالتالي فقد أثر بشكل مباشر في تشكيل ملامح هويتها، وتحديد أهدافها، ومصالحها، وعلاقاتها مع الدول الأخرى، كما أسهم في ورؤيتها لذاتها كدولة فاعلة في الإقليم، ورؤيتها للعالم وللدول الأخرى.

ويرى الباحث أن هوية سلطنة عُمان، بوصفها دولة ذات تواصل خارجي بامتياز، تعود بشكل مباشر إلى موقعها الجغرافي، فعبر الحقب التاريخية المتعاقبة كانت عُمان تمتلك أحد أهم الأساطيل البحرية التجارية والعسكرية على حد سواء. فعوضاً عن أن يكون الموقع الجغرافي المحاط بالبحار في أقصى شرق الجزيرة العربية سبباً للضعف، وعائقاً أمام التواصل والتفاعل العُماني مع الشعوب والمجتمعات الأخرى، فقد كان هو العامل الأبرز في تشكيل قوة الدولة العُمانية والوسيلة الأبرز التي تواصل عبرها العُمانيون مع الشعوب والحضارات الأخرى.

المبحث الثاني

المكون التاريخي

لا يقل البعد الزماني المتمثل في التاريخ أهميةً عن البعد المكاني الذي تمثله الجغرافيا، ضمن المكونات التي تسهم في تحديد معالم الهوية العُمانية، وذلك ليس فقط لما يمثله التاريخ من العامل الزمني الذي تتشكل عبره الهوية نتيجة لتفاعل مكوناتها البنيوية؛ بل تلك المكانة التي أنتجها التاريخ بما يمثله من ذاكرة جمعية لدى الأفراد والمجتمعات والدول.

وبلا شك أن الدول تعتمد في بناء هويتها على ذاكرتها التاريخية التي تتشكّل من مجموعة الأحداث، والتصورات، والأفكار، والمعتقدات، والتفاعلات بين أفراد الجماعة نفسها، وبين الجماعة والجماعات الاخرى، ذلك التفاعل الذي تشكّل مع مرور الزمن وخلال مراحل تاريخية متعاقبة، تبلورت بين طياتها الذاكرة المشتملة على الخصائص والسمات الخاصة التي تميز شعب ما عن الشعوب الأخرى، فالهوية في صورتها النهائية هي محصّلة تلك العملية المستمرة من التفاعل.

وانطلاقاً من الأهمية التاريخية في تكوين الهوية الوطنية، تقول بعض النظريات السياسية أن نتاج التاريخ لدولة ما غالباً ما يؤثر بصورة مباشرة في تشكيل نمط سياستها الخارجية، وذلك تأثراً بالأفكار والقيم والمعتقدات الموروثة التي تظهر في فترة تاريخية ما، والتي تمد الدول بدوافع تشكل بعض خطوطها الرئيسية التي تعتمدها في صياغة سياستها الخارجية. وفي منطقة كالمنطقة العربية تعتبر قراءة التاريخ والموروث التاريخي شرطاً أساسياً في فهم سلوك الدول(الحضرمي والقطاطشة،208:2007).

وسلطنة عُمان، كغيرها من الدول، يشكّل التاريخ الجزء الأكبر من هويتها الوطنية، وذلك نظراً للعمق الحضاري الضارب في أعماق التاريخ، الذي يثبت أن عُمان كانت على الدوام دولة فاعلة ومؤثرة في أحداث المنطقة، لها كيانها السياسي المستقل منذ مراحل زمنية موغلة في القدم تمتد لآلاف السنين.

وعند الحديث عن المراحل التاريخية التي شكلت الإسهام الأكبر في صياغة ملامح الهوية العُمانية، لا بد من التطرق إلى أكثر الفترات الزمنية تأثيراً والتي تمثل مفاصل مهمة في التاريخ السياسي لسلطنة عُمان، والتي يمكن تقسيمها إلى المراحل التاريخية الأتية:

1- **عُمان في العصور القديمة:** يرجع تاريخ عُمان في الكتابات التاريخية القديمة إلى آلاف السنين قبل الميلاد، وقد اشتهرت بحضارات قديمة قامت عليها، كما عرفت قديماً بأسماء عدة تحمل دلالات معينة، فاسم "مجان" الذي أطلق على عُمان من قبل السومريون مرتبط بصناعة السفن وتجارة النحاس، واسم "مزون" الذي اشتهر لدى الفرس يشير إلى وفرة المياه خلال فترات تاريخية قديمة. (العبري،39:2007).

وهناك العديد من النصوص القديمة تتضمن الإشارة إلى الحضارة التي كانت مزدهرة في أرض عُمان، ومنها ما يعود إلى زمن سرجون الأكادي جد نرام سين، التي تتحدث عن مزيد من سفن "مجان" التي وصلت إلى بلاد أكاد، حيث يتناسب ذلك مع وجود دولة قوية مزدهرة في عُمان تنشط على يديها الأعمال التجارية والملاحة البحرية الواسعة(ندورة،290:1990).

وقد سكنت عُمان أمم قديمة منها السومريون، وهم أول من أستخرج النحاس منها، وكانوا يسمون عُمان "أرض مجان"، وذلك في الألف الرابع قبل الميلاد أو يزيد عليها. (والكلدانيون

أيضاً من الأمم التي قطنت عُمان كما يقول المؤرخ البريطاني (برترام توماس)، والمؤرخ (بليني) الذي عاش في القرن الأول للميلاد، وكانوا يسمون عُمان "إبليتا"، وجاء الفرس ثم جاء قوم عاد وسكنوا عُمان حتى أجلاهم منها عُمان بن قحطان لما تولى أرض عُمان من قبل أخيه يعرب بن قحطان. كما أن الفينيقيين سكنوا عُمان وكانت صور بلادهم فارتحلوا عنها جلاءً إلى الشام، وبنوا فيها مدينتهم المعروفة بصور الشام) (السيابي،2001،ج1:67)

وعلى الرغم من الأهمية البالغة لدراسة تاريخ عُمان القديم، ونظراً لطبيعة هذه الدراسة وسعيها لتسليط الضوء على الأحداث والوقائع التاريخية التي شكّلت مفاصل مهمة في بلورة هوية عُمان، وأسهمت في صياغة ملامح شخصيتها، فسوف تشير إلى بعض الأحداث الموغلة في تاريخها كهجرة القبائل العربية إليها، ومنها قبائل الأزد التي هاجرت إلى عُمان بعد انهيار سد مأرب بقيادة مالك بن فهم الأزدي. ويشير (السالمي) في كتابه (تحفة الأعيان) إلى أن "ذلك كان قبل الإسلام بألفي عام، وذلك بعدما أرسل الله على سبأ سيل العرم، وخرجت الأزد منها إلى مكة، وأرسلوا روادهم في النواحي، يرتادون لهم الأمكنة، وتفرقوا من هنالك إلى الأطراف، وخرج مالك في جملة من خرج إلى السراة (منطقة عسير حالياً) ثم منها إلى عُمان"(السالمي،2000،ج1:19).

وعندما قدِم مالك بمن معه من قومه الأزد إلى عُمان وجد عليها الفرس، والعامل عليها المرزبان من قبل الملك دار بن دار بن بهمن أسفنديار(السيابي،2001،ج1:67). وراسلهم مالك طالباً منهم أن يسمحوا له بالإقامة في جزء من عُمان، وكان الفرس حينها يسيطرون على ساحل عُمان ومعقلهم مدينة صحار، فرفض الفرس ذلك، ودارت بينهم الحرب في موقعة تعرف "بمعركة سلوت" (وهي صحراء بولاية بهلاء بالمحافظة الداخلية من عُمان)، تمكن العرب فيها من النصر

على الفرس، تلتها العديد من المعارك التي كان النصر فيها إلى جانبهم، واستطاع العرب بعدها طرد الفرس من أرض عُمان بالكامل.

ولشخصية مالك بن فهم رمزية كبيرة لدى العُمانيين، فهو القائد العربي الذي استطاع أن يهزم الفرس ويطردهم من عُمان، لتبقى منذ ذلك الحين أرض عربية خالصة، وقد كان لانتصاره الأثر الأكبر في فتح المجال لهجرة القبائل العربية إلى عُمان والاستقرار فيها لتكتسب بعد ذلك هويتها العربية، كما أن (معركة سلوت) التي انتصر فيها العرب على الفرس تعد من مفاخر العرب العُمانيين، وتشكل نقطة تحول كبيرة في تاريخ عُمان والجزيرة العربية، وأسهمت في ترسيخ النزعة إلى الاستقلال، وعدم الرضوخ للآخر في الذاكرة التاريخية العُمانية وشخصيتها العربية.

وبقي مالك بن فهم ملكاً على عُمان إلى حين وفاته، وتوارث الملك من بعده أبناؤه، حتى ضعفت دولتهم، وانتقل الملك منهم إلى بني معولة بن شمس وهم من قبائل الأزد أيضاً، وأول ملوكهم هو عبدعز بن معولة بن شمس، واستمر ملك عُمان بيدهم حتى ظهور الإسلام وكان ملكا عُمان في ذلك الوقت جيفر وعبد ابني الجلندى بن المستكبر.

2- **عُمان في عصر صدر الإسلام:** يذكر أن أول من أسلم من أهل عُمان الصحابي الجليل مازن بن غضوبة السعدي رضي الله عنه، من أهل سمائل بداخلية عُمان، وفي حادثة إسلامه قصة تذكرها كتب التاريخ العُمانية، وتتحدث عن سفره إلى المدينة ولقائه بالرسول صلى الله عليه وسلم، وذلك قبل فتح مكة، وقد أسلم على يديه بعد عودته، جماعة من أهل عُمان(الطائي،11:2008).

أما عن إسلام أهل عُمان فقد بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد فتح مكة، كما هو معلوم، برسائل إلى الملوك والأمراء في الجزيرة العربية وحولها، ككسرى الفرس وقيصر الروم، تدعوهم إلى الإسلام، وكان ضمن من أرسل إليهم عبد وجيفر ابني الجلندى ملكي عُمان في حينه، حيث أرسل مبعوثاً إلى الأخوين يدعوهما إلى اعتناق الإسلام، والتخلي عن عبادة الأوثان، وهو الأمر الذي تقبلاه وفعلاه في الحال(ويلسون،143:2012).

وقد أحسن ملكا عُمان استقبال مبعوث النبي صلى الله عليه وسلم، عمرو بن العاص، وقبلا دعوته بعد نقاش معه وسؤاله عن الإسلام، وبعد تشاور مع الأعيان من قومهم، ولذلك ورد دعاء الرسول صلى الله عليه وسلم، في الثناء عليهم وحسن استقبالهم لرسوله، عندما بعث رجلاً إلى حيٍّ من أحياء العرب، فسبوه وضربوه، فجاء إلى رسول فأخبره بما لاقاه. فقال الرسول صلى الله عليه وسلم: "لو أن أهل عُمان أتيت ما سبوك ولا ضربوك". رواة مسلم(رقم/2544)

وبعد اعتناقهما للإسلام، تولى عبد وجيفر دعوة العرب جميعاً في عُمان إلى الإسلام فأسلموا جميعاً من أقصى الشمال إلى أقصى الجنوب، ثم وسعوا دعوتهم إلى ظفار وبلاد المهرة، ولم يكتفوا بذلك بل دعوا الفرس الذين نزلوا الباطنة من ساحل عُمان إلى الإسلام والذين اتخذوا من مدينة صحار مركزاً لوجودهم، وبعد رفضهم طلب منهم العُمانيون ترك البلاد فكرروا رفضهم، فدارت بينهم معركة كبيرة قتل فيها كثير من الفرس وخرج الباقون ناجين بأرواحهم إلى أرض فارس(الطائي،11:2008)، وتُعد هذه أول حرب يخوضها العُمانيون في الإسلام.

وضلت عُمان تُحكم من قبل أهلها، خارج سيطرة الدولة الأموية، حتى زمن الخليفة الأموي عبدالملك بن مروان، حيث عز عليه أن تخضع له كل الأقاليم وتشذ عُمان عن ذلك، فأوكل أمرها إلى الحجاج بن يوسف الثقفي، واليه على العراق، فأرسل لهم جيشاً لم ينجح في

إخضاعهم، وقتل قائده في أحد المعارك مع العُمانيين، وكان ملكهم في ذلك الوقت سليمان بن عباد بن عبد بن الجلندى، فأرسل الحجاج جيشاً آخر بقيادة أخيه مجاعة، أستطاع أن ينتصر في هذه المرة، وخرج سليمان وأخوه سعيد بأهلهما إلى زنجبار في أفريقيا الشرقية وماتا هناك(المرجع نفسه،2008:13-14).

وفي نهاية عهد الدولة الأموية وبداية العصر العباسي، عرفت عُمان الإمامة كعقيدة ونظام حكم ديني له حضور سياسي، وسيأتي بيانه بتفصيل أكبر في المبحث القادم عند الحديث عن التأثير الديني في الثقافة العُمانية. وقد ظهرت الإمامة الأولى في عُمان أواخر أيام الأمويين وبداية العصر العباسي، لما رأى العُمانيون تدهور صرح الأمويين، أخذوا يديرون الرأي بينهم في الانفصال، ورأوا ضرورة إقامة إمام لهم، ونظروا فيمن هو الأصلح لهذا المنصب، حتى وقعت خيرتهم على الجلندى بن مسعود، حيث جُمعت فيه الخصال المطلوبة؛ إذ كان من بقية ملوك عُمان من بني معولة بن شمس، ومن أحفاد الجلندى بن المستكبر، وإليهم كتب النبي صلى الله عليه وسلم رسالته التي تدعو أهل عُمان إلى الإسلام، وقد كان أحد طلبه أبو عبيدة مسلم بن أبي كريمة التميمي، الذي خلف الإمام جابر بن زيد مؤسس المذهب الإباضي في البصرة(السيابي،2001،ج1:227). ولكن هذه الإمامة لم تُعمّر طويلاً؛ إذ أجهز عليها العباسيون، فخضعت عُمان للدولة العباسية طوال أكثر من أربعين عاماً.

وعلى الرغم من هذه التقلبات، وعلى الرغم من الضعف الذي عانته الحركة والمذهب الإباضيان نتيجة لسقوط إمامتها الأولى وما لحق بها من تنكيل، فقد بقيتا راسيتين بعمق في عُمان. ويلاحظ (كيلي)، صاحب كتاب بريطانيا والخليج، هذا الأمر فيقول: "كانت النظرية

الإباضية قد ترسخت في وجدان العُمانيين إلى حد غدا معه مستحيلاً استئصالها، فضلاً عن أنها ارتبطت في أذهانهم بالاستقلال"(غباش،43:1997).

وعادت الإمامة مجدداً في عُمان بعد الثورة على العباسيين، وتمت البيعة بالإمامة لمحمد بن أبي عفان، وطوال قرن من الازدهار والاستقرار، بدأ مع هذا الانتخاب الناجح وامتد إلى أيام الصلت بن مالك الإمام السادس، انتخب العُمانيون أئمتهم بصورة طبيعية وحرة طبقاً لمبدأ الشورى، وهو ما أتاح لهم المحافظة على مكسب أساسي تمثّل في وحدة الأمة العُمانية(المرجع نفسه،43:1997).

وخلال الفترة اللاحقة سعى الخلفاء العباسيون لضم عُمان إلى حضيرة دولتهم من جديد، وذلك من خلال عدة حملات كان منها أيام هارون الرشيد، حيث أرسل إليهم حملة عسكرية، وكان الإمام في عُمان حينها الوارث بن كعب الخروصي، فانهزم جيش العباسيين وأسر قائده ثم قتل، ثم كانت الحملة الثانية في وقت شهدت فيه عُمان قتال داخلي استطاعت أن تخضع عُمان مجدداً للحكم العباسي، زمن الخليفة المعتضد وبقيادة الوالي العباسي على البحرين محمد بن نور، وقد قُتل إمام عُمان في تلك الفترة عزان بن تميم الخروصي خلال المعركة.

وأقام محمد بن نور في عُمان فترة حتى ثبّت حكم العباسيين، ويسميه أهل عُمان "محمد بن بور" لكثرة ما فتك بهم وببلادهم. وبعدها قرر العودة إلى البحرين وعيّن عاملاً للخليفة على عُمان لم يكن حكيماً في معاملة أهلها، فثاروا عليه وقتلوه. وبعده أعلن العُمانيون عودة الإمامة من جديد ومبايعة محمد بن الحسن الخروصي إماماً، فوجد الخليفة المقتدر أن يضمن الخضوع الإسمي له، وأن يحكم البلاد أهلها بأنفسهم، وتعهد العُمانيون مقابل ذلك أن يدفعوا أتاوة سنوية لبغداد(الطائي،23:2008).

تعاقب بعدها على حكم عُمان عدد من الأئمة تخللتها بعض الفترات التي سيطر فيها ملوك من بني نبهان، وهي فترة أقرب ما توصف بالفوضى والضعف، وهو ما سهّل المهمة على البرتغاليين الذين شكلوا قوة بحرية استعمارية تمكنت من احتلال المدن الساحلية على شواطئ عُمان والخليج العربي عام 1508، وذلك خلال فترة اشتغال العُمانيين بالحروب بين الزعماء الذين انشغلوا بدورهم في الدفاع عن مناطق نفوذهم. واستمر الحال كذلك حتى قيام دولة اليعاربة بقيادة الإمام ناصر بن مرشد، الذي استطاع توحيد البلاد ومواجهة الاحتلال البرتغالي.

3- **دولة اليعاربة (1624-1741):** وقد قامت بعد حالة من الفوضى والضعف والانقسام الداخلي، قسمت عُمان وقتذاك، إلى أكثر من عشر مقاطعات ومناطق شبه مستقلة بعضها عن البعض الآخر، تحميها سلطات قبلية مستقلة ذاتياً، كما كانت كلٌ من مسقط، ومطرح، وصور، وقريات تحت سيطرة البرتغاليين منذ 1508، وكانت جلفار (رأس الخيمة حالياً) خاضعة للسيطرة البرتغالية والفارسية المزدوجة(غباش،1997:106).

في هذه الحالة من الفوضى لم يجد العُمانيون سبيلاً للخروج إلا عبر توحيد البلاد، والعودة إلى نظام الإمامة من جديد، فاجتمع مجلس يطلق عليه (أهل الحل والعقد) يضم نخبة من العلماء والوجهاء البارزين، وانتهى الاجتماع إلى انتخاب ناصر بن مرشد اليعربي في عام 1624، كأول إمام من اليعاربة، ويعد المؤسس الأول لدولتهم.

وقد استطاع الإمام الجديد أن يستوعب أبعاد القضية، وأن يدرك المتغيرات الجارية من حوله، سواءً على المستوى الداخلي أو على مستوى المنطقة بشكل عام، وقدّر أبعادها؛ إذ أعتقد أن مواجهة البرتغال لن تكون حاسمة إلا إذا استند إلى جبهة وطنية موحدة، وهو أمر يصعب تحقيقه إلا إذا خاض حروباً ضارية في سبيل توحيد كل القبائل العربية(مقيبل،2010:38).

تمكّن ناصر بن مرشد من توحيد البلاد تحت رأيه واحدة بعد سنوات طويلة من الانقسامات والحروب الداخلية، وبعدها توجه إلى التحرير، فخاض معارك عديدة مع البرتغاليين، تكللت بالنصر. ومالت كفة الصراع بوضوح إلى جانب العُمانيين، فلم يعد صراعاً بين مستعمرين على تقاسم مناطق النفوذ، بل أصبح صراعاً بين قوة وطنية صاعدة ومستعمرين لا يحضون بالقبول والاحترام من قبل أهل البلاد.

ولكن هذا الإمام لم يرَ خاتمة مشروعه في التحرير، فبعد 26 سنة من الحكم، وفي عام 1649 توفي الإمام ناصر بن مرشد وهو في السابعة والأربعين من عمره، وقد كانت إنجازاته ملحمية وتاريخية، فقد حقق توحيد عُمان، وأعاد الاعتبار للكرامة العُمانية، واستعاد تقاليد الإمامة وأرجع تراثها، كما أعاد مكانتها إلى أذهان العُمانيين، وقد أرسى أسس الدولة اليعربية وعناصرها الرئيسية، وبفضله أيضاً استطاعت عُمان دخول التاريخ الحديث موحدة ومزودة برسالة روحية وهوية وطنية وثقافية واضحة(غباش،1997:110).

وعند وفاة ناصر بن مرشد لم يكن متبقياً تحت سيطرة البرتغاليين من الأراضي العُمانية سوى مدينتي مطرح ومسقط، وبويع بالإمامة من بعده ابن عمه سلطان بن سيف اليعربي (1649–1688)، الذي يرجع إليه الفضل في استكمال تحرير عُمان من البرتغاليين، بل وبفضله أيضاً عادت لعُمان مكانتها البحرية، فقد استطاع إعادة بناء الأسطول العُماني، الذي أخذ على عاتقه مطاردة البرتغاليين في البحار، ومهاجمة المستعمرات البرتغالية في سواحل الخليج العربي والمحيط الهندي وأفريقيا، وبناء الدولة العُمانية التي امتد نفوذها إلى شرق أفريقيا.

وتعاقب عدد من الأئمة اليعاربة، واصلوا بناء دولة قوية يحسب لها حساب، وقد بلغت الدولة العُمانية خلال دولة اليعاربة أوج قوتها في زمن سيف بن سلطان الأول المعروف بقيد

الأرض، الذي استطاع أن يطرد الفرس من البحرين، وقبل وفاته كان الوجود العُماني قد امتد إلى الخليج العربي كاملاً والساحل الهندي وشرق أفريقيا. ولكن دب الضعف في دولة اليعاربة بعد ذلك بسبب ظهور أئمة ضعاف اشتغلوا بالقتال فيما بينهم، حتى استغل الفرس الفرصة وقاموا بغزو عُمان عام 1740، مما عجّل بسقوط دولة اليعاربة لعدم تمكنها من الدفاع عن البلاد وظهور شخصية جديدة قادت المقاومة والتحرير وأسست لدولة جديدة هي دولة البوسعيد.

4- **دولة البوسعيد (1744_ حتى الآن):** أدت حالة النزاع بين زعماء اليعاربة على الحكم إلى ضعف الدولة، مما فسح المجال للأطماع الفارسية في عُمان من جديد، وذلك بعد أن استعان بهم أحد الأفرقاء، وخلال هذه الحالة من الفوضى برز اسم جديد أظهر بسالة وشجاعة في التصدي للفرس ومقاومتهم وهو (أحمد بن سعيد)، وقد كان حينئذ والياً على صحار. ويعد المؤسس لدولة البوسعيد التي استمرت بحكم عُمان حتى يومنا هذا، وقد بويع بالإمامة على عُمان عام 1744 بعد أن استطاع طرد الفرس وتوحيد البلاد من جديد تحت راية واحدة. وهناك من يذكر أن أبا سعيد هو اللقب نفسه الذي يكنى به (المهلب بن أبي صفرة الأزدي) القائد الأموي المظفر، الذي يعتقد أن نسب البوسعيد ينتهي إليه(أبودية،14:1998).

واستطاعت عُمان خلال فترة حكم البوسعيد أن تعود إلى الساحة الدولية كقوة بحرية من جديد؛ إذ بلغت أوج قوتها في فترة حكم السيد سعيد بن سلطان، حيث اتسع نفوذها بشكل لم تشهده من قبل، إذ أصبحت جميع المناطق الواقعة من بندر عباس على الساحل الشرقي للخليج العربي إلى ميناء زنجبار على الساحل الشرقي لأفريقيا منطقة نفوذ لها، هذا بالإضافة إلى العديد من الجزر الواقعة في مدخل الخليج والمحاذية للساحل الشرقي للخليج، وكذلك جزر بحر العرب والمحيط الهندي بما فيها أرخبيل جزر القمر كانت تحت النفوذ العُماني(مقيبل،61:2010).

وفي مجال العلاقات الاقتصادية التي ازدهرت في عهد السيد سعيد بن سلطان تم إبرام العديد من الاتفاقيات مع الدول الكبرى في ذلك الوقت، فقد وقعت المعاهدة التجارية بين عُمان والولايات المتحدة في عام (1833) وكانت أول اتفاقية يعقدها السيد سعيد بن سلطان مع دولة كبرى، وقد صارت هذه الاتفاقية المثل الذي سارت على منواله معاهدات عُمان مع بريطانيا عام (1839)، ومع فرنسا عام (1844)، وقد ظلت الاتفاقية العُمانية الأمريكية سارية المفعول حتى عام 1958، عندما أبطل مفعولها واستبدلت بمعاهدة جديدة للصداقة والعلاقات الاقتصادية والحقوق القنصلية بين الطرفين(المرجع نفسه،65.64:2010). وجاءت زيارة السفينة العُمانية (سلطانة) إلى ميناء نيويورك في عام 1840 متماهية مع السياسة وتعبيراً عن العلاقات الودية بين الدولة العُمانية والولايات المتحدة الأمريكية، وقد اختار السيد سعيد بن سلطان الحاج أحمد بن النعمان الكعبي، الذي كان على رأس الوفد في رحلة السفينة سلطانة، ليكون ممثلاً له في الولايات المتحدة، فكان أول مبعوث عربي إلى الولايات المتحدة.

وبعد وفاة السيد سعيد بن سلطان في عام 1858 انقسمت الامبراطورية العُمانية؛ بسبب الخلاف بين ابنيه (ثويني وماجد) على خلافة أبيهما، وقد زاد التدخل البريطاني من حدة ذلك الخلاف، ونتج عن عملية التقسيم ظهور الشطر العربي تحت حكم السيد ثويني، والشطر الإفريقي تحت حكم السيد ماجد، وقد استمر الحكم العُماني للشطر الإفريقي حتى عام 1964 إثر انقلاب دموي في جزيرة (زنجبار) انتهى على إثره الحكم العربي في شرق إفريقيا.

وتعاقب بعد ذلك على عُمان عدد من السلاطين، ولكن فترة حكمهم لم تخلُ من المشاكل الداخلية، وتدخّل القوى الخارجية المتمثلة في بريطانيا وفرنسا اللتين كانتا تستعمران أغلب البلدان العربية خلال تلك الفترة، واستمر حكم عُمان في أسرة البوسعيد لحين الوصول إلى عهد السلطان

قابوس بن سعيد في العصر الحالي، وهو الحاكم الثاني عشر لهذه الأسرة التي أضافت الشيء الكثير لما قام به الجد الأول المؤسس(أبودية،15:1998).

ويظهر مما تقدم تأثير الإرث التاريخي في تشكيل الشخصية والهوية العُمانية، ومما لا شك فيه أن ذلك العمق التاريخي قد رسخ عدد من القيم الحضارية، كالنزعة إلى الاستقلال، ورفض الخضوع للآخر، ورفض السيطرة الأموية والعباسية، ومقاومة الوجود الفارسي والبرتغالي، كما ظهر نظام حكم له خصوصية عُمانية في تلك الفترة وهو نظام الإمامة. وأظهرت عُمان قدرة كبيرة على التواصل مع حضارات متعددة ومختلفة، بدءاً من أقصى الشرق مع الصين والهند وبلاد فارس وحتى أقصى الغرب من خلال العلاقات مع بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة، ومع أن تلك العلاقات لم تكن جيدة في أغلب فتراتها، إذ تخللتها فترات من صراع المصالح ومناطق النفوذ، إلا أن عُمان استطاعت أن تتكيف مع تلك الأحداث وفقاً لما تقتضيه ضرورة المرحلة.

ولا جدال في أن التاريخ يؤثر بشكل كبير في أنماط السياسات الخارجية التي تتبعها الدول، وهو ما ينطبق تماماً على سلطنة عُمان التي عرفت موروثاً تاريخياً وحضارياً، وقد أسهمت طبيعة الأحداث والقوى الخارجية التي تفاعلت معها في إعطاء الشخصية العُمانية نوعاً من المرونة في التعامل السياسي، كلما اقتضت الضرورة. وذلك ما يظهر، على سبيل المثال، من خلال النهج الذي اتبعته السياسة العُمانية في علاقتها مع اليمن الجنوبي؛ فعلى الرغم من التوتر الذي ساد بين الجانبين نتيجة للدعم الذي كانت تقدمه الحكومة في عدن لما عرف بالجبهة الشعبية ذات التوجهات الشيوعية التي نشطت في محافظة ظفار في جنوب عُمان خلال حقبة الستينيات والسبعينيات من القرن العشرين، إلا أن ذلك لم يمنع السلطنة بعد القضاء على ذلك التمرد من اللجوء إلى الحوار مع اليمن الجنوبي انطلاقاً من تغليب لغة الحوار في حل

الخلافات، وتوثيق عرى التعاون مع الدول العربية، والذي أسفر عن توقيع اتفاقية بين البلدين عام 1982 لتطبيع العلاقات بينهما. انطلاقاً من قناعة الجانب العُماني أن مصلحة البلدين تتمثل في إيجاد علاقات طبيعية بناءً على كونهما بلدين جارين يشتركان في العروبة والإسلام.

وبلا شك فقد تشكّلت الشخصية العُمانية عبر الزمن من خلال جميع تلك الأحداث التي مرت بها عُمان أو كانت جزءاً منها، كما أنها أسهمت في رسم ملامح السياسة العُمانية الحالية على الصعيدين الداخلي والخارجي، وتعتمد بشكل كبير على الخبرة التاريخية التي تراكمت خلال المراحل المتعاقبة بدءاً من العصور القديمة قبل الميلاد، مروراً بالعصور الإسلامية، ووصولاً إلى العصر الحالي في عهد السلطان قابوس بن سعيد الذي يرث الزعامة التاريخية لأسرة البوسعيد كما يرث الزعامة الدينية كذلك حيث يُعد امتداداً للإمام أحمد بن سعيد الذي بويع بالإمامة في عام 1744. حيث تُعد الزعامة التاريخية التي يرثها السلطان قابوس أحد عوامل الاستقرار التي تعيشها عُمان نتيجة للقبول الشعبي بالرمز القيادي باعتباره أهم عوامل الاستقرار والاطمئنان.

ومما لا شك فيه أن للشخصية التاريخية العُمانية دوراً في بناء الراهن السياسي لعُمان؛ فسلطنة عُمان التي استقلت عن الدولة المركزية الإسلامية (أموياً، وعباسياً، وعثمانياً) لأسباب تاريخية ودينية، لا تزال تمارس شخصيتها السياسية الراهنة من خلال تاريخها السياسي، ذلك التاريخ الذي صاغته بتحولاته ومساراته كافة، سياقات ظرفية، وتراكمات تاريخية، دفع عُمان إلى إحداث قطيعة سياسية مع قضايا العمق العربي، إن عمان، وإن أصبحت اليوم عضواً فاعلاً في جامعة الدول العربية، وعضواً مهماً وفاعلاً في منظومة مجلس التعاون لدول الخليج العربية، فهي لا تزال تمارس اليوم أدوارها الإقليمية والدولية باعتبارها دولة ذات كيان تاريخي مستقل عن التمركزات التاريخية للبلدان العربية والإسلامية(البلوشي،56:2016).

المبحث الثالث

منظومة القيم الفكرية والثقافة العربية والاسلامية

يُعد البعد الثقافي المكون الأهم للهوية، بل هناك من يجعل مصطلح الثقافة مرادفاً لمصطلح الهوية أو بديلاً له، ولعل مرد ذلك إلى شمولية مصطلح الثقافة وسعة مدلولها، فعلى الرغم من تضمّنها لمنظومة من القيم والمعتقدات الدينية والأخلاقية، والخصائص اللغوية، فأنها تشمل كذلك كل جوانب الحياة الاجتماعية من أعراف، وطبائع، وعادات، وتقاليد.

ويمكن الإشارة إلى أن الثقافة بشكل عام، والثقافة العُمانية بشكل خاص، هي ذلك الإطار الواسع الذي يشتمل على مجموعة من القيم، والمعتقدات، والعادات، والتقاليد، والفنون، والآداب، والتي تنحصر بدورها في ثلاثة أبعاد أساسية، البعد الأول المتمثل في الممارسات الدينية، والبعد الثاني المرتبط بالأداة اللغوية. والبعد الثالث المتمثل في العادات والتقاليد والتراث.

وهنا تجدر الإشارة إلى دور كل من اللغة العربية، والدين الإسلامي، والعادات والتقاليد والتراث في تشّكيل الثقافة والشخصية العُمانية وتحديد ملامح الهوية الوطنية؛ ويبرز ذلك في الأثر الذي تتركانه على السياسة العُمانية على الصعيدين الداخلي والخارجي فقد ورد في النظام الأساسي للدولة، الذي يُعد الدستور العُماني، في الباب الأول (الدولة ونظام الحكم) ما يأتي:

مادة (1): سلطنة عُمان دولة عربية إسلامية، ذات سيادة تامة عاصمتها مسقط.

مادة (2): دين الدولة الإسلام، والشريعة الإسلامية هي أساس التشريع.

مادة (3): لغة الدولة الرسمية هي اللغة العربية.

مادة (10): المبادئ السياسية:

- المحافظة على الاستقلال والسيادة، وصون كيان الدولة وأمنها واستقرارها، والدفاع عنها ضد كل عدوان.
- توثيق عرى التعاون وتأكيد أواصر الصداقة مع جميع الدول والشعوب على أساس من الاحترام المتبادل، والمصلحة المشتركة، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، ومراعاة المعاهدات والمواثيق الدولية والإقليمية وقواعد القانون الدولي المعترف بها بصورة عامة، وبما يؤدي إلى إشاعة السلام والأمن بين الدول والشعوب.
- إرساء أسس صالحة لترسيخ دعائم شورى صحيحة نابعة من تراث الوطن وقيمة وشريعته الإسلامية، معتزة بتاريخه، آخذة بالمفيد من أساليب العصر وأدواته.
- إقامة نظام إداري سليم يكفل العدل والطمأنينة والمساواة للمواطنين، ويضمن الاحترام للنظام العام ورعاية المصالح العليا للوطن.

ومن هنا نجد أن المواد الأولى، والثانية، والثالثة من النظام الأساسي للدولة، الذي يعتبر دستور البلاد في عُمان، قد حددت هوية سلطنة عُمان، بأنها دولة عربية إسلامية، ما يعني أن هويتها الوطنية مستمدة من الحضارة والتراث العربي والدين الإسلامي، بينما حددت المادة العاشرة من النظام الأساسي خصوصيتها السياسية والثقافية، الذي ينعكس على سلوكها الخارجي في التفاعلات والعلاقات الدولية؛ لذا نجد أن مرتكزات هوية الدولة العُمانية حاضراً ومستقبلاً غير منفصلة عن جذورها التاريخية والثقافية والاجتماعية(العبري،40:2007).

وعليه فإن دارسة المكون الثقافي ضمن مكونات الهوية العُمانية، بما يشمله من مبادئ وقيم ومثل ومعان وسمات خاصة، لا بد أن يكون عبر التطرق إلى بعديها الأساسيين، وهما العروبة والإسلام.

1- **العروبة:** تُعد سلطنة عُمان من أقدم البلدان العربية الضاربة بجذورها في أعماق التاريخ، فغالباً ما يشير المؤرخون إلى موجتي هجرة كبيرتين: فكان أول من وصل من العرب إلى عُمان عرب قحطان، وذلك في عهد يعرب بن قحطان الذي فرض سيطرته على جنوب شبة الجزيرة العربية بكامله، بما فيه عُمان وحضرموت، وذلك في القرنيين الثامن والسابع قبل الميلاد(غباش،37:1997). أما الموجة الثانية فهي هجرة قبائل الأزد بقيادة مالك بن فهم، التي هاجرت إلى عُمان بعد انهيار سد مأرب.

وعلى الرغم من أن هنالك بعض الأقليات من الأصول غير العربية التي تسكن عُمان، إلا أن اللغة الرسمية هي العربية، والطابع العربي هو الذي يغلب على البلاد؛ لذلك نجد أن العُمانيين معتزون بعروبتهم. وتجدر الإشارة هنا، إلى أن ذلك الاعتزاز بالعروبة لا يقتصر على العربية كاستعمال لغوي فقط، وعلى الرغم مما لذلك من دلالة بالغة، إلا أنه يتعداها إلى الاعتزاز بالأصل والانتماء للهوية العربية، بما تمثله من قيم حضارية وثقافية.

وقد جاءت المادة الأولى من النظام الأساسي للدولة لتؤكد على الهوية العربية لسلطنة عُمان، (سلطنة عُمان دولة عربية إسلامية ذات سيادة تامة عاصمتها مسقط). وهذه الصفة تستوعب اللغة والتاريخ والقيم، فوصف دولة ما بأنها عربية يحمل في مضمونه أموراً كثيرة، فلا يصح أن يقال بأن المراد بهذه الصفة، اللغة أو لون البشرة وما إلى ذلك، بل الأحرى أن الدلالة شاملة لكل ما يتضمنه ذلك من ارتباط بالتراث الحضاري العربي وقيمه(حمودي،36:1998).

وفي سياق الانتماء العربي والاعتزاز بالعروبة، نجد أن عُمان كانت تقف دائماً إلى جانب القضايا العربية المحقة، ومؤيدة للحقوق العربية المشروعة، وذلك ما أكده السلطان قابوس في خطاب له بتاريخ 1973/11/18 حيث قال: "إننا جزء من الأمة العربية، تربطنا وحدة الهدف والمصير قبل أن يجمعنا ميثاق الجامعة العربية. وموقفنا من القضايا العربية واضح وصريح لا لبس فيه ولا غموض. وقد أعربنا عن تضامننا مع إخواننا العرب بكل ما نستطيع، وسنبقى دائماً مؤيدين للحق العربي ندعمه بالدم والمال ونسانده بكل طاقاتنا حتى يعود الحق إلى نصابه، وترتفع أعلام النصر على الرؤوس بعون الله" (وزارة الإعلام، عُمان،52:2010).

ومن منطلق مرجعيتها العربية جاء انضمام سلطنة عُمان إلى جامعة الدول العربية في 26 أيلول/سبتمبر 1971 لتؤكد على العمق العربي، ومنذ ذلك الحين وهي حريصة على المشاركة الفاعلة والمستمرة في كل الأنشطة التي تتم من خلال الجامعة. كما أكدت في كل اتصالاتها وتواصلها على ثابت قيام علاقات عربية–عربية قوية، ومن هذا المنطلق فقد أقامت السلطنة سلسلة علاقات مع الدول العربية على المستوى العام، والخليجي، والثنائي، تميزت بالقوة والمتانة، إيماناً منها بأهمية التضامن العربي وأهمية العمل العربي المشترك في سبيل خدمة القضايا العربية. وقد تميزت كل هذه العلاقات بالمرونة والتفهم الكبير والواعي للأحداث على أسس واقعية ونظرة متوازنة بعيدة عن الانفعال(الحضرمي والقطاطشة،206:2007).

ومن هنا يظهر أنه لا يمكن تجاهل ما للثقافة العربية من أثر على الثقافة العُمانية، فعلى الرغم من الخصوصية التي قد تتميز بها الثقافة العُمانية في بعض تفاصيلها، إلا أنها تصطبغ بالطابع العربي في أغلب مظاهرها، بحيث لا يمكن بأي حال من الأحوال الفصل بينهما، فهي الإطار الأكبر الذي تنتمي إليه، لذلك نجد الهوية العُمانية بدءاً من المستوى

الفردي، مروراً بالمستوى المجتمعي، ووصولاً إلى الهوية الوطنية و وهوية الدولة السياسية تستند إلى الإطار العام للثقافة العربية.

2- **الدين الإسلامي:** الدين الإسلامي هو دين الدولة، بحكم المادة الثانية من الباب الأول (الدولة ونظام الحكم) من النظام الأساسي للدولة، (دين الدولة الإسلام، والشريعة الإسلامية هي أساس التشريع). ويدين غالبية أهل عُمان بالإسلام، مع وجود أقلية بسيطة، من أصول غير عربية، تدين بديانات أخرى كالمسيحية والهندوسية.

ولقد كان للطريقة التي دخل بها أهل عُمان الإسلام أثر كبير في تشكيل الخصوصية العُمانية فيما يتعلق بالجانب الديني، وقد سبقت الإشارة إليه في المبحث السابق، عند الحديث عن دخول ملكي عُمان في ذلك الوقت، عبد وجيفر ابني الجلندى بن المستكبر، في الإسلام طواعية، وذلك بعد أن وجه لهم الرسول الكريم صلى الله عليه وسلم برسالة مع مبعوثه إلى عُمان عمرو بن العاص، يدعوهما ومن تحت ملكهما من الرعية للدخول في الإسلام. وكان أول عمل قام به العُمانيون بعد دخولهم الإسلام هو طرد الفرس الذين كانوا في ساحل عُمان بعد رفضهم قبول الدين الجديد.

وقد بارك الرسول صلى الله عليه وسلم عُمان، وحفظ لها مكانة خاصة في نفسه، حيث أثنى على تعلّق العُمانيين بالإسلام واحترامهم لشرائعه. وبعد النبي أشاد الخليفة أبوبكر الصديق أيضاً بالعُمانيين، حيث قال بمناسبة عودة عمرو بن العاص من عُمان، متوجهاً إلى العُمانيين الذين رافقوه: "أي فضل أكبر من فضلكم؟ وأي فعل أشرف من فعلكم؟ وكفاكم قول رسول الله صلى الله عليه وسلم شرفاً إلى يوم المعاد"(الطائي،12:2008).

وفيما بعد، وخلافاً لما كان متبعاً، أعفى الخليفة أبوبكر العُمانيين من دفع الضرائب إلى بيت مال المسلمين، ووزّعت هذه الضرائب على فقراء عُمان تقديراً لأهلها. وقد لعب العُمانيون منذ فجر الإسلام دوراً فعّالاً في تثبيته ونشره، وأسهموا في قمع حركات المرتدّين في عهد الخليفة أبي بكر الصديق. كما شاركوا لاحقاً في نشر الإسلام في آسيا وأفريقيا وعملوا على توطيده في شرق أفريقيا(غباش،39:1997).

ولقد ارتبط أهل عُمان ارتباطاً وثيقاً بمبادئ الإسلام وجسدوها واقعاً حياً، فقد استجابوا وخضعوا للخلفاء الراشدين، (لأنهم يحبون العدل ويأبون الظلم، ولذلك عندما تحولت الخلافة إلى ملك عضوض جانبوها، ومنذ القرن الأول الهجري ارتبط أهل عُمان بالمدرسة الإباضية التي ترى أن الحكم لا بد أن يسير وفق ما خطة الخلفاء الراشدون، فكانت أول بيعة بالإمامة للجلندى بن مسعود عام 132هـ/750م، ثم توالت على مدى اثني عشر قرناً، على انقطاع قليل فيما بينها، فقامت دولة اليحمد، ثم دولة اليعاربة، ثم دولة البوسعيد)(العبري،44:2007).

وينسب المذهب الإباضي إلى عبدالله بن إباض التميمي، وهو أحد الزعماء الأوائل للمذهب، وقد اشتهر بسبب اعتراضه العلني على الحكم الأموي، وكان في البصرة خلال عهد الخليفة الأموي عبدالملك بن مروان، ولا ينكر الإباضية على هذا الانتساب، ولكن يشيرون إلى أن الإمام الأول المؤسس للمذهب الإباضي هو التابعي الجليل جابر بن زيد الأزدي العُماني، الذي عاش في البصرة خلال فترة حكم بني أمية، وقد كان متخفياً خوفاً من بطشهم حتى تم نفيه بعد ذلك إلى عُمان خلال ولاية الحجاج على العراق، وبعد وفاته تولى المهمة من بعده أبوعبيدة مسلم بن أبي كريمة التميمي، الذي أسس المدرسة الإباضية، وتتلمذ على يديه العديد ممن يسمون (حملة العلم)، ومنهم: طالب الحق عبدالله بن يحيى الكندي، الذي قام بثورة في اليمن

وحضرموت عام 129 هجري، واستطاع أن يؤسس دولة أمتد نفوذها من حضرموت إلى مكة والمدينة قبل أن تقضي عليها الدولة الأموية، ومن حملة العلم عبدالله بن رستم، مؤسس الدولة الرستمية في شمال أفريقيا عام 160 هجري، والجلندى بن مسعود أول أئمة الإباضية في عُمان.

ويمكن القول أن من أبرز صور التأثير للحركة الإباضية بعُمان عبر التاريخ، والتي تظهر في المجال السياسي ونظام الحكم، هو نظام الإمامة، حيث يرون أن الإمام يجب أن يتم اختياره من قبل الأمة اختياراً حراً، ليس لاعتبارات الأصل أو القبيلة أو الجنس وزن فيه. كما وأن الأمة تحتفظ لنفسها بحق عزل الإمام إذا أخل بشروط عقد البيعة الذي أبرم بينه وبين الجماعة. وقد تعلق الأمة أو تؤجل اختيار الإمام في ظروف معينة، أو بسبب عدم وجود مرشح كفؤ لشغل هذا المنصب(فوزي،123:2000).

وللإمامة شروط لدى الإباضية فلا يلجأ إليها في حال وجود حاكم عادل، حتى ولو لم يكن إماماً منتخباً، إلا إذا تحول هذا الحاكم إلى مستبد، ولا تجب إلا بعد استيفاء الشروط المطلوبة، كإجماع أربعين عالماً معتبراً للخروج عن طاعته، وإعلان إمام الشِراء، وفي هذه الحالة تكون الإمامة واجبة(غباش،67:1997).

كما أن هنالك شروطاً يجب توافرها في المرشح الذي تعقد له بيعة الإمامة، من قبل مجلس الحل والعقد، وهو مجلس مكون من مجموعة من علماء الدين البارزين، يمثلون السلطة التشريعية العليا، ومن تلك الشروط يجب أن يكون المرشح (رجلاً بالغاً حراً عاقلاً، ليس بأعمى، ولا أصم، ولا أخرس، فصيحاً بالعربية، ليس بزمِن ولا مقطوع اليدين أو الرجلين، وأن يكون من أهل الزهد والورع في الدين، وممن لم يقم عليه حد من قطع ولا جلد) (فوزي،125:2000). ويلاحظ من هذه الصفات أنها تستثني المرأة والطفل، وترى أيضاً أن الرجل يجب أن يكون حراً،

ولا شك فإن تقرير الصفات الشخصية الأخرى تعتمد على الناخبين ووجهات نظرهم في المرشح للإمامة.

وللإمامة عند الإباضية عدة صور أو حالات، وتعرف أيضاً بالمسالك الدينية الأربعة، وهي(غباش،1997:68-70):

أ. حالة الكتمان، وهي الحالة التي تكون فيها الحركة في حال تراجع، وتتيح تجنب التعرض لقمع السلطة أو اضطهادها، وليست لهذه الحالة إمامة ظاهرة ولا إمام.

ب. حالة الشراء أي التضحية، ولا يتخذ قرار الانتقال إلى مرحلة الشراء إلا عندما يبلغ استبداد السلطة القائمة حداً لا يمكن احتماله، وإمام الشراء لا يمكنه أن يتراجع حتى لو تخلت عنه جماعته، وعليه أن يثابر على تحقيق الإمامة أو يموت دونها.

ج. حالة الظهور، وهي الحالة التي تكون فيها الدولة مستقرة ولا يهددها خطر خارجي، وفي هذه الحالة يتحول إمام الشراء إلى إمام الظهور.

د. حالة الدفاع، ويعمل بها عندما يظهر خطر خارجي يهدد البلد والإمامة.

ولهذه التجربة الفريدة في الحكم التي تقوم على مبدأ الشورى الأثر البالغ في تشكيل ملامح الهوية الوطنية العُمانية، والنظام السياسي على وجه الخصوص، عبر قرون من الزمان لحين الوصول إلى الوقت الحاضر بقيادة السلطان قابوس بن سعيد، حيث أنه من وارثي هذه الزعامة الدينية والسياسية، فهو من أحفاد الإمام أحمد بن سعيد الذي انتخب إماماً لعُمان في عام 1744، بعد انتهاء حكم اليعاربة وطرد الغزو الفارسي. ولعل هذا التوارث للزعامة والقيادة وفق مفهوم الإمامة كان السبب وراء الاستقرار السياسي في عُمان وتماسك هويتها الوطنية منذ منتصف القرن الثامن عشر وحتى الوقت الحاضر.

وهنا تجب الإشارة إلى أن سلطنة عُمان تحتضن المذاهب الإسلامية كافة، وتتعايش فيما بينها على قدر كبير من الانسجام، ومرد ذلك في المقام الأول إلى الهوية العُمانية الوطنية الجامعة، وهو كذلك ما تعليه السلطة السياسية وتحافظ عليه، حيث إن المواطنين جميعاً على قدم المساواة في الحقوق والواجبات،

وبالإشارة إلى اعتزاز العُمانيين بالدين الإسلامي، يقول السلطان قابوس بتاريخ 1975/11/26: "إننا شعب مسلم يعتز بإسلامه وإيمانه، ولذا نضع تعاليم ديننا فوق كل اعتبار، ونستلهم من رسالة المسجد ما ينير طريق حياتنا، ويضيئ درب تقدمنا... ومن المفهوم أن الناس سواسية كما علّمنا ديننا، وأنه لا فرق بين المواطنين في الحقوق والواجبات، وأن أكرمكم عند الله أتقاكم، فإننا نحرص كل الحرص على إقامة العدالة الاجتماعية وفق تعاليم ديننا الإسلامي الحنيف وشريعتنا السمحة"(وزارة الإعلام، عُمان،2010: 87-88).

وقد جاء الفهم العُماني للدين الإسلامي فهماً يدعو إلى التسامح وتقبل الآخر، فالإسلام عندهم دافع للتجمع والوحدة، ومحذراً من الفرقة والشتات، ومن هذا المنطلق فقد جانب العُمانيون الفهم المتشدد للإسلام حيث يتم استغلاله كوسيلة للتحزب والتشدد أو الغلو والتطرف، وذلك على قدر رفضهم لذلك المنطلق في فهم الدين، والتعصب لمذهب أو طائفة أو حزب. وفي هذا السياق يقول السلطان قابوس، وربما كان ذلك منذ وقت مبكر على ظهور موجة التطرف والغلو في وقتنا الحاضر، في خطاب له بتاريخ 1994/11/18 : "إن التطرف مهما كانت مسمياته، والتعصب مهما كانت أشكاله، والتحزب مهما كانت دوافعه ومنطلقاته، نباتات كريهة سامة، ترفضها التربة العُمانية الطيبة التي لا تنبت إلا طيباً، ولا تقبل أن تلقى فيها بذور الفرقة والشقاق ... إن التزمت في الفهم الديني لا يؤدي إلا إلى تخلف المسلمين، وشيوع العنف وعدم التسامح في مجتمعاتهم،

وهو في حقيقة الأمر بعيد عن فكر الإسلام الذي يرفض الغلو، وينهى عن التشدد، لأن الدين يسر، ويحب اليسر في كل الأمور. وصدق الرسول عليه الصلاة والسلام إذ يقول:(إن الدين يسر، ولن يشاد الدين أحد إلا غلبه)، وليس بعد حديث الرسول من مقال"(وزارة الإعلام، عُمان،2010: 330-331). ومن هذا المنطلق فأن التاريخ يثبت أن العُمانيين أبعد ما يكونون عن الأفكار المتشددة وخاصة فيما يتعلق بالجانب الديني، فعلى الرغم من الموجة العارمة التي تواجه العالم في الوقت الحاضر من الإرهاب، المتمثل في العديد من التنظيمات المتشددة التي توصف بالإرهابية، إلا أنها جميعاً تخلو من أي عنصر عُماني.

وإذا كان الدين هو الفاعل الأكثر تأثيراً في تكوين العديد من الثقافات، فإن الحال كذلك بالنسبة لسلطنة عُمان؛ إذ يُعد الدين الإسلامي مكوناً بارزاً ضمن مكونات الهوية العُمانية بحيث أصبح من الاستحالة فصل الشخصية العُمانية عن جذورها المرتبطة بالدين الإسلامي، كما أن اعتزاز العُمانيون بتعاليم الدين الإسلامي، وبتاريخهم الإسلامي منذ دخول الإسلام إلى عُمان، وإسهامهم في نشره في آسيا وشرق إفريقيا، مروراً بتمسكهم بالتقاليد الإسلامية السياسية، وتجربتهم الخاصة في نظام الحكم المتمثل بالإمامة، ووصولاً إلى وقوفهم مع الحقوق الإسلامية وتضامنهم مع أصحابها، يشكّل سمة أساسية من سمات الثقافة العُمانية، التي تنعكس بدورها على الشخصية والهوية العُمانية.

3- **العادات والتقاليد والتراث:** تعتز سلطنة عُمان بالموروث الشعبي المتمثل في العادات والتقاليد التي توارثتها الأجيال المتعاقبة؛ إذ تشكل أحد أهم الجوانب التي تميز الهوية العُمانية، وهي مستمدة بلا شك من الموروث العربي والاسلامي. وتأكيداً على أهمية التراث الوطني فقد أشارت المادة (13) من النظام الأساسي للدولة: (ترعى الدولة التراث الوطني وتحافظ عليه).

ومن منطلق الاهتمام بالموروث التاريخي والعادات والتقاليد العُمانية، نجد أن السلطان قابوس خلال خطاب له بتاريخ 1989/11/18 يقول: " يتوجب علينا جميعاً ان نضع نصب أعيننا باستمرار أن التطور الذي نسعي إليه وننشده في جميع المجالات، يجب أن يقوم في جوهرة على أساس قوي من تراثنا العريق، ووفقاً لتقاليدنا وعاداتنا الموروثة، ولواقع الحياة والظروف الموضوعية في مجتمعنا.. حتى يكون للتطوير مردودة الطيب لخير هذا الجيل والأجيال المتعاقبة"(وزارة الإعلام، عُمان،2010: 242).

وهنا تجدر الإشارة إلى عملية التوزان الدقيقة بين الأصالة والمعاصرة التي تنتهجها سلطنة عُمان، فعلى الرغم من السعي الدائم إلى البحث عن أسباب العصر والتطور وبناء دولة حديثة وفق معايير العصر، إلا أنها وفي الوقت ذاته حريصة على الحفاظ على هويتها وموروثها التاريخي، وهي مهمة بالغة الصعوبة فشلت في تحقيقها دولٌ عديدة، ولعل المثال الأبرز على ذلك هو الجانب المعماري في عُمان، وخاصة في المنشآت والمباني الحكومية، الذي يجمع بين التطور والحداثة دون أن يضر بالطابع التقليدي العُماني. كما أن المثال الأكثر وضوحاً هو الحفاظ على الزي التقليدي العُماني، فوفقاً للقانون يجب على جميع الموظفين والمراجعين في المؤسسات الحكومة التقيد بالزي الرسمي.

ومما سبق يمكن القول إن المكون الثقافي للشخصية العُمانية بأبعاده الثلاثة: العروبة، والإسلام، والتراث يعد مكوناً رئيساً ضمن مكونات الهوية العُمانية، حيث تعتبر اللغة العربية جزءاً من التراث الثقافي العُماني ومعبرة عنه في الوقت نفسه، كما أن العروبة تعد سمة أساسية من سمات الشخصية العُمانية، ومن ناحية أخرى تبرز الأهمية التي يشكّلها الدين الإسلامي بالنسبة إلى الثقافة العُمانية في أثره على تكوين المفاهيم والقيم الفكرية والمعنوية للمجتمع العُماني، ويمكن وصف العلاقة بين الدين الإسلامي والسلوك الاجتماعي العُماني بأنها علاقة

تبادل معرفي وتواصل دائم لسد الفراغ في احتياجات المجتمع المادية، كما يعمل الدين على طرح القيم التي تعمل هي بدورها على تحديد الهيئة التي تتشكل بها الحركة الاجتماعية في الحياة، وتعمل هذه القيم من خلال ضخها في طقوس الشعائر لإشاعة المفاهيم الأخلاقية، كما تبرز أهمية الدين كذلك في كونه يحدد للفرد هويته وانتمائه للجماعة وقبوله للقيم والمعتقدات المتبعة بها.

ويبرز البعد العربي الإسلامي للهوية العُمانية في العديد من المواقف، ولعل أبرزها يتمثل في التصدي للحركة الشيوعية المسلحة في إقليم ظفار جنوب السلطنة، حيث أخذت سلطنة عُمان على عاتقها مقاومتها، يقول السلطان قابوس في 1974/11/18: "ونحن مصممون على التصدي المسلح لهذا المبدأ الهدام (الشيوعية) وشعاراته التي تتنافى وتعاليم ديننا الإسلامي الحنيف، وتمس عقيدتنا وديننا، وحرية وكرامة بلدنا وأمتنا" (وزارة الإعلام، عُمان،2011:43/2010). كما اعتبرت عُمان أن تصديها للخطر الشيوعي على الرغم من أنه واجب في المقام الأول من باب الدفاع عن أمن الوطن ووحدة أراضيه، إلا أنه كذلك دفاع عن الدين الإسلامي وعن الدول العربية لما تمثله السلطنة من صمام أمان لجميع دول المنطقة، وقد أشار السلطان قابوس إلى ذلك في خطاب له بتاريخ 1972/11/18 جاء فيه: "وقد اتضح من خلال بيانات وتصريحات ما يسمى بالجبهة الشعبية لتحرير عُمان والخليج العربي، أن عُمان ليست هدفاً في حد ذاتها وإنما هي الباب أو المنفذ الذي تصور لهم أوهامهم اقتحامه إلى سائر دول المنطقة لإغراقها في بحر من الدماء، والتخريب، والفوضى، والفقر، والإلحاد، والسلب، والنهب، وانتهاك الأعراض"(وزارة الإعلام، عُمان،2011/2010: 41).

وفي نهاية هذا الفصل يمكن التوصل إلى خلاصة مفادها أن الهوية العُمانية عبارة عن مركب ناتج من تفاعل عناصر متعددة مادية ومعنوية، تسهم كل منها وبدرجات متفاوتة في تشكيل الصيغة النهائية للهوية، ويمكن حصر أهم تلك العناصر في ثلاث مكونات أساسية: أولاً، المكون المكاني والمتمثل بالموقع الجغرافي لسلطنة عُمان، الذي أسهم بشكل كبير في تكوين الهوية العُمانية المنفتحة عبر موقعها البحري، والمتقبلة للآخر من خلال التواصل مع الحضارات الأخرى. ثانياً، المكون الزماني والمتمثل بالتاريخ الذي تشكلت عبره ملامح الهوية العُمانية من خلال عمليات التأثير والتأثر بالآخر، في مراحل متعاقبة تفاوتت بين فترات القوة والضعف. ثالثاً، المكون الثقافي والذي يشتمل بدوره على ثلاثة أبعاد أساسية هي العروبة والإسلام والتراث، وهي الأبعاد الأساسية في تكوين الثقافة العُمانية التي بدورها تشكل البعد المعنوي في الهوية العُمانية، ولا يمكن بأي حال من الأحوال فصل الهوية العُمانية عن جذورها العربية والإسلامية التي تشكّل مرتكزات أساسية للمجتمع العُماني، والتي تسهم بدورها في صياغة مرتكزات السياسية الخارجية العُمانية.

ومما تقدم يرى الباحث أن الخصوصية التي تتميز بها الهوية العُمانية تعود إلى التركيبة الفريدة لتلك الهوية، والتي تشكّلت من خلال تفاعل متوازن دقيق لمكوناتها المتعددة فيما بينها، مما أتاح لها تجربة خاصة حددت ملامح الهوية الشخصية العُمانية بصورتها الراهنة. ويمكن القول أن طبيعة الشخصية الوطنية للشعب العُماني تشكل إحدى سمات السياسة الخارجية لسلطنة عُمان، في الجمع بين الطابع المحافظ والطابع التحديثي، إلى جانب غلبة سمات السعي للتوازن وللحوار والطابع الواقعي، والرافض للخضوع للآخر والتبعية للغير، والمحافظة على التوجهات العربية والإسلامية للسياسة الخارجية العُمانية.

الفصل الرابع

السياسة الخارجية لسلطنة عُمان

تُوصف السياسية الخارجية بأنها ذلك النشاط الذي تقوم به الوحدة الدولية النظامية، والذي يشتمل على مجموعة القرارات والسياسات التي تتخذها، خلال ممارسة علاقاتها مع الوحدات الدولية الأخرى؛ بهدف تحقيق مصلحتها، أو دفع خطر يهددها في المحيطين الدولي والإقليمي. وهي بذلك تكون كبرنامج للعمل يختاره الممثلون الرسميون للدولة من بين مجموعة من البدائل المتاحة، من أجل تحقيق أهدافها، وحماية مصالحها الوطنية، كما قد تكون رد فعل للمؤثرات الخارجية. وبذلك فيمكن وصف أي عمل بأنه من أعمال السياسة الخارجية، إذا كان من أنشطة السلطة السياسية في دولة ما خارج حدودها.

ومن المعلوم أن السياسة الخارجية لأية دولة، كما هو الحال بالنسبة لسلطنة عُمان، تقوم على مبادئ سياسية، وثوابت ومرتكزات أساسية، وهي نتاج لعملية تعتمد على مؤسسات صنع القرار السياسي، وهي متأثرة بلا شك بالعوامل الشخصية والسيكولوجية للقائد السياسي، مثل المشاعر ومنظومة القيم الأيديولوجية والثقافية، فضلاً عن عامل الخبرة والتجربة التاريخية.

ويسعى هذا الفصل للتعرف على السياسية الخارجية العُمانية؛ ليتسنى بعد ذلك معرفة الأثر الذي تتركه الهوية الوطنية لسلطنة عُمان عليها، وذلك من خلال المباحث الآتية:

المبحث الأول: المبادئ والمرتكزات الأساسية للسياسة الخارجية العُمانية.

المبحث الثاني: منظومة صنع السياسة الخارجية العُمانية.

المبحث الثالث: أثر القائد السياسي على رسم السياسة الخارجية العُمانية.

المبحث الأول

المبادئ والمرتكزات الأساسية للسياسة الخارجية العُمانية

يتطلب فهم السياسة الخارجية لأية دولة الوقوف على الدوافع والغايات التي تسهم في رسم النهج الذي تتخذه في علاقاتها مع الوحدات الدولية الأخرى على الساحتين الإقليمية والدولية، والتي تسعى من خلالها إلى تحقيق جملة من الأهداف التي تتوافق مع سياساتها العليا للمحافظة على مصالحها القومية. وبلا شك فأن لكل دولة سياسية خارجية يتم تحديدها وفقاً لمجموعة من المنطلقات والثوابت الخاصة بها، كما تفرضها جملةٌ من العوامل والأحداث والمواقف التي تؤثر وتتأثر بها في ضوء القدرات والإمكانيات المتاحة لديها.

والمتتبع للسياسة الخارجية العُمانية يجد أنها تقوم على ثوابت ومرتكزات أساسية، تحدد النهج الذي تتبعه في علاقاتها مع الدول الأخرى، وفي تعاطيها مع الأحداث السياسية. فقد تركزت علاقات عُمان مع العالم الخارجي على عدة أسس وثوابت رئيسية ترسخت عبر مئات السنين انطلاقاً من عراقتها التي تضرب بجذورها في التاريخ، ومن قيامها بأدوار إقليمية ودولية هامة ومؤثرة تتفق مع الوزن الاستراتيجي والجيوبوليتيكي الكبير لها(ثابت،225:2007).

وقد عبر السلطان قابوس عن أهمية تلك الثوابت التي تقوم عليها السياسة الخارجية العُمانية في خطاب له بتاريخ 1997/11/18 عندما قال: "وكما هو شأننا في الالتزام بقيمنا ومبادئنا في رسم السياسات الداخلية وتنفيذها فأننا لا نحيد عن المبادئ السياسية، والثوابت الأساسية، التي انتهجناها في مجال العلاقات الخارجية. فمواقفنا نابعة من قناعاتنا، وهي تعبر عن صدق توجهاتنا، ووضوح رؤانا، وواقعية تعاملنا مع مختلف القضايا والمشاكل الدولية

والإقليمية"(وزارة الإعلام، عُمان،387:2010). وفي عام 2000 ذكّر السلطان قابوس بالثوابت التي تقوم عليها السياسة الخارجية العُمانية، عندما قال: "أما السياسة الخارجية فهي ترتكز كما تعلمون على مبادئ أساسية لا نحيد عنها منذ فجر النهضة المباركة، وهي مبادئ تنبع من قناعتنا بالسعي لما فيه الخير والسلام للجميع، والوقوف إلى جانب القضايا العادلة في المحافل الدولية، وتوطيد عرى التعاون مع أشقائنا في الدول العربية وإخواننا في الدول الإسلامية وأصدقائنا في جميع أنحاء العالم"(المصدر نفسه،426).

ولأن السياسة العُمانية هي محصلةٌ لتفاعل مجموعة كبيرة من المرتكزات والثوابت والأسس والمبادئ، وهي الترجمة الحقيقية لمدركات ونهج القيادة في إدارة علاقاتها مع الدول الأخرى حيال مختلف القضايا تحقيقاً للمصلحة الوطنية؛ فإن من الأهمية بمكان الإشارة إلى أهم الثوابت والمرتكزات التي تعتمد عليها السياسة الخارجية العُمانية، والتي يمكن تحديدها بما يأتي(السعيدين،152:2007):

1- **خصوصية الموقع الجغرافي:** أثّر الموقع الاستراتيجي للسلطنة بشكل كبير في تشكيل خصوصيتها، باعتبارها بوابة الخليج العربي والمطلة على مضيق هرمز من ناحية، وعلى بحر العرب والمحيط الهندي من ناحية أخرى، الأمر الذي أسهم في بلورة سياستها الخارجية على ضوء موقعها البحري المتميز.

وقد فرضت حتمية الموقع الجغرافي على أن تكون عُمان بمثابة البوابة الشرقية للانفتاح على العالم العربي؛ الأمر الذي فرض عليها مهمتين كبيرتين: "الأولى، أنها تصدت بمفردها لكل محاولات الغزو القادم من الشاطئ الآخر، أو القادم من أوروبا مع مطلع القرن السادس عشر، أي البرتغاليين، وتحملت في سبيل ذلك عناء ومشقة، سواءً أكان الغزو عسكرياً

أم ثقافياً. والثانية، أنها تولت باقتدار مسؤوليتها الحضارية حينما تمكن العُمانيون من نشر الإسلام وسط كثير من الشعوب الآسيوية والإفريقية، ويسجل تاريخ الحضارة الإسلامية للعُمانيين إسهاماتهم الكبيرة في هذا المجال"(عرب،21:2013).

ونجد أن السياسة الخارجية العُمانية في تعاطيها مع القضايا المفروضة ضمن ثابت الجغرافيا قد اتسمت بالهدوء والتأني والموضوعية؛ وذلك لأن السلطنة قد أدركت أن موقعها الجغرافي قد حمّلها مسؤولية كبيرة تمثلت في المساهمة بشكل رئيسي في تأمين حماية مدخل الخليج العربي الذي يعتبر من أهم خلجان العالم.

ونتيجة لذلك فقد اتخذت عُمان سياسة خارجية معتدلة انصبَّ تركيزها على صيانة الأمن والسلم في منطقة الخليج العربي، وقد استقلت في العديد من مواقفها السياسية من خلال التوجهات التي اتخذتها، الأمر الذي جعلها في بعض الأحيان متفردة بعد أن ذهبت معظم دول الخليج العربية الى اتجاهات سياسية أخرى مختلفة. إلا أن ذلك لم يؤثر في الموقف العُماني؛ إذ غالباً ما كانت الدول الأخرى المختلفة معها بعد فترة تعود إلى الأخذ بالرأي العُماني(الحضرمي والقطاطشة،208:2007).

وبذلك يمكن القول أن الموقع الجغرافي لعُمان، ونظراً لأهمية المنطقة الاستراتيجية التي هي جزء منها، فرض عليها اتباع سياسة خارجية متوازنة، بعيداً عن التوتر والتصعيد والإسهام في تنشيط حدة الأزمات، وأقرب ما تكون إلى الوسطية والاعتدال والعقلانية في اتخاذ قراراتها حيال القضايا المتعلقة بالسياسة الخارجية.

2- **الخبرة التاريخية:** عُمان دولة قديمة قدم التاريخ ذاته، فقد أسهمت في مراحل تاريخية متعاقبة بنصيب حضاري وافر. كما كانت في فترات عديدة قوة بحرية لها ثقل عسكري في أوقات الحروب، وقوة سياسية لها علاقاتها المؤثرة وصلاتها المتينة امتدت إلى الصين، والولايات المتحدة، وبريطانيا، وفرنسا في مراحل تاريخية مبكرة. فبينما لعبت دولة (اليعاربة) التي ظهرت عام 1624 دوراً بارزاً في طرد الاحتلال البرتغالي من السواحل العُمانية والخليج العربي والمحيط الهندي بشكل عام؛ فإن دولة (البوسعيد) التي قامت على يد مؤسسها الأول الإمام أحمد بن سعيد في عام 1744، والذي يمثّل السلطان قابوس بن سعيد امتداداً لها، استطاعت على مدى قرنين ونصف القرن أن تضع عُمان في مصاف الدول الحديثة المتطورة (حسين، وخريسان،249:2007).

وتشكّل الخبرة التاريخية العُمانية المتنوعة إطاراً مرجعياً لسياساتها إزاء العديد من القضايا، وتجدر الإشارة إلى تضحيات عُمان للحفاظ على استقلالها والدفاع ضد كل أشكال العدوان لحماية وحدتها الوطنية، مثل تصديها للاحتلال البرتغالي، ومحاولات التدخل المستمرة من قبل الفرس القادمين من الضفة الأخرى للخليج، وكذلك علاقاتها الحسنة مع العديد من القوى الدولية، الأمر الذي جعل منها دولة ساعية دوماً إلى عدم التدخل في الشؤون الداخلية للغير، والحفاظ على علاقات ودية ومتوازنة مع مختلف القوى الدولية والإسهام بدور إيجابي في حماية الاستقرار في المنطقة(السعيدين،152:2007). ويمكن أن نرجع تلك النزعة الاستقلالية والاعتدالية التي تتميز بها السياسة الخارجية العُمانية في العديد من قضايا المنطقة إلى الخصوصية التاريخية، وبمعنى آخر، يمكن القول أن الخاصية التاريخية لسلطنة عُمان

جعلت من سياستها الخارجية متصفةً بالاعتدال والتوازن والرغبة الصادقة في إقامة علاقات طيبة قائمة على الثقة والاحترام المتبادل.

3- **الانتماء إلى الهوية العربية الإسلامية:** تنطلق السياسة العُمانية من الاعتزاز بانتمائها العربي والإسلامي في رسم علاقاتها مع الدول العربية والإسلامية، باعتبارها ركيزة أساسية من ركائز سياستها الخارجية. وقد تجلّى هذا الاهتمام في الإسراع إلى إيجاد حالة من علاقات الصداقة والحوار والتفاهم القائمة على الاحترام المتبادل مع الدول العربية والإسلامية كافة، وقد انعكس ذلك بشكل خاص على مسألة حل المنازعات الحدودية مع بعض الدول العربية والخليجية. فعلى سبيل المثال تم ترسيم الحدود البرية السعودية العُمانية في اتفاقية بين البلدين عام 1992، وانتقلت تسوية الحدود أيضاً إلى علاقات سلطنة عُمان مع دولة الامارات العربية المتحدة عام 1999 من خلال توقيع اتفاقية تسوية بين الطرفين في تحديد الحدود الدولية. كما توصلت السلطنة إلى اتفاقية ترسيم الحدود مع جمهورية اليمن عام 1995، بعد الوحدة بين شطري اليمن، على الرغم من الخلافات التي كانت قائمة مع اليمن الجنوبي، الذي كان يشكّل عامل عدم استقرار على جنوب عُمان، من خلال دعمه لمقاتلي الجبهة الشعبية ذات التوجهات الماركسية، التي نشطت في محافظة ظفار خلال الستينيات والسبعينيات من القرن العشرين.

وجاء انضمام السلطنة إلى جامعة الدول العربية في عام 1971، للتعبير عما تمثله الدائرة العربية كدائرة مركزية أساسية في سياسة عُمان الخارجية، وذلك بحكم الانتماء للحضارة العربية المشتركة، وسعت إلى تدعيم علاقاتها مع شقيقاتها من الدول العربية، والمساهمة في الجهود المبذولة لخدمة قضايا المنطقة العربية ونصرتها.

كما تعتبر السياسة الخارجية العُمانية الإسلام ثابتاً مقدساً لا يجوز الخروج عليه بأي حال من الأحوال. وفي سبيل الحفاظ على جوهر الإسلام دأبت السلطنة على مواجهة الذين يحتكرون الدين الإسلامي لأجل مصالحهم الذاتية، والذين يمسخون صورته ويشوهون تعاليمه.

وقد استقرت مواقف السياسية الخارجية العُمانية في تدعيم علاقاتها مع العالمين العربي والإسلامي على مبدأ الوضوح في تحقيق علاقات قائمة على التوازن، وهي السياسة التي أكسبت عُمان احترام العالم وتقديره. وانطلاقاً من هذه السياسة فقد حرصت السلطنة على إقامة علاقات متوازنة مع العالمين العربي والإسلامي، وكرست جهوداً مخلصة لتأخذ مكانتها اللائقة، فكانت على مستوى المسؤولية، وشريكاً فاعلاً في خدمة القضايا العربية والإسلامية، وحل مشكلاتها المعقدة، والإسهام في نشر الأمن والسلام في ربوعه(السعيدين،152:2007).

وهنا تجدر الإشارة إلى أنه على الرغم من السعي الدائم الذي تبذله السياسة الخارجية العُمانية في سبيل الاحتفاظ بالعلاقات الجيدة والعمل على تطويرها مع الدول العربية والإسلامية؛ إلا أنها رفضت أن تنحاز إلى أي طرف على حساب الطرف الآخر خلال مراحل الاستقطاب التي شهدتها الساحة العربية، ورسمت سياستها الخارجية انطلاقاً من أهمية أن تتأسس علاقاتها مع مختلف القوى والأطراف على معيار المصلحة الوطنية في المقام الأول، وعلى أهمية التفاعل الإيجابي مع القوى والأطراف العربية والدولية، وذلك بصرف النظر عن الأيديولوجيا السياسية لهذه الأطراف، وهذا ما عبر عنه السلطان قابوس بقوله: "هذا البلد يرفض أن تكون صداقته حكراً لأي بلد وكذلك مصالحه.. ونحن نمارس سياسة الانفتاح.. ولسنا ملزمين أمام أية دولة إلا دولة عُمان"(ثابت،230:2007).

4- **الحفاظ على الأمن والسلم الإقليمي والدولي:** وقد وضعت القيادة السياسية في سلطنة عُمان نصب عينيها أن العلاقة الطبيعية بين دول العالم هي تلك القائمة على التعاون والتعايش السلمي، وأن حل الخلافات بين الدول لا بد أن يستند إلى الطرق السلمية. وقد عبّر السلطان قابوس عن هذا النهج، باعتباره ركيزة أساسية من ركائز السياسة الخارجية العُمانية، في خطاب له بتاريخ 1988/11/18، عندما قال: "إننا نحرص دائماً على أداء دورنا كاملاً على الساحة الدولية وفقاً لسياستنا التي ننتهجها منذ البداية بكل الإيجابية والوضوح التي تقوم على أساس من الإيمان الراسخ بمبادئ التعايش السلمي بين جميع الشعوب، وحسن الجوار بين الدول المتجاورة، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للغير، والاحترام المتبادل لحقوق السيادة الوطنية"(وزارة الإعلام، عُمان،210:228).

ومن منطلق الحرص على الأمن والسلم الإقليمي والدولي، جاء السعي العُماني الدائم في الدعوة إلى الحوار، ورفض اللجوء إلى العنف كوسيلة لحسم الخلافات، لذلك نجد أن السلطنة لم تقف إلى جانب أي من طرفي النزاع المسلح خلال الحرب العراقية الإيرانية في عام 1980، بل كانت وعلى الدوام تدعوا إلى وقف الحرب التي لا تصب في مصلحة دول المنطقة. وقد حافظت على هذا النهج كذلك خلال حرب الخليج الثانية في عام 1991. فعلى الرغم من مشاركتها ضمن قوات درع الجزيرة التي شاركت في تحرير الكويت إلا أنها لم تقطع علاقاتها الدبلوماسية مع العراق بل سعت إلى التخفيف من آثار الحصار الواقع عليه بعد الحرب، ومن المنطلق ذاته جاء موقفها من الأحداث في اليمن ورفض المشاركة في التحالف العربي، الذي تقوده السعودية.

وهنا تجدر الإشارة إلى إن منهجية الحوار في الفكر السياسي العُماني قد رفضت دائماً سياسة الأمر الواقع، وتبنت عوضاً عنها الواقعية السياسية، التي حتمت عليها عدم الانحياز إلى جانب أي طرف من أطراف النزاع. وغالباً ما قدمت الدبلوماسية العُمانية طروحات لحل المشكلات التي واجهتها المنطقة، تعتمد الحوار والمفاوضات لحل الأزمات بهدف الحفاظ على السلام، وترتأي أن الحوار المباشر بين جميع الأطراف هو السبيل الآمن الوحيد لإنهائها.

5- **الواقعية في فهم التطورات والعلاقات الدولية:** اتسمت الممارسة والمواقف العُمانية بالواقعية والصراحة والوضوح في التعامل مع مختلف القضايا بعيداً عن الانفعال أو رد الفعل أو ازدواجية المواقف. ومن ثم ارتبطت السياسة العُمانية بالحكمة والمصداقية وبعد النظر مما وسع دائرة العلاقات وأكسبها ثقلاً ملموساً خليجياً وإقليمياً ودولياً(السعيدين،153:2007).

ومن المؤكد في علم السياسة أن "هنالك فرقاً دقيقاً بين سياسة الأمر الواقع الذي تأخذ به بعض المجتمعات السياسية إيثاراً للسلامة على حساب مصلحة الوطن، والواقعية السياسية التي تتحرك في أداء دورها السياسي على مسرح الأحداث بهدوء وعقلانية ووعي لمتطلبات الأجواء السياسية المتناقضة بما يخدم المصلحة الوطنية"(حمودي،134:1992)

فعلى أساس الواقعية في تقدير المواقف وتقييم الأحداث، تدرك عُمان أن سياسة أية دولة إنما هي سياسة قائمة على المصالح. من هنا جاءت الدعوة العُمانية للتحاور مع الغرب باللغة التي يفهمها دون استفزازه، ومخاطبة الرأي العام الدولي بطريقة العقل، وذلك من أجل بناء الثقة مع الآخر. ويمكن من خلال منهج الواقعية الذي اتخذته السياسة الخارجية العُمانية تفسير حالة التفرد ببعض المواقف، كما هو الحال بالنسبة لعدم قطع العلاقات مع العراق، ومعارضتها لحصاره خلال العقد الأخير من القرن العشرين(بوتشيش،379:2007).

وتحرص السياسة العُمانية في تقديرها للعلاقات الدولية على اتخاذ منهجاً واقعياً في فهم التطورات والأحداث، وهذه نقطة جديرة بالنظر في منهج التفكير العُماني لمسألة السلم الدولي، فهي لا تميل إلى الانفعال والمبالغة في تقدير الأمور، أو في النظرة إلى المشاكل التي تقع في الساحة العربية أو الدولية، وإنما تقيّم الأمور وفقاً للتقدير المبني على أساس الواقع وعلى بعد النظر والتحسب لعواقب الأمور، والثابت أن اتخاذ هذه المواقف كان نتيجة اقتناع منطقي وعقلاني كامل، بعيداً عن الانفعالات الآنية والمواقف المتصلبة (البليك،114:2015).

ومن الملاحظ أن منهج التفكير السياسي العُماني، الذي يرفض دائماً سياسة الأمر الواقع، والذي يتبنى بدلاً من ذلك الواقعية السياسية، أشار بوضوح إلى المخاطر الكامنة في الانحياز المطلق لأحد جانبي الصراع، وقدم حلولاً للمشكلة عن طريق الحوار والمفاوضات المؤدية إلى السلام(حمودي،137:1992). فقد عبرت سلطنة عُمان عن موقفها من الحرب العراقية الإيرانية، بمقولة السلطان قابوس: "نحن في هذه المنطقة، يجب أن نكون واقعيين وألا نفعل شيئاً تكون له آثار سلبية علينا في المستقبل، لذلك فأنه يجب أن نسعى لإيقاف هذه الحرب، وللصلح بين طرفيها، كما يجب ألا نميل كل الميل لأي طرف بالنسبة للحرب ذاتها، ولكن يجب أن نساعد الشعب العراقي للخروج من هذه الأزمة والوصول إلى حل مرضٍ بالنسبة للشعب العراقي، وفي الوقت نفسه، فأنه ينبغي أن نسعى بإقناع جيراننا في إيران بأن ما لهم من حق يمكن أن يتحقق لهم بالطرق المشروعة وبالطرق السلمية، أما ما ليس لهم فيه حق فأنه يجب أن ينظروا اليه بعقلانية وموضوعية، كي نستطيع أن نتجنب ويلات هذه الحرب التي تنصب على الشعبين المسلمين، ويجب أن نساعد الطرفين على إنهائها(صحيفة الأهرام، 1985/1/20).

وفي ضوء تلك الثوابت والمرتكزات الأساسية التي اعتمدت عليها السياسة الخارجية العُمانية، تبلورت مجموعة من المبادئ الأساسية التي تمثل الخطوط العريضة التي تسير عليها السياسة العُمانية في المجال الخارجي، وهي كالآتي (عبد الفتاح،22:2012):

1- انتهاج سياسة حسن الجوار وعدم التدخل في الشؤون للداخلية للغير، والاحترام المتبادل للسيادة والوطنية.
2- احترام القوانين والأعراف الدولية، ودعم دور المنظمات الإقليمية والدولية لخدمة السلام والأمن والتعاون إقليمياً ودولياً.
3- تدعيم العلاقات مع الدول العربية، والوقوف إلى جانب القضايا التي تهم العالم العربي وبذل الجهد لتحقيق السلام الشامل في المنطقة.
4- دعم التعاون الإسلامي، ومناصرة قضايا الدول الإسلامية في المحافل الدولية.
5- الوقوف إلى جانب القضايا الإفريقية العادلة.
6- انتهاج سياسة عدم الانحياز.
7- إقامة علاقات ودية مع كل الدول الصديقة.

والملاحظ من خلال كل ذلك، أن السياسة العُمانية تقوم على أساس من الهدوء والمصداقية والصدق مع الذات والوقائية دون الخوض في المعتركات، والتركيز دائماً على بناء الثقة وتجسير المسافات بالنظر إلى النواحي الإيجابية وتلافي السلبيات، وتحقيق المصالح المشتركة بما يعود بالنفع على الشعوب قدر الإمكان(البليك،40:2015).

وفي ضوء كل ما تقدم يمكن التوصل إلى خلاصة مفادها، أن السياسية العُمانية تعتمد في علاقتها الخارجية على مجموعة المبادئ الأساسية التي لا تخرج عن إطارها، وتلك المبادئ تستند

بشكل مباشر على عدد من الثوابت والمرتكزات التي تحكم توجهاتها، فهي تعتمد أولاً على الفهم الدقيق للوضع الذي يحتمه عليها الموقع الجغرافي الذي تقع في إطاره، ثم تنطلق تلك السياسة من عمق الخبرة التاريخية التي توفرت لها من خلال التفاعل المستمر عبر الزمن، سواءً كان ذلك التفاعل بين مكوناتها الداخلية، أو بينها والدول والمجتمعات الأخرى التي تعاملت معها عبر المراحل التاريخية المتعاقبة، كما تعتمد بشكّل كبير على ثابت الاعتزاز بالانتماء إلى العروبة والإسلام؛ إذ تعد سلطنة عُمان سياستها الخارجية أساساً للدفاع عن القضايا والحقوق العربية والإسلامية. وتجدر الإشارة إلى أن الحفاظ على الأمن والسلم الدوليين هي أولوية قصوى وغاية لا يمكن التفريط بها من وجهة نظر السياسية الخارجية العُمانية، وعلى الرغم من أن السعي إلى تحقيق المصالح يُعد حقاً مشروعاً؛ إلا أن ذلك السعي يجب أن لا يتسبب في زعزعة الأمن في المنطقة والعالم. وتتويجاً لهذه الثوابت فإن السياسة الخارجية العُمانية تتخذ من الواقعية أساساً في بناء علاقاتها مع الدول الأخرى وتحديد اتجاهاتها إزاء العديد من القضايا التي تكون جزءاً منها أو تلامس مصالحها.

وهنا يرى الباحث أن سلطنة عُمان، وعلى الرغم من صعوبة التوفيق بين جميع تلك الثوابت في بعض القضايا، مثل الحرب العراقية الإيرانية، والموقف من مقاطعة مصر بعد اتفاقية كامب ديفيد، والموقف من عاصفة الحزم في اليمن، إلا أنها استطاعت من خلال النظرة الواقعية إلى تلك القضايا أن تتخذ مواقف حافظت فيها وما تزال على مصالحها من ناحية، كما لم تعمل على الإضرار بمصالح الدول الأخرى من ناحية ثانية.

المبحث الثاني

منظومة صنع السياسة الخارجية العُمانية

من المعلوم أن الهدف الأساسي من السياسة الخارجية لأية دولة هو تحقيق مصالحها وتلبية احتياجاتها في المحيط الدولي، وبغية تحقيق ذلك الهدف، فأنها تعتمد بشكل كبير على العملية التي تتم بها صناعة القرار السياسي في المجال الخارجي، وهي بطبيعة الحال عملية منظمة تعتمد على نظام دقيق يشتمل على عدد من المؤسسات والأجهزة الرسمية وغير الرسمية في الدولة. ووفقاً لما يذهب إليه (كارل دويتش) فأن النظام يتجسد بدرجة التفاعل وحرية تدفق المعلومات ووصولها إلى صناع القرار لاتخاذ قرارات سياسية مناسبة. فالنظام من وجهة نظر دويتش، هو القدرة على صناعة قرارات ملائمة في ضوء تدفق المعلومات وحرية وسهولة انتقالها إلى مراكز صنع القرار(فهمي،70:2010).

وبهدف فهم الطريقة التي يتم من خلالها صناعة السياسية الخارجية، لا بد من التطرق إلى المنظومة التي تُعنى بصناعة السياسية الخارجية في الدولة محل الدراسة، وذلك انطلاقاً من أن السياسية الخارجية هي عملية تفاعل تنشأ بين مجموعة من العناصر داخل النظام، وذلك استجابة لحافز خارجي يشكّل (المدخلات)، وينتج عن تلك العملية من التفاعل ما يعرف بـ (المخرجات).

وفي هذا الإطار، يقدم (بلومفيلد) نموذجاً إرشادياً لفهم عملية صنع السياسة الخارجية، يوضح الطبيعة التركيبية لتلك العملية، ويقوم هذا النموذج على تصور أن عملية صنع السياسة الخارجية في نسق "System" يتألف من ثلاث مراحل(سليم،466:1998):

- **المرحلة الأولى:** المدخلات، وتشمل جمع المعلومات والملاحظات، ونقل المعلومات والمخابرات، وتدريب أفراد جهاز السياسة الخارجية.
- **المرحلة الثانية:** القرارات، وتشمل استعمال المعلومات، وعملية التحليل التي تركز على الأهداف والاستراتيجيات البديلة.
- **المرحلة الثالثة:** المخرجات، وتشمل الخيارات السياسية، والتنفيذ والمتابعة.

ويتطلب فهم كيفية صنع السياسة الخارجية معرفة الإطار العام أو الهيكل الذي تتم ضمنه صناعة السياسية الخارجية، وكذلك فهم طبيعة ونمط العلاقة بين المكونات التي يشتمل عليها ذلك الإطار. ويقصد بهيكل صنع السياسة الخارجية نمط ترتيب العلاقات بين الأجهزة والمؤسسات العاملة في ميدان صنع تلك السياسة، وبالتحديد الوزن النسبي لكل من تلك الأجهزة والمؤسسات في صياغة السياسة الخارجية (المصدر نفسه،453:1998).

وعند الحديث عن السياسة الخارجية العُمانية لابد من التطرق إلى المنظومة التي تقوم على صناعتها، فعملية صنع السياسة الخارجية العُمانية هي محصلة لعملية من التفاعل بين مجموعة من العناصر، والتي تضم عدداً من الأجهزة والمؤسسات التي يناط بها تحديد الأهداف المبتغاة من السلوك السياسي الخارجي، وتحديد الأدوات والأليات اللازمة لتحقيقها. وعلى الرغم من اختلاف الوزن النسبي لكل عنصر من عناصر منظومة صناعة القرار السياسي، إلا أن كل عنصر منها يعد مهماً ولا يمكن الاستغناء عنه في تشكيل الصورة الكلية لتلك المنظومة. ويمكن إجمال المكونات الأساسية لمنظومة صنع السياسة الخارجية العُمانية في عدة عناصر وهي كما يأتي:

1- رئيس الدولة: وينص النظام الأساسي للدولة، الصادر بالمرسوم السلطاني رقم 1996/101، في المادة رقم (41) على أن "السلطان هو رئيس الدولة والقائد الأعلى للقوات المسلحة، ذاته مصونة لا تمس، واحترامه واجب، وأمره مطاع. وهو رمز الوحدة الوطنية والساهر على رعايتها وحمايتها".

كما تنص المادة (42) على المهام التي يقوم بها السلطان ومنها:

أ. المحافظة على استقلال البلاد ووحدة أراضيها، وحماية أمنها الداخلي والخارجي، ورعاية حقوق المواطنين وحرياتهم وكفالة سيادة القانون، وتوجيه السياسة العامة للدولة.

ب. اتخاذ الإجراءات السريعة لمواجهة أي خطر يهدد سلامة السلطنة أو وحدة أراضيها أو أمن شعبها ومصالحه، أو يعوق مؤسسات الدولة عن أداء مهامها.

ج. تمثيل الدولة في الداخل، وتجاه الدول الأخرى في جميع العلاقات الدولية.

د. رئاسة مجلس الوزراء أو تعيين من يتولى رئاسته.

هـ.توقيع المعاهدات والاتفاقيات الدولية وفقاً لأحكام القانون أو التفويض في توقيعها وإصدار مراسيم التصديق عليها.

و. تعيين الممثلين السياسيين لدى الدول الأخرى والمنظمات الدولية وإعفائهم من مناصبهم، وفقاً للحدود والأوضاع التي يقررها القانون وقبول اعتماد ممثلي الدول والمنظمات لديه.

ويتضح من المهام التي يتولاها السلطان بحسب النظام الأساسي للدولة، أنه يضطلع بالدور الرئيسي في توجيه السياسة العُمانية وقيادتها بشقيها الداخلي والخارجي، باعتباره رئيس الدولة ورئيس السلطة التنفيذية.

وبالإضافة إلى تلك المهام المنصوص عليها بالنظام الأساسي للدولة، واستناداً إلى ما استقر عليه في الواقع العملي باعتباره عرفاً؛ فإن السلطان يمارس عدداً من الصلاحيات المتعلقة بالشؤون الخارجية، التي لا تتطلب النص عليها، ومن أبرزها الزيارات الرسمية التي يقوم بها للدول والمنظمات الدولية بهدف توطيد العلاقات معها، أو لفض وتسوية النزاعات. وبالمقابل فإن السلطان يوجه أيضاً السياسة الخارجية من خلال سحب البعثات الدبلوماسية لدى المنظمات والدول الأخرى وقطع العلاقات معها، كما أن السلطان هو من يقرر متى وأين تستخدم قواعد الأخلاق، وقواعد المجاملات الدولية، وهو من يقرر الانضمام إلى التكتلات والأحلاف الدولية(المشاقبة،110:2007).

وسيتم تناول الدور الذي يضطلع به السلطان قابوس في توجيه السياسة العُمانية بتفصيل أكبر عند الحديث عن دور القائد السياسي في عملية صنع السياسة الخارجية العُمانية، في المبحث القادم، باعتباره القائد السياسي والصانع الأول للسياسة الخارجية العُمانية.

2- **مجلس الوزراء:** ويضطلع مجلس الوزراء بدور بارز في السياسية العُمانية، فهو معاون للسلطان باعتباره السلطة التنفيذية في السلطنة التي يتولى السلطان رئاستها. وتقع على عاتقه رسم وتنفيذ السياسة العامة للدولة، بموجب المادة (43) من النظام الأساسي للدولة، التي تنص "يعاون السلطان في رسم السياسة العامة للدولة وتنفيذها مجلس الوزراء ومجالس متخصصة".

ويعد مجلس الوزراء الهيئة المنوط بها تنفيذ السياسة العامة للدولة، فيتولى بوجه خاص رفع التوصيات إلى جلالة السلطان في الأمور الاقتصادية، والسياسية، والاجتماعية، والتنفيذية، والإدارية التي تهم الحكومة(وزارة الإعلام، عُمان،70:2016).

ويمكن تحديد المهام التي يتولاها مجلس الوزراء في رسم السياسة العامة للدولة وتنفيذها استناداً إلى ما جاء في النظام الأساسي للدولة بما يأتي(المشاقبة،111:2007):

أ. قسم اليمين: وهو ما نصت عليه المادة (50) من النظام الأساسي، وبما يتضمنه القسم من تعهدات يعد إشارة واضحة إلى ما أوكل إلى مجلس الوزراء من صلاحيات على المستويين الداخلي والخارجي. وهو ما أكدته المادة (52) كذلك من مسؤولية مجلس الوزراء أمام السلطان، سواءً كانت مسؤولية تضامنية أو مسؤولية فردية عن تنفيذ السياسة العامة للدولة.

ب. تنفيذ التشريعات، والمراسيم، والمعاهدات، والاتفاقيات الإقليمية والدولية وغير ذلك مما ألتزمت به الدولة.

ج. الإشراف على سير الجهاز الإداري للدولة ومتابعة أدائه لواجباته ومن ضمنها وزارة الخارجية والبعثات القنصلية والدبلوماسية.

د. ترك النظام الأساسي الباب مفتوحاً أمام منح مجلس الوزراء الصلاحيات بناءً على إرادة جلالة السلطان أو بمقتضى أحكام القانون.

هـ. التدخل في القضايا الخارجية التي تنعكس آثارها على الأوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية للدولة.

بالإضافة إلى ما سبق، هناك عدد من المهام التي يقوم بها مجلس الوزراء ولم يتم النص عليها في النظام الأساسي، ومنها مشاركة أعضاء المجلس في المؤتمرات والاجتماعات الدولية، واستقبال الضيوف من وزراء وسفراء الدول الأخرى وممثلي المنظمات الإقليمية والدولية، والقيام بزيارات إلى الدول الأخرى تهدف إلى تعزيز التعاون وترسيخ العلاقات معها.

وهنا تجدر الإشارة إلى أن السلطان قابوس يتولى رئاسة مجلس الوزراء، وبالتالي فعلى الرغم من أن الدور الذي يؤديه مجلس الوزراء فيما يخص صناعة السياسية الخارجية ليس بالدور المحوري الكبير؛ إلا أن دوره الأكبر يتمثل في العون الذي يقدمه لجلالة السلطان في رسم السياسات العامة للدولة وتنفيذها، باعتباره رئيساً لمجلس الوزراء والسلطة التنفيذية.

3- **مجلس عُمان:** وهو المجلس الذي يمثل السلطة التشريعية في سلطنة عُمان، ويتبع نظام الغرفتين، ويتكون مجلس عُمان من مجلسي الدولة والشورى، فالأول يتم تعيين أعضائه من قبل السلطان، ولا يجوز بأي حال من الأحوال أن يزيد عدد أعضائه على عدد أعضاء مجلس الشورى، أما الآخر فيتم انتخاب أعضائه من قبل المواطنين. ويجتمع المجلسين في جلسات مشتركة يدعو إليها جلالة السلطان، وتصدر توصياته بأغلبية أصوات الأعضاء الحاضرين.

ويقوم السلطان بتعيين أعضاء مجلس الدولة من بين أفضل الخبرات العُمانية، ويتم اختيارهم من بين الفئات الآتية: الوزراء ووكلاء الوزارات السابقون، والسفراء السابقون، وكبار القضاة السابقون، وكبار الضباط المتقاعدون، والمشهود لهم بالكفاءة والخبرة في مجال العلم والأدب والثقافة، وأساتذة الجامعات والكليات والمعاهد العليا، والأعيان ورجال الأعمال، والشخصيات التي أدت خدمات جليلة للوطن، ومن يرى جلالة السلطان تعيينه عضواً بالمجلس من غير الفئات السابقة(وزارة الإعلام، عُمان،116:2016). بينما ينتخب المواطنون ممثلي ولاياتهم لعضوية مجلس الشورى، بحيث يتم تمثيل كل ولاية لا يزيد عدد سكانها على (30000) ثلاثين ألف بعضو واحد، أما الولايات التي يزيد عدد سكانها على ذلك فيمثلها في المجلس عضوان أثنان.

ويتمتع مجلس عُمان بصلاحيات رقابية وتشريعية، وفقاً لما منحه إياه النظام الأساسي للدولة، فمن أبرز مهام المجلس اقتراح مشروعات القوانين، ومناقشة مشروعات القوانين التي يقترحها مجلس الوزراء، كما يقع على عاتقه متابعة تنفيذ المشاريع التي تنفذها الحكومة، وسير أعمال الحكومة، ويحق لمجلس الشورى استدعاء أي من وزراء الخدمات للاستجواب؛ إذ تنص المادة (58) مكرراً(43) "يجوز بناءً على طلب موقع من خمسة عشر عضواً على الأقل من أعضاء مجلس الشورى استجواب أي من وزراء الخدمات في الأمور المتعلقة بتجاوز صلاحياتهم بالمخالفة للقانون، ومناقشة ذلك من قبل المجلس ورفع نتيجة ما يتوصل إليه في هذا الشأن إلى جلالة السلطان". ومن الملاحظ هذه الصلاحيات في المجمل تتعلق بالسياسة العامة للدولة في المجال الداخلي.

أما صلاحيات المجلس في السياسة الخارجية، فتتركز في إبداء الرأي حول ما يتعلق بمشروعات الاتفاقيات والمعاهدات الاقتصادية والاجتماعية التي تنوي الحكومة توقيعها؛ إذ تنص المادة (58) مكرراً(41) من النظام الأساسي للدولة على: "تحال مشروعات الاتفاقيات الاقتصادية والاجتماعية التي تعتزم الحكومة إبرامها أو الانضمام إليها إلى مجلس الشورى، لإبداء مرئياته وعرض ما يتوصل إليه بشأنها على مجلس الوزراء لاتخاذ ما يراه مناسباً".

وهنا تجدر الإشارة إلى أنه وعلى الرغم من أن مسيرة مجلس الشورى في عُمان قد مرت بمراحل عديدة، توسعت فيها اختصاصاتها وصلاحياتها تدريجياً، ولعل آخرها كان في عام 2011، حيث مُنح المجلس العديد من الصلاحيات التشريعية والرقابية؛ إلا أن دوره فيما يخص صناعة السياسة الخارجية ما يزال محدوداً، وهو يقتصر في الوقت الحالي على الدور الاستشاري فقط. فيقول السلطان قابوس حول دور المجلس في السياسة الخارجية: "يجب أن

أكون صريحاً، لأنه لم يحن الوقت بعد، لأن السياسة الخارجية تحتاج إلى وعي أكثر، ويجب أن يتوفر وعي أكبر وأن تكون الأمور طبيعية، فلا نفرض شيئاً أو نعمل شيئاً قبل أن يكون الوقت مناسباً والظروف مهيأة" (جريدة الخليج، الإمارات العربية المتحدة، 1985/1/20).

وفي هذا السياق نجد أن السلطان خلال افتتاحه للانعقاد السنوي لمجلس عُمان يستعرض الخطوط العريضة التي يسير عليها المجلس، والسياسات العامة للدولة بما في ذلك المواقف العُمانية من الأحداث العالمية، والسياسة الخارجية التي تنتهجها السلطنة حيالها، وفي ذلك ما يشير إلى أن للمجلس دوراً استشارياً مهماً فيما يخص صنع السياسة الخارجية العُمانية، إلا أن ذلك الدور يظل محدوداً مقارنة بدور المؤسسات الأخرى.

ولا بد من الإشارة إلى أن تجربة الشورى العُمانية نابعة من الموروث التاريخي العُماني، فعبر التاريخ كان للمجالس الاستشارية دوراً فاعلاً في نواحي الحياة الاجتماعية والسياسية العُمانية كافة، وهو ما ورد في الفقرة الثالثة من المادة (10) من النظام الأساسي للدولة، المتعلقة بالمبادئ السياسية (إرساء أسس صالحة لترسيخ دعائم شورى صحيحة نابعة من تراث الوطن وقيمة وشريعته الإسلامية، معتزة بتاريخه، آخذة بالمفيد من أساليب العصر وأدواته). وفي هذا الإطار يشير جلالة السلطان قابوس إلى تجربة الشورى العُمانية بقوله: "نحن لم نستورد تجربة أحد آخر أبداً.. هذا الشيء يجب أن يكون مفهوماً، فلن نستورد تجربة بلد آخر ونطبقها هنا، فالتجربة عُمانية بحتة، نابعة من الأصول العُمانية" (المصدر نفسه).

4- **القوات المسلحة وأجهزة المخابرات:** ولا يخفى الأثر الذي تسهم به القوات المسلحة باعتبارها أحد الأدوات الأساسية لتنفيذ السياسة الخارجية للدولة إلى جانب الدبلوماسية، وهناك الكثير من الأمثلة التي لا حصر لها للدور الذي قامت به القوات المسلحة في تنفيذ سياسة بلدانها

الخارجية، ولعل المثال الأبرز على ذلك هو الدور الذي أدته القوات الأمريكية في تنفيذ سياسات بلدها في عدد من المناطق، مثل أفغانستان والعراق. وكذلك فيما يتعلق بالتحالفات العسكرية التي تقوم بين دولتين أو أكثر، حيث شكلت تلك الأحلاف، وما زالت تشكل، دوراً بارزاً في النظام العالمي خلال فترات طويلة، ولعل أبرز تلك الأحلاف التي عرفت بدورها السياسي إلى جانب الدور العسكري لحلف الناتو وحلف وارسو.

وفيما يتعلق بدور القوات المسلحة العُمانية فلا بد من الإشارة إلى أن دورها في تنفيذ السياسة الخارجية العُمانية محدود، وذلك لعدة أسباب؛ منها أن طبيعة العقيدة العسكرية للقوات المسلحة العُمانية مصممة لأغراض دفاعية ترتبط بالدفاع عن أمن السلطنة وسيادتها، ولم تبنى على عقيدة قتالية هجومية، وكذلك لإيمان السلطنة بأن حل المشاكل مع الغير ينبغي أن يتم عبر التفاوض والحوار بعيداً عن استخدام القوة العسكرية.

ومع ذلك، فإن للقوات المسلحة العُمانية حضوراً في مناسبات عدة، منها عضويتها ضمن قوات درع الجزيرة، ومشاركتها في حرب تحرير الكويت عام1991. وكذلك من خلال مشاركتها في التمارين العسكرية المشتركة مع القوات المسلحة للعديد من الدول والتي تقوم بدور مهم في التعبير عن متانة العلاقات السياسة العُمانية مع تلك الدول.

وفيما يخص أجهزة المخابرات، فأن أجهزة المخابرات العُمانية، أسوة بأجهزة المخابرات في العالم، تُعد أحد المؤسسات التي تسهم بشكل كبير في صناعة السياسة الخارجية العُمانية، فمن المعلوم أنها من أهم الأجهزة المسؤولة عن جمع المعلومات، وتزويد متخذ القرار بها، ويقع عليها العبء الأكبر في عملية صناعة السياسة الخارجية، بل يعدها البعض أهم حتى من السياسة الخارجية ذاتها، فيقول (الجنرال وليام دونوفان)، مدير جهاز المخابرات الأمريكية

أثناء الحرب العالمية الثانية، والمعروف بمكتب الخدمات الاستراتيجية: "أن السياسة الخارجية لا يمكنها أن تكون أقوى من ذلك الأساس من المعلومات التي تُبنى عليه" في إشارة واضحة إلى الأهمية البالغة التي تشكلها أجهزة المخابرات في مجال السياسية الخارجية(مقلد،1971:258).

5- **وزارة الخارجية:** من المعلوم أن وزارة الخارجية هي الأداة التنفيذية الأولى لسياسة بلدها في المجال الخارجي، وهي التي تمثل الدولة في العلاقات الدولية، ويقع على عاتق وزير الخارجية إدارة الشؤون الخارجية نيابة عن رئيس الدولة، أو تنفيذها في الدول التي يمارس فيها رئيس الدولة إدارة السياسة الخارجية والعلاقات الدولية.

ويُعد الوزير المسؤول عن الشؤون الخارجية في سلطنة عُمان هو الرئيس الأعلى للممثلين الدبلوماسيين، ويتولى مهام عديدة بحسب قانون السلكين الدبلوماسي والقنصلي، ومنها العمل على تقوية الروابط بين السلطنة والدول الأخرى، وتحضير مشروعات الاتفاقيات والمعاهدات الدولية، والعمل على المحافظة على الوثائق الدبلوماسية، وإجراء المحادثات الدبلوماسية والمؤتمرات والزيارات والمفاوضات(العبري،1996:36).

وتشكل وزارة الخارجية الوجه الواضح للسياسة الخارجية العُمانية في العلاقات مع الدول الأخرى، في التعبير عن التوجهات السياسية العُمانية، ومواقفها من الأحداث السياسية الإقليمية والعالمية. وهي التي تمثل السلطنة في المحافل والمؤتمرات السياسية وفي المنظمات الإقليمية والدولية.

ويظهر أن الدور الذي تقوم به وزارة الخارجية يعد الأكثر وضوحاً من بين المؤسسات الأخرى ضمن منظومة صنع السياسة الخارجية للدولة، ولعل ذلك يعود لكون وزير الخارجية هو الممثل الرسمي لبلده فيما يتعلق بالشؤون الخارجية، وهي الأداة الدبلوماسية المسؤولة عن تنفيذ السياسة الخارجية، ولكن ذلك الدور في تنفيذ السياسة لا ينفي الدور الذي تمارسه كذلك وزارة الخارجية في صناعة السياسة الخارجية، فهي أداة لجمع المعلومات وتزويد متخذ القرار بها، وأداة استشارية مهمة تسهم في صناعة القرار السياسي، وإعانة متخذ القرار.

6- **الخبراء والمستشارون:** يعد دور الخبراء والمستشارون دوراً أساسياً ومهماً في صناعة السياسة الخارجية للدول، ويقع على عاتقهم تزويد متخذ القرار السياسي بالآراء والخبرات التي تعينه في اختيار الأمثل من بين البدائل المتاحة لمعالجة القضايا السياسية، ويحيط السلطان في عُمان نفسه بعدد من المستشارين، الذين يمتلكون الخبرة في المجال السياسي والعلاقات الدولية.

ويتضح مما سبق أن السياسة الخارجية يقوم على صناعتها عدد من المؤسسات والأجهزة، ويتفاوت دور كل منها بحسب طبيعة النظام السياسي، وحتى في الأنظمة التي يتعاظم فيها دور القائد السياسي في صناعة السياسة الخارجية، نجد أن هناك عدد من المؤسسات التي تعينه في تلك المهمة، ولا يقوم وحده بصنع تلك السياسة.

والحال كذلك بالنسبة لسلطنة عُمان، فعلى الرغم من أن السلطان هو القائد الأول للسياسة الخارجية، باعتباره رئيس الدولة ورئيس السلطة التنفيذية، وهو صاحب الإسهام الأكبر في صياغة ملامح السياسة الخارجية العُمانية، إلا أن عملية صنع السياسة الخارجية فيها تقوم على عدة مؤسسات وأجهزة تشكّل فيما بينها منظومة متكاملة، تسهم بدرجات متفاوتة في إخراج السياسة الخارجية بالصورة النهائية.

المبحث الثالث

أثر القائد السياسي في عملية صنع السياسة الخارجية العُمانية

يعد دور القائد السياسي محورياً في رسم وتوجيه السياسة الخارجية لبلده، ويتعاظم هذا الدور في بلدان العالم الثالث، فعلى الرغم من أن السياسة الخارجية لأي دولة هي نتاج عمل عددٍ من المؤسسات المسؤولة عن صناعتها، إلا أن الدور الأكبر يقع على عاتق متخذ القرار، وفي بلدان العالم الثالث فإن الزعيم أو القائد السياسي تقع على عاتقه مسؤولية اتخاذ القرارات التي يراها مناسبة لتحقيق أهداف السياسة العليا لبلده.

وهنا يجد الباحث أنه من الضروري التطرق إلى عملية اتخاذ القرار، وما يترتب عليها من اختلافات، في المعنى والتطبيق، عن عملية صنع القرار، وبالتالي يتسنى لنا معرفة إلى أي مدى تتماهى هذه العملية، أي عملية صنع القرار واتخاذه، مع القرارات التي اتخذها، أو يمكن أن يتخذها السلطان قابوس في استجابته لتحقيق أهداف السياسة الخارجية لسلطنة عُمان.

•معنى القرار والعوامل المؤثرة في اتخاذه:

غالباً ما يشار إلى القرار بأنه "تصور مدرك لوضع ما يراد بلوغه أو تحقيقه، أو هو تصور مدرك لحالة مستقبلية يراد الوصول إليها. أما اتخاذ القرار فيقصد به اختيار بديل محدد، أو قرار محدد، من بين بدائل وقرارات عدة متنافسة باعتباره الأكثر قبولاً لتحقيق هدف ما، أو أهداف معينة"(فهمي،75:2010).

فإذا كان المقصود باتخاذ القرار هو اختيار الأنسب من بين عدد من البدائل المتاحة التي تتسم بعدم اليقين في نتائجها؛ فإن ذلك لا يعني أن من يتخذ القرار توضع أمامه سلسلة من

البدائل؛ إذ أنه في السياسة الخارجية يكون عدد البدائل محدوداً، وبذلك يكون جوهر اتخاذ القرار هو الاختيار بين عدد من الممكنات ليس على أساس تجريدي، إنما على أساس عملي مرتبط بالظروف القائمة. وعلى هذا يقصد باتخاذ القرار عموماً التوصل إلى صيغة عمل معقولة من بين عدة بدائل متنافسة، فكل القرارات ترمي إلى تحقيق أهداف بعينها، أو تفادي حدوث نتائج غير مرغوب فيها(مقلد،1971:249).

وعند الحديث عن دور القائد السياسي في توجيه السياسة الخارجية لبلده، أو الوحدة القرارية المسؤولة عن اتخاذ القرار السياسي الخارجي، لا بد من الإشارة بدايةً إلى الفرق بين العمليتين المعنيتين بإنتاج السياسية الخارجية وهما: (عملية صنع السياسة الخارجية، وعملية اتخاذ القرار) فعلى الرغم من أنهما عمليتان مترابطتان، إلا أن هناك جملة من الفوارق الجوهرية بينهما تتمثل في ثلاثة مستويات وفقاً لما يأتي(فهمي،2010:77.78):

1. **المستوى الوظيفي:** ضمن هذا المستوى تختص عملية صنع القرار بآلية تكوين القرار وصياغته، أو وظيفة الأجهزة والمؤسسات التي تسهم في تكوينه أو تشكيله. أما عملية اتخاذ القرار فإنها تختص بآلية انتقاء القرار واختياره بعد تشكّله.
2. **المستوى البنيوي:** وفيه تكون عمليه صنع القرار نتاج بنية مؤسساتية تعكس جهداً جماعياً تشترك فيه أجهزة ومؤسسات عدة تسهم كل منها، بحسب اختصاصها، في عملية صنع القرار. أما عملية اتخاذ القرار فإنها تنحصر في مجموعة ضيقة من الأشخاص يتربعون على قمة السلطة. وغالباً تنحصر مسؤولية اتخاذ قرار معين من ضمن مجموعة من القرارات، أو ترجيح بديل محدد من بين مجموعة بدائل بشخص واحد هو الزعيم أو القائد السياسي.

3. **المستوى المرحلي:** وفي هذا المستوى تكون عملية صنع القرار سابقة على عملية اتخاذ القرار؛ إذ إن الأولى (صنع القرار) تمهد للثانية (اتخاذ القرار)، والعملية الثانية تعد امتداداً للأولى واستكمالاً لها.

وتمر عملية اتخاذ القرار، أو عملية اختيار بديل من بين عدة بدائل، بعدد من المراحل المتسلسلة بدءاً من نشأة الحافز الذي يتطلب اتخاذ قرار حياله، وصولاً إلى تنفيذ القرار الذي تم اختياره من ضمن البدائل المتاحة. ويمكن تحديد مراحل عملية اتخاذ القرار على النحو الآتي(سليم،476:1998):

1. **نشأة الحافز:** فالحافز ظاهرة موضوعية مستقلة عن إدراك صانع القرار، ولكنه يشكّل نقطة البداية لعملية اتخاذ القرار.

2. **إدراك صانع القرار للحافز:** لا يكفي نشأة الحافز لكي تبدأ عملية اتخاذ القرار، فما لم يدرك صانع القرار هذا الحافز فلن يكون له أي تأثير. وعليه؛ فأن عملية اتخاذ القرار تعتمد على إدراك صانع القرار للحافز الخارجي، ودقة المعلومات التي تصل إليه، كما تعتمد على الأهداف التي يحملها ذلك الحافز لصانع القرار، أو التهديدات التي تنتج عنه.

3. **مرحلة جمع المعلومات عن الحافز:** بعد مرحلة إدراك الحافز تبدأ عملية البحث عن المعلومات المتعلقة به، والهدف من هذه العملية هو استيضاح أبعاد الفرص أو التهديدات التي خلقها الحافز، وهي مهمة تقاوم بها أجهزة ومؤسسات متخصصة في جمع المعلومات.

4. **مرحلة تفسير المعلومات:** فلا يكفي إدراك صانع القرار للحافز والمعلومات كأساس لاتخاذ القرار بل يتعين تفسير تلك المعلومات وتقييمها وربطها ببعضها للوصول إلى صورة واضحة

متكاملة. وهنا يظهر الدور العقائدي لمتخذ القرار ففي ضوء ذلك قد يقبل تلك المعلومات أو يرفضها حتى ولو كانت صحيحة، مالم تكن المعلومات شديدة الوضوح بحيث لا تدع مجالاً للتصور الذاتي.

5. **مرحلة اتخاذ القرار**: وتأتي هذه المرحلة بعد تحديد الحافز وجمع المعلومات حوله والوصول إلى تقييم صحيح للفرص المتاحة والمخاطر القائمة أو المحتملة؛ إذ يتم اختيار بديل من بين عدة بدائل مطروحة، من خلال عملية عقلانية توازن بين المنافع المراد تحقيقها، والخسائر التي يفترض تجنبها، أو من الممكن تكبدها.

وكأي عملية تعتمد على عدد من العناصر والتفاعلات وتتم في وسط عملي؛ فإن عملية اتخاذ القرار السياسي تتأثر بعدد من العوامل تكون دافعاً نحو انتقاء بديل معين من بين البدائل المتاحة، ويمكن إجمال هذه العوامل المؤثرة في ثلاثة أبعاد رئيسية(فهمي،2010:79.78):

1. **البيئة الخارجية:** بكل أبعادها وحقائقها وضغوطها ومؤثراتها، وتضم مجموعة القوى الإقليمية والدولية المؤثرة، والتي لها علاقة بالموقف الذي يراد اتخاذ قرار بشأنه. والملاحظ أنه كلما زاد ضغط البيئة الخارجية قلت إمكانيات التصرف وتناقصت الخيارات المطروحة أمام صانع القرار، وبالعكس كلما قلت ضغوط البيئة الخارجية زادت فرص الخيارات وتعاظمت المنافع المراد تحقيقها.
2. **البيئة الداخلية:** تضم كل المعطيات المتعلقة بجغرافية الدولة وإرثها الفكري والحضاري، وعدد سكانها ودرجة نموها وتطورها الاقتصادي، إضافة إلى طبيعة تركيب نظامها السياسي وأيدولوجيتها وفلسفتها السياسية والرأي العام المحلي والأحزاب السياسية وجماعات المصالح ومؤسسات صنع القرار فيها، إذ إن كل هذه العوامل تؤثر على عملية اتخاذ القرار.

3. **البعد الذاتي للزعيم السياسي:** وهي العوامل السيكولوجية التي تشمل الصفات والعوامل الشخصية لمتخذ القرار، مثل القيم والمعتقدات والمشاعر وتركيبته الشخصية، إن إدراك القائد السياسي للحافز الخارجي الذي يتعامل معه، ويكون بصدد اتخاذ قرار بشأنه، يتأثر وإلى حد بعيد، بمنظومة القيم والمعتقدات التي يحملها ويؤمن بها، وكذلك عوامل تنشئته الاجتماعية، ومستوى ثقافته وخبرته السياسية، وطبيعة أفكاره وتصوراته المسبقة، ودرجة انحيازه وتحزباته الشخصية. وعلى هذا فإن القائد السياسي يتعامل مع معطيات البيئة الخارجية وفقاً لطبيعة مكونات شخصيته الفكرية، وعوامل بنائه النفسية والثقافية، وتجربته التاريخية.

- **الدور الفاعل للسلطان قابوس في السياسة الخارجية العُمانية:**

وانطلاقاً من أهمية عامل الشخصية للقائد السياسي بالنسبة لعملية اتخاذ القرار، نجد أن السياسية الخارجية لسلطنة عُمان لا يمكن تناولها بأي حال من الأحوال بمعزل عن الدور البارز للقائد السياسي الذي يتمثل في السلطان قابوس بن سعيد، بل يكاد يكون من الاستحالة وجود أي موقف عُماني يتعلق بالسياسة الخارجية دون أن يحمل قدراً من ملامح التأثر بعامل شخصية السلطان قابوس.

وبالنظر إلى طبيعة النظام السياسي في سلطنة عُمان يظهر الدور المحوري الذي يضطلع به السلطان قابوس على الصعيدين الداخلي والخارجي، "فالسلطان بلا شك هو السلطة العليا المطلقة في البلاد، وهي سلطة محترمة ومبجلة. إن كلمته هي القانون، وهو كعاهل بالمعنى الأصلي للكلمة، مسؤول فقط أمام نفسه، ولكنه يأخذ المسؤولية على عاتقه بجدية، أكثر من أولئك الذين يخضعون للقانون" (أبودية،1998:22).

ونظراً لكون دور القائد السياسي في رسم السياسة الخارجية يتجلى من خلال تركيبته السيكولوجية، وصفاته الشخصية، وتنشئته الاجتماعية، ومنظومة القيم والمعتقدات والتصورات الشخصية كما سبقت الإشارة إليه، فإن دراسة مدى تأثير السلطان قابوس على السياسة الخارجية العُمانية، والقرارات التي يتخذها بشأنها، تتجسد في ثلاثة أبعاد أساسية وهي: التنشئة الاجتماعية، والمزايا والصفات الشخصية، وعقائد القائد السياسي في مجال السياسة الخارجية.

- **أولاً: التنشئة الاجتماعية والسياسية:** ولد السلطان قابوس بمدينة صلالة في محافظة ظفار جنوب عُمان في 18/ شوال/ 1359، الموافق 18/ نوفمبر/ 1940، وهو الابن الوحيد للسلطان سعيد بن تيمور، ويُعد السلطان الثاني عشر من أسرة البوسعيد، والثامن الذي ينحدر رأساً من الإمام أحمد بن سعيد المؤسس الأول لدولة البوسعيد في عام 1744.

وقد تلقى السلطان الشاب تعليمه الابتدائي في المدرسة السعيدية في صلالة، كما درس اللغة العربية والعلوم الدينية والتاريخية على أيدي أساتذة متخصصين تم اختيارهم من قبل والده. وفي عام 1958 أرسله والده إلى المملكة المتحدة حيث واصل دراسته في إحدى المدارس الخاصة في "سافوك"، التحق بعدها في عام 1960 بالأكاديمية العسكرية الملكية "سانت هيرست"، حيث أمضى فيها عامين، وهي المدة المقررة للتدريب، درس خلالها العلوم العسكرية وتخرج منها برتبة "ملازم ثان"، ثم التحق بالفوج الاسكتلندي المسمى بفوج الكاميرون المرابط في ألمانيا الاتحادية آنذاك لمدة ستة أشهر مارس خلالها العمل العسكري، بعدها عاد مرة أخرى إلى المملكة المتحدة حيث تلقى تدريباً في أسلوب الإدارة في الحكومة المحلية هناك. قام بعدها بجولة استطلاعية في عدد من الدول استغرقت ثلاثة أشهر، عاد بعدها إلى سلطنة عُمان في عام 1964(وزارة الإعلام، عُمان،1996:76/1996).

ويشير جلالة السلطان قابوس إلى دور التنشئة التي تلاقها في تكوين شخصيته حيث يقول: "هناك بالطبع الكثير من المؤثرات التي تؤثر على الشاب وهو يتقدم إلى مرحلة النضج، وبالنسبة لحالتي كان إصرار والدي على دراسة ديني وتاريخ وثقافة بلادي، له عظيم الأثر في توسيع مداركي ووعي بمسؤولياتي تجاه شعبي والإنسانية عموماً، وكذلك استفدت من التعليم الغربي، وخضعت لحياة الجندية. وأخيراً كان لدي الفرصة من الاستفادة من قراءة الأفكار السياسية والفلسفية للعديد من مفكري العالم المشهورين... وكانت ميزتي على غيري أني واظبت طوال عدة سنين على قراءة المصنفات السياسية والفلسفية للكثير من أبرز المفكرين في العالم، بالطبع في بعض الحالات لم أكن موافقاً على الأفكار التي طرحوها، إلا أن عدم الموافقة كانت بحد ذاتها أمراً قيماً لتطوير آرائي الناجزة، وللاعتراف بضرورة مراعاة جميع جوانب القضية"(Middle East Policy، إبريل/1995). وهكذا نجد أن الجوانب الفكرية والثقافية للسلطان قابوس، إضافة إلى إتقانه للعلم والفن العسكري، أهلته ليكون قائداً سياسياً يمتلك الخبرة والتجربة التاريخية.

- **ثانياً: المزايا والصفات الشخصية:** كان للصفات الشخصية التي يتحلى بها السلطان قابوس أثر بالغ في قيادته للسياسة الخارجية، فعلى الرغم من الأهمية البالغة للمعرفة والاطلاع بالنسبة للزعيم السياسي، إلا أن تلك المعرفة لا يمكن أن تترجم إلى واقع ملموس مالم تكن مستندةً إلى صفات شخصية وبراعة في ترجمتها إلى أرض الواقع. ويمكن الإشارة إلى أهم تلك الصفات التي ساهمت في تكوينه كقائد سياسي على النحو الآتي:

1. **الواقعية والاتزان:** من أبرز الصفات التي لقيت اهتماماً من قبل الكتاب الذين تناولوا شخصية السلطان قابوس كانت صفة التوازن والعقلانية، فقد ورد هذا الانطباع في كتابات الكثير ممن أشاروا للتوازن والحصافة في السياسة الخارجية، ومهاراته كقائد سياسي، وصف بأنه حاكم

موهوب ومفكر عصري لسياسة حصيفة ومعتدلة. ولقد كانت الحكمة والتعقل طريقة اتخاذ قراراته، وساهمت هذه الحكمة في دفعه إلى الوسطية؛ إذ أدرك أن لكل شيء جانبه الجيد والآخر الرديء، وأن على المرء أن يجد طريقاً وسطاً(أبودية،28:1998).

وتتضح هذه الخاصية التي يتحلى بها السلطان قابوس، والتي يتخذ منها مبدأ في مجال العلاقات الخارجية، من خلال قوله بتاريخ 1982/11/18: "وعلى مستوى منطقتنا العربية، فقد نادينا في الماضي إلى اتباع سياسة التعقل، ودعونا قادة المنطقة إلى فهم حقيقة التوازنات بين القوى السياسية والاقتصادية الدولية، ومن ثم التعامل معها بحكمة واتزان بما يحقق المصالح الحيوية لشعوب أمتنا العربية، وقد أثبتت أحداث هذا العام في الشرق الأوسط صدق وصحة ما دعونا إليه"(وزارة الإعلام، عُمان،2011:158/2010).

2. **الصراحة والوضوح:** يوصف السلطان قابوس بأنه من أكثر الحكّام وضوحاً وصراحةً، فهو يعبر عن آرائه بكل وضوح ودون مجاملة، حيث يُشار إلى أن "مواقفه العلنية تنسجم مع ما يؤمن به ويدعو إليه، فليس لديه حديث بالغرف المغلقة وحديث آخر عن المشكلة نفسها للتصريحات الرسمية والأحاديث العلنية. أليست هذه ظاهرة عربية تستحق التسجيل في عالمنا العربي الذي ترجع معظم مآسيه إلى أن عديداً من حكامه يعلنون غالباً مالا يؤمنون به، ويؤمنون غالباً بما لا يعلنونه؟ (جريدة الأهرام، القاهرة،1985/1/20).

وعلى الرغم من المتاعب والصعوبات التي قد تجلبها الصراحة، في بعض الأحيان، وخاصة فيما يتعلق بالمواقف من السياسة الخارجية، إلا أن السلطان قابوس يصر عليها كصفة أصيلة، ومنهاج عمل يتخذه خلال التعامل مع الآخرين حيث يقول في هذا الإطار: "إذا كان لي أن أقول الحقيقة فأنني أقول: إن طريقنا هي طريق الصراحة، وهنا في جميع معاملاتنا نتوخى

ألّا نلف وندور، وأن نكون صريحين، ولو أن هذه الصراحة تجلب لنا بعض المتاعب.. إن الإنسان يجب أن يكون مخلصاً في قوله وعمله، ولا أقول هذا بمعنى أن بقية الدول العربية أو بقية الاخوة ليست لديهم الصراحة والإخلاص أبداً؛ ولكن المسألة أننا أحياناً نتعدى حدود الدبلوماسية التقليدية، ونقول كلمتنا بدون أن نأخذ ونعطي فيها"(صحيفة البلاد السعودية،1987/1/7).

3. **العمل الجاد:** يقع على عاتق السلطان القيام بالكثير من المهام، فقائمة المهمات التي يتولاها تعطي فكرة عن حجم الأعمال التي تقتضي قرارات يومية منه، يقول وزير ديوان البلاط السلطاني: "توضع أمام صاحب الجلالة كميات هائلة من الوثائق (مراسيم، وأوامر، وأوراق اعتماد، وشهادات تقليد الجوائز)، ويؤجل بعض المسائل لمرة ثانية أو ثالثة. وما يميز جلالته هو اتخاذ القرار المتزن، ولكن إذا اقتضى الأمر الاستعجال فيعطى الأولوية المطلوبة. واللافت للنظر أنه يؤشر على كل واحدة منها تقريباً(الوثائق)، حتى أنه يصحح الأخطاء اللغوية، ويرسم دوائر حول الكلمات غير المفهومة ويطلب توضيحها، وفي معظم الحالات يسجل السلطان تعليمات وأوامر على الرسائل، وتجري متابعة التنفيذ"(بليخانوف،2005:313.314).

وانعكست هذه الجدية لدى جلالة السلطان على ساعات العمل، فليس له سوى العمل الذي يبدأ الساعة التاسعة صباحاً ولا ينتهي إلا في الساعة الثامنة مساءً، ونظراً لترأسه مجلس الوزراء فهو يعقد اجتماعات مستمرة مع الوزراء والمستشارين إلى وقت متأخر من الليل، وقيل فيه: "إنه أكثر ملوك العصر النادرين، حكيم وكريم وذو عزم ثابت وحيوي في أدائه لعمله"(السعيدين،2007:145).

4. **الإشراف المباشر والمتابعة:** كثيراً ما يُشار إلى السلطان بأنه يحمل العمل الذي يقوم به على محمل الجد، ويقوم به على الوجه الأكمل، ويشرف بنفسه على كل شيء، لدرجة وصف فيها من الأوروبيين أنه (سستو الخامس)، ويفعل مثلما كان يفعل ذلك البابا الأسطوري؛ إذ يتجول ليلاً متخفياً من دون حاشية للاطمئنان على كل شيء، ويقوم السلطان بزيارات مفاجئة ليرى سير العمل بنفسه(أبودية،1998:32).

وقد أشار السلطان قابوس إلى أهمية متابعة نتائج أي عمل على الرغم من أنه يجب أن يكون نتاج دراسة عميقة، عندما قال مخاطباً أعضاء المجلس الاستشاري بتاريخ 1981/11/3: "نرفض الأخذ بمذاهب وأنظمة الطفرة، ونؤثر أسلوبنا الواقعي في التفكير والتطبيق، بعد أن أثبتت مسيرتنا صحته وجدواه، ونحن لا نخطو إلا بعد دراسة عميقة وقناعة تامة. وحين نمارس العمل فأننا نراقب ونرى النتائج"(وزارة الإعلام، عُمان،2010: 148).

5. **الذكاء والذوق:** ذكر المتحدثون عن شخصية السلطان صفة الذوق إلى جانب الذكاء، وكرروا ذكر هذه الصفة، وجاء مثلاً في وصف شخصيته: "صاحب شخصية قوية وذكاء نادر، كما أن السلطان يُمدح ذوقه في المعمار". وورد على لسان آخر عن هذه الصفة: "يعتبر السلطان قابوس ذا ذكاء سياسي فيما يتعلق بالشؤون الخارجية أكثر من جيرانه"(السعيدين،2007:145).

ولعل هذه الصفات هي الأبرز التي أشار إليها الكتاب الذين تناولوا شخصية السلطان قابوس، وأسهمت بشكل كبير في تحديد ملامح هوية الزعيم السياسي العُماني. وهي بلا شك صفات نابعة من صميم تكوينه المعتمد على البيئة التي نشأ بها، ومن الاعتزاز بالدين الإسلامي والتاريخ والحضارة العُمانية العربية. وقد يكون الكاتب الروسي (سيرجي بليخانوف) أفضل من يُجْمل صفات السلطان قابوس عندما يقول: "ما أن ترى السلطان وتسمعه شخصياً حتى تدرك بمزيد

من العمق طبيعة سياسته. فهذه الشخصية المبدعة اللامعة تضفي على كل ما تمارسه صفة من الإبداع النافذ الخلّاق. وجولاته السنوية التي تشكل فصولاً رائعة للتواصل مع الشعب، وعملياته الحربية الخاطفة التي تثير منتهى الإعجاب؛ لجمعها بين الخفة والقدرة والدقة والجرأة، وكذلك خطواته ومرونته المدهشة التي تجسد فاعلية الحدس الدبلوماسي في السياسة الخارجية، كل ذلك يجسد طبيعة السلطان الثرية التواقة إلى الفعل والعمل"(بليخانوف،312:2005).

- **ثالثاً: عقائد القائد السياسي في مجال السياسة الخارجية:** انطلق القائد السياسي العُماني من عقائد ثابتة خلال تعاطيه مع السياسة الخارجية، وخاصة في الإطار الإقليمي الخليجي والعربي، ويمكن التعرف على هذه العقائد من خلال المواقف التي اتخذتها السياسة الخارجية العُمانية اتجاه العديد من الأحداث في المنطقة، ويمكن الإشارة إلى أهم تلك العقائد التي ركز عليها القائد السياسي (السلطان قابوس) في مناسبات متعددة، فيما يأتي:

1- التعاون الإقليمي: انتبه السلطان قابوس منذ وقت مبكر إلى ضرورة التعاون بين الدول المطلة على الخليج؛ وذلك نظراً للأهمية التي تحظى بها هذه المنطقة على مستوى العالم، لذلك فقد دعا إلى توحيد الجهود من قبل الدول الأطراف نحو إيجاد أسس متينة كقاعدة لمنطلق التعاون في المجالات كافة بهدف تحقيق الاستقرار والتنمية في المنطقة.

ومن هذا المنطلق، وبهذا الفهم العميق الواعي بحدود الدور والمسؤولية العُمانية، استضافت مسقط الدورة الرابعة لمؤتمر وزراء خارجية الدول الثمان المطلة على الخليج، بما فيها العراق وإيران، في 25 نوفمبر 1976، وكان وزراء خارجية تلك الدول قد اتفقوا على الاجتماع في مسقط خلال مشاركتهم في اجتماعات وزراء خارجية الدول الاسلامية في اسطنبول منتصف عام 1976.

وأمام المؤتمر حدد السلطان قابوس وجهة النظر العُمانية الواقعية المؤمنة بصيغة العمل الجماعي للحفاظ على الأمن في الخليج؛ حيث أكد على أن "منطقتنا بحاجة إلى وضع أسس متينة وصلبة تتفق عليها الأطراف المعنية كافة كقاعدة لمنطلق التعاون فيما بينها في المجالات كافة، بهدف الاستقرار وتأمين أكبر قدر من التنمية والتطور من أجل رفاهية شعوبنا... أن سلطنة عُمان تؤكد على أهمية التفاهم للوصول إلى صيغة متفق عليها للتعاون بين دول منطقتنا"(وزارة الإعلام، عُمان،105:2010).

ومع أن ذلك الاجتماع لوزراء خارجية الدول الثمان لم يتمخض عن نتائج عملية، بسبب رواسب الشك والتنافس المتبادل بين كل من إيران والعراق والمملكة العربية السعودية، وعدم الاتفاق على ماهية التهديد الأساسي للأمن في الخليج؛ إلا أن المؤتمر كشف بوضوح الرؤية العُمانية، واستعدادها للعمل الجماعي لحفظ الأمن في الخليج بالتعاون مع جميع الدول العربية المطلة عليه(الموافي،275.274:2010). وفي سياق هذه الرؤية سعت سلطنة عُمان باستمرار إلى التوصل لصيغة عمل مشتركة مع دول الخليج، حتى أسفرت عن تأسيس مجلس التعاون لدول الخليج العربية في عام 1981.

وتعتز سلطنة عُمان بالعمل الخليجي المشترك ضمن إطار مجلس التعاون لدول الخليج العربية، ويشير السلطان قابوس إلى هذه القناعة عندما يقول: "أن المجلس له نمط وجود، ومرئيات واتفاقات، وكل ما هناك أن على كل بلد عضو أن يحافظ على خصوصياته تحت جناحه وعلى سيادته، حتى يحقق ربطاً مشتركاً لمصالح المنطقة. هذا التجمع معول عليه الكثير كالتكامل الاقتصادي والصناعي، وأعتقد أنه مستمر في أداء هذا الدور. ومع تجذر ثقافة التعاون سيزداد المجلس أهمية. ولا يمكن ألا يكتمل هذا العقد، في الوقت الذي يتحدث فيه العالم

في كل أصقاع الدنيا، هذه ست دول متجانسة ومتآلفة، ولديها ثروات مجزية، ولا أعتقد أنها ستتباعد عن بعضها في وقت تجتاح فيه العولمة كل العالم" (جريدة السياسة الكويتية، 2006/2/11).

2- **إقامة العلاقات مع دول العالم كافة على أساس الاحترام المتبادل:** وتظهر نتيجة هذا التوجه واضحةً من قبل السلطان قابوس، وذلك من خلال حرصه على إقامة علاقات طبيعية مع دول العالم كافة، فمنذ توليه مقاليد الحكم في السلطنة عام 1970 وضع السلطان على عاتقة إخراج البلاد من حالة العزلة التي كانت تعانيها، ففي خريف عام 1971 كانت عُمان قد استعادت مكانتها في الأسرة الدولية، ففي 29سبتمبر أصبحت عضواً في جامعة الدول العربية، وفي 7أكتوبر صارت عضواً في الجمعية العامة للأمم المتحدة بإجماع الأسرة الدولية ما عدا اليمن الجنوبي. ولم يأت عام 1975 إلا وكان التمثيل السياسي والقنصلي للسلطنة قد وصل إلى ثلاثين دولة حول العالم(عرب،2013:308).

وقد عبر السلطان عن هذا التوجه بعد إقامة علاقات دبلوماسية مع الاتحاد السوفيتي، وأوضح أن إقامة العلاقات مع دول العالم كافة هي من صميم عقائد صانع القرار السياسي العُماني، ولكن الرغبة في إقامة مثل تلك العلاقات ليست على حساب الاستقلالية في القرار وفي التوجه السياسي، التي تُعد سمة أساسية من سمات السياسة العُمانية، بل يجب أن تقوم على مبدأ الاحترام المتبادل، عندما قال خلال مؤتمر صحفي في عام 1985: "نحن نريد أن نصادق كل شعوب العالم ويكون لنا علاقات معها، ولكن هناك أسساً يجب أن تكون أولاً واضحة لدى من يريد أن يمد يده لنا، وهذه معروفة، وسياسة السلطنة الخارجية تقوم على الاحترام المتبادل وعدم التدخل في الشؤون الداخلية،.. ولا شك أن عُمان دائماً وأبداً تريد أن

يكون لها صداقة مع جميع شعوب العالم، وأنا قلت في وقت من الأوقات أنني أريد أن أنظر إلى خارطة العالم ولا أجد بلداً لا تربطه صداقة بعُمان"(مؤتمر صحفي للسلطان قابوس بتاريخ 1985/10/22).

3- **التوازن في العلاقات مع القوى الدولية:** حرص السلطان قابوس منذ توليه مسؤولية قيادة السياسة العُمانية على إقامة العلاقات مع القوى الدولية كافة على أساس من الحرص على عدم الميل إلى طرف على حساب الطرف الآخر؛ وذلك بهدف تجنيب المنطقة تبعات الاستقطاب الى جانب أحدى اقطاب القوى في العالم.

فخلال الحرب الباردة رأى السلطان قابوس أن وجود قوة واحدة كبيرة في المنطقة يشكّل حالة من عدم التوازن، وإذا كان للاتحاد السوفيتي وجود كبير في المنطقة فإن هذا ينشئ عدم توازن، ولذلك فقد أعطى السلطان تسهيلات للولايات المتحدة، حيث يقول: "أنا أعتقد أن وجود قوة من القوى العظمى في المنطقة وعدم وجود القوى الأخرى ينشئ عدم توازن، ولما وجدنا أن تواجد الروس بحد كبير في المنطقة، رأينا أن الكفة يجب أن لا تكون في جانب واحد"(جريدة الخليج، الإمارات،1986/1/11).

وهنا يجب الإشارة إلى أن اتفاق عام 1980 اقتصر على منح تسهيلات عسكرية للقوات الأمريكية عند الحاجة وبموافقة عُمانية، وذلك في حال وجود تهديد مباشر لا يمكن لعُمان رده بمفردها، ولا تتضمن التسهيلات منح أية قواعد للولايات المتحدة في عُمان ولا تتيح لها وجوداً دائماً فيها. وقد كان السلطان قابوس واضحاً جداً في رفضه إقامة قواعد عسكرية أمريكية على أرض عُمان، كما رفض تجول الجنود الأجانب حول المكان عندما قال: "أنا لا أعتقد أن شعبي ميّال إلى قبول هذا الأمر من ناحية سياسية، وأنه من حقهم أن لا يتجول

الجنود الأجانب حول المكان، فالسفينة قد تأتي في زيارة مرة أخرى ولكن ليس الجنود. أنا لن أسمح أبداً بقواعد... إذا كان لديك قواعد فأنت نفسك قد أصبحت هدفاً لمواجهة الدول العظمى، ونحن لا نريد لبلادنا أن تصبح ساحة حرب للدول العظمى"(أبودية،1998:90).

وحتى بعد إقامة العلاقات الدبلوماسية مع الاتحاد السوفيتي في عام 1985، حرصت السلطنة على الاحتفاظ بقدر كبير من التوازن في العلاقات التي تربطها مع القطبين الشرقي المتمثل في الاتحاد السوفيتي، والغربي والمتمثل في الولايات المتحدة الأمريكية، وذلك على الرغم من أن الاتحاد السوفيتي كان قبل ذلك هو الداعم الأكبر لليمن الجنوبي، الذي شكّل خطراً على السلطنة في بداية سبعينيات القرن العشرين من خلال دعمه لحركة التمرد المسلحة في جبال ظفار.

وفي نهاية هذا الفصل يمكن التوصل إلى خلاصة مفادها أن السياسة الخارجية العُمانية معتمدة على ثوابت أساسية ومبادئ رئيسة تنطلق منها في تعاملها مع الدول الأخرى، وعلى الرغم من الصعوبة في تحقيق المصالح، التي تواجهها في أغلب الأحيان؛ الدول التي تسعى للتحرك ضمن ثوابت محددة في السياسة الدولية؛ إلا أن سلطنة عُمان استطاعت أن توفّق بين الحفاظ على قدر من المصالح، وعدم التفريط في الثوابت التي آمنت بها ورسمتها لنفسها، وفي ضوء تلك الثوابت فقد تبلورت مجموعة من المبادئ الأساسية التي تمثل الخطوط العريضة التي تسير عليها السياسة العُمانية في المجال الخارجي.

ويظهر أن السياسة الخارجية العُمانية هي نتاج عملية منهجية تعتمد على عدد من المؤسسات الرسمية وغير الرسمية المسؤولة عن صناعة السياسة الخارجية، ولعل أبرز هذه المؤسسات تتمثل في:(رئيس الدولة وهو السلطان، ومجلس الوزراء، ومجلس عُمان، والقوات

المسلحة وأجهزة المخابرات، ووزارة الخارجية، والمستشارين والخبراء). وبلا شك فإن هذه المؤسسات تسهم بدرجات متفاوتة في عملية صنع السياسية الخارجية، ولكن الجزء الأكبر من عملية صناعة السياسة الخارجية العُمانية يقع على عاتق السلطان قابوس؛ لكونه رئيساً للدولة ورئيساً للسلطة التنفيذية، والقائد الأعلى للقوات المسلحة.

كما أن للقائد السياسي في سلطنة عُمان، والمتمثل في السلطان قابوس، بالغ الأثر في توجيه السياسة الخارجية العُمانية، والمتتبع لتلك السياسة في العديد من المناسبات والمواقف التي اتخذتها إزاء الكثير من القضايا في المنطقة، يجد أنها تتسق مع التركيب الشخصي للقائد السياسي، فالصفات الشخصية للقائد السياسي، وتنشئته الاجتماعية والسياسية، بالإضافة إلى عقائده في بيئة العمل في مجال السياسية الخارجية، تسهم بشكل كبير في توجيه السياسة الخارجية العُمانية، وذلك ما يظهر من خلال الامثلة العديدة التي تناولتها الدراسة.

ومما تقدم، يخلص الباحث إلى أن السياسة الخارجية العُمانية بكل أبعادها النظرية والتطبيقية تسهم في تحديد ملامح الهوية السياسية العُمانية، فإن الثوابت التي تنطلق منها السياسة العُمانية في سلوكها الخارجي، معتمدة في الأساس على مكونات هويتها الوطنية، كما أن مؤسسات صنع تلك السياسة تستلهم من الخصوصية العُمانية طريق ومسار عملها، وأخيراً تظهر العوامل الشخصية للقائد السياسي العُماني والتي هي ملامح الهوية الشخصية للسلطان قابوس؛ والتي تنعكس بدورها في صياغة ملامح الهوية السياسية العُمانية بشكل عام.

الفصل الخامس

مستويات تأثير عامل الهوية على السياسة الخارجية العُمانية

يعد عامل الهوية أحد العوامل المهمة التي لا يمكن إغفال تأثيرها على صناعة السياسة الخارجية لأية دولة، حيث يعتمد السلوك الذي تتبعه في مجال سياستها الخارجية على عوامل عديدة تؤثر في تحديد توجهاتها حيال قضايا معينة أو أحداث أو تطورات تمسها مباشرةً أو تؤثر على مصالحها في البيئتين الإقليمية والدولية. وعلى الرغم من أن تأثير عامل الهوية، أسوة ببقية العوامل، غير ثابت في جميع الحالات؛ إلا أنه بلا شك يعد عاملاً مؤثراً يظهر تأثيره بدرجات متفاوتة، في كل حالة بناءً على طبيعتها.

وتُعد سلطنة عُمان من الدول التي يشكّل فيها عامل الهوية دوراً بارزاً ضمن العوامل الأخرى المؤثرة في توجيه سياستها الخارجية، وغالباً ما يجد المتتبع للشأن السياسي العُماني أن السلطنة كانت حريصة خلال تعاطيها مع الأحداث السياسية والتطورات المفصلية التي شهدتها المنطقة على ما يمكن وصفه بملامح (الهوية السياسية العُمانية).

وبهدف الوقوف على مستوى الأثر الذي يتركه عامل الهوية على السياسة الخارجية لسلطنة عُمان على مختلف الساحات الإقليمية والدولية، يسعى هذا الفصل إلى التعرف على مستويات تأثيره من خلال المباحث الثلاثة الآتية:

المبحث الأول: تأثير عامل الهوية على السياسة الخارجية العُمانية على المستوى الخليجي.

المبحث الثاني: تأثير عامل الهوية على السياسة الخارجية العُمانية على المستوى العربي.

المبحث الثالث: تأثير عامل الهوية على السياسة الخارجية العُمانية على المستوى الدولي.

المبحث الأول

تأثير عامل الهوية على السياسة الخارجية العُمانية على المستوى الخليجي

تُعد الساحة الخليجية الأكثر حضوراً بالنسبة للسياسة الخارجية العُمانية، نظراً لما لها من تأثير وتأثر متبادل مباشر ومستمر في توجهات السياسة الخارجية العُمانية، والذي لا يقتصر على المستوى الخارجي للسياسة، بل يمتد إلى المستوى الداخلي كذلك. ومن هنا يمكن اعتبار الساحة الخليجية مجالاً خصباً للباحثين في مجال السياسة الخارجية العُمانية والمهتمين بها.

وقد تنبهت سلطنة عُمان، ومنذ وقت مبكر، إلى أن العلاقة المثلى مع الدول المطلة على الخليج العربي هي تلك التي تقوم على الصداقة والتعاون، لذلك فقد سعت إلى إيجاد أرضية مشتركة للعمل الجماعي فيما بينها؛ نظراً للأهمية التي تحظى بها هذه المنطقة على مستوى العالم، كما سعت إلى توحيد الجهود بين الدول الأطراف لإيجاد أسس مشتركة بينها، لتكون قاعدة لمنطلق تعاون يشمل المجالات كافة بهدف تحقيق الاستقرار والتنمية في المنطقة.

ومن هذا المنطلق، وبهذا الفهم العميق والواعي بحدود الدور والمسؤولية العُمانية، استضافت مسقط الدورة الرابعة لمؤتمر وزراء خارجية الدول المطلة على الخليج العربي، التي تضم بالإضافة إلى سلطنة عُمان، كلاً من المملكة العربية السعودية، ودولة الإمارات العربية المتحدة، ودولة الكويت، ودولة قطر، ومملكة البحرين، وجمهورية العراق، والجمهورية الإسلامية الإيرانية، وذلك بتاريخ 25 نوفمبر 1976، وكان وزراء خارجية تلك الدول الثماني قد اتفقوا على الاجتماع في مسقط خلال مشاركتهم في اجتماعات وزراء خارجية الدول الإسلامية المنعقدة في اسطنبول منتصف عام 1976.

وقد أوضح السلطان قابوس أمام المؤتمر وجهة النظر العُمانية المؤمنة بصيغة العمل الجماعي للحفاظ على الأمن التعاون في الخليج العربي، حيث أكد على أن "منطقتنا بحاجة إلى وضع أسس متينة وصلبة يتفق عليها الأطراف المعنية كافة كقاعدة لمنطلق التعاون فيما بينها في المجالات كافة، بهدف الاستقرار وتأمين أكبر قدر من التنمية والتطور من أجل رفاهية شعوبنا... أن سلطنة عُمان تؤكد على أهمية التفاهم للوصول إلى صيغة متفق عليها للتعاون بين دول منطقتنا، ويهم سلطنة عُمان حكومة وشعباً أن تشهد منطقتنا استقراراً وأمناً دائمين يمهدان لها السبيل لتثبيت دعائم التنمية ودفع عجلتها إلى الأمام... والأهداف المرجوة من اجتماعاتكم هذه إرساء قواعد ثابتة متينة للتعاون المثمر بين دولنا من أجل المصلحة المشتركة لرفع مستوى شعوبنا اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً حتى يسود الأمن والاستقرار والرخاء"(وزارة الإعلام، عُمان،106،105:2010).

ومع أن ذلك الاجتماع لوزراء خارجية الدول الثماني المشاركة لم يتمخض عن نتائج عملية، خاصة في ظل رواسب الشك والتنافس المتبادل بين إيران والعراق والمملكة العربية السعودية، وعدم الاتفاق على تعريف ما التهديد الرئيسي للأمن في الخليج العربي؛ إلا أن المؤتمر كشف بوضوح رؤية عُمان واستعدادها للعمل الجماعي لحفظ الأمن في الخليج بالتعاون مع جميع الدول العربية المطلة عليه وإيران(الموافي،275.274:2010). وضمن هذه الرؤية، سعت سلطنة عُمان باستمرار إلى إيجاد صيغة عمل مشتركة مع دول الخليج، حتى تم الاتفاق والتوقيع بالأحرف الأولى على النظام الأساسي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية في مسقط خلال اجتماع وزراء خارجية الدول الأعضاء في مارس1981، والإعلان عن تأسيس مجلس التعاون لدول الخليج العربية خلال القمة الخليجية في أبوظبي بتاريخ 25 مايو عام1981.

وتجدر الإشارة إلى أن سعي سلطنة عُمان للوصول إلى صيغة تفاهم بين الدول الخليجية، والتي تكللت بالنجاح في نهاية المطاف بإنشاء مجلس التعاون لدول الخليج العربية، كان يهدف في المقام الأول إلى إيجاد كيان يحفظ الأمن في المنطقة، ولكن لا يقتصر ذلك على المعنى التقليدي للأمن المتمثل بالقوة العسكرية، على الرغم من أهميتها، ولكن يتعداه إلى المعنى الأوسع للأمن الذي يشمل الأمن الاقتصادي، والاجتماعي، والثقافي... إلخ.

وعلى الرغم من اعتزاز سلطنة عُمان بالانتماء الخليجي، وبعضويتها في مجلس التعاون لدول الخليج العربية؛ إلا أنها ترى أن التعاون يجب أن يلتزم بالأطر العامة المشكّلة له، وبالأهداف المنوط بها دون التدخل في الشؤون الداخلية التي تولدت عن رغبات الشعب، من حيث نظرته لذاته؛ فالتعايش مع الآخر، أو التعاون معه، وفق منظور جلالة السلطان قابوس لا يعني الاستلاب أو التنازل عن خصوصية الذات. وهي سمة أساسية تميز السياسة الخارجية العُمانية التي تؤمن بمبدأ الذات وتؤكدها دائماً(البليك،96:2015). وقد أشار السلطان قابوس إلى مسألة الحفاظ على خصوصية كل دولة عضو في مجلس التعاون عندما قال: "مجلس التعاون تجذر في المنطقة، إلى جانب أن المجلس له نمط وجود ومرئيات واتفاقات، وكل ما هنالك أن على كل بلد عضو أن يحافظ على خصوصياته تحت جناحه، وعلى سيادته، حتى يحقق ربطاً مشتركاً لمصالح المنطقة"(جريدة السياسة الكويتية، 2006/2/11).

وانطلاقاً من هذه الرؤية يمكن تفسير بعض مواقف السياسة العُمانية إزاء عدد من الأحداث والتطورات والقضايا السياسية على مستوى منطقة الخليج، والتي يمكن اعتبارها محطات مهمة في تفسير سياستها الخارجية، اعتماداً على خصوصيتها، وبما يتفق مع مبادئها الأساسية، ولا يتعارض مع الثوابت التي بُنيت عليها السياسة الخارجية العُمانية. ومن أهم تلك المحطات:

1- **الغزو العراقي للكويت 1990:** ويُعد الحدث الذي أدى إلى إحدى أبرز الأزمات السياسية التي عصفت بالساحة العربية عامة والساحة الخليجية على وجه الخصوص، فقد كان صبيحة الثاني من أغسطس عام 1990 عندما اجتاحت القوات العراقية الكويت بمثابة صدمة، ليس للكثير من العرب فقط، بل لدول الخليج أيضاً، التي كانت أكبر الداعمين للعراق لثمان سنوات خلال الحرب العراقية الإيرانية خلال الفترة من 1980-1988.

وقد شكّلت هذه الحادثة تحدياً صعباً لسلطنة عُمان، فقد تبنت دائماً مبدأ عدم التدخل في النزاعات بين الدول العربية إلا في حال بذل المساعي الحميدة أملاً في حل الخلافات بالطرق السلمية. وفي الخلاف الذي نشأ بين العراق والكويت حول استخدام حقول نفط مشتركة بينهما، واتهامات عراقية للكويت بإغراق سوق النفط بمزيد من الإنتاج؛ فإن عُمان ظلت بعيدة عن هذا النزاع، خاصة وأن العلاقات العراقية الكويتية ذات تشعبات ومستويات عديدة بين الدولتين والشعبين الشقيقين(الموافي،2010:299)

ويمكن اعتبار حرب الخليج الثانية أحد أبرز القضايا التي أظهرت فيها السياسة الخارجية العُمانية درجة عالية من الاتزان، في ظل انقسام المواقف العربية بين معارض للعراق ومؤيد له، وزاد من المسؤولية العُمانية أن الغزو جاء خلال ترؤس السلطنة للدورة السنوية لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، فقد أبقت عُمان جميع القنوات مفتوحة مع كل الدول العربية سواءً التي ساندت العراق، أو تلك التي لم تتخذ موقفاً حاسماً من الغزو. وكانت خلاصة الجهد العُماني المتوازن أنه أثمر عن بلورة مجموعة من الأفكار المحددة للكيفية التي يمكن أن تحقق حلاً سلمياً، وهي أفكار لا تخرج عن مضمون القرارات الدولية، ولكنها تستجيب في الوقت نفسه لبعض المطالب العراقية(البليك،2015:107).

ومنذ بداية الأزمة، دعت سلطنة عُمان إلى إيجاد حل سلمي لها يقوم على القرارات الدولية، وذلك ما أكد عليه السلطان قابوس في خطاب له بتاريخ1990/11/18، عندما قال: "إننا نؤكد اليوم من جديد على الاستمرار في سياستنا التي تقوم على الإيمان بمبادئ التعايش السلمي بين جميع الدول والشعوب، والاحترام المتبادل لحقوق السيادة الوطنية، وحسن الجوار بين الدول المتجاورة، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للغير.. إننا نعمل دائماً وفق هذه المبادئ، ونمد يد الصداقة والتعاون للجميع، كما نحرص على القيام بدور بنّاء على الساحة الدولية، وندعو باستمرار إلى حل جميع القضايا والمشكلات التي تنشأ بين الدول بالطرق السلمية، ومن هذا المنطلق؛ فإننا نؤكد على ضرورة التوصل إلى حل سلمي لأزمة الخليج يقوم على القرارات الدولية، ويعيد إلى دولة الكويت سلطتها الشرعية"(وزارة الإعلام، عُمان،279،2010:278).

وهنا تجدر الإشارة، إلى أنه وعلى الرغم من وقوف سلطنة عُمان مع الكويت وإبراز تأييدها لها، واعتبار الغزو العراقي عدواناً يجب التراجع عنه، وضرورة عودة السلطة الشرعية والسيادة إلى الكويت؛ إلا أنها وفي الوقت نفسه لم تقطع علاقاتها مع العراق، وهو "الأمر الذي جعل من مسقط البوابة الخليجية الوحيدة التي استقبلت مبعوثاً من الرئيس العراقي الأسبق صدام حسين حاملاً رسالة منه إلى جلالة السلطان يوم 1990/8/6 بعد غزو الكويت، ثم أرسل صدام رسالة أخرى إلى السلطان قابوس يوم 1990/8/15، ومن خلال مسقط أيضاً جرى الحوار مع العراق والطلب منه الانسحاب من الكويت ونقل وجهات نظر عربية ودولية إلى العراق"(الموافي،2010:300).

وإلى جانب الحراك الدبلوماسي الذي حافظت عليه سلطنة عُمان باعتباره الخيار الأول، ودعوتها إلى الحوار السلمي بين أطراف النزاع في سبيل حل الأزمة الخليجية، فقد شاركت بالجهد العسكري في حرب تحرير الكويت في إطار قوات درع الجزيرة، وذلك وفاءً منها بالتزاماتها اتجاه الكويت، باعتبارها عضواً في منظومة مجلس التعاون لدول الخليج العربية، في الوقت الذي لم تقطع فيه علاقاتها الدبلوماسية مع العراق.

وبعد نهاية حرب الخليج الثانية وتحرير الكويت، ظلت السياسة الخارجية العُمانية معارضة للحصار الذي تعرضت له العراق منذ مطلع التسعينيات في القرن الماضي، رغم تأييدها لقرارات مجلس الأمن الدولي. وحرصت على امتداد سنوات الحصار، التي طالت الشعب العراقي على العمل بكل السبل من أجل رفع الحصار عنه وتخفيف معاناته من خلال برنامج النفط مقابل الغذاء الذي أسهمت في إصداره في 1996، عندما كانت عضواً في مجلس الأمن الدولي، وبذلك سلكت السياسة العُمانية موقفاً يتسم بالحكمة والتعقل ومراعاة مصلحة جميع الدول وعدم الانحياز إلى دولة بعينها. وقد أثبتت التطورات اللاحقة سلامة التوجهات العُمانية في المجال الخارجي(بوتشيش،389:2007).

ويرى الباحث أنه يمكن من خلال النظر إلى الطريقة التي تعاملت من خلالها السياسة العُمانية مع الأزمة، المتمثلة في الغزو العراقي للكويت منذ بداية أغسطس 1990 وحتى تحرير الكويت في نهاية فبراير 1991، التوصل إلى عدة ملاحظات يظهر من خلالها أثر الخصوصية التي اتسمت بها السياسة الخارجية العُمانية واستقلاليتها في تعاطيها مع الأزمة، ويمكن إجمال تلك الملاحظات في النقاط الآتية:

أ. أعلنت سلطنة عُمان وقوفها مع دولة الكويت، ودعمت حقها في استرجاع سيادتها وسلطتها الشرعية، واعتبرت الغزو العراقي عدواناً يجب التراجع عنه.

ب. دعت إلى ضرورة حل الأزمة بين البلدين العربيين عبر الحوار ومن خلال الطرق السلمية، ووفقاً للأعراف والقرارات الدولية.

ج. شاركت بالجهد العسكري في حرب تحرير الكويت ضمن قوات درع الجزيرة، التابعة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية.

د. حافظت على علاقاتها الدبلوماسية مع العراق أثناء فترة الأزمة، وكانت هي الدولة الخليجية الوحيدة التي لم تقطع العلاقات معه، الأمر الذي مكنها من إجراء العديد من الاتصالات مع جميع أطراف الأزمة سعياً لإيجاد حل سلمي لها.

هـ. عارضت الحصار الذي فُرض على العراق بعد حرب الخليج الثانية، وساهمت في التخفيف من معاناة الشعب العراقي من خلال إسهامها في برنامج النفط مقابل الغذاء.

وبلا شك فإن الإجراءات التي اتبعتها سلطنة عُمان خلال هذه الأزمة جاءت متسقة مع المبادئ الأساسية للسياسة الخارجية العُمانية، والنابعة من هويتها العربية التي تحتم عليها السعي إلى إيجاد حل سلمي للنزاع بين الدولتين العربيتين عن طريق الحوار، واحترام القوانين والأعراف الدولية، بالإضافة إلى القدرة العالية على الموازنة بين مشاركة القوات العُمانية في حرب تحرير الكويت في الوقت الذي كانت فيه سلطنة عُمان هي الدولة الخليجية الوحيدة التي حافظت على العلاقات الدبلوماسية مع العراق، معبرة في ذلك عن الصورة الواضحة لمدى الواقعية السياسية ودرجة الاتزان في المواقف التي تتبعها السلطنة.

2- **الموقف من الدعوة إلى إنشاء الاتحاد الخليجي 2013:** يعتبر الموقف العُماني من الدعوة إلى إنشاء الاتحاد الخليجي أحد أهم المحطات التي ظهر فيها الاختلاف في وجهات النظر بين السلطنة وعدد من دول الخليج الأخرى؛ حيث عبرت سلطنة عُمان بشكل واضح، وبخلاف العادة التي كانت تتبعها في التعبير عن القضايا الخلافية، عن موقفها من إنشاء الاتحاد الخليجي على لسان وزيرها المسؤول عن الشؤون الخارجية، يوسف بن علوي.

وتعود بداية الدعوة لإنشاء الاتحاد الخليجي، بين الدول الأعضاء في مجلس التعاون، إلى تاريخ 19 ديسمبر 2011، عندما خاطب الملك الراحل عبدالله بن عبدالعزيز، ملك المملكة العربية السعودية، خلال افتتاح اجتماعات الدورة الثانية والثلاثين للمجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، المنعقدة في الرياض، زعماء دول المجلس بقوله: "لقد علّمنا التاريخ وعلّمتنا التجارب ألا نقف عند واقعنا، ونقول اكتفينا. ومن يفعل ذلك فسيجد نفسه في آخر القافلة... لذلك أطلب منكم اليوم أن نتجاوز مرحلة التعاون إلى مرحلة الاتحاد في كيان واحد يحقق الخير ويدفع الشر"(بن صقر،6:2014).

وقد أبدت سلطنة عُمان معارضتها العلنية لفكرة الاتحاد، وذلك خلال منتدى الأمن الإقليمي الذي عقد في العاصمة البحرينية المنامة بتاريخ 7 ديسمبر 2013، في تصريح للوزير المسؤول عن الشؤون الخارجية (يوسف بن علوي) عندما قال: "نحن لسنا مع الاتحاد إطلاقاً، ولا يبدو أن هناك رغبة من الآخرين على الأقل في الاتفاق على خطوة من ذلك الشكل، فالمرحلة تعصف بها رياح عاتية، ولكن إذا ما حصل الاتحاد، فنحن جزء من المنطقة وسنتعامل معه، لكننا لن نكون طرفاً فيه. فموقف عُمان في هذا الإطار واضح" (صحيفة الوسط البحرينية،2013/12/8).

ومن المؤكد أن ما أثار المفاجأة ليس الرفض العُماني لفكرة الاتحاد، بقدر الصدمة من حدة الطرح العُماني هذه المرة، وتهديدها بالانسحاب إذا اتجهت دول الخليج العربية الأخرى إلى الاتحاد، فالسلطنة قد عارضت موضوع العملة الخليجية الموحدة سابقاً، وهذا الأمر لم يكن معهوداً من الدبلوماسية العُمانية التي اتسمت بالهدوء في تعاطيها مع السياسة الخارجية. ولعل هذه الحدة تتناسب مع جدية طرح المشروع هذه المرة، حيث آثرت عُمان أن تكون حازمة في التعبير عن موقفها حتى تتمكن الأطراف الأخرى من إعادة التقييم المشروع في ضوئه، وربما يكون الإصرار على إعادة طرح المشروع، رغم تعبير عُمان عن رفضه في عام 2011، جعلها تشعر أن صوتها لم يكن مسموعاً في المرة الأولى.

وعند محاولة فهم الموقف العُماني من مشروع الاتحاد الخليجي لابد من الوقوف على عدد من الأسباب التي تقف خلف هذا القرار، ولعل أبرزها:

أ. السياسة الخارجية العُمانية كانت دائماً مبنية على النأي بالنفس عن الصراعات الدولية والإقليمية، وتجنب الصراعات التي لا تعنيها، وعدم التدخل في شؤون الأخرين، والإيمان بالحوار والحلول السلمية، وهذا النهج لا يمكن أن يتماهى بسهولة مع السياسة الخارجية لدول خليجية أخرى، التي لا يمكن التوفيق بين اختلافاتها الجوهرية في هذا الصدد. فعُمان لا يمكن أن تسمح بجرها إلى الصراعات الإقليمية بدعوى الوحدة الخليجية، والأمن الخليجي المشترك. فعلى سبيل المثال، اتخذت سلطنة عُمان موقفاً حذراً من الملفات المصري، والسوري، والليبي، في الوقت الذي تدخلت فيه كل من السعودية، وقطر، والإمارات للضغط والتأثير على أطراف النزاع في تلك الدول، كلٌ بما يرى أنه يحقق غاياته ويخدم مصالحه(سعيد،6:2014).

ب. ترى السلطنة أن السبب الأول الذي يقف وراء طرح فكرة الاتحاد في تلك الفترة هو محاولة للتصدي لإيران، وخاصة بعد ظهور بوادر التوصل إلى الاتفاق النووي بينها والدول دائمة العضوية في مجلس الأمن وألمانيا، أي أن المحرك الرئيسي لمشروع الاتحاد هو خارجي، وفي حقيقته لمواجهة إيران. وهو الأمر الذي عبر عنه الوزير المسؤول عن الشؤون الخارجية في سلطنة عُمان عندما قال: "إذا كانت هناك ترتيبات أخرى أو جديدة لدول الخليج، نتيجة الصراعات الموجودة أو المستقبلية، فنحن لسنا طرفاً فيها، ولن نكون طرفاً فيها... ينبغي علينا أن ننأى عن الصراعات الإقليمية والدولية... إننا في داخل مجلس التعاون وخارجه، نعتقد أن القوة لا تعني بالضرورة أن يتعسكر الناس من أجل الدخول في صراعات"(صحيفة الحياة، لندن،2013/12/8).

وعُمان وإن اتفقت مع دول الخليج الأخرى حول التهديد الإيراني؛ إلا أنها لا تتفق مع الأسلوب الذي تنتهجه تلك الدول في التعامل مع هذا التهديد، وترى أن التعامل الأمثل هو الحفاظ على علاقات جيدة مع إيران، وإبقاء قنوات التواصل مفتوحة مع جميع الأطراف هي الوسيلة التي يمكن من خلالها احتواء هذا التهديد وتحييده.

ج. ترى عُمان، كما يعبر عن ذلك سيف المسكري (نائب الأمين العام السابق للشؤون السياسية لمجلس التعاون لدول الخليج العربية)، "أن مشروع الوحدة سابق لأوانه، وأن هناك الكثير من الخطوات السابقة على ذلك ولم يتم إنجازها. فمن المفترض أن يكون الاتحاد تتويجاً لمنظومة متكاملة من التعاون في المجالات كافة، وأن يسبقها مشوار طويل يهدف إلى مواءمة السياسات المالية والاقتصادية والاجتماعية، والترتيبات السياسية والدستورية بين الدول الأعضاء. أما القفز نحو النتيجة دون الأخذ بأسبابها فسيؤدي بالضرورة إلى فشل

المشروع، بما يعنيه ذلك من خسائر فادحة على الصعيدين الوطني والخليجي المشترك"(سعيد،7:2014).

وقد عبر ابن علوي عن ذلك بقوله: "فشل مجلس التعاون الخليجي في بناء منظومة اقتصادية حقيقية... لأننا لم نتمكن من الاتفاق على أهم مرتكزات مجلس التعاون، أي الإطار الاقتصادي... والسبب أننا كنا دائماً نترك الأمر للمستقبل، وعندما تتسارع الأحداث نبدأ في بحث أنواع وأنماط العمل المشترك"(صحيفة الحياة لندن،2013/12/8).

د. الخلافات المتزايدة بين الدول الأعضاء في مجلس التعاون حول عدد من الملفات الداخلية، والقضايا الإقليمية، والتي تجعل من الصعب تصور قيام اتحاد ونجاحه؛ وأبرز مثال على ذلك تعارض التوجهات بين الدول الأعضاء في تدخلاتها في الملفين المصري والليبي، كما أن مشروع العملة الخليجية الموحدة ما هو إلا مثال على مشروع تعاوني فشل لعدة أسباب أهمها الخلاف بين الإمارات والسعودية حول مقر البنك المركزي الخليجي.

وما يدلل على وجهة النظر العُمانية في عدم مناسبة التوقيت للانتقال إلى الاتحاد، وأن الخلافات بين الدول الخليجية لا بد أن تجد سبيلاً إلى الحل، هو أن تلك الخلافات تفاقمت، وظهرت في أبرز صورها خلال أزمة سحب سفراء كل من المملكة العربية السعودية، ودولة الإمارات العربية المتحدة، ومملكة البحرين من قطر في مارس 2014، بعد ثلاثة أشهر فقط من الموقف العُماني، وهو الأمر الذي تطور إلى قطيعة كاملة بين الدول الثلاث وقطر في شهر يونيو من عام 2017.

هـ. الخشية العُمانية من النفوذ السعودي على سيادتها وقراراتها، فليس من المستبعد أن تكون القيادة السعودية قد فكرت في توظيف الظروف الإقليمية المضطربة، بما في ذلك اندلاع ما يسمى بالثورات، واحتمالات المزيد من التدخل الإيراني في الشأن الخليجي والعربي، كي تدفع دول الخليج الصغيرة الشريكة معها في مجلس التعاون نحو مزيد من التنسيق السياسي، والأمني، والعسكري، تحت القيادة السعودية المباشرة. ولا شك في أن أقرب الطرق إلى ذلك هو الدعوة إلى الاتحاد الخليجي، الذي هو اتحاد سياسي كونفدرالي يعطي الرياض دوراً قيادياً أكبر مما هو قائم حالياً في الشأن الأمني، والدفاعي، والسياسي الخليجي، من خلال نقل التعاون الذي يتصف بالمرونة حالياً إلى طور الاتحاد الفدرالي أو الكونفدرالي. وربما كان صانع القرار في الرياض يفكر بمثل هذا التفكير، بالمصلحة الذاتية الخاصة لتعزيز موقع المملكة وترسيخه، بحسبانها الشقيقة الكبرى ضمن البيت الخليجي. وليس بمستبعد أن يكون هاجس الهيمنة السعودية هو الذي دفع بسلطنة عُمان إلى إعلان رفضها التام لمشروع الاتحاد الخليجي، وربما هو أيضاً الذي دفع دولاً خليجية أخرى، كالإمارات، إلى الترحيب به، ولكن بتردد واضح(عبدالله،9:2014).

ولعل التخوف من الهيمنة السعودية، ورغبة عُمان في الحفاظ على هويتها، والحرص على السمات الأساسية الخاصة بها في مجال السياسة الخارجية، هو الدافع الأكثر حساسية بالنسبة للسلطنة في رفض فكرة الاتحاد، لأن الانضمام إليه بلا شك يعني تبني الهوية الخليجية الجديدة، عوضاً عن الهوية العُمانية، والتي ستكون للسعودية الهيمنة الأكيدة عليها لكونها الدولة الأكبر والأكثر نفوذاً بين الدول الأخرى في منظومة مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

الجدير بالذكر، أن الموقف العُماني، كما سبقت الإشارة، لا يعارض إنشاء الاتحاد الخليجي، بل يرفض أن يكون جزءاً منه، وذلك ما عبر عنه يوسف بن علوي، الوزير المسؤول عن الشؤون الخارجية في سلطنة عُمان، في تصريح لصحيفة الحياة اللندنية عندما قال: "موقفنا إيجابي وليس سلبي، لأننا لا نمنع الاتحاد، مع أن في إمكاننا أن نمنعه، لأن قرارات مجلس التعاون يتم تبنيها بالإجماع...إذا أقاموا الاتحاد، لن نكون عضواً فيه، ولن نكون جزءاً منه"(صحيفة الحياة لندن،2013/12/8).

ومما تجدر الإشارة إليه كذلك، أن الموقف العُماني من فكرة الاتحاد الخليجي هو موقف ثابت لدى صانع القرار العُماني وليس جديداً، فقد عبر السلطان قابوس عن الرؤية العُمانية لمجلس التعاون لدول الخليج العربية في عام 1986 عندما قال: "الرؤية العُمانية هي الاسم نفسه للمجلس، المجلس هو للتعاون وليس اتحاداً.. إنما يتطور بعد ذلك إلى شيء اسمه وحدة"(البليك،96:2015).

ومما تقدم يظهر أن الموقف العُماني من الاتحاد الخليجي جاء معبراً عن الرؤية العُمانية، ومتسقاً مع سمات هويتها السياسية، التي تتخذ من الوضوح والصراحة منهجاً في علاقاتها الدولية، لذلك فقد عبرت عن وجهة نظرها بكل وضوح، والمتمثلة في أنها لا ترغب أن تكون جزءاً من الاتحاد، وخاصة إذا كان الدعوة إليه موجهةً ضد طرف خارجي، ولا تقبل أن يتم جرها لتكون طرفاً في أي صراع من صراعات المنطقة، خصوصاً في ظل تدخل بعض الدول الأعضاء في المجلس في عدد من الملفات الإقليمية، ودعمها لعدد من الأطراف في العديد من نزاعات المنطقة، كما أنها حريصة على الاحتفاظ بهويتها وخصوصيتها السياسية، المتمثلة في مبادئها التي بنت عليها سياستها الخارجية.

3- **الموقف العُماني من الأزمة اليمنية 2015:** يشار إلى الأزمة اليمنية بأنها أحد أهم الملفات التي شهدت اختلافاً في وجهات النظر بين سلطنة عُمان والدول الخليجية الأخرى، وفي مقدمتها المملكة العربية السعودية؛ نظراً لاختلاف الطريقة التي تعامل بها كلا الطرفين مع الأزمة في سبيل إيجاد حل لها.

وتعود أسباب الأزمة اليمنية إلى قيام جماعة أنصار الله (الحوثيين) بحراك مسلح ضد حكومة الرئيس عبدربه منصور هادي، أدت إلى سيطرة جماعة الحوثي على صنعاء في 21 سبتمبر 2014، وفرضهم لشروطهم فيما عرف باتفاق "السلم والشراكة"، الذي جاء بناءً على اتفاق المبعوث الأممي السابق إلى اليمن (جمال بن عمر) مع الحوثيين، وانصاعت له القوى السياسية والرئيس هادي دون إبداء الرأي، سواءً بالرفض أو الامتناع(باذيب،152:2017).

اتخذت المملكة العربية السعودية قراراً بالتدخل العسكري في اليمن، وذلك استجابةً لدعوة الرئيس هادي، بحجة إعادة الشرعية التي يمثلها، ومواجهة الحوثيين، وذلك في إطار عملية عسكرية أطلق عليها (عاصفة الحزم). وبدأت العمليات في 26 مارس 2015 بقيادة المملكة العربية السعودية ومشاركة تحالف من عشر دول، بحجة إيقاف توسع الحوثيين، وإيقاف التدخل الإيراني لدعمهم، وإجبارهم على الجلوس على طاولة المفاوضات مع كل القوى الوطنية لإيجاد حل كامل وشامل للمشكلات اليمنية(موسى،139:2015).

وفي المقابل كان الموقف العُماني أن ما يحصل في اليمن هو شأن داخلي يمني، وأن الحل الأمثل للأزمة اليمنية يأتي عن عبر الحوار بين جميع أطراف الأزمة اليمنيين، لذلك فقد كانت السلطنة الدولة الخليجية الوحيدة التي لم تشارك في عمليات التحالف العسكرية في اليمن تحت مسمى "عاصفة الحزم".

وتبعاً لوجهة النظر العُمانية، اعتبرت السلطنة أن الصراع في اليمن داخلياً، ولا يوجد مؤشر محدد على اعتداء خارجي على دولة من دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، على النحو الذي يدفعها للمشاركة في التحالف العربي بقيادة السعودية ضمن "عاصفة الحزم" لاستعادة السلطة الشرعية، حيث لا تريد سلطنة عُمان أن تكون طرفاً في أي صراع داخلي في دولة أخرى، ومشاركتها تنحصر فقط في حالة حدوث اعتداء خارجي على دولة من دول مجلس التعاون الخليجي، كما حدث في حالة احتلال العراق للكويت في 2 أغسطس 1990، وذلك ما يحتمه عليها التزامها الخليجي، حيث إنها جزء من القوة العسكرية المشتركة في درع الجزيرة. كما يظهر تبنى سلطنة عُمان لرؤية مغايرة لموقف دول الخليج الأخرى، وبصفة خاصة المملكة العربية السعودية، فيما يتعلق بالأزمة اليمنية، في عدم نقلها لسفارتها من العاصمة صنعاء إلى عدن(التقرير الاستراتيجي العربي2016:312،2015).

وتبرر السلطنة موقفها انطلاقاً من أهم المبادئ الأساسية التي تقوم عليها سياستها الخارجية، والمتمثلة في مبدأ عدم الانحياز لأي طرف على حساب الطرف الآخر، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، كما أنها تنظر لأزمة اليمن من واقع الجغرافيا المشتركة، والروابط الأخوية، وترى أن اليمن، بجميع مكوناته، يمثّل عمقاً استراتيجياً للسلطنة. لذلك فأنها تفضّل الوقوف على مسافة واحدة من جميع الأطراف المتنازعة في الأزمة اليمنية، وحثها على القبول بفكرة الحوار فيما بينها لمصلحة وطنها، بدلاً من الانخراط في ما تعده "صراعاً مفتعلاً" لن يؤدي إلا إلى إشاعة الفوضى السياسية بين الفصائل المتناحرة على السلطة(المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،11:2015).

وعلى الرغم من دعمها للسلطة الشرعية في اليمن، وذلك وفقاً لما عبر عنه (السيد أسعد بن طارق آل سعيد) نائب رئيس الوزراء لشؤون العلاقات والتعاون الدولي، في القمة العربية التي عقدت في شرم الشيخ بمصر في 28 مارس 2015، فقد استطاعت سلطنة عُمان أن تلعب دور الوسيط النزيه بين أطراف النزاع في اليمن، نظراً لوقوفها على مسافة واحدة من الجميع، مما أكسبها ثقة المتخاصمين. وقد دعت منذ بداية الأزمة إلى ضرورة وقف إطلاق النار بين جميع الأطراف، وحل الخلافات فيما بينها عن طريق الحوار، من أجل المصلحة الوطنية العامة، والابتعاد عن المصالح الحزبية الضيقة.

وبناءً على ذلك، لم يكن غريباً عدم مشاركة السلطنة في عمليات عاصفة الحزم؛ ففي تصريحات إعلامية بتاريخ 21 إبريل 2015، للوزير المسؤول عن الشؤون الخارجية في سلطنة عُمان (يوسف بن علوي) يقول: "إن هناك أسساً ارتكزت عليها السلطنة في عدم المشاركة في عاصفة الحزم، وأن هذه الأسس تقوم على أساس أن الخلافات لا تحل إلا بالسلم، ولا يوجد هناك ما يدعو لاستخدام أسلوب آخر إلا بعد استكمال الحوار... إن سلطنة عُمان لا تريد أن يكتب التاريخ عنها أنها اشتركت في هذه الحرب، بالإضافة إلى وجود المشاعر الجياشة المشتركة بين المواطنين في عُمان واليمن، والتي حالت دون مشاركة السلطنة في هذه الحرب"(التقرير الاستراتيجي العربي2016:312،2015).

ومما تجدر الإشارة إليه، أن الموقف الذي اتخذته السياسة الخارجية العُمانية من الأزمة اليمنية هو موقف الحياد الإيجابي وليس السلبي، وهو المتمثل في عدم الانحياز إلى أي طرف من أطراف النزاع، في الوقت الذي تسعى فيه للمساعدة لحل الأزمة، ويكون جزءاً من الحل، عبر الدعوة إلى الحوار، والتقريب بين وجهات نظر الأطراف المتنازعة.

وعلى هذا لعبت سلطنة عُمان منذ اليوم الأول للأزمة أدواراً على محاور مختلفة، وعلى المستوى السياسي تحديداً، واستقبلت قيادات من جماعتي الحوثي وصالح لعقد لقاءات مع مختلف الوسطاء والمسؤولين الدوليين. وهذا ما منح عُمان القدرة على إدارة جهود التهدئة، والإبقاء على قنوات الاتصال مفتوحة مع جميع الأطراف، والتي من شأنها الإسهام في تسوية الأزمات في الوقت الذي ترى فيه عُمان أن التزام جانب طرف سيكون بالضرورة إلى جانب الطرف الآخر، وعلى هذا كانت تفضل دائماً أن تلعب دور الوسيط بين الأطراف المتنازعة، وتأكيداً على هذا فقد حققت لقاءات مسقط بعض التقدم في مسار إقناع الحوثيين بالمشاركة في جولات تفاوضية وتشاورية مع وفد الحكومة الشرعية(باذيب،153:2017).

وفي ضوء ما تقدم يمكن التوصل إلى خلاصة مفادها أن السياسية الخارجية العُمانية تنطلق في تعاطيها مع المواقف، والأزمات على المستوى الخليجي من مبادئها الأساسية التي بنت عليها سياستها الخارجية. والمتمثلة في عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، والوقوف مع سيادة الدول، ورفض الانحياز خلال الأزمات إلى أي طرف، والدعوة إلى حل الخلافات عن طريق الحوار والطرق السلمية، والتمسك بالاستقلالية السياسية، ورفض الانجرار إلى سياسة المحاور والتحالفات العسكرية، وهي المبادئ التي ترتكز على ثوابتها وتتسق مع هويتها السياسة.

والملاحظ، أنه وعلى الرغم مما واجهته سلطنة عُمان، في بعض الأحيان، من انتقادات بسبب مواقفها على الساحة الخليجية إلا أنها حافظت على تلك المواقف الثابتة في التعامل مع الأزمات منذ بدايتها، واختارت أن تكون طرفاً دافعاً من سبيل حلها، بدلاً من أن تكون منحازة إلى جانب أحد أطرافها. وهو ما يتسق مع المبادئ الأساسية للسياسة الخارجية العُمانية، المرتبطة بالثقافة والتاريخ والتراث الحضاري العُماني، والانتماء الخليجي والعربي.

المبحث الثاني

تأثير عامل الهوية على السياسة الخارجية العُمانية على المستوى العربي

انطلاقاً من اعتزازها بعروبتها، وبصفتها واحدة من الدول العربية؛ جاء انضمام سلطنة عُمان إلى جامعة الدول العربية بتاريخ 29 سبتمبر 1971، ومنذ ذلك التاريخ سعت إلى إقامة علاقات الصداقة والتعاون مع الدول العربية كافة، على أساسٍ من المساواة والاحترام المتبادل. ونظراً لما للقضايا العربية من تأثير وتأثر متبادلين؛ فقد كان للسلطنة دوراً فاعلاً على الساحة العربية، وبذلك يمكن اعتبار الساحة العربية أحد أهم المجالات التي يمكن من خلالها دراسة سلوك السياسة العُمانية في المجال الخارجي.

وتعتبر السلطنة أن الوقوف مع القضايا العربية أحد المبادئ الأساسية، التي لا يمكن التفريط بها، في سياستها الخارجية. وذلك ما أكده السلطان قابوس في خطاب له بتاريخ 1973/11/18 عندما قال: "إننا جزء من الأمة العربية، تربطنا وحدة الهدف والمصير قبل أن يجمعنا ميثاق الجامعة العربية. وموقفنا من القضايا العربية واضح وصريح لا لبس فيه ولا غموض. وقد أعربنا عن تضامننا مع إخواننا العرب بكل ما نستطيع، وسنبقى دائماً مؤيدين للحق العربي ندعمه بالدم والمال، ونسانده بكل طاقاتنا حتى يعود الحق إلى نصابه، وترتفع أعلام النصر على الرؤوس بعون الله" (وزارة الإعلام، عُمان،52:2010)، وهو ما يحمل إشارة صريحة إلى أن العلاقة التي تربط عُمان مع بقية الدول العربية تقوم أولاً على أساس الهوية العربية المشتركة، والتي تقود إلى وحدة الهدف والمصير. وهي حقيقة سابقةً على ميثاق جامعة الدول العربية. وأن الوقوف مع القضايا العربية تحتمه الهوية العُمانية، التي تَعُدُّ العروبة أحد أهم مكوناتها.

ومما تجدر الإشارة إليه، أن مواقف سلطنة عُمان حيال القضايا العربية نابعةٌ في المقام الأول من قناعتها، فهي ترفض التأثير من قبل أي طرف على سياساتها، وذلك ما عبر عنه السلطان قابوس، في فترة متقدمة من العلاقات العُمانية العربية في عام 1974، عندما قال: "أما عن سياستنا الخارجية، فقد أعلناها كثيراً في مناسبات مختلفة، وفي مؤتمرات دولية، وسنظل نعلنها، أننا جزء من الأمة العربية، وسياستنا تنبع من منطلق مصلحتنا العليا، وقد وضحت الصورة أمامنا تماماً، وعرفنا من خلال عمل متواصل في سنوات أربع موقع قدمنا، وقد وضعناها ووجهناها وجهة نابعة من صميم إرادتنا، موقفنا من أي دولة يتحدد على ضوء موقفها من قضايانا الوطنية، واحترام سيادتنا التي لا نسمح بأي تدخل في شؤوننا، ونرفض أي محاولة للتأثير على سياستنا أو توجيهها مهما كان مصدرها"(وزارة الإعلام، عُمان،65:2015).

ومن هنا نجد أن سلطنة عُمان وإن كانت تعتز بانتمائها للأمة العربية، إلا أنها حريصة على الحفاظ على خصوصيتها واستقلاليتها السياسية، ولا تقبل أن يتم توجيه سياستها الخارجية من قبل أي طرف كان، وأن تلك السياسة نابعة في المقام الأول من قناعاتها، وبما يحقق غاياتها ومصالحها. وتعتبر أن أي تدخل في توجهات سياستها الخارجية هو بمثابة المس بسيادتها، وتدخّل في شؤونها، وهو ما يتعارض مع مبدأ أساسي من مبادئ سياستها الخارجية.

وبذلك فقد حافظ صانع القرار العُماني على رؤية محددة للتعاون العربي وفق ما تقوم عليه سياسة السلطنة العامة في القضايا الخارجية من احترام للآخر دائماً، وعدم التدخل في شؤونه، وأن كل بلد له خصوصيته، ورأينا ذلك في مواقف عديدة، سيأتي ذكر بعضها، فعندما تنشب خلافات بين بلدين عربين فأن السلطنة لا تميل لطرف على حساب الآخر، بل تتخذ الحياد الإيجابي وتحاول، ما أمكن، أن تقرب وجهات النظر بين الأطراف ودون أي صوت مرتفع، بل إن ذلك يتم

بهدوء وبما يحقق المبتغى. وربما بهذا كانت عُمان الدولة الوحيدة التي ظلت في الأزمات تحافظ على المسافة ذاتها من جميع أطراف النزاع(البليك،102:2015).

كما أن سلطنة عُمان قد اتخذت من الوضوح والصراحة منهجاً لها في التعامل مع الدول العربية كافة، وعلى هذا الأساس فقد كانت تتخذ مواقفها السياسية إزاء جميع القضايا في الساحة العربية بكل وضوح، ومن دون مجاملة لأي طرف على حساب ما تراه مناسباً لخدمة القضايا والمصلحة العربية. بل أنها تعتبر أن غياب الثقة بين الأطراف العربية، وعدم الصراحة، وعدم اتخاذ مواقف واضحة من قبل بعض الدول العربية حيال المواقف الخلافية هو السبب الرئيسي لفشل العمل العربي المشترك.

ويعبر عن ذلك السلطان قابوس، في حديث له عن المعوقات التي تواجه العمل العربي، بقوله: "أهم هذه المعوقات، كما قلت من قبل، هي أنه بين العرب من لا يحبذ العمل العربي المشترك، وإذا نظرنا حولنا سوف نفهم من هم هؤلاء الذين لا يحبذون العمل العربي المشترك، ثم كيف يمكن أن يتحقق هذا العمل العربي وهناك العديد من الأسباب، والشعارات، والمزايدات من تقدمية إلى جبهة الرفض، إلى جبهة الصمود، إلى رفض الرفض، وصمود الصمود، إلى آخره؟!... أما الشيء الآخر فهو أن قسماً منا في العالم العربي يريد أن يجاري الكل في وقت واحد، ولا يريد أن يتخذ موقفاً صريحاً، وهذا في اعتقادي عمل هدّام؛ لأنك بذلك تجاري من هو على حق، ومن هو على غير حق، ومن هو على صواب، ومن هو على خطأ، وهذا بكل صراحة هو الهدم لا البناء"(نقلاً عن أبودية،59:1998).

وانطلاقاً من الرؤية التي تبنتها في تعاملاتها مع الأحداث والتطورات والقضايا العربية، وبما يتفق مع مبادئها الأساسية، وينبع من ثوابتها ومرتكزاتها السياسية؛ يمكن تفسير مدى الأثر

الذي يتركه عامل الهوية العُمانية، والتي تَعُدُّ العروبة أحد أهم مكوناتها الأساسية، إلى جانب منظومة القيم الثقافية والحضارية والتاريخية العُمانية، على سياستها الخارجية في الساحة العربية، من خلال التطرق إلى عدد من القضايا، وأهمها:

1. **الموقف من المقاطعة العربية لمصر 1978:** ويمكن اعتباره أحد أهم الأزمات السياسية التي ألقت بظلالها على العالم العربي، واتخذت حيالها سلطنة عُمان موقفاً يختلف عن الموقف الذي تبنته غالبية الدول العربية؛ من منطلق احترام حق أي دولة في اتخاذ الإجراءات التي ترى بأنها الأنسب لتحقيق مصالحها.

فعلى الرغم من قطع معظم الدول العربية علاقاتها مع مصر في عهد الرئيس الراحل أنور السادات، في أعقاب التوقيع على اتفاقية كامب ديفيد في عام 1978، ومعاهدة السلام مع إسرائيل في عام 1979، ونقل مقر جامعة الدول العربية من القاهرة إلى تونس؛ إلا أن سلطنة عُمان رفضت قطع العلاقات مع مصر، وهو ما التزمت به السودان والصومال فقط من الدول العربية إلى جانب السلطنة. وهنا قال المتحدث باسم الخارجية العُمانية حينذاك: "معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية يمكن اعتبارها فقط خطوة مبدئية قيد الاختبار من حيث التنفيذ، وينبغي أن يكون هدفها هو تحقيق سلام عادل ودائم وشامل في الشرق الأوسط"(مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية،311:2016).

ويرجع الموقف العُماني الذي دفعها إلى رفض قرارات مؤتمر القمة العربية المنعقدة في بغداد في نوفمبر 1978، والذي اتخذ قراراً بقطع العلاقات مع مصر وتجميد عضويتها في جامعة الدول العربية، ونقل مقر الجامعة من القاهرة إلى تونس، من منطلق ضرورة احترام حق مصر في اتخاذ الخطوات التي ترى بأنها الأنسب لخدمة مصالحها وتحقيق أهدافها،

وتسهم في الوقت ذاته في إعادة حقوق الشعب الفلسطيني وتحفظ له كرامته. وذلك ما ينسجم مع المبدأ الأساسي الذي تبنته السياسة العُمانية في رسم علاقاتها الدولية، والذي يقضي بعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى.

وقد عبّر السلطان قابوس، عن موقف السلطنة من الخطوة المصرية، في خطاب له بتاريخ 1979/11/18، عندما قال: "وعلى الرغم من ذلك فإن هذا العام شهد أول خطوة مشجعة على الطريق نحو السلام في الشرق الأوسط، لكن لا يمكن اعتبارها خطوة كافية، فليس السلام وحدة هو المهدد بالخطر، بل إن الخطر يكمن في عدم إصلاح الأخطاء التي ارتكبت بحق الشعب الفلسطيني، وعدم وضع نهاية للآلام والمصائب التي حلت به. وهذه حقيقة يجب أن يعترف بها العالم، وأن يعمل على إيجاد تسوية تعيد للشعب الفلسطيني كامل حقوقه وتحفظ له كرامته. فلا عناد إسرائيل وتصلبها وتحديها لإرادة الأمم المتحدة، ولا الأعمال المؤذية التي يقوم بها أولئك الذي يرون أن من مصلحتهم استمرار هذا الوضع يجب أن تقف في سبيل تحقيق هذا الهدف، ولذا فإن عُمان تعلن بصراحة أنها ستؤيد بقوة أية مبادرة يقوم بها أي زعيم عربي، أو أي زعيم آخر من شأنها أن تؤدي إلى تحقيق هذه الغاية"(وزارة الإعلام، عُمان،128:2015).

واعتبرت السلطنة أن المقاطعة العربية لمصر لا تصب في مصلحة العرب، بل تشكّل عائقاً أمام العمل العربي المشترك، في الوقت الذي يجب على الأمة العربية أن توحد جهودها وتتجاوز الخلافات فيما بينها، في سبيل تحقيق الأهداف العربية المشتركة. وهو ما دعا إليه السلطان قابوس بتاريخ 1978/11/18، عندما قال: "إن وحدة الهدف، والولاء الثابت الذي لا يتزعزع، لقضية كبرى لم يكونا في أي وقت من الأوقات أكثر أهمية مما هما عليه في هذه

الأيام العصيبة، ليس بالنسبة لنا نحن كعُمانيين فحسب، بل بالنسبة للأمة العربية بأسرها، وفي تاريخ هذه الأمة العريق لم تكن أحوج إلى الوحدة أكثر مما هي أحوج إليها اليوم؛ ذلك لأن القضايا الخطيرة التي تواجهنا الآن على المسرح الدولي تحتم على كل واحد منا أن يبذل قصارى جهده من أجل الحفاظ على حرية شعوبنا والدفاع عن ديننا الإسلامي الحنيف(حمودي،1992:391.392).

ويشير السلطان قابوس إلى أن الخلافات بين الدول هي حالة طبيعية، ولكن يجب أن يتم حلها عن طريق الحوار في إطار روح الأخوة بين الدول العربية، عندما قال: "وكما هي الحال بالنسبة لأي أمة؛ فإنه لشيء طبيعي أن تقع خلافات، وستظل تقع خلافات في الآراء ووجهات النظر بين أعضاء أمتنا العربية، ولكل عضو الحق لكي يعبر عن آرائه بحرية كلما نشأت الخلافات، لكن حرية التعبير يجب أن تتسم بروح الأخوة الصادقة والمنزهة عن الحقد والضغينة والتنافس، وأن تكون مقرونة بعزم مشترك صادق لتحقيق الآمال التي نصبو إليها جميعاً، وعلى زعماء عالمنا العربي أن يدركوا حقيقة أن الشعوب العربية لم تعد بعد الآن قادرة على احتمال الانحطاط إلى مستوى التراشق بالتهم، وافتعال الخلافات التافهة فيما بينهم، والتي كانت دائما سببا في تدهور العلاقات بين دولهم، كما في أحوال كثيرة كاد النصر أن يكون حليفنا، لكنه ما لبث أن أفلت من أيدينا ليقع في أيدي أعدائنا بسبب هذه التصرفات والمواقف"(المصدر نفسه،1992:391.392)

ويحذر السلطان قابوس من أن تلك الخلافات لا تصب في صالح الدول العربية، بل أنها تصب في صالح الدول الأخرى التي تجعل من العالم العربي مسرحاً لصراعاتها وتحقيق مصالحها، عندما يقول: "إن السؤال الذي يطرح نفسه، هو ترى من المستفيد من هذه الخلافات

والمنازعات والانشقاقات بين الشقيق وشقيقه؟ وما على المرء إلا أن ينظر حوله ليقف على الجواب، أن المستفيدين هم أولئك الذي يطمحون إلى سيادة العالم، وذلك بجعل عالمنا العربي مسرحاً للصراع السياسي والعسكري لتحقيق مطامحهم"(المصدر نفسه،392.391:1992)

ومن منطلق الإحساس بالمسؤولية الذي يفرضه الانتماء العربي، قادت عُمان خلال المقاطعة العربية لمصر، وتخلي الدول العربية عنها، مما أضعف موقفها التفاوضي مع إسرائيل، عبر قنوات دبلوماسية سرية وعلنية، جهوداً ضخمة واتصالات مكثفة لتحقيق إجماع عربي حول الحل السلمي، وذلك بالتنسيق مع المملكة العربية السعودية عشية الإعداد لمؤتمر فاس 1981، الذي شهد طرح مبادرة الأمير فهد (ولي العهد السعودي آنذاك)، التي جاءت على شكل مشروع سلام عربي قدم للمؤتمر مدعوماً من قبل دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، ويعكس توجهاً يستبعد الحل العسكري من جهة، كما يستبعد صيغة كامب ديفيد من جهة أخرى(الحضرمي والقطاطشة،218:2007).

وعليه؛ نجد أن الموقف الذي اتخذته سلطنة عُمان حيال أزمة قطع العلاقات العربية مع مصر، والمتمثل في رفض مقررات القمة العربية في بغداد، والإبقاء على العلاقات العُمانية المصرية، جاءت نتيجة لقناعتها بأن الخلافات بين الدول العربية يجب أن تحل عن طريق الحوار، وأن حالة الخلافات وقطع العلاقات بينها لا تصب في مصلحة القضايا العربية، وهو موقف نابع من الشعور بالمسؤولية اتجاه الأمة العربية، والناتج من الإحساس بالانتماء لها، والذي يشكّل أحد أهم مكونات الهوية العُمانية. كما أن ذلك الموقف يعبر عن الاستقلالية التي تتميز بها سلطنة عُمان في اتخاذ القرار في المجال السياسي الخارجي، وبما لا يسبب الإيذاء والإضرار بمصلحة أي دولة عربية انطلاقاً من قيم الهوية العُمانية.

كما أن الموقف العُماني نابع من إيمان صانع القرار السياسي في سلطنة عُمان بالحق المصري في اتخاذ القرارات التي ترى القاهرة بأنها الأنسب لتحقيق مصالحها، واعتبار قراراتها شأن مصري داخلي، ولا يجوز التدخل في سيادتها الوطنية، وذلك وفقاً لمبدأ أصيل من المبادئ الأساسية التي انتهجتها السياسة الخارجية العُمانية.

2. **الموقف من الحرب العراقية الإيرانية (1980-1988):** وتعد أحد أهم المفاصل الأساسية في التاريخ السياسي على مستوى المنطقة، ولقد كان لها أثر كبيراً على مستوى السياسية العُمانية؛ نظراً للتأثير المباشر لهذه الحرب على منطقة الخليج العربي، وعلى مضيق هرمز الذي تطل عليه السواحل الشمالية للسلطنة، والتي استمرت لثمانية أعوام بدءاً من شهر أيلول/ سبتمبر 1980 وحتى 20 آب/ أغسطس 1988، مما حتم عليها معالجة بالغة الأهمية، تحافظ بها على مصالحها، وتقلل قدر الإمكان من النتائج السلبية التي قد تسببها الحرب عليها.

وتمثلت دقة الموقف العُماني وصعوبته خلال فترة الحرب في بذلها لأقصى درجات الحرص في الحفاظ على سلامة وحرية الملاحة في مضيق هرمز، والتصدي لأية محاولة، من جانب أي طرف، للمساس بالسيادة العُمانية أو بأراضيها ومياهها الإقليمية من ناحية، وفي الحفاظ على استمرار علاقاتها طيبة ووطيدة ومحط ثقة، كما كانت، مع الجار الإيراني الذي تبعد أراضيه عن الأراضي العُمانية بنحو 20 ميلاً بحرياً فقط في بعض مناطق مضيق هرمز من ناحية ثانية، ومراعاة العلاقات الأخوية مع العراق كدولة عربية تربطها بعُمان علاقات تاريخية قديمة، فضلا عن وقوع العراق على الخليج العربي وما يمثله مضيق هرمز بالنسبة للعراق من بوابة وحيدة تربطها ببحار العالم الخارجي(الموافي،2010:274.288).

وإزاء هذه الأزمة، ونظراً لدقة الموقف العُماني وصعوبته؛ فقد اتخذت السلطنة عدة تدابير تهدف من خلالها التوصل إلى إنهاء الحرب أو على أقل تقدير الحد من أضرارها على عُمان والمنطقة، والحيلولة دون تفاقمها لتصل إلى مناطق أخرى، وتتمثل أولى تلك التدابير في اتخاذ موقف الحياد الإيجابي بين طرفي الصراع، وعدم الانحياز إلى أي طرف منهما على حساب الطرف الآخر، وهو موقف تبنته القيادة العُمانية منذ بداية اندلاع الحرب.

وجاء الموقف العُماني منسجماً مع طبيعة العلاقات التاريخية، والمصالح المتبادلة التي تربطها بطرفي الصراع، بالإضافة إلى القرب الجغرافي الذي يفرض نفسه بشكل دائم. ولذلك فإنه في الوقت الذي رفضت فيه السلطنة بحزم أي صورة من صور التجاوز أو الانتهاك الإيراني لمياهها أو أجوائها الإقليمية في مضيق هرمز أو غيره، فإنها وفي الوقت نفسه رفضت السماح للطائرات العراقية بالنزول في أراضيها للتزود بالوقود بعد قيامها بضرب جزيرة خرج الإيرانية، إلى الشرق من مضيق هرمز؛ حتى تتجنب التورط في الحرب بأي شكل من الأشكال. ولم يحل ذلك دون القيام بدور إيجابي ومفيد لكل من العراق وإيران، أفادت كلا الطرفين بأشكال مختلفة، على صعيد نقل وإيضاح وجهات النظر بينهما، وعلى صعيد العلاقات بين كل منهما وأطراف دولية وإقليمية أخرى(الموافي،2010:274.297).

وقد دعت عُمان طرفي الصراع إلى إيقاف الحرب التي لا تخدم مصالح البلدين، وتؤثر على الأمن والاستقرار في المنطقة، كما دعت المجتمع الدولي إلى تحمل مسؤولياته اتجاه الحرب الدائرة في الخليج، والتي تؤثر على الأمن والسلم الدوليين، ويظهر ذلك من خلال الكلمة التي ألقاها السلطان قابوس في افتتاح قمة مجلس التعاون لدول الخليج العربية السادسة، المنعقدة في مسقط عام 1985، حيث قال: "لقد أولى مجلسنا اهتماماً كبيراً بوضع

حد للحرب العراقية الإيرانية، وأبدى رغبة مخلصةً في التقريب بين الطرفين، وبذلت دولنا كل جهد ممكن. وفي الوقت الذي نؤكد على أهمية استمرار المساعي والوساطات الإقليمية والدولية فإننا نناشد قادة البلدين إبداء مرونة تفتح الطريق أمام هذه المساعي الحميدة، كما نهيب بالمجتمع الدولي أن يظهر اهتماماً أكبر بالمساعدة على إيقاف هذه الحرب التي طال أمدها، والتي يهدد استمرارها وتصعيدها مصالح شعوب المنطقة، ويعرض السلام الدولي للخطر. وإننا لنتطلع إلى اليوم الذي يسود فيه الوئام وحسن الجوار بين العراق وإيران، ليشمل الأمن كل ربوع المنطقة ويتاح لشعوبها أن تهنأ بالاستقرار، وتوجه مواردها واهتماماتها لتحقيق ما تصبو إليه من تقدم ازدهار"(وزارة الإعلام، عُمان،182:2015).

ومن منطلق نظرتها المتزنة والواقعية، جاءت الدعوة العُمانية إلى ضرورة وقف الحرب التي لا تخدم مصالح الطرفين، بل كانت سبباً لويلات عانى منها الشعبان المسلمان، كما أنها تؤثر على سلامة ومصالح دول وشعوب المنطقة بشكل عام، وهو ما أشار إليه السلطان قابوس بقوله: "نحن في هذه المنطقة، يجب أن نكون واقعيين وألا نفعل شيئاً تكون له آثار سلبية علينا في المستقبل، لذلك فأنه يجب أن نسعى لإيقاف هذه الحرب، وللصلح بين طرفيها، كما يجب ألا نميل كل الميل لأي طرف بالنسبة للحرب ذاتها، ولكن يجب أن نساعد الشعب العراقي للخروج من هذه الأزمة، والوصول إلى حل مرضٍ بالنسبة للشعب العراقي، وفي الوقت نفسه، فأنه ينبغي أن نسعى بإقناع جيراننا في إيران بأن ما لهم من حق يمكن أن يتحقق لهم بالطرق المشروعة وبالطرق السلمية، أما ما ليس لهم فيه حق فأنه يجب أن ينظروا اليه بعقلانية وموضوعية، كي نستطيع أن نتجنب ويلات هذه الحرب التي تنصب على الشعبين المسلمين، ويجب أن نساعد الطرفين على إنهائها(صحيفة الأهرام،1985/1/20).

والمتتبع للطريقة التي تعاملت بها السياسية الخارجية العُمانية مع حالة الحرب العراقية الإيرانية طيلة فترتها التي استمرت لثماني سنوات، يجد أنها بخلاف بقية دول الخليج وأغلب الدول العربية التي سخرت قدراتها لدعم العراق في الحرب، التزمت بالحياد الإيجابي بين طرفي الصراع، وكانت حريصةً، بما يتوافق مع خصوصيتها التاريخية والجغرافية السياسية، على عدم التورط بأي شكل من الأشكال بالوقوف إلى جانب أي طرف على حساب الطرف الآخر، وسعت إلى بكل إمكانياتها إلى إيجاد أرضية للحوار، عن طريق التقريب بين وجهات نظر الأطراف المتصارعة، ودعت منذ بداية الأزمة إلى إنهاء حالة الحرب، أو التقليل قدر الإمكان من آثارها السلبية على المنطقة والعالم.

وفي هذا الإطار يقول (عبدالعزيز الرواس) مستشار جلالة السلطان للشؤون الثقافية: "نحن تربطنا بالعراق الشقيق أواصر الدم، والقرابة، والجوار، والعقيدة، والمصير المشترك، وتربطنا بإيران وشائج الجوار، والعقيدة، والمصالح المشتركة... وقد درجنا في سياستنا الخارجية على استقراء حقائق التاريخ والجغرافيا... وإذا نظر المرء إلى أية خارطة سيرى أنه تفصلنا عن إيران منطقة مضيق هرمز (25 كيلو متر)... توجهنا يقوم على أساس أن نتصرف بعقلانية لكي نضمن مصالحنا من ناحية، وسيادتنا عليها في الوقت نفسه، ونُشعر العالم الآخر أن مصالحه مصانة ومحترمة وليست مجال شك، وذلك لكي لا نجد أنفسنا أمام مواجهة غير متكافئة... وفي إطار هذا التوجه، كانت نظرة حكومة عُمان أن تسعى لإيجاد حوار بناء مع إيران لتحقيق النهاية العاجلة للحرب، وليس للمزايدة أو لتغيير أي تحالفات... إن المواقف واضحة للعيان وصريحة، والتاريخ الحديث يشهد بهذا الكلام ويعرف مغزاه وتوجهاته"(الموافي،2010:274.289).

ومما تقدم يرى الباحث أن الموقف العُماني من الحرب العراقية الإيرانية، هو موقفٌ نابعٌ من الإحساس بالمسؤولية اتجاه البلدين الجارين المسلمين، وهو كذلك ينطلق مما تمليه الهوية السياسية العُمانية، التي تعتبر الإسلام والعروبة أهم مرتكزاتها الأساسية، كما أن ذلك الموقف متسق كذلك مع المبادئ الأساسية للسياسة الخارجية العُمانية، والمتمثلة في عدم الانحياز إلى أي طرف، والدعوة إلى حل الخلافات بين الدول بالطرق السلمية وعبر الحوار.

3. **الموقف من الأزمة السورية (2011_):** وتُعد الأزمة السورية والحرب الدائرة والمستمرة فيها، منذ انطلاق شرارتها الأولى في مارس من عام 2011، إحدى القضايا التي أثرت، وما زالت تؤثر، على الساحتين العربية والدولية، وذلك في إطار الأحداث التي شهدتها الساحة العربية، ضمن ما يسمى بأحداث الربيع العربي، والتي أدت إلى تغيير الأنظمة الحاكمة في عدد من الدول العربية، وانهيار بعضها، وتحويل بعض الدول العربية إلى ما يمكن وصفه بالدول الفاشلة، مثل ليبيا واليمن. وترجع أهمية الأزمة السورية إلى ما لها من تشعبات ومصالح متضاربة للدول المشتركة فيها، أو الداعمة لأحد أطرافها.

وقد اتخذت سلطنة عُمان موقفاً مختلفاً عن الموقف المعلن من قبل دول الخليج الأخرى، وأغلب الدول العربية، إزاء الأزمة السورية؛ عندما رفضت قطع العلاقات مع سوريا، وأبقت على سفارتها مفتوحة في العاصمة السورية دمشق، كما أبدت تحفظها على تعليق عضويتها في جامعة الدول العربية، واعتبرت أن ذلك لا يسهم بأي شكل من الأشكال في حل الأزمة السورية، بقدر ما يسهم في تعقيدها، والحل في سوريا، من وجهة النظر العُمانية، لا يمكن التوصل إليه إلا من خلال الحوار بين جميع أطراف الأزمة المتصارعة، وفي إطار الحلول السلمية.

ويأتي هذا الموقف الذي تبنته السلطنة على الرغم من أن علاقاتها مع سوريا لم تكن جيدة في أغلب فتراتها، فلم تتبادل الدولتان العلاقات الدبلوماسية إلا في وقت متأخر جداً (في عام 1986)، ويعود ذلك إلى الموقف السوري الذي كان داعماً للجبهة الشعبية لتحرير عُمان والخليج العربي(سعيد،6:2014)، وهي حركة تمرد مسلحة ذات توجهات ماركسية، نشطت في خلال الستينات والسبعينات من القرن الماضي في المناطق الجنوبية من عُمان.

ويمكن فهم الموقف العُماني من الطريقة التي تعاملت بها الجامعة العربية مع الأزمة السورية في إطار الواقعية السياسية التي تبنتها في العديد من القضايا في المنطقة، وقد عبر يوسف بن علوي، الوزير المسؤول عن الشؤون الخارجية في سلطنة عُمان، عن عدم قناعة السلطنة في قرار الجامعة بإرسال مراقبين إلى سوريا من دون التنسيق مع الحكومة السورية، وعدم قناعتها كذلك في قرار تجميد عضوية سوريا في جامعة الدول العربية، وإن عدم اعتراض سلطنة عُمان على هذه القرارات جاء لعدم الرغبة في الاختلاف مع دول توجهات الدول الخليجية الأخرى في الجامعة العربية.

وجاء ذلك في لقاء صحفي لصحيفة الحياة اللندنية مع الوزير يوسف بن علوي، عندما قال: "كان عندنا منظور منذ البداية، ولم يكن أحد وقتذاك يسمع، وتكلمنا بصراحة مع أشقائنا، وقلنا أن الدخول في هذا الوقت لسوريا مكلفٌ جداً، وتقتضي السياسة أن نحقق الكلفة الأقل، ولم ندخل في قضية إرسال المراقبين، وقلنا بصورة واضحة إن هذه ليست الطريقة التي ينبغي أن نتخذها لمساعدة السوريين، هذه الطريقة خطأ،... لأننا وجدنا أن في إرسال المراقبين تجاهلاً كاملاً للدولة في سوريا،... وهذا لا يدخل العقل، فحتى الأمم المتحدة إذا أرادت إرسال قوات حفظ سلام لا بد من أن تتوافق وتتعامل مع الدولة القائمة، ولكن نحن دخلنا من دون أن

ننسق شيئاً مع النظام في سوريا، وهذا لن يحقق شيئاً، وهذا الذي حدث. ومع ذلك قلنا لهم نحن لن نقف معارضين لما تريدون أن تصنعوه في الجامعة العربية، ونحن معكم في قرارتكم تجاه سوريا، ولن نقول لا، ولكننا غير مقتنعين بها. نحن في منظومة مجلس التعاون الخليجي لا يجب ان نختلف في الجامعة العربية، وما حدث كان طريقاً مكلفاً، وما زال مكلفاً"(صحيفة الحياة، لندن،2014/4/21).

كما اعتبرت سلطنة عُمان، على لسان وزيرها المسؤول عن الشؤون الخارجية، أن قرار الجامعة العربية بتعليق عضوية سوريا في المنظمة الإقليمية خاطئ، مشيراً إلى أن السلطنة لم تقطع علاقتها مع سوريا، وفي مقابلة له مع تلفزيون هيئة الإذاعة البريطانية (بي.بي.سي)، بثت بتاريخ 9 نوفمبر 2015، ذكر يوسف بن علوي إن السلطنة سعت منذ فترة طويلة لجمع أطراف الأزمة السورية تحت قبة الجامعة العربية، لكن الأخيرة رفضت، مشيراً إلى أن عُمان لم ولن تتخذ أي موقف سلبي من الحكومة السورية، قائلاً: "من اختار الرئيس بشار الأسد؟ هو الشعب السوري... سوريا بلد عظيم، والشعب السوري أُخرج من المنظومة العربية بسبب سوء تعامل الكثير من العرب مع القضية السورية... أن مواقف السلطنة نابعة من سياستها الخارجية الراسخة، وأن هذا الموقف لا يتبع أحد"(جريدة الرؤية،مسقط،2015/11/10).

وفي سياق الجهود التي بذلتها السلطنة للتقريب بين الفرقاء السوريين، ودعوتها إلى الحوار بينهم، في سبيل إيجاد حل سلمي للأزمة، يأتي استقبال الوزير يوسف بن علوي لرئيس الائتلاف الوطني لقوى المعارضة السورية، خالد خوجة، في 19 أكتوبر2015 في مسقط، وأعقبه لقاء جمعه مع المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة، ستيفان دي مستورا، في

مسقط، فضلاً عن زيارة وزير الخارجية السوري وليد المعلم إلى عُمان في 6 أغسطس 2015(التقرير الاستراتيجي العربي،2016:315). وهي الزيارة الاولى التي يقوم بها الوزير السوري إلى دولة عربية منذ تعليق عضوية سوريا في جامعة الدول العربية في 16 نوفمبر 2011.

وتأتي في الإطار نفسه، الزيارة التي قام بها الوزير يوسف بن علوي إلى دمشق، بتاريخ 26 أكتوبر 2015، ولقاؤه الرئيس السوري بشار الأسد، كأول مسؤول عربي يزور دمشق منذ قطع العلاقات معها من قبل أغلب الدول العربية، وذلك في إشارة إلى معارضة السلطنة لتعليق عضوية سوريا في جامعة الدول العربية، ولم تغلق سفارتها في دمشق، واعتبرت أن استمرار الصراع يصب في مصلحة الجماعات الإرهابية مثل داعش وجبهة النصرة في سوريا، وفي هذا السياق، قالت وكالة الأنباء السورية بعد استقبال الأسد لبن علوي إن الأسد عبر عن ترحيبه بالجهود الصادقة التي تبذلها سلطنة عُمان لمساعدة السوريين في تحقيق تطلعاتهم بما يضع حداً لمعاناتهم مع الإرهاب، ويحفظ سيادة البلاد ووحدة أراضيها، وأشار إلى "أن القضاء على الإرهاب يسهم في نجاح أي مسار سياسي في سوريا"(المصدر نفسه،2016:315).

وقد انطلقت السلطنة في هذا الجانب من رؤيتها إلى أن الحل للأزمة السورية لا بد أن يتم عبر التعامل مع جميع أطراف الأزمة، فلا يمكن التعامل مع أحد تلك الأطراف بمعزل عن الأطراف الاخرى، وهو الحال إذا ما تم قطع العلاقات العربية مع دمشق، وقد عبر الوزير المسؤول عن الشؤون الخارجية في سلطنة عُمان عن موقف السلطنة من الأزمة السورية في لقاء صحفي مع جريدة عُمان بقوله: "إن مسقط تتواصل مع الطرفين، وليست من ثوابتنا

الانحياز لطرف ضد آخر، وفي الوقت نفسه مع الإجماع العربي، ونقف على مسافة واحدة من طرفي الصراع، فالحكومة شرعية وقائمة ويعترف بها العالم، والائتلاف يمثل مطالب شعبية... فالمسألة السورية قضية مهمة وكبيرة، ولا ينبغي أن ننحاز إلى جهة دون جهة أخرى"(جريدة عُمان،مسقط،2015/4/11).

كما لم تدخر مسقط جهداً في المحافل الدولية في طرح رؤيتها لحل الأزمة السورية، ففي كلمتها، التي ألقاها يوسف بن علوي الوزير المسؤول عن الشؤون الخارجية في سلطنة عُمان، أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها السبعين، في سبتمبر 2015، دعت السلطنة سائر الأطراف السورية ودول الجوار الجغرافي إلى دعم مهمة المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة، ستيفان دي مستورا، بما يعيد الأمن والاستقرار إلى هذا البلد العربي، وبما يسهم في القضاء على الإرهاب الذي تمكن من إيجاد موطئ قدم له في سوريا، وجددت سلطنة عُمان التأكيد على موقفها الثابت بإدانة الإرهاب بشتى أشكاله مهما كانت المسببات والدوافع"(مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ،314:2016).

ومما تقدم يظهر أن موقف السلطنة من الأزمة السورية نابع من تمسكها بالمبادئ الأساسية التي بنت عليها سياستها الخارجية، والقائمة على عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، وعدم الانحياز إلى أحد أطراف الأزمة على حساب الطرف الآخر، وضرورة حل المشاكل عن طريق الحوار، وبالطرق السلمية، والسعي قدر الإمكان للمساعدة عبر التقريب بين جميع الأطراف للوصول إلى مرحلة الحوار.

ويرى الباحث أن الموقف الذي اتخذته سلطنة عُمان تجاه القضية السورية مبني على رؤيتها المتزنة والواقعية اتجاه الأزمة، ويتسق مع سمات هويتها السياسية، فرفض السلطنة

قطع العلاقات مع سوريا نابعٌ من إحساسها بالمسؤولية اتجاه الدولة والشعب السوري، الذي تشترك معه في ثابتي العروبة والإسلام، اللذين يشكلان أهم مكونات الهوية العُمانية. كما إن قطع العلاقات لا يصب أبداً في مصلحة إيجاد الحل، بل يعد انحيازاً إلى أحد طرفي الأزمة على حساب الطرف الآخر.

وفي ضوء كل ما تقدم يمكن التوصل إلى خلاصة مفادها، أن السياسية الخارجية العُمانية اتخذت من الوضوح والصراحة منهجاً في تعاطيها مع القضايا والأحداث والتطورات على الساحة العربية، كما تبنت مواقف ثابتة تتسم بالواقعية والاتزان إزاء الأزمات العربية، وكانت حريصة على حفظ استقلالية قراراتها السياسية، بعيداً عن التأثير المباشر للأطراف الأخرى عليها، وبناءً على ما يسهم في تحقيق مصلحتها، وبما يخدم الأمن ويحفظ الاستقرار في المنطقة العربية. وكانت مواقفها نابعة من قناعاتها ورؤيتها، ومعتمدة على المبادئ الأساسية التي اختطتها منذ البداية فيما يخص سياستها الخارجية.

وتجدر الإشارة إلى الأهمية البالغة التي توليها السياسة العُمانية بالعلاقات مع الدول العربية، فمن الملاحظ أن السلطنة ترفض قطع علاقتها مع أي من الدول العربية، فقد احتفظت السلطنة بعلاقتها مع مصر بعد اتفاقية كامب ديفيد 1978، وعارضت قرار الجامعة العربية بمقاطعة مصر، وتكرر الموقف كذلك من العراق بعد غزو الكويت في عام 1990، فقد احتفظت سلطنة عُمان بعلاقتها مع العراق، على الرغم من مشاركتها بالجهد العسكري في إطار قوات درع الجزيرة في حرب تحرير الكويت في عام 1991، وتكرر الموقف كذلك من سوريا فلم تقطع السلطنة العلاقات معها، بل سعت من خلال استمرار العلاقات معها في محاولة إيجاد حل سلمي للأزمة السورية.

ويرى الباحث أن هذه المواقف التي اتبعتها السلطنة على الساحة العربية نابعة في المقام الأول من الإحساس بالمسؤولية اتجاه الدول العربية، وهو ما تفرضه الهوية العُمانية على سياستها الخارجية، والقائمة على التسامح، والتراضي، والتعاون، ونبذ الخلافات، والابتعاد عن الأحقاد، وهي السمات التي شكلت هوية الشعب العُماني، والتي انعكست بدورها على صناع القرار في السلطنة، كما أن النزعة إلى الاستقلالية في اتخاذ القرار السياسي العُماني، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، وعدم الانحياز إلى أحد أطراف الأزمة، تعد من أهم سمات الهوية السياسية لسلطنة عُمان في إطار تعاملها على الصعيد الخارجي.

المبحث الثالث

تأثير عامل الهوية على السياسة الخارجية العُمانية على المستوى الدولي

تُعد الساحة الدولية المسرح الأكبر الذي تؤدي فيه أي دولة لدورها في المنظومة الدولية، والذي يمكن من خلاله الحكم على سياستها الخارجية. والحال لا يختلف مع سلطنة عُمان؛ إذ تُعدُّ سياستها الخارجية في الساحة الدولية امتداداً للسياسة التي تنتهجها على الساحتين الخليجية والعربية.

وتنطلق سلطنة عُمان في تعاملها مع الساحة الدولية من الإحساس بالمسؤولية الذي تفرضه عليها عضويتها في المجتمع الدولي، وتوجب عليها الإسهام في خدمة قضايا السلم والتعاون الدولي. ويشير صانع القرار العُماني (السلطان قابوس) إلى ذلك الإحساس عندما يقول: "إننا جزء من هذا العالم... نتفاعل مع ما يدور حولنا من أحداث بكل الإيجابية والوضوح، ونكرس كل إمكانياتنا للمشاركة الموضوعية والفعالة لخدمة قضايا السلام والتعاون على كافة المستويات الإقليمية والدولية"(حمودي،1992:411).

وبحكم تعامل السلطنة مع المجتمع الدولي من خلال النظرة الواقعية التي تتبناها، والنابعة من قناعتها بالحجم الحقيقي لقدرتها، وذلك انطلاقاً من كونها إحدى دول ما يُعرف بالعالم الثالث. وقد عبر السلطان قابوس عن السياسية التي تتمسك بها السلطنة في تفاعلاتها مع معطيات الساحة الدولية، بالدعوة إلى السلام، وعدم الرغبة في التورط بصراعات الدول العظمى، وذلك في خطاب له بتاريخ 1980/11/18، عندما قال: "إننا نعتبر أنفسنا أعضاء في العالم الثالث، ونحن نفخر ونعتز بانتمائنا العربي، وليست لدينا رغبة في توريط أنفسنا في صراعات الدول العظمى، أو خدمة

مصالح الآخرين. كل ما نريده فقط هو أن نُترك وكل بلدان المنطقة في سلام، وأن نلعب دورنا في خدمة قضية السلم العالمي. وهنا لا بد من أن نؤكد للجميع أن رغبتنا في السلام لا تنبثق من شعور بالضعف، نحن إذا تعرضنا إلى أي عدوان فإننا سندافع عن بلدنا بكل قوانا"(وزارة الإعلام، عُمان،136:2015).

وتجدر الإشارة إلى حرص السلطنة على التمسك بالمبادئ الأساسية لسياستها الخارجية، في تعاملها مع الساحة الدولية، ويؤكد ذلك قول السلطان قابوس: "إننا نحرص دائماً على أداء دورنا كاملاً على الساحة الدولية وفقاً لسياستنا التي ننتهجها منذ البداية بكل الإيجابية والوضوح، والتي تقوم على أساس من الإيمان الراسخ بمبادئ التعايش السلمي بين جميع الشعوب، وحسن الجوار بين الدول المتجاورة، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للغير، والاحترام المتبادل لحقوق السيادة الوطنية. إننا نمد يد الصداقة والتعاون إلى جميع الدول التي تلتقي معنا على هذه المبادئ، ونعمل ضمن هذا الإطار على توطيد علاقاتنا المتنامية مع كافة دول المنطقة؛ تقديراً منا لأهمية التعاون بينها في كل ما يخدم المصالح الأساسية لجميع شعوبها"(حمودي،411:1992).

كما سعت سلطنة عُمان إلى تبني علاقات الصداقة والتعاون مع دول العالم كافة، باعتبارها علاقات طبيعية يمكن أن تحقق مصالح أي بلد دون الإضرار بمصالح البلد الآخر، وقد عبر السلطان قابوس عن هذا التوجه خلال مؤتمر صحفي له في عام 1985، وذلك بعد إقامة السلطنة علاقات دبلوماسية مع الاتحاد السوفيتي في العام نفسه، عندما أوضح في حينه، أن إقامة العلاقات مع جميع الدول هي من أهم عقائد صانع القرار العُماني، ولكن تلك الرغبة في إقامة العلاقات ليست على حساب الاستقلالية في اتخاذ القرار السياسي، بل يجب أن تكون على أساس الاحترام المتبادل، عندما قال: "نحن نريد أن نصادق كل شعوب العالم ويكون لنا علاقات معها،

ولكن هناك أسس يجب أن تكون أولاً واضحة لدى من يريد أن يمد يده لنا، وهذه معروفة، وسياسة السلطنة الخارجية تقوم على الاحترام المتبادل وعدم التدخل في الشؤون الداخلية،.. ولا شك أن عُمان دائماً وأبداً تريد أن يكون لها صداقة مع جميع شعوب العالم، وأنا قلت في وقت من الأوقات أنني أريد أن أنظر إلى خارطة العالم ولا أجد بلداً لا تربطه صداقة بعُمان"(مؤتمر صحفي للسلطان قابوس بتاريخ 1985/10/22).

وبلا أدنى شك، فإن هذه الموازنة العُمانية في الوساطة بشأن الأزمات الإقليمية ليست دبلوماسية سهلة؛ إذ تجمع السلطنة بين الأضداد، أو تفاعلات ذات نمطين، وهو ما يشكل نمطاً مختلفاً وسلوكاً متناقضاً مع بعض السياسات الخارجية لدول الجوار الجغرافي المباشر، بما جنّب السلطنة الزج بها في حروب بالوكالة، وابتعدت عن سياسة المحاور والاستقطاب، ونأت بنفسها عن مختلف أشكال المواجهات السياسية والحروب الإعلامية، واحتفظت بهامش واسع من المناورة واللجوء لخيارات متعددة في إقليم يزداد اشتعالاً يوماً بعد آخر، بما جعلها حليفاً وثيقاً للولايات المتحدة وبريطانيا، وعضواً مؤثراً في مجلس التعاون الخليجي، وشريكاً رئيسياً لإيران، ولاعباً محورياً بالنسبة للقوى الأوروبية والدول العربية في جهود الوساطة السرية والعلنية في الإقليم(التقرير الاستراتيجي العربي 2016:310،2015).

وبات من الملاحظ أن سلطنة عُمان استطاعت أن تنجح في إقامة علاقات إيجابية مع دول العالم كافة، وذلك عبر نهج السياسة الهادئة والمتزنة الذي اتبعته خلال السنوات الماضية. مما أكسبها ثقة واحترام جميع دول العالم، تلك الثقة هي التي مكنت عُمان من لعب دور الوسيط النزيه والمقبول من قبل جميع الأطراف في العديد من الصراعات والأزمات الإقليمية، وشريكاً مهماً في التصدي لآفة الإرهاب.

1- **الموقف من الملف النووي الإيراني:** ولعل من أبرز الأمثلة على الدور العُماني في القضايا الإقليمية والدولية هو الدور الذي لعبته السلطنة في الوساطة والتقريب بين القوى الغربية وإيران، والذي أدى في النهاية إلى التوصل للاتفاق النووي بين الدول دائمة العضوية وألمانيا أو ما يعرف بـ(5+1) من جهة وإيران من جهة أخرى، وهو الاتفاق التاريخي الذي أبعد شبح الحرب عن المنطقة. فقد نجحت السلطنة في وضع اللبنة الأولى للاتفاق التاريخي بين الجمهورية الإسلامية الإيرانية والقوى العظمى حول الملف النووي الإيراني من خلال إعادة الحوار بين الأطراف، وساهمت في تقريب وجهات النظر بين الجانبين؛ حيث استضافت في 9 نوفمبر 2014 جولة مفاوضات بين دول (5+1) وإيران، وقامت بجهود الوساطة لإنهاء الخلافات.

وقد تميز تعاطي مسقط مع ملف المفاوضات بالحرص الشديد، وذلك ما بدا واضحاً في القدر الكبير من السرية والكتمان الذي رافق مراحل المفاوضات التي رعتها عُمان بين الولايات المتحدة الأمريكية وجمهورية إيران الإسلامية. فمنذ فرض الحصار الاقتصادي على إيران في عام 2006 بسبب برنامجها النووي كانت مسقط تقوم بدور الوسيط بين إيران والغرب، واستضافت اجتماعات سرية بين دبلوماسيين وقادة أمنيين من كلا الطرفين منذ 2011 في محاولة للوصول إلى أرضية مشتركة، إلى أن تكللت جهودها بالنجاح في نوفمبر 2013، من خلال التوصل إلى اتفاق جنيف بين إيران ودول (5+1)، ثم كانت جولة المفاوضات في مسقط في نوفمبر 2014، التي أفضت إلى اتفاق الإطار الذي وقعه الطرفان في لوزان السويسرية في إبريل 2015، تمهيداً للاتفاق النهائي الذي أبرم في يوليو 2015(البلوشي،2016:60). وأشار وزير الخارجية الأمريكي السابق (جون كيري) إلى

تلك الجهود التي بذلتها السلطنة في الملف النووي الإيراني، في مقال له في صحيفة بوسطن غلوب، حيث قال: "لقد شاركت في الجهود الرامية إلى كبح جماح البرنامج النووي الإيراني، فحينما كنت رئيساً للجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ، قمت برحلة هادئة إلى عُمان في العام 2011 لإبلاغ الحكومة هناك بأن حكومة أوباما قد تكون مستعدة لفتح حوار حول القضية النووية... إن تلك الزيارة قد فتحت الباب لمحادثات مباشرة بين البلدين، وبعد ذلك أدت إلى مفاوضات رسمية متعددة الأطراف"(المصدر نفسه،62:2016).

ففي إطار قضية الملف النووي الإيراني، التي تعتبر حساسة بالنسبة لدول مجلس التعاون الخليجي، بحكم قربها من إيران والعلاقة المعقدة تاريخياً والهواجس الأمنية المتعلقة بالاستقرار، اتسم الموقف العُماني ومنذ البدء بالموضوعية في التركيز على إبقاء أبواب المفاوضات مفتوحة بين أطراف المحادثات، باعتبار أن الحوار المباشر هو أفضل السبل للتوصل إلى توافق مناسب حول القضايا الشائكة. وفي الوقت نفسه استمرت السلطنة في الدعوة إلى إخلاء منطقة الشرق الأوسط من أسلحة الدمار الشامل، بحكم مبدئها الذي يهدف إلى السلام الشامل وتحقق عالم خالٍ من الحروب(البليك،96:2015).

وبلا شك فإن النجاح العُماني في هذه الوساطة يعود في المقام الأول إلى الثقة التي تحظى بها السلطنة من قبل جميع الأطراف، باعتبارها طرفاً نزيهاً تربطه علاقات جيدة واحترام متبادل مع جميع أطراف الأزمة، ولعل هذه الثقة التي كسبتها السلطنة تعود في الأساس إلى الاستقلالية في اتخاذ قرارتها السياسية. ففي الوقت الذي ترتبط السلطنة بعلاقات وثيقة مع الولايات المتحدة الأمريكية والدول الغربية، فإن علاقاتها مع إيران تعتبر علاقات جوار طيبة قائمة على الاحترام المتبادل، وهو ما يظهر في مجالات التعاون العديدة بين البلدين. حتى أن

مسقط رفضت أن تكون شريكاً في العقوبات المفروضة عليها، وقد عبر عن ذلك وزير الإعلام العُماني الأسبق، عبدالعزيز الرواس، بقوله: إن بلاده لن تنضم إلى أية إجراءات ضد إيران، لأنها لا تراهن على علاقاتها مع جيرانها. وأوضح أن علاقات السلطنة مع إيران تقوم على أساس حسن الجوار، وألمح إلى أن بلاده لن تشترك في الحظر الأمريكي على إيران(ثابت،241:2007). ويتفهم الطرفان (الأمريكي والإيراني) الموقف العُماني نظراً للثقة التي تحظى بها من قبلهما.

وهنا لا بد من الإشارة إلى أن الموقف العُماني من الأزمة الإيرانية، ومن العلاقات مع إيران بشكل عام، محل خلاف في التوجهات مع الدول الخليجية الأخرى، ويعود هذا الخلاف في نظرة تلك الدول التي ترى في إيران خطراً يهدد الأمن في المنطقة، ويجب التعامل معها على هذا الأساس، بينما تتبنى السلطنة بدلاً من ذلك الواقعية السياسية، والتي تحتم التعامل مع إيران باعتبارها دولة جارة وتربطها بالسلطنة علاقات تاريخية، وبالتالي فليس من الحكمة معاداتها. كما أن التوصل إلى اتفاق نووي بين إيران والغرب سوف يكون في مصلحة العالم بشكل عام ومنطقة الخليج بشكل خاص؛ لأنه سيقضي على شبح الحرب التي سوف تكون نتائجها قاسية على الجميع، كما أنه، وفي الوقت نفسه، سوف ينهي أية أطماع إيرانية محتملة لامتلاك اسلحة نووية في ظل الرقابة من قبل المنظمات الدولية، التي ستفرض بمقتضى الاتفاق، على برنامجها النووي.

وقد عبر يوسف بن علوي عن تفهم السلطنة لتحفظ دول الخليج على الاتفاق النووي الإيراني، وخاصة المملكة العربية السعودية، باعتبار هذا الاختلاف، من وجهة النظر العُمانية، يقتصر على الطريقة التي يتم عبرها معالجة الأزمة، بينما هناك اتفاق على الهدف المتمثل في

حفظ الاستقرار والأمن في منطقة الخليج، عندما قال في لقاء صحفي لصحفية الوطن القطرية: "نحن نعلم أن الإخوان في الرياض، في إطار الخلافات التي بينهم وبين طهران، عندهم بعض التحفظات، ونحن نقدر ذلك، وهم كما نعلم حريصون على الاستقرار في منطقة الخليج،... ولكن ليس بالضرورة أن يكون هناك تطابق في سياستنا داخل مجلس التعاون، وربما تكون مصالح إخواننا الآخرين مع إيران أكثر من مصالحنا نحن معهم، ولكننا نؤمن إيماناً راسخاً بوجوب تحقيق الاستقرار، وليس أكثر، لأن أي شيء عكس تحقيق ذلك الاستقرار، فكلنا في الخليج سوف نخسر"(جريدة الوطن،الدوحة،2014/2/2).

ومما تقدم؛ يمكن القول أن تعامل السلطنة مع أزمة الملف النووي الإيراني جاء نتيجة لتبنيها رؤية خاصة بها للحل، بما ينسجم مع هويتها السياسية، ويتسق مع المبادئ الأساسية لسياستها الخارجية، وتهدف من خلالها إلى إنهاء حالة التصعيد بين الأطراف، وإبعاد شبح الحرب عن المنطقة، الوصول إلى حالة الاستقرار التي تخدم مصالح المنطقة بشكل عام، والمصالح العُمانية في المقام الأول.

2- **الموقف من قضية الإرهاب:** تُعد سلطنة عُمان من الدول التي وضعت التصدي للإرهاب في أعلى سلم أولوياتها، باعتباره ظاهرة عالمية، وآفة تهدد الأمن والسلم الدوليين، وتضر بمصالح جميع الدول على الساحة الدولية، وجاء هذا الموقف العُماني الرافض حيال جميع أشكال الإرهاب، مهما كانت مصادره، أو الأفكار التي ينطلق منها، أو الأهداف التي يسعى لتحقيقها، وقد عبّر عن هذا الموقف يوسف بن علوي خلال كلمة السلطنة أمام الدورة (72) للجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ 2017/9/24 عندما قال: "تدين بلادي الإرهاب بكافة أشكاله وأصنافه، ومهما كانت مبرراته؛ وذلك التزاماً منها بأهداف وميثاق الأمم المتحدة الذي ينص

على صيانة السلم والأمن الدوليين، كما تؤكد بلادي دعمها وتأييدها لسائر الجهود الرامية للقضاء على هذه الآفة، ومكافحتها باتخاذ التدابير المناسبة، مستندة في ذلك على ما أكدت عليه القرارات والمعاهدات والاتفاقيات العربية والإسلامية والدولية ذات الصلة" (الموقع الرسمي لوزارة الخارجية العُمانية على شبكة المعلومات العالمية: www.mofa.gov.om)

كما ترفض السلطنة، انطلاقاً من هويتها الإسلامية، أن يتم إلصاق تهمة الإرهاب بالدين الإسلامي، وذلك من خلال الفهم العُماني العميق للقيم الأصيلة للدين الإسلامي، الذي يدعو إلى التسامح وتقبل الآخر. ومن هذا المنطلق فقد جانب العُمانيون الفهم المتشدد للإسلام حيث يتم استغلاله كوسيلة للتحزب والتشدد أو الغلو والتطرف، وذلك على قدر رفضهم لذلك المنطلق في فهم الدين الإسلامي، والتعصب لمذهب أو طائفة أو حزب. وفي هذا السياق يقول السلطان قابوس، وربما كان ذلك منذ وقت مبكر على ظهور موجة التطرف والغلو في وقتنا الحاضر، بتاريخ 1994/11/18: "إن التطرف مهما كانت مسمياته، والتعصب مهما كانت أشكاله، والتحزب مهما كانت دوافعه ومنطلقاته، نباتات كريهة سامة، ترفضها التربة العُمانية الطيبة التي لا تنبت إلا طيباً، ولا تقبل أن تلقى فيها بذور الفرقة والشقاق ... إن التزمت في الفهم الديني لا يؤدي إلا إلى تخلف المسلمين، وشيوع العنف وعدم التسامح في مجتمعاتهم، وهو في حقيقة الأمر بعيد عن فكر الإسلام الذي يرفض الغلو، وينهى عن التشدد؛ لأن الدين يسر، ويحب اليسر في كل الأمور. وصدق الرسول عليه الصلاة والسلام إذ يقول:(إن الدين يسر، ولن يشاد الدين أحد إلا غلبه)، وليس بعد حديث الرسول من مقال"(وزارة الإعلام، عُمان،2010:330-331).

وجدير بالذكر أن السلطنة، نتيجةً للفهم السليم لتعاليم الدين الإسلامي السمح المترسخ في الثقافة والهوية العُمانية، لم تشهد أي حادث إرهابي عكر صفو الأمن والتسامح الذي اتصف به المجتمع العُماني تاريخياً. وهو الأمر الذي أدى إلى نجاح سلطنة عُمان وللسنة الثالثة على التوالي (2014،2015،2016) في الحصول على النقطة صفر في قائمة الدول الأقل تعرضاً للإرهاب، وفقاً لمؤشر الإرهاب العالمي الذي يصدره معهد الاقتصاد والسلام الذي يتخذ من مدينة سدني الاسترالية مقراً له(صحيفة الوطن العُمانية، مسقط، 2016/11/21).

وفي السياق ذاته يمكن فهم عدم وجود أي عنصر عُماني ضمن صفوف التنظيمات الإرهابية الجهادية المنتشرة، مثل تنظيم ما يسمى بالدولة الإسلامية، أو جبهة النصرة، أو التنظيمات الإرهابية الأخرى، الأمر الذي يختلف عن بعض دول الخليج الأخرى، وتحديداً السعودية وبدرجة أقل كل من الكويت والبحرين فيما يخص تصدير المقاتلين المجاهدين، وهو ما يشير إليه المركز الدولي لمكافحة التطرف(صحيفة الأهرام، القاهرة، 2015/12/29).

ويمكن فهم الموقف الرسمي العُماني من نبذ الإرهاب، والسعي إلى مكافحته؛ انطلاقاً من سمات الشخصية العُمانية المتسامحة تاريخياً والمتقبلة والمتعايشة مع الآخر، وهو الأمر الذي يمكن إرجاعه إلى تأثير منظومة القيم الدينية، والثقافية، والحضارية، والتاريخية، المؤسسة للهوية العُمانية على السلوك السياسي الذي تنتهجه السياسة العُمانية اتجاه قضايا الإرهاب ورفض إلصاق هذه التهمة بالدين الإسلامي. وهو الأمر الذي يشير إليه السلطان قابوس في خطاب له بمناسبة الانعقاد السنوي لمجلس عُمان في عام 2011 عندما يقول: "لقد فطرنا في هذا البلد، ولله المنة والحمد، على السماحة، وحسن المعاملة، ونبذ الأحقاد، ودرء الفتن،

والتمسك بالأعراف والقيم القائمة على الإخاء، والتعاون، والمحبة بين الجميع. وإننا نؤكد على ضرورة غرس هذه السجايا الحميدة والقيم الرفيعة في نفوس النشء منذ نعومة أظفارهم في البيت، والمدرسة، والمسجد، والنادي وغيرها من محاضن التربية والتثقيف لتكون لهم سياجاً يحميهم من التردي في مهاوي الأفكار الدخيلة، التي تدعو إلى العنف، والتشدد، والكراهية، والتعصب، والاستبداد بالرأي، وعدم قبول الآخر، وغيرها من الأفكار والآراء المتطرفة التي تؤدي إلى تمزيق المجتمع، واستنزاف قواه الحيوية، وإيراده موارد الهلاك والدمار والعياذ بالله"(الموقع الرسمي لوزارة الخارجية العُمانية على شبكة المعلومات العالمية: www.mofa.gov.om)

ومما تقدم يمكن القول بأن سلطنة عُمان خلال تعاملها مع الدول الأعضاء في المجتمع الدولي، وفي تعاطيها مع الأزمات والقضايا على الساحة الدولية تتسم بالواقعية والاتزان والابتعاد عن ردود الفعل، وتتميز بالاستقلالية في اتخاذ قرارها السياسي بما يتوافق مع قناعاتها ورؤيتها الخاصة للحل، وهو ما يمكن ملاحظته ظاهراً خلال تعاطيها مع أزمة الملف النووي الإيراني، وهو الموقف الذي تميز بقدر كبير من الوضوح والصراحة، فقد عبرت عن موقفها دون أن تجامل أي طرف على حساب الطرف الآخر، وحافظت، وفي الوقت نفسه، على العلاقات التي بجميع أطراف الأزمة، وهو ما يُعد أمراً على قدر كبير من الصعوبة، وخاصة في مثل أزمة الملف النووي الإيراني، التي تُعد ذات تشعبات وتعقيدات عديدة. كما يمكن كذلك ملاحظة تأثير عامل الهوية على سلوكها السياسي الخارجي من خلال رفضها القاطع لأشكال الإرهاب كافة وصوره التي تعد ذات أبعاد دولية، وذلك وفقاً لفهمها الخاص حيال هذه الظاهرة.

وفي نهاية الفصل يمكن الإشارة إلى عدد من الملاحظات، أهمها أن سلطنة عُمان كانت حريصة على الاحتفاظ بعلاقاتها مع جميع الأطراف خلال الأزمات المختلفة ولم تقطع علاقاتها مع أي دولة، فقد حافظت على علاقاتها مع كل من العراق وإيران خلال الحرب بينهما، في الوقت الذي قطعت فيه أغلب الدول العربية علاقاتها مع إيران، كما حافظت عُمان على علاقاتها مع العراق أثناء احتلال الكويت، في حين أن جميع دول الخليج قطعت العلاقات معه أثناء الأزمة، وحافظت كذلك على علاقاتها مع جميع أطراف الأزمة اليمنية، ولم تنقل سفارتها من صنعاء أسوة ببقية الدول الخليجية، وحافظت على علاقتها مع مصر ولم تقاطعها خلال المقاطعة العربية لمصر بعد اتفاقية كامب ديفيد، وحافظت كذلك على علاقتها مع سوريا ولم تقطع علاقتها معها، وظلت السفارة العُمانية مفتوحة في دمشق على الرغم من أن أغلب الدول العربية قطعت العلاقات معها. وهو ما يشير إلى أن سلطنة عُمان لا تؤمن بمبدأ قطع العلاقات لأنه لا يتوافق مع مبدأ الحياد الإيجابي الذي تتبناه.

كما يُلاحظ الالتزام العُماني بالحياد الإيجابي خلال الأزمات التي شهدتها مختلف الساحات الخليجية والعربية والدولية، وعدم الانحياز خلال تلك الأزمات أو الصراعات إلى أي طرف على حساب الطرف الآخر، والبعد عن الاستقطاب السياسي، ورفض الانجرار إلى سياسة المحاور، فلم تنحز السلطنة إلى أي من طرفي الحرب العراقية الإيرانية، وحافظت على الحياد خلال الأزمة اليمنية ولم تشارك فيما يسمى بعاصفة الحزم، واستمرت في التمسك بمبدأ الحياد أثناء الأزمة السورية، كما لم تنحز إلى أي طرف في الأزمة النووية الإيرانية. وهو ما مكنها من القيام بدور الوسيط وتقريب وجهات نظر بين الأطراف المتصارعة خلال الأزمات.

ويُلاحظ أيضاً عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، وهو ما ظهر جلياً في الرفض العُماني للإجراءات التي اتخذتها الجامعة العربية بحق مصر بعد اتفاقية كامب ديفيد، باعتبار أن الاتفاقية شأن مصري في المقام الأول، ولأي دولة الحق في اتخاذ ما تراه مناسباً لتحقيق مصالحها، كما رفضت التدخل العسكري في الشأن اليمني، واعتبرت أن ما يحصل في اليمن حرباً داخلية بين مكوناته، ولا يحق لأي دولة التدخل في الشأن اليمني الداخلي إلا بما يساعد في إيجاد الحل، ومن المنطلق ذاته جاء موقف السلطنة بعدم التدخل في الشأن السوري خلال أحداث الأزمة السورية. الأمر الذي ترافق مع الحرص العُماني على الدعوة إلى الحوار بين جميع الأطراف وإيجاد الحلول عبر الطرق السلمية لجميع المشاكل، وتجددت هذه الدعوات العُمانية في جميع الأزمات التي شهدتها المنطقة.

وهكذا ظلت سلطنة عُمان وسيطاً مرناً قادراً على الحوار مع جميع الأطراف في مختلف الأزمات، لا يبني تحالفات مع طرف ضد طرف آخر أو على حسابه. ولم تندفع السياسة العُمانية في أي اتجاه خلال حروب الخليج المتعاقبة بل عملت على اغتنام علاقاتها مع كل أطراف النزاع (العراق، ودول الخليج، وإيران، والولايات المتحدة الامريكية)، للاحتفاظ بمخرج يمكن أن تمر به تفاعلات المنطقة، إن هي اتجهت نحو الحلول السلمية، او بالأحرى الوصول إلى صيغة تصفير المشكلات (Zero-Problems)، وعدم تفضيل الحلول الرامية إلى تفاقم الأزمات عبر قطع العلاقات، أو سحب السفراء، أو توجيه المعارضة الداخلية، أو تسليح جماعات العنف وتمويل الإرهاب، بل يتم احتواء الخلافات مهما بلغت حدتها، وتصبح السلطنة نقطة التقاء وبوابة مفتوحة لكل أطراف الصراع(التقرير الاستراتيجي العربي2016:312،2015).

ومما تقدم يمكن التوصل إلى خلاصة مفادها أن السلوك السياسي الذي تتبعه سلطنة عُمان في مجالها الخارجي، وعلى الساحات المختلفة الخليجية والعربية والدولية، تميز بعدد من السمات، أهمها: الثبات والتمسك بالمبادئ التي رسمتها القيادة العُمانية كمنهج يحكم علاقاتها الخارجية، وتبني الواقعية السياسية التي توزان بعقلانية بين المكاسب المرجوة والخسائر التي يجب تجنبها، والاستقلالية في اتخاذ القرار السياسي ورفض الإملاءات والتبعية لأي طرف كان، والوضوح والصراحة في التعبير عن رؤيتها حيال القضايا التي تهمها أو تكون جزءاً منها، وتحرص على الابتعاد عن سياسة المحاور.

ويرى الباحث أن للهوية العُمانية أثراً بالغاً لا يمكن تجاهله في تشكيل ملامح سياستها الخارجية، وهو ما يمكن ملاحظته من خلال الأثر الذي تتركه سمات الشخصية العُمانية على النهج الذي تتبعه السلطنة في علاقاتها الخارجية، والنابع من ثقافتها الإسلامية والعربية التي تقوم على التسامح والحكمة والتدبر، وفي الحقيقة يمكن اعتبار العلاقة بين السياسة الخارجية لسلطنة عُمان والهوية العُمانية علاقة تبادلية، يؤثر كل منهما على الآخر ويترك أثره عليه.

الفصل السادس

الخاتمة والنتائج والتوصيات

أولاً: الخاتمة

برز عامل الهوية منذ تسعينيات القرن الماضي كأحد العوامل المهمة، إلى جانب العوامل المادية الأخرى، كالعامل الجغرافي والديمغرافي والقوة العسكرية والاقتصادية، في تفسير السلوك السياسي الخارجي للدول، وذلك نظراً لما للهوية من أثر في توجيه السياسة الخارجية للدولة، وفي بناء علاقاتها مع الدول الأخرى على الساحة الدولية. فتلك العلاقات قد تقوم على أساس فهم الصفات المميزة للذات في مواجهة الآخر، وبالتالي فإنها تؤثر على نمط رؤية الآخر، باعتباره صديقاً، أو عدواً، أو منافساً على الساحة الدولية، بناء على الهوية التي ينتمي إليها كلا الطرفين. فكما أن الهوية قد تكون عاملاً دافعاً للسلوك الخارجي للدولة إلى التقارب أو التعاون مع الدول الأخرى التي تشترك معها في الهوية نفسها؛ فإنها في الوقت ذاته قد تكون سبباً في نشوء حالة من السلوك التنافسي، كما قد تكون وراء السلوك العدائي التصارعي بين الدول التي تنتمي إلى هويات متصارعة.

وسعت هذه الدراسة للتثبت من صحة الفرضية التي انطلقت منها، والتي تقوم على أن العوامل التي أسهمت في تشّكيل هوية سلطنة عُمان لها تأثير واضح في صياغة أنماط سلوكها السياسي الخارجي، على المستويين الإقليمي والدولي، وقد توصلت، من خلال فصولها السابقة، إلى إثبات صحة تلك الفرضية، ومفادها أن سلطنة عُمان من الدول التي تشكّل الهوية أحد العوامل

المؤثرة في توجيه سلوكها السياسي الخارجي. وبلا شك، فإن فهم السياسة الخارجية لسلطنة عُمان دون التطرق إلى دراسة هويتها الوطنية ينطوي على قدر كبير من الصعوبة.

فالهوية العُمانية هي ذلك المركب المتميز، الذي هو محصلة عملية تفاعل دقيقة بين مكونات عديدة مادية ومعنوية، أسهمت كل منها، وبدرجات متفاوتة، في صياغة ملامح الهوية العُمانية. وتتمثل أهم تلك المكونات في أبعاد ثلاثة أساسية: أولاً، البعد المكاني والمتمثل في الموقع الجغرافي لسلطنة عُمان. ثانياً، البعد الزماني، والمتمثل في المكون التاريخي الذي تشكلت عبره ملامح الهوية العُمانية. ثالثاً، البعد الثقافي والذي يشمل الاعتزاز بالانتماء العربي، وبالدين الإسلامي، والتراث العُماني، ومنظومة القيم والأعراف والعادات والتقاليد.

ويمكن تلمس الأثر الذي يتركه عامل الهوية على السياسة العُمانية في مجموعة الثوابت والمرتكزات التي تعتمد عليها في سياستها الخارجية، وتحرص على التمسك بها. وبناءً على هذه الثوابت، النابعة في الأساس من مكونات الهوية العُمانية، فقد تبنت السلطنة عدداً من المبادئ الأساسية كخطوط عريضة تسير عليها في سياستها الخارجية، والتي يمكن بدورها أن تُعد سمات رئيسية للهوية السياسية العُمانية، وتتمثل في حسن الجوار، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، ورفض التدخل في الشأن العُماني، وعدم الانحياز خلال الأزمات إلى أي طرف على حساب الطرف الآخر، والابتعاد عن سياسة المحاور، والدعوة إلى حل الخلافات بين الدول عبر الحوار وبالطرق السلمية.

كما يمكن تلمس أثر عامل الهوية كذلك في منظومة صنع السياسية الخارجية العُمانية، التي تُعد نتاجاً لتجربة عُمانية خاصة تراكمت عبر الزمن في مجال السياسة الخارجية والعلاقات الدولية. ويبقى عامل شخصية القائد السياسي، المتمثل في السلطان قابوس، الأكثر تأثيراً في تلك

المنظومة، فالسياسة الخارجية العُمانية، وفي العديد من المناسبات والمواقف التي تناولتها الدراسة، تنسجم مع التركيب الشخصي لصانع القرار السياسي، فصفاته الشخصية، وتنشئته الاجتماعية والسياسية، والمستمدة من ثقافة المجتمع العُماني، وعاداته وتقاليده في الحكمة، والتدبر، والتبصر، والتعاون، والتسامح، والتوازن في التعامل مع الغير، بالإضافة إلى عقائده في بيئة العمل السياسي في المجال الخارجي، كلها أسهمت، وما تزال تسهم، بشكل كبير في توجيه السياسة الخارجية لسلطنة عُمان، وهو الأمر الذي يؤكد على الدور الذي تلعبه الهوية في التأثير على السياسة الخارجية العُمانية، فالهوية الخاصة بالقائد السياسي (السلطان قابوس) هي في الأساس مستندة إلى الهوية العُمانية بشكل عام.

ويظهر ذلك الأثر الذي يتركه عامل الهوية على السياسة الخارجية لسلطنة عُمان من خلال المواقف التي اتبعتها السياسة الخارجية العُمانية في تعاطيها مع الأحداث والتطورات والأزمات على مختلف ساحات السياسة الخارجية العُمانية (الخليجية، والإقليمية، والدولية)، والتي كانت في كثير من الأحيان مواقف مختلفة عن المواقف التي اتخذتها أغلب الدول الخليجية والعربية الأخرى. فالسلوك السياسي الذي تتبعه سلطنة عُمان في مجالها الخارجي، والذي يتميز بعدد من السمات الخاصة، يعتمد في الأساس على الثوابت السياسية النابعة من مكونات الهوية العُمانية، وينسجم مع السمات الخاصة بالهوية والشخصية العُمانية.

إلا أن عامل الهوية، رغم أهميته في تحديد ملامح السلوك السياسي الخارجي لسلطنة عُمان، لا يسقط أهمية العوامل الأخرى التي سبقت الإشارة إليها، ومع ذلك، تبقى هوية الدولة، والتوصيف الذي حددته الدراسة، هي المعيار الذي يبرز شخصية الدولة بما يميزها عن باقي الدول الأخرى، والتي تتميز هي أيضاً عن غيرها في المحيط الإقليمي والدولي، من خلال الهوية التي

تختص بها. وربما مثل هذا العامل، عامل الهوية، هي الحلقة التي لم يسلط عليها الضوء في الدراسات السابقة التي تناولت السياسة العُمانية، أو حاولت تفسير السلوك السياسي الذي تتبعه على الساحات الإقليمية والدولية، مما شجع الباحث على دراستها.

ثانياً: النتائج

توصلت الدراسة، ومن خلال الفرضية التي اعتمدتها، إلى النتائج التالية:

- إن عامل الهوية، على الرغم من أهميته، إلا أن تأثيره على السياسة الخارجية للدولة، قد يزيد أو يقل بحسب الحالة السياسية، ومدى الأثر الذي يتركه على القائد السياسي ودوائر صنع القرار السياسي، وفي بعض الحالات تكون الهوية هي العامل الأكثر تأثيراً في توجيه السياسة الخارجية حيال قضايا معينة.
- للهوية تأثير كبير على منظومة القيم الثقافية والفكرية التي يتبناها القائد السياسي، بكل ما تحمله من خصائص وسمات تميز الذات عن الآخر، ما ينعكس على السلوك السياسي الخارجي للدولة التي يترأسها هذا القائد السياسي أو ذاك.
- الهوية العُمانية هي ذلك العامل المركب الناتج من عملية التفاعل بين عدد من المكونات الجغرافية، والتاريخية، والعادات والتقاليد، إضافة إلى منظومة القيم الفكرية والعقائدية التي يحمله القائد السياسي، والتي تندرج تحت المكونات الثلاثة الرئيسة وهي: المكون الجغرافي، والمكون التاريخي، والمكون الثقافي. ويمكن القول أن طبيعة الشخصية الوطنية للشعب العُماني تشكل إحدى سمات السلوك السياسي الخارجي لسلطنة عُمان.
- من خلال دراسة الباحث للسياسة الخارجية العُمانية، وجد أنها تنطلق في تفاعلاتها وعلاقاتها الدولية من مجموعة ثوابت ومرتكزات نابعة من مكونات هويتها الوطنية. والتي

تحددت على ضوئها المبادئ الأساسية للسياسة الخارجية العُمانية، والتي يمكن اعتبارها بمثابة السمات المميزة لهويتها السياسية.

- على الرغم من الصعوبة في تحقيق المصالح التي تواجهها، في أغلب الاحيان، الدول التي تسعى للتحرك ضمن ثوابت محددة في السياسة الخارجية؛ إلا أن سلطنة عُمان استطاعت، عبر توازن دقيق، أن توفّق بين الحفاظ على قدر من المصالح، وعدم التفريط في ثوابتها السياسية.
- منظومة صنع السياسية الخارجية في سلطنة عُمان هي نتاج لتجربة عُمانية خالصة تراكمت عبر الزمن، وتعبر عن الخصوصية العُمانية في مجال صنع السياسة الخارجية والعلاقات الدولية. ويُعد عامل الشخصية للقائد السياسي، المتمثل في السلطان قابوس، الأكثر تأثيراً في تلك المنظومة. فالصفات الشخصية للسلطان قابوس، وتنشئته الاجتماعية والسياسية، بالإضافة إلى عقائده في بيئة العمل في مجال السياسية الخارجية، تسهم بشكل كبير توجيه السياسة الخارجية العُمانية.
- الموضوعات التي تمت معالجتها تظهر بشكل واضح تبني سلطنة عُمان مبدأ الواقعية السياسية في تعاملها مع الاحداث والوقائع الإقليمية والدولية، كما تحرص على الاحتفاظ بدرجة كبيرة من الاستقلالية في اتخذا قرارها السياسي، وترفض الانجرار إلى سياسة المحاور أو الانحياز إلى طرف على حساب الطرف آخر. وهو ما يمثل السلوك الذي تتبعه سلطنة عُمان في مجال سياستها الخارجية، على الساحات المختلفة (الخليجية، والعربية، والدولية)، المتميز بعدد من السمات التي تعبر عن الخصوصية العُمانية، وعن هويتها السياسية.

ثالثاً: التوصيات

في ضوء النتائج التي توصلت لها الدراسة، فإنها توصي بما يلي:

- ضرورة الالتفات، من قبل الباحثين والمهتمين بالسياسة العُمانية، إلى دراسة خصوصية الهوية العُمانية عند التطرق إلى المواقف السياسية التي اتخذتها السلطنة في العديد من المناسبات على الساحة الخليجية، والعربية، والدولية، من أجل التوصل إلى فهم سليم لسلوك وتوجهات السياسية الخارجية العُمانية.
- إجراء الدراسات التي تتناول تأثير عامل الهوية على السياسة الخارجية للدول العربية الأخرى، لمحاولة فهم سياسات تلك الدول من زاوية جديدة.
- يتمنى الباحث على المؤسسات الرسمية في سلطنة عُمان، وعلى رأسها وزارة الخارجية، الاهتمام بالدراسات التي تُعنى بالشأن السياسي العُماني، نظراً لندرة الدراسات والمراجع التي تتناول هذا الجانب.
- ضرورة الاهتمام من قبل المؤسسات البحثية والتعليمية في سلطنة عُمان بالدراسات التي تتناول السياسة الخارجية العُمانية، وإظهار توجهاتها، والعوامل التي تؤثر فيها، وجوانب التأثير الذي تتركه تلك العوامل.
- إجراء المزيد من الدراسات حول تأثير مختلف العوامل (المادية، والمعنوية) على السياسة الخارجية لسلطنة عُمان، لمعالجة النقص في الدراسات التي اهتمت بالشأن العُماني بوجه عام، وبهذا الجانب بوجه خاص.
- إجراء المزيد من الدراسات التي تُعنى بتأثير عامل الهوية على السياسة الخارجية العُمانية، لمعالجة الجوانب التي قد تكون غابت عن الباحث، ولم تتطرق إليها الدراسة.

قائمة المراجع

المصادر

- ابن منظور، محمد بن مكرم (2010). **لسان العرب**، ط3، بيروت، دار صادر.
- الجرجاني، علي بن محمد (د ، ت). **معجم التعريفات**، القاهرة، دار الفضيلة.

المراجع العربية

الكتب:

- أبو العلا، محمود (1988). **جغرافية إقليم عُمان، سلطنة عُمان ودولة الإمارات**، الكويت، مكتبة الفلاح.
- أبو دية، سعد (1998). **السياسة الخارجية العُمانية في عهد جلالة السلطان قابوس (1970-1998)، دراسة في عقائد صانع القرار السياسي**، عمّان، دار البشير.
- إسماعيل، علي سعيد (2005). **الهوية والتعليم**، القاهرة، عالم الكتب للنشر والتوزيع والطباعة.
- بليخانوف، سيرجي (2005). **مُصلح على العرش، قابوس بن سعيد سلطان عُمان**، ط2، مسقط.
- البليك، عماد (2015). **السياسة الخارجية العُمانية**، مسقط، مؤسسة عُمان للصحافة والنشر والإعلان.
- بن أحمدو، محمد (2004). **موريتانيا بين الانتماء العربي والتوجه الأفريقي، دراسة في إشكالية الهوية والسياسة**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية.
- بن نعمان، أحمد (1995). **الهوية الوطنية**، الجزائر، دار الأمة.

- الجابري، محمد عابد (1998). **العولمة والهوية الثقافية :عشر أطروحات من كتاب العرب والعولمة**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية.
- جيندز، انطوني (2005). **علم الاجتماع**، (ترجمة فايز الصباغ)، ط4، بيروت، المنظمة العربية للترجمة ،ومؤسسة ترجمان.
- حمودي، هادي حسن (1993). **الفكر السياسي العُماني من الثوابت إلى المتغيرات**، لندن، العيسى للكتب.
- حمودي، هادي حسن (1998). **الفكر الاجتماعي العُماني**، مسقط، وزارة الإعلام.
- درويش، إبراهيم (1978). **النظام السياسي**، القاهرة، دار النهضة العربية.
- دوراتي، جيمس (1985). **النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية**، (ترجمة وليد عبدالحميد)، الإسكندرية، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر.
- ديلو، ستيفن (2000). **التفكير السياسي والنظرية السياسية والمجتمع المدني**، (ترجمة وهبة ربيع)، القاهرة، المشروع القومي للترجمة.
- السالمي، عبدالله بن حميد (2000). **تحفة الأعيان بسيرة أهل عُمان**، مسقط، مكتبة الإمام نور الدين السالمي.
- سليم، محمد السيد (1998). **تحليل السياسة الخارجية**، ط2، القاهرة، مكتبة النهضة المصرية.
- سليمان، ياسر (2003). **اللغة العربية والهوية القومية**، بيروت، منشورات جامعة أدنبرة.
- السيابي، سالم بن حمود (2001). **عُمان عبر التاريخ**، ط5، مسقط، وزارة التراث القومي والثقافة.
- السيد، محمد (1984). **تحليل السياسة الخارجية**، القاهرة، بروفشنال للأعلام.

- صليبا، جميل (1994). **المعجم الفلسفي**، ج.2، بيروت، الشّركة العالميّة للكتاب.
- الطائي، عبدالله بن محمد (2008). **تاريخ عُمان السياسي**، الكويت، مكتبة الربيعان للنشر والتوزيع.
- عاشور، سعيد عبد الفتاح (1980). **تاريخ أهل عُمان**، مسقط، وزارة التراث القومي والثقافة.
- عبد الفتاح، محمود حسن (2012). **الاستراتيجية العُمانية في الخليج العربي**، القاهرة، مركز الراية للنشر والإعلام.
- العبري، سعيد بن سليمان (1996). **التنظيم الدبلوماسي والقنصلي لسلطنة عُمان**، القاهرة، دار النهضة العربية.
- عرب، محمد صابر (2013). **الدولة في الفكر الإباضي**، ط2، القاهرة، دار الشروق.
- غباش، حسين (2006). **عُمان الديمقراطية الإسلامية**، ط4، بيروت، دار الفارابي.
- غيث، محمد عاطف (1989)، **قاموس علم الاجتماع**، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية.
- فهمي، عبدالقادر محمد (2010). **النظريات الجزئية والكلية في العلاقات الدولية**، عمّان، دار الشروق للنشر والتوزيع.
- فهمي، عبدالقادر محمد (2010). **نظرية السياسة الخارجية**، السليمانية، مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية.
- فوزي، فاروق عمر (2000). **دراسات في تاريخ عُمان**، المفرق الأردن، جامعة آل البيت.
- لوفايفر، ماكسيم (2006) **السياسية الخارجية الأمريكية**، (ترجمة حسين حيدر)، بيروت، عويدات للنشر والطباعة.

- لويس، برنارد (2006). **الهويات المتعددة للشرق الأوسط**، (ترجمة حسن بحري)، دمشق، دار الينابيع.
- مقلد، إسماعيل صبري (1971). **العلاقات السياسية الدولية دراسة في الأصول والنظريات**، الكويت، دار الجامعة للنشر.
- مقلد، إسماعيل صبري (1987). **نظريات السياسة الدولية دراسة تحليلية مقارنة**، الكويت، دار السلاسل.
- الموافي، عبد الحميد (2010). **عُمان والأمن في الخليج**، القاهرة، الشروق الحديثة للطباعة والتغليف.
- ميكشيللي، أليكس (1993). **الهوية**، (ترجمة علي وطفة)، دمشق، دار الوسيم للخدمات الطباعية.
- ناصر، علي (2013). **مضيق هرمز والصراع الأمريكي الإيراني**، بيروت، دار الفارابي.
- ندورة، زاهية (1990). **شبة الجزيرة العربية، كياناتها السياسية**، بيروت، دار النهضة.
- هنتنجتون، صموئيل (1999). **صدام الحضارات إعادة انتاج النظام العالمي**، (ترجمة طلعت الشايب)، بغداد، سطور للنشر.
- الهيتي، صبري فارس (2000). **الجغرافيا السياسية**، عمّان، دار صفا.
- وندت، ألكسندر (2006). **النظرية الاجتماعية للسياسة الدولية**، (ترجمة عبدالله العتيبي)، الرياض، جامعة الملك سعود.
- ويلسون، سير أرنولد تي (2012). **الخليج العربي من العصور الأولى حتى بداية القرن العشرين**، بيروت، الدار العربية للموسوعات.

الرسائل الجامعية:

- إسماعيل، عبدالله بن محمد (2005). **الهوية في بنية النظام الدولي**، (رسالة ماجستير غير منشورة)، الجامعة الأردنية، عمّان، الأردن.
- رواس، فيصل بن سعيد (2005). **السياسة الخارجية العُمانية بين التحالفات والتوازنات من 1970–2000**، (رسالة ماجستير غير منشورة)، الجامعة الأردنية، عمّان، الأردن.
- الشنفري، أحمد سالم (1990). **الخطاب السياسي عند السلطان قابوس بين الفكر والتطبيق 1970–1989**، (رسالة ماجستير غير منشورة)، المدرسة الوطنية للإدارة العمومية، الرباط، المغرب.
- مقيبل، طاهر بن علي (2010). **أثر المحددات الجغرافية والتاريخية والاقتصادية في السياسة الخارجية العُمانية 1970–2008**، (رسالة ماجستير غير منشورة)، الجامعة الأردنية، عمّان، الأردن.
- الوهيبي، حمود بن عبدالله (2012). **أثر الموقع الجغرافي على السياسة الخارجية العُمانية 1970–2011**، (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة الشرق الأوسط، عمّان، الأردن.

التقارير والمؤتمرات

- البرصان، أحمد سليم (2007). **جيوبولتيكا السياسة الخارجية العُمانية**، أعمال المؤتمر العلمي الرابع في علاقات عُمان الخارجية في القرن العشرين، منشورات جامعة آل البيت، المفرق، الأردن.
- بن صقر، عبدالعزيز (2014). **اتحاد دول الخليج العربية ضرورة مستقبلية**، المؤتمر المشترك بين مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ومركز الخليج للأبحاث، القاهرة، مجلة السياسة الدولية، 49 (196).

- بوتشيش، إبراهيم القادري (2007). **منهجية الحوار في السياسة الخارجية العُمانية تجاه البلدان الخليجية**، أعمال المؤتمر العلمي الرابع في علاقات عُمان الخارجية في القرن العشرين، منشورات جامعة آل البيت، المفرق، الأردن.
- ثابت، أحمد (2007). **الثوابت والمرتكزات في السياسة الخارجية العُمانية**، أعمال المؤتمر العلمي الرابع في علاقات عُمان الخارجية في القرن العشرين، منشورات جامعة آل البيت، المفرق، الأردن.
- حسين، سعد وخريسان، باسم (2007). **السياسة الخارجية العُمانية قراءة في الأسس والثوابت**، أعمال المؤتمر العلمي الرابع في علاقات عُمان الخارجية في القرن العشرين، منشورات جامعة آل البيت، المفرق، الأردن.
- الحضرمي، عمر والقطاطشة، محمد (2007). **الثوابت والمرتكزات في السياسة الخارجية العُمانية**، أعمال المؤتمر العلمي الرابع في علاقات عُمان الخارجية في القرن العشرين، منشورات جامعة آل البيت، المفرق، الأردن.
- سعيد، بسمة مبارك (2014). **قراءة في رؤية عُمان لقضيتي التقارب مع إيران والاتحاد الخليجي**، الدوحة، مركز الجزيرة للدراسات.
- السعيدين، ضيف الله (2007). **دوائر صنع القرار في السياسة الخارجية في سلطنة عُمان**، أعمال المؤتمر العلمي الرابع في علاقات عُمان الخارجية في القرن العشرين، منشورات جامعة آل البيت، المفرق، الأردن.
- عبدالله، عبدالخالق (2014). **الأبعاد الحرجة: اتحاد دول الخليج بين الدوافع والصعوبات**، المؤتمر المشترك بين مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ومركز الخليج للأبحاث، القاهرة، مجلة السياسة الدولية، 49 (196).

- العبري، سعيد بن عبدالله (2007). **مرتكزات الهوية العُمانية في القرن العشرين**، أعمال المؤتمر العلمي الرابع في علاقات عُمان الخارجية في القرن العشرين، منشورات جامعة آل البيت، المفرق، الأردن.
- المشاقبة، خالد (2007). **مؤسسات وأجهزة الدبلوماسية العُمانية واقع وتطلعات**، أعمال المؤتمر العلمي الرابع في علاقات عُمان الخارجية في القرن العشرين، منشورات جامعة آل البيت، المفرق، الأردن.

الدوريات والمجلات:

- باذيب، أبو بكر أحمد (2017). **المبادرات السياسية في اليمن بين السلام والفوضى**، القاهرة، مجلة السياسة الدولية، 53 (207)، 152-155.
- البلوشي، مريم يوسف (2016). **أثر العلاقات العُمانية الإيرانية في أمن دول مجلس التعاون بعد الربيع العربي**، بيروت، مجلة المستقبل العربي، 38 (445)، 50-67.
- التقرير الاستراتيجي العربي 2015 (2016). "**جنيف العرب" تصاعد أدوار الوساطة العُمانية في الإقليم**، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية.
- تقرير الدوحة (2015). **ندوة اليمن بعد العاصفة**، الدوحة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.
- رجب، إيمان (2011،أكتوبر). **الهوية أم المصلحة: ما الذي يتحكم في علاقات الدول الخارجية**، القاهرة، مجلة السياسة الدولية، 47 (186)، 5-25.

- عبدالناصر، وليد (2011، أكتوبر). **التداخل والتعدد والتعاون: إشكاليات تأثير الهوية في السياسة الخارجية للدول وعلاقاتها الدولية**، القاهرة، مجلة السياسة الدولية، 47 (186)، 26-30.
- مدبولي، ميادة (2017). **الهوية: اتجاهات تأثير القيم والعقائد على التفاعلات الدولية**، أبوظبي، مجلة اتجاهات الأحداث، (20)، 3-6.
- موسى، طلعت أحمد (2015). **التطورات العسكرية للأزمة اليمنية**، القاهرة، مجلة السياسة الدولية، 51 (201)، 138-141.
- وزارة الإعلام (1996). **عُمان 1996**، مسقط، عُمان
- وزارة الإعلام (2010). **كلمات وخطب حضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم 1970-2010**، مسقط. عُمان
- وزارة الإعلام (2011). **عُمان 2010-2011**، مسقط، عُمان
- وزارة الإعلام (2016). **عُمان 2016**، مسقط، عُمان

الصحف والمواقع الإلكترونية:

- صحيفة الاتحاد، أبوظبي، بتاريخ 2005/08/30.
- صحيفة الأهرام، القاهرة، بتاريخ 1985/1/20.
- صحيفة الحياة، لندن، بتاريخ 2014/4/21.
- صحيفة الحياة، لندن، بتاريخ 2013/12/8.
- صحيفة الرؤية، مسقط، بتاريخ 2015/11/10.
- صحيفة السياسة، الكويت، بتاريخ 2006/2/11.

- صحيفة الوسط، المنامة، بتاريخ 2013/12/8.
- صحيفة الوطن، الدوحة، بتاريخ 2014/2/2.
- صحيفة عكاظ، الرياض، بتاريخ 2016/10/13.
- صحيفة عُمان، مسقط، بتاريخ 2015/4/11.
- صحيفة **Middle East Policy**، واشنطن، إبريل/1995.
- المركز الوطني للإحصاء والمعلومات (www.ncsi.gov.om بتاريخ 2017/3/19)

المراجع الأجنبية

- Aggestam , Lisbeth (1999**): Role Conceptions and the Politics of Identity in Foreign Policy,** Department of Political Science, University of Stockholm, ARENA Working Papers, WP 99/8
- Alexandrov, Maxym (2003). **The Concept of State Identity in International Relations: A Theoretical Analysis**, Graduate School for International Development and Cooperation (IDEC), Hiroshima University.
- ALToraifi, Adel. (2012). **Understanding the Role of State Identity in Foreign Policy Decision-Making, Rise and Demise of Saudi–Iranian Rapprochement (1997–2009),** The London School of Economics and Political Science.
- Fearon, James D. (1999). **What is identity (As we now use the word) ?**, Standford : departement of political science.
- Bruland, P, and Horowitz, M. (2003). Research Report on the Use of Identity, Concepts in Comparative Politics, Harvard Identity Project.